التربية وقضايا العصر
بمصر والعالم العربى



الدكتور

محمد حسن أحمد جمعة

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة دمياط

دار الجوهـــرة

للنشر والتوزيع

فهرسه أثناء النشر
الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المصرية
جمعة، محمد حسن أحمد
التربية وقضايا العصر بمصر والعالم العربى/ محمد حسن أحمد جمعة
تدمك 978-977-6456-36-5
التربية
24×17
رقم الإيداع 2014/17042
الطبعة الأولى 2015

دار الجوهرة للنشر والتوزيع

٩٣ شارع مصطفى النحاس - الدور التاسع - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية
الهاتف: ٠٠٢٠٢ ٢٦٧٠٩٢١٥
فاكس: ٠٠٢٠٢ ٢٦٧١٨٢٨١
Dar.al-jawhrah.al-mutakdma@live.com
www.daraljawharh.com

التربية وقضايا العصر بمصر والعالم العربى

الدكتور
محمد حسن أحمد جمعة
مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة دمياط

المحتويات

الفصل الثانى

الإصلاح التعليمى فى مصر والعالم

الفصل الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن

الفصل الرابع

الوقف الإسلامى رؤية تربوية جديدة

الفصل الخامس

تساؤلات تربوية معاصرة

مدخل تمهيدى

التربية مفتاح نهضة الأمم ولن تجد دولة أو مجتمعا تتطور ونهض وتقدم إلا من خلال برنامج تربوى متكامل الأركان، فالأمم على اختلافاتها وتنوعاتها لا يمكن لها أن تصون وجودها دون نظام تربوى يصون هوية الأمة ويدعم استقرارها ويحمى ثوابتها من الخلل أو الاضطراب أو التشويه.

وفى عصرنا هذا ونحن نناقش التربية وقضايا العصر نجد أننا مطالبون بأن نسعى جادين للحفاظ على هويتنا وثقافتنا أمام موجات عاتية من التغريب والتشكيك ساعية إلى تدمير هوية التربية العربية وتحويلها إلى كيان هلامى هش لا يثبت أمام المحن ولا يصون بناء الأمم ولا يدعم استقرارها.

إن التربية العربية تواجة تحديات جسام فى عصر أصبحت فية هدفا متعمدا للتخريب والتشوية وذلك لبناء أجيال فاقدة للثقة فى ذاتها ووطنها بل وربها مما يجعلها فريسة سهلة لذوى الأفكار الهدامة المخربة وذوى التخطيط الشيطانى المدمر لأمتنا وكرامتنا، فنرى من يكفر الناس عبثا ومن يستحل الحرمات ومن يسفك الدماء ومن يخرب الدول ومن يروع الآمنين ظنا منه أنه على صواب وسائر الخلق على ضلال.

لذا فنحن مطالبون فى هذا العصر أن نوحد الجهود ونعبأ الحشود ونرسخ التوجة التنويرى نحو هدف واحد ألا وهو صيانه التوجه التربوى العربى الإسلامى

القائم على التسامح والحب والحوار وقبول الآخر والتعايش معه تواصلا وحوارا لا تقاتلا وصراعا.

واعتمادا على ما سبق ولدت فكرة هذا الكتاب الذى يتناول التربية فى مصر والعالم العربى من منظور نقدى تحليلى، جاء الفصل الأول متناولا المحاسبية فى التعليم وأسسها ودواعى حاجتنا إليها فى هذا العصر الذى استشرى فيه الفساد وساد الكسل وتعالت اصوات المعترضين مطالبة بحقوق لا يوازيها عمل أو إنتاج، جاء الفصل مناقشا للمحاسبية ودورها فى إطار الثورات العربية المتلاحقة وكيف يمكن أن توظف لاصلاح التعليم فى مصر والعالم العربى؟

وجاء الفصل الثانى متناولا للإصلاح التعليمى المنشود فى مصر والعالم العربى انطلاقا من كون إصلاح التعليم هو عماد نهضة الأمم وسر تقدمها ورقيها ووضح الفصل مفهوم الإصلاح وآلياته وغاياته المنشودة مستقبلًا.

وتناول الفصل الثالث الدور الجديد لمؤسسات المجتمع المدنى فى دعم الولاء والانتماء للوطن، تلك المؤسسات التى فرضت وجودها وأصبحت شريكا رئيسا فى تنمية الوطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكيف يمكن لها بما تضمه من كوادر شابة وطاقات خلاقة واعدة أن تقود التوجه العام نحو دعم وتعزيز الولاء والانتماء للوطن، هذا الدور الذى يجب أن تقوم به تلك المؤسسات والتى طالتها اتهامات بالعمالة إبان ثورتى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ والثلاثين من يونيو ٢٠١٣.

ثم جاء الفصل الرابع متناولا مبحثين رئيسيين فى غاية الأهمية وهو الوقف الإسلامى وكيف يمكن أن يوظف تربويا عبر رؤية اقتصادية تربوية تحاول أن تلقى الضوء على قطاع الأوقاف فى مصر والعالم العربى وكيف يمكن أن نستغل الموارد والطاقات الهائلة التى يملكها هذا القطاع لإصلاح التعليم وتطويره فى مصر والعالم العربى؟

وجاء الفصل الأخير متناولا بأسلوب سهل ومباشر مجموعة من التساؤلات التربوية المعاصرة والإجابة عنها فى اطار تحليلى يهدف بناء توجه عام نحو ثقافة تربوية معاصرة.

أرجو الله أن يكون هذا الكتاب إضافة متواضعة للمكتبة التربوية العربية والمصرية.

والله من وراء القصد

د. محمد جمعة

دمياط ـ ٢٠١٤.

الفصل الأول

التوظيف التربوى للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مقدمة

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ميلادا جديدا للأمة، جاءت لتعلن إعادة إنتاج الذات المصرية، وبرغم ما تمر به الدولة من أزمات وصراعات وتناقضات فكرية وعقائدية وسياسية واقتصادية إلا أن هذه طبيعة الثورات العملاقة، فالثورة ليست نهاية الظلم بقدر ما هى بداية لعهد جديد من الإصلاح والبناء.

لقد استدعت هذه الثورة طاقات المصريين الكامنة مطالبة إياها بأن تخرج إلى النور تبنى وتعمر وترقى بالوطن، والتعليم ليس ببعيد عن هذه الثورة ومتطلباتها، فالتعليم هو الذى يعطى الأجيال القادمة بارقة أمل لحياة أفضل، ويعد الأجيال لتقبل التناقضات والتغيرات المتلاحقة. (Doraid, 2000, 39).

لقد آمن الناس أن القوة المفرطة التى تواجه بها الدول الحراك والاحتجاج الجماهيرى لن تجدى، وأن قهر الإرادة الوطنية وتكميم الأفواه، وإسكات وسائل الإعلام، لن يولد لدى الناس سوى السخط والنفور الشديد. (قرنى، ٢٠١٢، ٧٥).

وهذه القوة المفرطة والاستبداد القهرى عجل بثورة وليدة، ثورة أتاحت للأمة أن تعيد هيكلة اقتصادها وثقافتها وتعليمها وإعادة بناء ما دمره المفسدون عقودا طويلة. ويأتى التعليم على رأس هذه الأولويات والتى من خلالها يجب أن تصاغ رؤى مستقبلية جديدة لبناء مستقبل تعليمى مصرى واعد يتوافق مع التحديات

المتلاحقة ومتطلبات الثورة المباركة. ثورة تواجه الظلم والتخبط والفساد والاحتكار ونهب الثروات. (شعبان، ٢٠١٢، ٢٤٥).

ومجالات إصلاح التعليم متنوعة، ولكن تأتى المحاسبية على رأس هذه الأولويات إيمانا بان ثورة التطهير التى تلى الثورات لابد أن ينال التعليم منها حظا وافرا وذلك انطلاقا من أن الأزمات الاجتماعية ليست بمعزل عن التعليم، وخصوصا فى مصر حيث يعانى نظام التعليم المصرى من أزمات عديدة مزمنة تمثلت ملامحها فى العديد من المؤشرات الخارجية والتى تشير فى مجملها إلى عجز النظام التعليمى عن تحقيق أهدافه وحل مشكلاته. "The United Nations Development, 2003, 35".

فى ظل هذا الواقع الثورى الجديد ظهرت الحاجة الملحة إلى وضع نظم جديدة للمحاسبية داخل النظام التعليمى يشمل كل مكونات النظام التعليمى من مدخلات ومخرجات وعمليات، وتلك معادلة مفقودة فى نظامنا التعليمى المصرى عبر عقوده السابقة من الستينيات وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين. (عبد القادر، ٢٠٠١، ٣٣).

واتجاه مصر نحو إقرار المحاسبية فى التعليم ليس اتجاها غريبا، فالاهتمام بالمحاسبية فى التعليم هو حديث الساعة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير روبين مارتن "Robin Martin" إلى أن أربعة موضوعات من سبعة رئيسة مدرجة على موقع اتحاد التربية الوطنى الأمريكى على الشبكة العالمية للمعلومات تتحدث عن المحاسبية فى التربية مما يدل على أهميتها والأولوية المعطاة لها سياسيا ووطنيا وتربويا. "Robin Martin، 1997، 42 – 43".

وبناء على ما سبق فإن الدراسة الحالية تولى اهتماما خاصا بالمحاسبية والتى تعد سلاحا فاعلا قادرا على قيادة المسيرة الإصلاحية للتعليم المصرى فى القرن الجديد المواكب لميلاد الثورة بعيدا عن النزاعات العقائدية أو التعصب الفكرى أو

التشدد السياسى أو المحاولات الخطيرة لتوظيف التعليم كخادم للسلطة الحاكمة كما كان فى الماضى، وبالتالى فإن المحاسبية من خلال هذا المنطلق تمثل آلية فعالة للإصلاح.

مشكلة الدراسة

مهما كان مصير الربيع العربى، فهذا يمثل من دون شك «الانفجار الكبير» فى التحول السياسى، ومع ذلك فإن الأثر الطويل الأجل لهذا التسونامى فى المنطقة كلها من الاحتجاجات وطوفان الخلافات السياسية لن يمنعنا من الاهتمام بالتعليم وإصلاحه، إذ يعد التعليم هو الضمان الحقيقى للنهوض بمستقبل الأمة، والعبور الآمن لها نحو المستقبل. (قرنى، ٢٠١٢، ٨٦).

سبق ثورات الربيع العربى اهتمام بالغ فى الآونة الأخيرة بجودة التعليم بسبب تدنى المستويات الفنية لأداءات التلاميذ، وغياب الفلسفة التعليمية، وانخفاض النمو الكمى والكيفى، والثنائيات العجيبة فى نظام التعليم المصرى، وتنامى ظاهرة الفساد والانحراف المادى والأخلاقى وقد أوجد هذا ضغطا على صانعى السياسة التعليمية كى يبدعوا ويبتكروا حلولا من شأنها أن ترتقى بالتعليم المصرى. (جوهر، ٢٠٠٨، ٧٨).

وهذا الأمل فى نهضة التعليم المصرى يتواكب مع الاتجاه العالمى المطالب بتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم معتمدا على مبررات أهمها: "Stein, 2003, 11-73".

تدهور مستوى التعليم وفشل مخرجاته فى تحقيق أهداف المجتمع المنتظرة من التعليم.

قيام التعليم فى كثير من أنظمة العالم ـ وخصوصا الثالث ـ على أحادية الفكر، وتوظيف التعليم كأداة للقهر والظلم والاستبداد وخدمة الحاكم.

تقلبات السياسة التعليمية المصاحبة للأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة.

تنامى ظواهر الفساد والانحلال الأخلاقى فى كثير من أنظمة التعليم.

وهذه المبررات ليست ببعيدة عن نظامنا التعليمى المصرى فالواقع التعليمى المصرى يشوبه الفساد، وعدم وضوح الأهداف سواء لدى المخططين وواضعى السياسة أو المنفذين أو لدى أجهزة الإشراف والتوجيه والتقويم. (حجى، ١٩٩٥، ٢٦٨).

وكى نحدد مشكلة الدراسة تستعرض الدراسة الحالية بعض الدراسات السابقة والتى تناولت المحاسبية وكيفية توظيفها فى التعليم ومنها:

دراسة (حسين، ٢٠٠٤) والتى تناولت تصورا مقترحا لآليات المحاسبية التعليمية الشاملة كمدخل لجودة التعليم المصرى، وفيها استعرض الباحث مفاهيم المحاسبية وعلاقتها بالجودة وسبل توظيفها لتجويد التعليم المصرى. وتناغمت معه دراسة (عبد الغنى، ٢٠٠٤) والتى تناولت المحاسبية التربوية وإمكانية تطبيقها فى التعليم الثانوى العام، وفيها أفرد الباحث دراسته للحديث عن التعليم الثانوى العام لاعتبارات مهمة أهمها أن التعليم الثانوى العام فى مصر يمثل أحد أهم مظاهر الفساد التعليمى متعدد الصور. وفى الإطار نفسه جاءت دراسة (جورج، ٢٠٠٥)، والتى تناول من خلالها المحاسبية التعليمية كمدخل لتحقيق المدرسة الفعالة بمرحلة التعليم الأساسى وتناول من خلالها أهم مظاهر القصور فى تلك المرحلة وسبل توظيف المحاسبية للنهوض بالتعليم الأساسى فى مصر. وفى الإطار نفسه جاءت دراسة (أحمد، ٢٠٠٦) والتى تناولت المحاسبية وعلاقتها بجودة الأداء المدرسى من منظور تخطيطى، قدمت الدراسة تصورا مستقبليا لكيفية توظيف المحاسبية لتجويد الأداء المدرسى وفق مؤشرات ومعايير الجودة الشاملة.

وفى إطار عالمى مقارن جاءت دراسة (ناصف، ٢٠٠٨) والتى تناولت

المحاسبية وتطوير الأداء بالمدرسة الثانوية، دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ؛ قدمت هذه الدراسة مفهوم المحاسبية عالميا وكيف طبقته الدول المتقدمة، وأسس توظيفه فى مصر اعتمادا على التحليل المقارن.

كما تناولت دراسة (Adams, Hill, 2006) مفهوم المحاسبية التربوية فى المدارس وآليات توظيف المحاسبية كمدخل للاستثمار التعليمى الفعال، دعمت هذا الرأى دراسة (Kenedy, Schleifer, 2006) والتى تناولت المحاسبية كمدخل للعمل الجماعى داخل المؤسسات التعليمية لتحسين الأداء ودعم الابتكار والتميز، وجاءت دراسة، (Tatiand, 2010) موضحة كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبق نظام المحاسبية فى التعليم دعما لجودة التعليم وإقرارا لمبادئ الشفافية والحيادية ومواجهة الفساد.

وجاءت دراسة (جوهر، رضوان، ٢٠١٣) مبرزة دور المحاسبية التعليمية وكيفية توظيفها لمواجهة التحديات التعليمية المتلاحقة فى القرن الحادى والعشرين.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى تحديد مفهوم المحاسبية وأسسها وأهدافها وآليات تطبيقها، وأهم المعوقات التى تحول دون نجاحها فى أنظمة التعليم.

وتسعى الدراسة الحالية إلى بناء آلية جديدة لتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى مصر فى ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، تلك الثورة التى فرضت واقعا جديدا يدعو إلى التغيير والبحث عن الأفضل ومقاومة الفساد، والنأى بالتعليم عن الصراعات المتنوعة فى الوطن المصرى الذى يئن ويتألم كل يوم ومن ثم كانت مشكلة الدراسة المتمثلة فى التساؤل الرئيس التالى:

كيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هى:

١ ـ ما المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير؟

٢ ـ ما الإطار النظرى والمفاهيمى للمحاسبية التعليمية؟

٣ ـ ما دواعى توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

٤ ـ ما أهم التجارب العالمية فى مجال توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم؟

٥ ـ ما ملامح التوظيف التربوى المقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١ ـ تعرف المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢ ـ تعرف الإطار التاريخى للمحاسبية وأسسها العامة وخطواتها وآليات تنفيذها.

٣ ـ استعراض دواعى توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير.

٤ ـ استعراض أهم التجارب العالمية فى مجال توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم.

٥ ـ وضع توظيف تربوى مقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال مواكبتها لأحداث الثورة المصرية وتداعياتها المتنوعة على الأصعدة كافة فى مصر، وتبرز كيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم المصرى حاليا لمواكبة العصر.

كما تقدم الدراسة تصورا مقترحا يمكن من خلاله الاستفادة من تجارب الدول الكبرى فى مجال توظيف المحاسبية لضمان النزاهة والشفافية والحيادية فى مجال التعليم بما يضمن تفعيل منظومة الإصلاح الثورى فى ميدان التعليم والنهوض به من كبوته التى طالته عقودا طويلة من الزمن.

حدود الدراسة

الحد الموضوعى:ويتمثل فى استجلاء متطلبات ثورة ٢٥ يناير لإصلاح التعليم، وكيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لتفعيل هذه المتطلبات وبيان آلية المحاسبية وخطواتها وعلاقتها بالإدارة الفعالة وتجاب بعض الدول فى هذا المجال وصولا إلى بناء تصور ومقترح لتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

الحد الجغرافى: ويتمثل فى إصلاح النظام التعليمى بجمهورية مصر العربية اعتمادا على متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واستفادة من الخبرات العالمية فى هذا الصدد.

الحد الزمنى: تتحدد فى زمن إجراء الدراسة وهو عام ٢٠١٣.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى الذى يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات

والقيام بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص وتحديد كفايته ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية. (فان دالين، ١٩٩٤، ٢٩٢).

مصطلحات الدراسة

المحاسبية:

تعنى العملية التى تعبر عن مسئولية الأفراد عما يقترفون من أعمال، وبالقياس على ذلك يتحمل الجهاز الإدارى ما يترتب على الأداء الوظيفى من سلوكيات وتصرفات. (Cus, 2001, 69).

والمحاسبية فى التعليم تعنى:

تحمل المؤسسات التعليمية مسئولية أداء التلاميذ والتواصل مع أولياء الأمور، والذين يحق لهم أن يحاسبوا تلك المؤسسات، كما يحق للمجتمع كذلك وللوزارات المعنية، والإدارات التعليمية المتخصصة أن تمارس هذا الدور المحاسبى الرقابى، وذلك بهدف تحسين العملية التعليمية داخل تلك المؤسسات وزيادة كفاءتها. (حنا، ١٩٩٤، ٤٣٧).

وتعنى أيضا:

أن يتحمل المعلم أو مجموعة المعلمين مسئولية مستوى الأداء الإدارى الأكاديمى داخل مؤسسات التعليم فى إطار برنامج رقابى مؤسسى يتحمل مسئوليته الجميع داخل هذه المؤسسات. (Edwards, 1991, 36).

الإصلاح

ويقصد به مجموعة الإجراءات الإدارية التى تتخذ داخل مؤسسات التعليم بهدف تحقيق جودة الأداء المؤسسى. (جوهر، ٢٠٠٨، ٢٠).

ويأخذ الإصلاح لمؤسسات التعليم واحدا من الأشكال التالية:

١ ـ الإبقاء على الهيكل الإدارى المؤسسى داخل النظام التعليمى لسلاسته.

٢ ـ إدخال بعض التعديلات على مواطن الضعف فى النظام التعليمى للتغلب عليها.

٣ ـ استبدال نظام إدارى جديد بنظام إدارى داخل مؤسسات التعليم. (جوهر، ٢٠٠٨، ٢١).

ويأخذ الإصلاح المؤسسى شكلين:

الأول: إصلاحا برنامجيا Programmatic Reform وينصب على إصلاح برنامج أو منهج إدارى معين.

الثانى: إصلاحا منظوميا Systematic Reform ويرتبط بإصلاح المنظومة التعليمية الإدارية ككل والمسمى بـComprehensive School Reform أى الإصلاح التعليمى الشامل والذى يمثل الإصلاح الإدارى جزءا رئيسا منه.

ومن خلال ما سبق:

يمكن تعريف المحاسبية بأنها: منظومة للمساءلة والمتابعة والتقييم والتقويم للوقوف على الإيجابيات والسلبيات وإصدار الأحكام على مدى فاعلية الأداء الإدارى المؤسسى فى إطار العدالة والحيادية والبعد عن المحاباة بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات المنشودة....

وعلى ذلك فإن الإصلاح المؤسسى يجب أن تتم مراقبته باستمرار، وفق آليات مقننة تتناغم ومتطلبات ثورة يناير التى قلبت الموازين وأعادت للشعب حريته وإرادته المسلوبة.

والمحاسبية تؤكد حق المواطنين فى معرفة ما يجرى داخل مؤسسات التعليم

التى تنفق عليها الدولة من حصيلة الضرائب، ومدى فاعليتها فى تحقيق أهدافها، ولا يقتصر هذا الدور على توقيع العقوبات فقط، أو تصيد الأخطاء، إذا لم يتم تحقيق الإصلاح الإدارى المأمول، وإنما توجه جهود المحاسبية لإعادة بناء تلك المؤسسات ودعمها بمزيد من الشفافية بما يضمن تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفاعلية. (علام، ٢٠٠٧، ١٣).

الإطار النظرى للدراسة

المتطلبات التعليمية لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١

جاءت الثورة معبرة عن إرادات حرة لشعب قرر أن يثور ويقاوم القهر والذل والفساد، والتعليم ليس بعيدا عن هذه التوجيهات الإصلاحية، لذا كانت المتطلبات التعليمية لثورة الخامس والعشرين من يناير والمتمثلة فيما يلى: (الرفاعى، ٢٠١١، ١٧٨: ١٨٠).

أولا: إشاعة الديمقراطية والمحاسبية:

فبعد الثورة يجب أن يرسخ النظام التعليمى مفهوم الديمقراطية، ويعلى من قدر المحاسبية لتحقيق أعلى درجات الشفافية، وليس هناك شك أن التعليم هو المرسخ والمدعم لهذه المفاهيم ومن ثم كانت تلك أولى أولويات الثورة.

ثانيا: تحصين النظام القيمى للمجتمع:

إن أبرز ما يصيب الأمم بعد الثورات هو الخلل القيمى، والفساد الأخلاقى والانحرافات الجسيمة إلى حد يصل إلى انهيار معظم الضوابط القيمية التى تحمى مسيرة الفرد والمجتمع من الفساد الإدارى ومن ثم فإن التعليم مطالب بعلاج هذا الخلل، وتحصين المجتمع لمواجهة التيارات الجارفة المتضاربة التى تهدد أمن الوطن واستقراره.

ثالثا: إعادة هيكلة الإدارة التعليمية:

من الضرورى والملزم للمؤسسات أن تعمل على فك التعقيد والتشابك من خلال معالجة الفساد والذى أقره المفسدون، أو لابد للتعليم من وضع ضوابط وقواعد لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة أى نشاط خاص لمنع اختلاط المال والمال الخاص وهذا يقتضى ثورة إدارية فى ميدان التعليم من خلال إقرار أسس ومعايير جديدة لاختيار المدراء والقيادات الإدارية مواكبة لمتطلبات الثورة.

رابعا: استحداث آليات جديدة لكشف الفساد:

على الأنظمة التعليمية فى ضوء مبادئ الثورات أن تعالج الخلل من خلال آليات ثورية جديدة تواجه الفساد قائمة على تطبيق فورى للقوانين الرادعة دون محاباة أو مجاملة فإن غياب تطبيق القوانين الرادعة بشكل فعال هو الذى مكن مقترفى الفساد من أن يمروا دون عقاب.

خامسا: إصلاح هيكل الأجور والرواتب:

فى ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير (عيش-حرية-كرامة إنسانية) يأتى إصلاح هيكل الأجور والرواتب أحد أهم مطالب الثورة لإصلاح منظومة التعليم المصرى.

فلن تؤتى جهود الإصلاح ثمارها، ولن تؤتى المحاسبية ثمارها إلا من خلال توزيع عادل للموارد يتضمن إقرار حدين أقصى وأدنى للأجور يتضمن العدالة والشفافية والنزاهة ويمنح الفرصة للجميع بأن يخلصوا النوايا لإصلاح الوطن ومن ثم النهوض به اقتصاديا وتربويا وعسكريا وثقافيا واجتماعيا.

سادسا: تقييم الأداء:

من الضرورى أن يلجأ النظام التعليمى إلى تقييم أداء العاملين بالمؤسسات

التعليمية بصورة مستمرة لتضييق المجال أمام عمل العناصر المفسدة فيها، مع مكافأة العناصر الكفوءة والنزيهة وتنمية قدراتها ومكافأتها وجعلها قدوة للآخرين.

سابعا: الحوكمة الإلكترونية:

على النظام التعليمى أن يواكب الثورات العلمية عالميا فيمكن أن يتجلى التأثير المباشر للثورات من خلال استحداث نظام إلكترونى يحد من الفساد بأن تكون القواعد والإجراءات واللوائح والقوانين متاحة على الموقع الإلكترونى، وتحديد المسئول عن كل خدمة تعليمية، ومتابعة العمليات وتحديد المهام والمسئوليات وإقرار منظومة الثواب والعقاب.

ثامنا: مشاريع ثورية لإصلاح التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

وهذه المشاريع تستهدف رفع سقف التحضر، والتمدن فى المجتمع وفق ثوابته وثقافته ومزاجه، ومن خلال تعبئة الوجدان بوقود التحضر، وتفجر الطاقات الخلاقة، واستغلال الموارد المتاحة وتوزيعها بكياسة وعدالة، وتمتين شبكات العلاقات الاجتماعية وتفعيلها وبناء الهوية والاعتزاز الوطنى، وغرس جذوة التحدى الحضارى. (البريدى، ٢٠١١، ٩)

تاسعا: الإرساء المستدام للنهج الديمقراطى وضمان الحريات العامة:

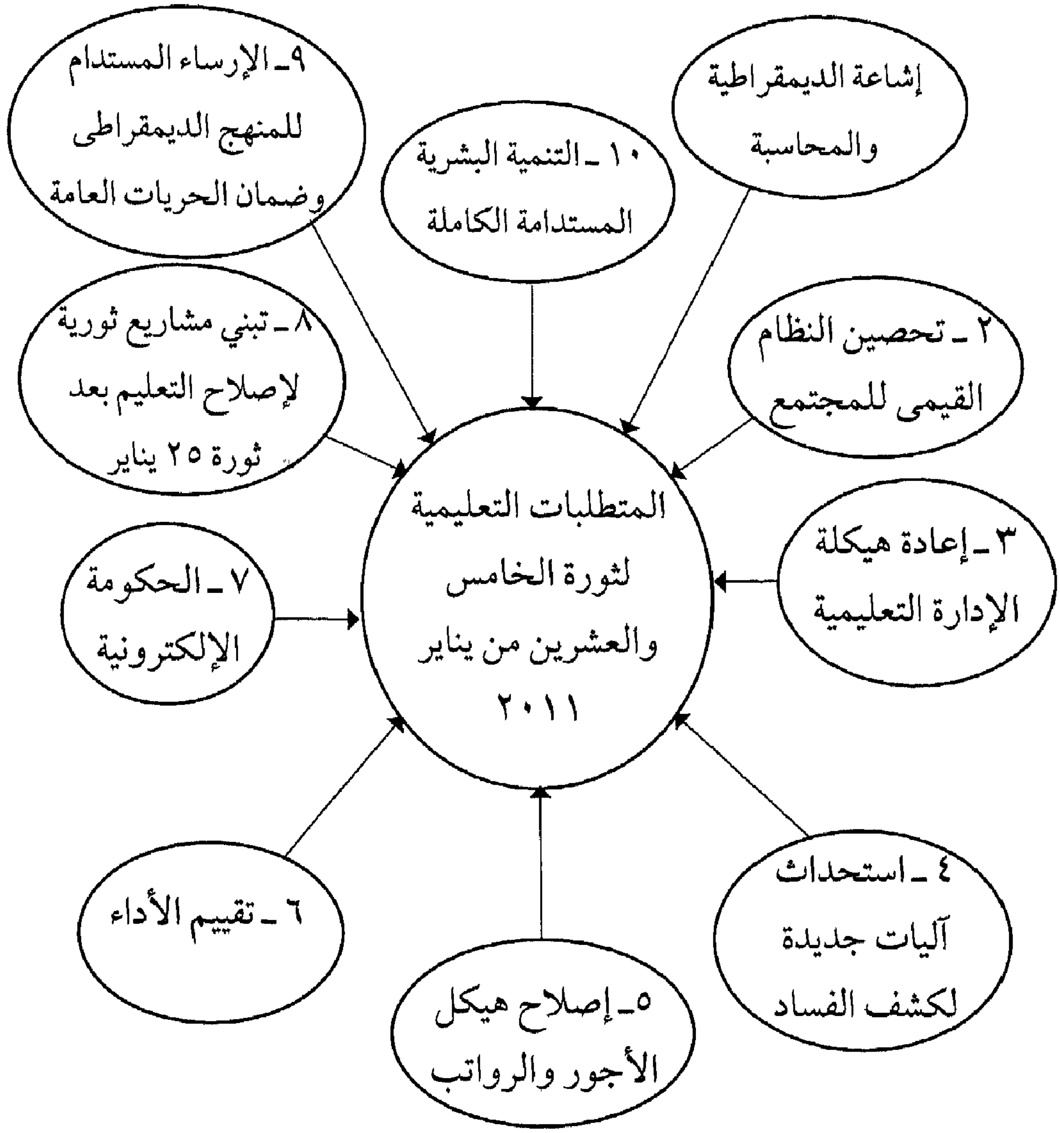
ونظام التعليم مطالب بذلك وهذا يتطلب جهودا ضخمة وتوجها صادقا يحقق تقدما ملموسا، بما يقتضيه ذلك من تطوير السياسات التعليمية والأجهزة العامة، وتبنى عقد اجتماعى يقوم على اعتبار أن المواطن المحور الحقيقى لكل تغيير، مع اشتغال الحاكم والمخطط التعليمى والأجهزة التنفيذية على تحقيق أهداف المصلحة العامة للوطن والإيمان بخيارات الشعوب وأحقيتها بالظفر بمستقبل مشرق. (البريدى، ٢٠١٣، ٥٠:٤٩).

عاشرا: التنمية البشرية المستدامة الكاملة:

من أهم انعكاسات الربيع العربى واستحقاقاته بلورة رؤية إدارية شاملة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة متكاملة بأبعادها كافة، تتضمنه تكوين القدرات ورأس المال البشرى، والعمل عن حسن توظيفها وتفعيلها بما يزيد من الرفاه الإنسانى والاجتماعى. (البريدى، ٢٠١٣، ٥٧).

والنظام التعليمى المصرى مطالب على وجه السرعة أن يبدأ فى ثورة إصلاحية شاملة توظف المتطلبات التعليمية الثورية لثورة الخامس والعشرين من يناير توظيفا آنيا سريعا، أو توظيفا استراتيجيا مستقبليا عبر قناعات مؤداها أن التعليم هو مفتاح نهضة الأمة، وأن الشفافية والنزاهة هى الضامن الحقيقى لتحقيق الأهداف المنشودة والغايات المتوخاه.

وجاءت الدراسة التالية لتوضح كيف يمكن للمحاسبية أن توظف هذه المتطلبات توظيفا ثوريا من خلال رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم المصرى على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تلك المتطلبات التى يبرزها الشكل التالى:



شكل رقم (١)

يبين المتطلبات التعليمية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

المحاسبية إطلالة تاريخية

إن المتأمل لمفهوم المحاسبية يجده مقترنا بوجود الإنسان على كوكب الأرض، فآدم عليه السلام عندما عصى الله عز وجل نال عقابه، وكذلك إبليس

عندما تجرأ وعصى أمر ربه ناله سخط الله وغضبه كل هذا فى إطار من المساءلة والمحاسبة فى جوهرها هى نزوع نحو الإصلاح والنقاء ومقاومته الفساد، وإعلاء قيم الحق والتسامى عن الشبهات، وتجويد الأداء وصولا إلى أعلى درجات الجودة والإتقان.

وفيما يلى إطلالة تاريخية على المحاسبية:

أولا: المحاسبية فى الفكر الإسلامى

الإسلام ليس دينا فحسب، وإنما هو دين ودولة شملت تعاليمه أمور الدين والدنيا فأصحاب المذاهب الفقهية الذين أفاضوا فى شرح مفهوم المحاسبية اعتمادا على أصول العقيدة القرآن والسنة والاجتهاد نظروا إلى المحاسبية على أنها حقيقة من حقائق الوجود الإنسانى ذاته، ذلك أن الإنسان فى ظل امتلاكه لحرية الاختيار فيما يملك فيه إرادته لابد من محاسبته على اختياراته إن خيرا فخير وإن شرا فشر باعتبار أن المحاسبية تقر أوامر وتوجيهات واجبة النفاذ، وفى ذلك المعنى قال تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾ (الصافات، ٢٤)، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ (الزخرف، ٤٤) كما أن الفرد المسلم يدرك أنه مطالب بالعمل فى الشريعة الإسلامية مثلما هو مطالب بالعبادات، لأن الإسلام دين عمل وعبادة وفى ذلك يقول تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة، ١٠٥).

وأقر القرآن الكريم فى بداية الدعوة الإسلامية وحتى قيام الساعة مبادئ المحاسبية والمساءلة وفى ذلك يقول تعالى ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (الإسراء، ١٣ - ١٤).

وهكذا نرى أن القرآن الكريم لم يغفل مبادئ المحاسبية والمساءلة، بل لا نبالغ إذا كان الإقرار بأن الإنسان وهب الحواس والنعم التى لا تحصى فذلك إقرار فى الوقت نفسه بخضوعه للمساءلة والمحاسبة ومن ثم الثواب والعقاب.

وكذلك نرى الحبيب ﷺ قد أكد فضيلة على المحاسبية فى أكثر من موضع يقول ﷺ: لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه؟ وعن شبابه فيم أبلاه؟ وعن علمه ماذا عملَ به؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ (البخارى، كتاب الإيمان، ٥).

ونرى فى هذا الحديث الشريف المحاسبية فى أروع صورها إذ يرى الإنسان أن وجوده فى هذه الدنيا مرهون بضوابط، والتزامات، ومهام محاسب عليها إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

وفى المعنى نفسه يقول ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، المرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع فى بيت سيده ومسئول عن رعيته، ألا فكلكم راع ومسئول عن رعيته» (البخارى، كتاب الإيمان، ١٨).

والمحاسبية بهذا المعنى تعد امتدادا لما عرف فى التاريخ الإسلامى بنظام الحسبة التى عرفها الإمام الماوردى فى مؤلفه الأحكام السلطانية بأنه: «أمر المعروف إذا ظهر تركه، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله» وهى بهذا المعنى إقرار لمبادئ المتابعة والمراقبة والمساءلة وتلك هى الغايات المثلى التى تنشدها المحاسبية. (راجع، ابن تيمية، د.ت، ٢٠٨ وما بعدها).

وليس بغريب عنا دعوة الرسول ﷺ المسلمين كافة بمحاسبة النفس باستمرار والتأكيد على مبادئ الرقابة الذاتية للإنسان على أفعاله وأقواله ومن ثم الوصول إلى بر الأمان ونيل رضا الله عز وجل وتوفيقه وهداه.

ومع اتساع الدولة الإسلامية غدت المحاسبة أكثر شمولا واتساعا لتتواءم مع متطلبات الحياة الجديدة، وقد امتدت وظيفة المحاسب إلى التفتيش (المحاسبية) على الأشخاص الذين يقومون بتعليم الصبيان وتأديبهم، حيث يجب أن تتوافر فى المعلم مجموعة من الشروط والمؤهلات التى تؤهله لممارسة مهنته وهى: (طه، ٢٠٠١، ٢٠٨).

١ ـ قيامه بتعليم الأولاد القرآن الكريم والعلوم الدينية والمبادئ الأخلاقية.

٢ ـ الامتناع عن العقاب البدنى المؤلم للطلاب.

٣ ـ تعويدهم على إقامة الصلاة فى وقتها، وبذلك يكون قدوة حسنة لهم.

ثانيا: المحاسبية فى العصر الحديث

ظهر مصطلح المحاسبية فى مجال الأعمال ثم انتقل إلى ميدان التربية، وبدأ الاهتمام بالمحاسبية فى المجال التعليمى فى أواخر الستينيات من القرن الماضى فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى بريطانيا بعد خطاب رئيس الوزراء «جيمس كلنهاجن» فى جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦. (حسين، ٢٠٠٤، ١٣٧).

ومنذ ذلك الحين حتى الآن غدت المحاسبية من أحدث الاتجاهات فى مجال الإدارة التعليمية، وهى تنطلق من اعتبار أساسى مؤداه أن النقطة الأساسية فى أى نظام للمحاسبية تتعلق بوجود اتفاق عام حول الأهداف المنشودة من التعليم التى يعد تحقيقها أو عدم تحقيقها خاضعا لمؤشرات ومعايير تتحدد فى ضوئها المحاسبية وهذا يعنى التزام جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية بتحقيق الأهداف المطلوبة فى إطار مؤسسى خاضع لضوابط واعتبارات متفق عليه. (Blank, R, 1993, 10).

ومع إطلالة القرن الحادى والعشرين نرى استجابة المؤسسات التعليمية لهذه المحاسبية من خلال الاستفادة من النجاحات المبهرة فى مجالات الإدارة

والصناعة والاقتصاد والتجارة، وذلك إيمانا من تلك المؤسسات أن المحاسبية التعليمية تمثل أحد العناصر المهمة التى تؤدى إلى حدوث تغير فى إنتاجية المؤسسات التعليمية وخصوصا فى ظل التحديات المتلاحقة التى تواجه تلك المؤسسات. (الهلالى،٢٠٠١، ١٣٧).

فالمحاسبية تؤكد حق المواطنين فى معرفة ما يدور فى المؤسسات التعليمية التى تنفق عليها الدولة من حصيلة الضرائب، ومدى فاعليتها فى تحقيق أهدافها، لا يقتصر مفهوم المحاسبية على مجرد تصيد الأخطاء بقدر ما تعنى بإعادة الاعتبار والهيبة لمؤسسات التعليم فى مصر. (علام، ٢٠٠٩، ١٣).

وتأكيدا على ما سبق فإن المحاسبية فى العصر الحديث غدت أمرا مهما وحتميا فى مجال إدارة مؤسسات التعليم العام، ونجاح المحاسبية مرهون بوضع تصورات للسياسات الرشيدة والعادلة والتى من شأنها أن تنال احترام وتقدير الجميع بما يضمن تحقيق أعلى درجات النجاح للأداء المؤسسى المتميز داخل مؤسسات التعليم العام. (Bary, 1988, 59-60).

وإجمالا فإن المحاسبية فى العصر الحديث تركز على ما يلى فى ميدان التعليم:

- التأكيد على مراعاة معايير الجودة فى الأداء المؤسسى المتميز.
- الكفاءة التنظيمية للمؤسسة التعليمية.
- إشباع مستويات المعرفة المهنية والمهارات.
- إشباع مستويات السلوك الأخلاقى والقيم.
- الأداء الأفضل للممارسات المهنية أو التكليفات الخاصة.
- مراعاة الاعتبارات التنظيمية التى تسهم فى تحقيق المستوى الإدارى المؤسسى

المتميز المعتمد على التخطيط الاستراتيجى، ومراعاة معايير الجودة. (Linn, 2002, 28).

كما تؤمن المحاسبية فى العصر الحديث بأن إنجاز أهداف المؤسسة يعد المؤشر الرئيس لنجاح هذه المؤسسة، وهذا هو أهم معيار فى الحكم عليها. (Rothman, 1995, 28).

وتؤكد كذلك على أن:

المحاسبية فى مجال التعليم تؤمن بالمشاركة المجتمعية الهادفة المرسخة لمبادئ الشراكة.

المحاسبية تتضمن مستويات متنوعة داخل المؤسسة، وخارجها.

المحاسبية تتضمن معايير للشفافية تأخذ فى الاعتبار عدم الانسياق وراء الاتجاهات السياسية أو صراع النخب داخل المجتمعات، بل تتسم المحاسبية بالاستقلالية والشفافية المطلقة. (Adams, 2006, 231).

والمتأمل لما سبق يدرك أن المحاسبية التى تنشدها هذه الدراسة هى محاسبية تعليمية يمكن توظيفها لدعم الإصلاح الإدارى لمؤسسات التعليم المصرى فى ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، تلك المحاسبية التى تهدف إقرار نظام إدارى فعال يتسم بالمعيارية والمصداقية والشفافية مجردا عن الأهواء والنوازع الشخصية، والاتجاهات السياسية، أو الإرادات النخبوية والتى بدورها تمثل عائقا أمام نجاح جهود توظيف المحاسبية فى مجال الإصلاح الإدارى لمؤسسات التعليم العام فى مصر.

مبادىء المحاسبية التعليمية

تستند المحاسبية فى المؤسسات التعليمية على عدة مبادىء رئيسة هى:

١ ـ الشفافية:

ويقصد بها النزاهة والبعد عن الشبهات، وهذا يقتضى حتما توافر الوثائق والحقائق ذات الصلة بالقضايا التعليمية، وهذا يقلل من وقوع الأزمات ويضمن تجاوبا مجتمعيا رائعا مع مبدأ الشفافية. (الزهيرى، ٢٠٠٤، ٣١٢).

٢ ـ الشمولية:

ويقصد بها أن تكون المحاسبية شاملة لكل الأنشطة والعمليات والنتائج القابلة للقياس سواء الملموسة أو غير الملموسة والتى لها أثر فعال على نتائج أعمال المنظمة أو المؤسسة التعليمية والتى تقودها إلى تحقيق أفضل النتائج. (أحمد، ٢٠٠٦، ٦٥).

٣ ـ الالتزام:

ويقصد به التزام المؤسسات وأعضائها بالتعهدات التى قطعتها على نفسها من أجل تحقيق أعلى معدلات الأداء داخل المؤسسات التعليمية، بما يضمن ـ فى الوقت نفسه ـ تحسين الأداءات التعليمية، وزيادة الإنتاجية اعتمادا على قيم راسخة مثل التعاون والشعور بالمسئولية والمبادأة والحرص على التقييم والمراقبة المستمرة للعمل داخل المؤسسات التعليمية. (D. Diamond, 2001, 42).

٤ ـ المرونة:

ويقصد بها قدرة المؤسسات على التناغم والتفاعل مع التغيرات المتوقعة الحدوث دون أن يكون هناك حاجة لتغيير جوهرى فى هذا النظام دون الإخلال بصفة الاستقرار. (عبد المنعم، ١٩٩٨، ٧٥).

٥ ـ التقييم:

ويقصد بها المتابعة المستمرة للأداء المؤسسى وإبراز السلبيات والإيجابيات واتخاذ الإجراءات المدعمة أو المعالجة، وتفعيل آليات الثواب والعقاب اعتمادا على هذا المبدأ المهم. (المهدى، ٢٠٠١، ٢١).

٦ ـ الحافز الذاتى:

ويقصد بها دعم الاعتماد على الذات فى وضع المعايير المحاسبية من جانب المنتمين للمؤسسة تفعيلا لمبادىء المشاركة فى اتخاذ القرار بما ينعكس على العاملين فى المؤسسات بالإيجاب من حيث مراعاة ميولهم واهتماماتهم، واحترامهم واحترام الآراء الذاتية الخاصة بهم مما يولد لديهم الحافز الذاتى للعمل والإبداع. (Business, 1995, 27/8).

٧ ـ البساطة:

ويقصد بها تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بتقييم أداء العاملين فى المؤسسات التعليمية دون تعقيد، ودون مواربة، ودون محاباة أو مجاملة بحيث تكون بيانات واضحة مفهومة للجميع يسهل التعامل معها وتحليلها تحليلا شاملا بما يضمن استقرار المؤسسة. (Phillip, 2005, 349).

٨ ـ الاستمرارية:

ويقصد بها المتابعة المستمرة بما يمكن من سرعة اكتشاف الأخطاء ومعرفة أسبابها وإبلاغ المسئولين عنها للتعامل معها فورا. (mum, 1996, No 02).

٩ ـ النظرة المستقبلية:

ويقصد بها التركيز على المستقبل بما يضمن الأداء المؤسسى المتميز المعاصر للتوجهات العالمية المعاصرة، والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتفعيل الرؤية المستقبلية للإدارة. (us, Department, 2001).

١٠ ـ سرعة كشف الانحرافات:

ويقصد بها متابعة الفساد والخلل الإدارى المتعمد داخل المؤسسات بما يضمن دراسة أسباب الانحرافات، وتوفير أفضل السبل الفعالة للمتابعة المؤسسية الفاعلة بما يضمن سرعة كشف الانحرافات. (Edwards, 1991, 36).

وتلك المبادىء عندما توظف داخل مؤسسات التعليم من خلال الممارسات الإدارية فإن مستوى الأداء الإدارى داخل هذه المؤسسات سيتحول دون شك من نمط روتينى ممل إلى شكل من أشكال الإبداع الإدارى المتميز القائم على الشفافية والمبادرة والحفز الذاتى، وتلك المباديء هى أهم ما تحاول المحاسبية أن ترسخه فى أذهان العاملين بعيدا عن فكرة أن المحاسبية هدفها الرقابة الصارمة وتصيد الأخطاء.

الأسس العامة لتطبيق المحاسبية داخل المؤسسات التعليمية

كى نضمن تحقيق أعلى درجة من درجات المحاسبية الفعالة فإن هناك مجموعة من الأسس العامة يجب الالتزام بها لضمان محاسبة فعالة وهى:

١ ـ أن يعرف كل عضو فى النظام التعليمى أهداف المحاسبية التعليمية والأساليب المتبعة فى تطبيقها.

٢ ـ أن يسبق عملية تطبيق المحاسبية فترة إعـداد وتخطيط للنشاطات والممارسات التعليمية ولمصادر التمويل وكيفية توزيعها توزيعا عادلا.

٣ ـ أن يراعى عند تطبيق المحاسبية التعليمية وضع أحكام وضوابط وقرارات يمكن تنفيذها بدقة وسهولة.

٤ ـ أن تكون المحاسبية التعليمية محددة وواضحة وواقعية لكى يدرك كل فرد وظيفته ودوره ومسئوليته وأن يحاسب الأفراد طبقا لمعايير واحدة حتى تتحقق العدالة والمساواة بينهم.

٥ ـ أن تطبق المحاسبية بطريقة مرنة وأن تكون قابلة للتعديل طبقا لتغير ظروف النظام التعليمى من مختلف النواحى.

٦ ـ أن تكون هناك مقاييس دقيقة لقياس مستوى أداء التلاميذ من الناحية الكمية والكيفية وأن تعطى بيانات ومعلومات واضحة ودقيقة يمكن من خلالها التعرف على إيجابيات وسلبيات العملية التعليمية. (حنا، ١٩٩٤، ٤٣٧)

٧ ـ أن تقوم الإدارات التعليمية باتباع عدة ضوابط لأحكام موضوعية دقيقة وضبط وتطبيق المحاسبية التعليمية مثل وضع الامتحانات تحت رقابة إجرائية فعالة تحد من ظاهرة الغش وضبط مستوى هذه الامتحانات والعمل على تقليل كثافة الفصول المدرسية. (الشخيبى، طحاوى، ١٩٩٠، ٧٣).

٨ ـ أن تتم عملية تقييم أداء المعلم فى العملية التعليمية بناء على معيار أساسى وهو مستوى تعلم التلاميذ وتحصيلهم الدراسى. (حميد، ٢٠٠٤، ١٢٤).

ومن خلال هذه الأسس يمكن للنظام التعليمى أن يخطو خطوات سريعة نحو الإصلاح الشامل على المستوى الإدارى أو مستوى الأداء داخل حجرات الدراسة، أو إعداد وتأهيل المعلمين، والتقويم المستمر للأخطاء والأزمات المتوارثة جيلا بعد جيل.

خطوات المحاسبية فى التعليم

إذا كان الهدف من المحاسبية تقويم النتائج الفعلية التى يتم تنفيذها وتحقيقها فى المجال التعليمى والإدارى، لذا فإنه من المنطقى أن تكون هناك خطوات وأسس موضوعة مسبقا يتم على أساسها مقارنة وقياس النتائج المحققة للوقوف على السلبيات وعلاجها والإيجابيات وتدعيمها لتلك المسألة التى تمر بخطوات تعتمد كل خطوة على سابقتها وهى:

١ ـ تحديد أهداف المحاسبية:

لكى تتم عملية الرقابة لابد من تحديد الهدف، أى معرفة ما نريد مراقبته سواء أكان داخل إدارة التعليم أم المدارس، فتحديد الهدف من العملية المحاسبية يؤدى إلى إنجازها بالشكل المطلوب لذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء مشروع المعايير القومية للتعليم وذلك لتحقيق الجودة الشاملة فى التعليم فى مصر ولخدمة المحاسبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحرية. (وزارة التعليم، مشروع المعايير القومية، ٢٠٠٣، ١٠).

٢ ـ تحديد معايير المحاسبية:

تتم هذه الخطوة من خلال تحديد المقاييس أو المعايير التى يتم على أساها عملية المحاسبية والتى يتناسب وطبيعة الهدف المراد قياسه، وتختلف أنواع المعايير باختلاف الهدف والنشاط، فمنها ما يتصل بالأشياء الكمية التى يمكن قياسها كمعدلات النجاح والرسوب والتسرب والتكلفة ومنها ما يتصل بأشياء يصعب قياسها مثل بعض المعايير عن سلوك الأشخاص وتصرفاتهم، والمعايير ضرورية لأنها تساعد فى تحديد البيانات والتقارير المطلوبة وطريقة الحصول عليها واستخراجها، حيث ربط كل معيار لموضوع من معايير المحاسبية بالمسئول عن تحقيقه حتى يسهل تحديد المسئولية ومعرفة المتسبب فى الخطأ عند اكتشافه. (حميد، ٢٠٠٤، ١٢٤).

٣ ـ قياس الأداء:

بعد تحديد المقاييس أو المعايير المستخدمة فى الرقابة، على ذلك تقييم الأداء الفعلى باستخدام وسائل عدة، منها التقارير والملاحظة والبيانات الإحصائية والمراجعة الداخلية والتوجيه. وبعد جمع المعلومات يتم توصيلها للمسئولين فى المديرية أو الإدارة التعليمية والمدرسة وفى ضوئها يمكن الكشف عن مواطن الضعف والإيجابيات وما يجب أن يفعل لتلافى ذلك وتصحيحه. (السلمى، ١٩٩٠، ٢١٥).

أهداف المحاسبية التعليمية

لما كانت المحاسبية التعليمية ليست هدفا فى حد ذاتها بل وسيلة فى النهاية لتحسين العملية التعليمية وتطويرها لتواكب المعايير التى يفرضها السوق العالمى، مثل تأكيد القدرة على المنافسة والارتقاء بالأداء التعليمى وتجويد نتائجه فإن الغايات التى تكمن وراء استخدامها فى العملية التعليمية يمكن إبرازها فى الآتى:

١ ـ تفعيل التقويم فى العمل التعليمي: (مصطفى، ٢٠٠٢، ١٥٨: ١٦٠)

ويتم ذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والمشكلات فور وقوعها أو قبل وقوعها ومعالجتها والعمل على تلافيها مستقبلا وهذا لن يتحقق إلا من خلال نظم محاسبية تعليمية قائمة على التقويم الشامل الفعال وهذا يأتى من خلال بعض النماذج التى يتم الاعتماد عليها فى إجراء المحاسبية، وأهم مؤشرات التقويم التى يتضمنها كل نموذج وقد حددت بعض الدراسات العلمية سبع نماذج هى:

١ ـ نموذج الأهداف وتتضح مؤشراته فى الأهداف المسجلة فى البرامج والخطط التعليمية.

٢ ـ نموذج المدخلات والموارد.

٣ ـ نموذج العمليات ويتضح مؤشراته فى القيادة والاتصال والمشاركة والتنسيق.

٤ ـ نموذج الشرعية وتتضح مؤشراته فى العلاقات العامة، التوثيق.

٥ ـ نموذج التعليم التنظيمى.

٦ ـ نموذج الإدارة «الجودة التعليمية».

٧ ـ نموذج الرضا وتتضمن مؤشراته الرضا عن التعليم والسلطات التعليمية.

٢ ـ تحقيق الانضباط التعليمي: (السلمى، ١٩٩٠، ٢١٥)

لكى تحقق المحاسبية هدفها فى تحقيق الانضباط التعليمى لابد من الآتى:

١ ـ وجود شخص على رأس العمل التعليمى له سلطة أو مجموعة ذات نفوذ وقوة تخضع الأفراد والجماعات داخل هذا العمل لسيطرة هذا الشخص أو تلك المجموعة.

٢ ـ وجود غرض أو غاية وفهم لعمل المجموعة ذات القوة.

٣ ـ وجود مجموعة من المعايير التى تم الاتفاق عليها وأصبحت واضحة للجميع.

٤ ـ وجود نوع من الانتظام لتطويع الأفراد والجماعات للمعايير التى تم الاتفاق عليها وللقواعد التى تم تحديدها للعمل التعليمى.

٣ ـ تحقيق ديمقراطية التعليم:

لكى تحقق المحاسبية هذا الهدف لابد أن يشعر فيه الأفراد بأنهم جزء من شىء أكبر من أنفسهم، ينبغى أن يفهم الأفراد فيه أنهم بعملهم الجاد يرعون ذاتهم فى الوقت نفسه الذى يهتمون فيه بمن فى المؤسسة، فيحسنون ما يقومون على أدائه باستمرار بشكل يعكس الولاء للمؤسسة، وهذا يأتى من خلال أن الإدارة القائمة يجب أن تفهم مبدأ «لا رئيس ولا مرءوس» إلا بما تقتضيه الضرورة وإعلان ذلك حيث سيعمل الجميع وفق هذا المبدأ على أنهم جميعا فى بوتقة واحدة، هدفها تحقيق الغرض الذى يعمل الجميع من أجله فى جو يسوده الإنسانية. (Mary, 2002, 5:6).

٤ ـ تحقيق التنمية:

لقد أكد مؤتمر العلم حول العالم الذى نظمته اليونسكو سنة ١٩٩٩ بمدينة

«ريون» الفرنسية على الدور الذى يجب أن يؤديه التعليم فى الربط بين الأهداف العلمية والاجتماعية والتنموية الداعمة لسبل العيش على اعتبار أن التنمية الحقة تقتضى إعداد القوى البشرية إعدادا مهنيا ووظيفيا مناسبا لقدرات كل فرد وإمكانياته ومحور المساءلة يتعلق بالتنمية التعليمية وبدور التعليم فى إحداثها لتلفت الأنظار إلى أعباء وديون خارجية تزداد سنة بعد الأخرى. (Eide, 2004, 90).

٥ ـ التوجيه والإرشاد:

توجيه القيادة الإدارية إلى التدخل السريع لحماية الصالح العام واتخاذ ما يلزم من قرارات لتقييم الأخطاء وتوجيه النشء نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

٦ ـ تنمية الاستقلالية فى التعليم:

ويقصد بذلك تنمية الاستقلالية فى التعليم والتأكد من أن المستويات الإدارية العليا فى المؤسسات التعليمية على إلمام تام بما يتم من أعمال فى المستويات التى تشرف عليها وأن المستويات الإدارية الأخرى تصدر المعلومات الضرورية بوضوح وسهولة حتى تتم عملية التنسيق والتوجيه واتخاذ القرارات المستقلة وهذا يتطلب تطوير أساليب التفاعل والأشكال الإدارية لتخرج بعيدا عن النظم البيروقراطية التى تحد من الفاعلية.

ومن هنا فإن الهدف الرئيس من المحاسبة التعليمية لا يقتصر على تصيد الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها، بل يسعى إلى قياس وتصحيح نشاط المرءوسين، ومحاولة اكتشاف الأخطاء والانحرافات فى مجال العمل وعلاجها، والعمل على عدم تكرارها فى المستقبل، وذلك لرفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف العملية التعليمية بأعلى جودة وأقل تكلفة ممكنة. (أحمد، ٢٠٠٩، ٦٣).

آليات تحقيق المحاسبية فى التعليم

تتطلب المحاسبية التعليمية استخدام وسائل وأساليب ملائمة لطبيعة النشاط

فى المؤسسة التعليمية لتحقيق أهدافها ومن أهم وسائل وأساليب المحاسبية فى المؤسسات التعليمية ما يلى:

١ ـ التقارير:

على الرغم من أهمية الوسائل الرقابية الأخرى التى تقدم قدرا كبيرا من المعلومات الضرورية، إلا أنه توجد بعض المجالات التى يكفيها أو يصلح لها مثل هذه الوسائل، وفى مثل هذه الحال فإن التقارير وتحليلها يمكن أن تسد هذه الثغرة، فالتقارير تعد من أهم مقاييس أداء العاملين فى التعليم وإدارته حيث إنها تكشف عن الإيجابيات وتدعمها ونقاط الضعف وتعالجها. (القومى للبحوث، ١٩٩٥، ٢٧).

والمقصود بالتقارير: هى التقارير التى توضع لتقدير كفاءة العاملين فى التعليم ولبيان أنشطة إدارة التعليم العام وما أنجز منها. وتتنوع التقارير فهناك تقارير سنوية وتقارير فترية وتقارير الإشراف التربوى والتقرير الإدارى من مدير المدرسة وتقارير موجهى المواد التعليمية وتقارير مدراء المراحل التعليمية ومدراء الإدارات التعليمية عن سير العمل بالإدارة التعليمية ومدارسها ورفعها إلى المديرية والتقارير السنوية الخاصة بأعمال قطاع الشئون المالية والإدارية بالإدارة التعليمية والمديرية، وتقارير موجهى النشاط بالمديرية وإدارتها التعليمية. (القومى للبحوث، ١٩٩٥، ٢٧٣).

٢ ـ التفتيش:

يهدف إلى التأكد من حسن أداء الأعمال وكفاءة إنجازها وسلامة الإجراءات المتبعة فى تنفيذها ويقوم بالزيارات المفاجئة أو التفتيش متخصصون من ذوى الكفاءة والخبرة وذلك للإلمام بأمور العمل كافة. ويتم التفتيش بمقابلة العاملين بالمؤسسة وفحص أعمالهم ومناقشتهم فيها والوقوف على المشكلات التى تعترض سير الأداء ومدى إمكانية حلها وكشف الأخطاء والوقوف على مسبباتها. (العلاق، ١٩٩٨، ١٦٤).

٣ ـ البيانات الإحصائية:

هى وسيلة تعد تقارير متضمنة لبيانات إحصائية تساعد على الدراسة والتحليل والمقارنة وتتميز عن غيرها من الوسائل بتوفيرها التحليلات والبيانات الإحصائية سواء أكانت السابقة أم الحالية أم مستقبلية. وقد تعد فى شكل جداول أو فى شكل خرائط. وهى بذلك تلفت نظر المدراء بسرعة إلى النقاط المهمة والتى قد يتيسر الوقوف عليها بسرعة عند استعراض الإحصاءات كما هى. (طه، ١٩٩٨، ١٦٤).

٤ ـ التوجيه والإرشاد:

تعد هذه الوسيلة من أهم وأبسط الوسائل لأنها تعتمد على الاتصال المباشر بالعاملين وتوجيه النصح لهم ومكافأتهم على التميز وتوقيع العقوبة على المخالفين وتقتضى عملية الملاحظة تواجد أعضاء الإدارة كل حسب مسئولياته دائما فى مكان عمله والزيارات المستمرة للاطلاع على سير العمل والكشف عن السلبيات لتصحيحها فى حينه. (مرسى، ١٩٨٢، ١٩٧).

٥ ـ الشكاوى والتظلمات:

تعد الشكاوى والتظلمات وسيلة من وسائل المحاسبية يمارسها المسئولون عن العاملين فى الحقل التعليمى حيث يفحص الرؤساء المسئولون ما يخص بعض أوجه الانحرافات أو الأخطاء مهما كان نوعها. ويجب على المسئول فحص هذه الشكاوى والتأكد منها وتدقيقها عن طريق الدراسة المتأنية ومعالجة القصور ما أمكن ذلك ومعاقبة المخطئ. (أحمد، ٢٠٠٩، ٧١).

٦ ـ المراجعة الداخلية:

تعد المراجعة الداخلية للجوانب الإدارية والفنية والمالية أداة من أدوات الرقابة الفعالة فى إدارة التعليم العام، وهى فى مفهومها الواسع، التقويم المنظم والمستقل الذى يقوم به الموجه أو المراجع المالى والإدارى والفنى فى المديرية

والإدارة المدرسية لقياس النتائج الفعلية المحققة على ضوء ما هو متوقع إنجازه، وقياس جودة الإدارة وفاعلية طرق العمل وغير ذلك من العمليات التى تقوم بها الإدارة فى مستوياتها كافة. (عليوة، ٢٠٠٤، ١٢٩).

دواعى توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء ثورة ٢٥ يناير

توجد مجموعة من المستجدات الداخلية والخارجية التى لها أثرها فى عملية المحاسبية فى المجال التعليمى وخاصة فى مدخل الألفية الثالثة حيث وجدت تغيرات فى مختلف المجالات: اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا، ونتيجة لذلك فإن النظام التربوى بمختلف جوانبه التعليمية والإدارية سوف يواجه مستجدات تحتاج للتعامل الناجح معها. (الشال، ٢٠٠٥، ٥٨٢).

ومن هذه المستجدات متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: الديمقراطية، حقوق الإنسان، الثورة العلمية التكنولوجية، مباديء إدارة الجودة الشاملة، التنمية وسوف نوجزها فيما يلى:

أولا: متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ مزلزلة للثوابت الإدارية الفاسدة التى استقرت عليها عقيدة الأمة عقودا طويلة، داعية ـ برغم ما نراه من تفرق وتشتت ـ إلى استعادة الأمة لمقدراتها، واستغلال ثرواتها الاستغلال الأمثل، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إقرار نظام للمحاسبية يضمن تحقيق الإصلاح التعليمى الشامل للأمة. (قرنى، ٢٠١٢، ٧٤).

ثانيا: الديمقراطية:

تعد الديمقراطية مبدأ من المباديء السامية التى تناضل من أجله الشعوب على مر العصور لفترات تاريخية سعيا لإحرازه ودعما للمساواة والعدالة، وإقرارا

لمبادئ المشاركة فى صناعة القرارات المتعلقة بمصير الأفراد والشعوب. (عبد الرازق، ١٩٩٩، ٣٨).

ولقد كتب الكثير عن الديمقراطية وعلاقتها بنظام التربية والتعليم ومدى استجابة القادة التربويين للديمقراطية كمتطلب أساسى للتعامل مع معطيات القرن الحادى والعشرين، حيث إن هذا الأساس ـ أعنى الديمقراطية ـ لا يمكن الاستغناء عنه ويجب أخذه بعين الاعتبار على مدار الزمن، وذلك لأن إعداد المواطن للمستقبل يعد من الأهداف المهمة التى يجب على كل أمة أن تتخير الإجراءات اللازمة لتحقيقها.

ثالثا: مباديء إدارة الجودة الشاملة:

لقد شهد العصر الحاضر تميزا وبروزا وانتشارا لمفهوم الجودة كإحدى سماته الأساسية، لذا فإنه يمكن أن يوصف الوقت الراهن بعصر الجودة وذلك لاتساع استخدام هذا المصطلح فى الكثير من جوانب الحياة المعاصرة، إذ أنه من الصعوبة أن نجد مؤسسة إلا وتسعى لتوظيف هذا المفهوم واستخداماته. (حجازى، ٢٠٠٥، ٣٣٧).

رابعا: الثورة العلمية والتكنولوجية:

دخل العالم فى العقود الأخيرة من القرن الماضى عصرا جديدا يتميز بأنه عصر الثورة التكنولوجية الهائلة التى وصلت إلى حد الطفرة التكنولوجية التى لم تبرح مجالا من مجالات الحياة إلا وأحدثت فيه تغيرا وتأثيرا كبيرا. هذه التكنولوجيا المتقدمة والتى يطلق عليها تكنولوجيا ما بعد الصناعة، حيث تؤدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا مهما، بل ويعد من أهم مكوناتها وكذلك ارتبطت بها تكنولوجيا الإلكترونات الدقيقة والحاسبات وتكنولوجيا المواد التكنولوجيا الضوئية والهندسة الوراثية. (عبد العزيز، ١٩٩٤، ١٦٨).

خامسا: حقوق الإنسان:

مما لا شك فيه أن هناك ازديادا فى حركات الاهتمام بحقوق الإنسان وأصدرت المواثيق لبلورتها وضمانها وإنشاء محكمة لحقوق الإنسان. وتم تحديد أولويات الحقوق بما يحقق الديمقراطية والحقوق مثل الحق فى الحياة وحق كل فرد ألا يتعرض للتعذيب أو المعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وحق كل فرد فى حريته وسلامته الشخصية والحق فى حرية الرأى وحرية التعبير وحرية العمل. (بابيه، ١٩٩٤، ٦٥-٦٨).

التنمية:

برغم إصدار مجلس الوزراء وثيقة مهمة فى يوم ١٥ مارس ١٩٩٧ تتعلق بإستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ والتى تضمنت بنودا كثيرة جاء فيها التعليم والبحث العلمى فى المرتبة التاسعة إلا أننا نواجه تحدى التنمية المتمثل فى الانفجار السكانى والبطالة.

أ- الانفجار السكانى:

حيث وصل عدد سكان مصر مع بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من (٧٠) مليون نسمة بمعدل نمو سكانى يزيد على (٢٪) سنويا وهؤلاء السكان يتركزون فى حوالى ٤٪ فقط من المساحة الكلية للجمهورية ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٨٧,٧) مليون نسمة عام ٢٠١٥. (الشال،٢٠٠٥، ٥٨٦).

وبالتالى فهذا النمو السكانى يترتب عليه ضغطا على الموارد والبنى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية كافة. وهذا يمثل تحديا خطيرا على التعليم والنظام التعليمى لأنه يعرقل تقدمه. ويجعل اليوم الدراسى الكامل عدة فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما

جعلت وباء الدروس الخصوصية يتزايد نتيجة ازدحام الفصل الدراسى ونقص الاستيعاب لدى الطلاب. (الطيب، ٢٠٠٤، ٦٦).

ب ـ البطالة:

البطالة فى مصر عالية بكل المقاييس حيث يصل (١١,٣٪) طبقا لتقرير البنك الدولى للتنمية لعام ٢٠٠٠. وهذه البطالة خاصة بين الخريجين من المشكلات الكبيرة التى يسأل عنها التعليم وتسأل عنها سياسات التنمية البشرية وخططها خاصة البطالة لأصحاب المؤهلات العليا، فالمتعلم يتكلف الكثير من الأموال خلال تعليمه وعندما يتخرج لا يجد فرص عمل وبالتالى تزداد نسبة الهدر فى الإمكانيات المالية. (حجى، ٢٠٠٤، ٧: ٨).

وفى تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ نرى أن مصر تحتل المرتبة ٧٠ عالميا فى حين تحتل الأردن وقطر والإمارات والسعودية المراكز ٥٠، ٢٢، ٢٣، ٢٨ على التوالى وهذا يبرز الفارق الرهيب بين مصر والدول العربية فى مستوى التنافسية العالمية، مما يعجل بضرورة تفعيل أسس المحاسبية فى التعليم لتضيق هذه الفجوة. (World Economic Forum ,2009 /2010).

كما بلغ دين مصر الخارجى عام ٢٠١١ نحو ٣٥ مليار دولار، والمحلى نحو ٩٦٢,٣ مليار جنية، ومن المقرر أن يصل مع نهاية عام ٢٠١٣ الحالى وحده إلى ١٠٣,٥ مليار جنيه وبلغت مدفوعات خدمة هذا الدين الخارجى والمحلى نحو ٢١٠,٩ مليار جنيه، ١١٠,٨ مليار منها فوائد، ونحو ١٠٠,١ مليار جنيه سداد لأصل الدين. (العوضى، ٢٠١٣، ٣٦).

ومن خلال الاستعراض السابق لدواعى توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم يمكن الإشارة إلى:

اعتماد التدريب المتواصل فلسفة أساسية لضمان النمو المهنى لجميع العاملين فى قطاعات الدولة بوجه عام وقطاعات التعليم بوجه خاص.

الإلمام بكيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة مثل الحاسوب والشبكات الدولية للمعلومات وذلك لمواكبة ثورة الاتصالات، خاصة من قبل من يقوم بعمليات المحاسبية.

الإلمام التام بالمعايير القومية للتعليم ليست فى صورتها العامة ولكن فى صورتها الإجرائية حتى يمكن من خلالها متابعة تنفيذها ومعاقبة المقصرين.

الإيمان بخطورة وظيفة المراقبين ومن يقوم بعملية المحاسبية لأنها تمثل حلقة الوصل بين واقع النظام التعليمى ووزارة التربية والتعليم.

اعتماد الجودة والتميز فى التعليم وبالتالى فى برامج انتقاء وإعداد القائمين على العمليات الإدارية التعليمية المختلفة.

إدارة المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم

الإدارة والمحاسبية:

مع تطور الفكر الإدارى المعاصر تطورت معه أساليب إدارة الموارد البشرية أو إدارة الأفراد، وعلينا أن نعرف أن إدارة الأفراد تختلف عن إدارة الموارد البشرية، ففى ظل مفهوم إدارة الأفراد نجد أن الأفراد عبارة عن تابعين للمنظمة حتى ولو تم الاهتمام بهم من وجهة نظر المنظمة أما فى ظل مفهوم إدارة الموارد البشرية فالأفراد مهمون فى حد ذاتهم، وإدارة الأفراد أو إدارة العنصر البشرى أصبحت تمثل محور اهتمام المؤسسات فى القرن الحادى والعشرين خاصة وأن مفهوم العنصر البشرى هو المورد الحقيقى للمؤسسة، ويلاحظ أن العديد من الدراسات الغربية قد أثبتت أن الموظفين يستخدمون أقل من ٥٠٪ من طاقاتهم الكامنة فى المنظمات التى يعملون بها وأن هذا ناتج بسبب لا يرجع إلى الموظف نفسه بقدر ما يرجع إلى أسلوب الإدارة العليا فى التعامل مع موظفيها وأيضا بسبب دوافع الأفراد للعمل. (أبو الفضل، ٢٠٠٤، ٢٧٩).

الإدارة التربوية والمحاسبية

تشتق الإدارة التربوية والتعليمية أسسها وعملياتها ومبادئها من ميدان الإدارة العامة كما تكتسب صفتها وطبيعتها ـ صفة وطبيعية أسسها ومبادئها وعملياتها ـ من ميدان التربية والتعليم، باعتبار أنها تطبق فى ميدان له خصوصياته، وهو ميدان بناء البشر، وهى ميدان حديث – إلى حد بعيد – من ميادين الدراسات التى هى إفرازات الحرب العالمية الثانية وما بعدها وإن كانت الممارسة الفعلية لها قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها، وقد تطور مفهوم الإدارة التعليمية تطورا سريعا معتمدا فى ذلك على تطور مفاهيم إدارة الأعمال والصناعة من ناحية، وتوافر كثير من الدراسات فى ميدان الإدارة التعليمية من ناحية أخرى. (مرسى، ١٩٩٢، ٢٣).

خصائص وسمات الإدارة التعليمية المتميزة لنجاح المحاسبية

١ ـ أن تكون متمشية مع الفلسفة الاجتماعية والسياسية للبلاد، وأن تتسم بالمرونة فى الحركة والعمل وألا تكون ذات قوالب جامدة وثابتة، وإنما تتكيف حسب مقتضيات الموقف وتغير الظروف.

٢ ـ أن تكون عملية، بمعنى أن تكيف الأصول والمبادئ النظرية لمقتضيات الموقف العملى.

٣ ـ وأن تتميز بالكفاءة والفاعلية، ويتحقق ذلك بالاستخدام الأمثل لإمكانياتها البشرية والمادية. والنجاح فى تحقيق الأغراض المنشودة من تربية النشء، وما يرافق التربية من تحصيل علمى فى مجال التدريس والتعليم. (عبد المنعم، ١٩٩٨، ٦٧: ٦٨).

كما تتسم الإدارة الفعالة وفقا لمباديء المحاسبية بما يلى: (عبود، ٢٠٠٤، ٣٢٥)

١ ـ التركيز على تحسين الأداء التعليمى والأداء الإدارى.

٢ ـ العمل الحثيث على التقليل من تكلفة التعليم مع زيادة عوائده المتوقعة.

٣ ـ تحقيق مبدأ المساءلة بين المدرسة والمجتمع.

٤ ـ الانفتاح على المجتمع، مع تحقيق أقصى مشاركة فى تحقيق الجودة المرغوب فيها.

٥ ـ القضاء على كل احتمالات عدم رضا المجتمع عن برامج المدرسة وأنشطتها التربوية.

٦ ـ السعى الحثيث نحو الإقلال من الرقابة على الإدارة المدرسية، وتنمية روح الرقابة الذاتية فى نفوس العاملين بها.

٧ ـ تطوير الثقافة المؤسسية التعليمية، إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز.

٨ ـ الاهتمام بتطوير التعليم وتحسين ظروفه فى المدرسة وفى المجتمع.

٩ ـ شيوع حالة من الرضا فى نفوس التلاميذ تجعل ما توفره لهم المدرسة محققا لذواتهم وطموحاتهم.

١٠ ـ شيوع اتجاهات طيبة نحو المدرسة والعمل المدرسى من جانب المعلمين والعاملين والمجتمع.

جوانب وأبعاد عملية التخطيط للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم

المعروف أن عملية التخطيط والمحاسبية حلقة رئيسة من حلقات العملية الإدارية بمختلف القطاعات بوجه عام والقطاع التعليمى على وجه الخصوص،

هذا فضلا عن أنها تتم فى إطار يحتوى على العديد من المتغيرات البيئية والتنظيمية لأنها تتم فى إطار استراتيجى وتتأثر بنمط التنظيم القومى لشئون التربية والتعليم وتجدد فعاليتها بأنماط السلوك التنظيمى للقائمين بمسئولياتها من قطاع التربية والتعليم. (جماعة، ٢٠٠٣، ٨١).

الجوانب والأبعاد السلوكية للتخطيط للمحاسبية: (الشناوى، ١٩٩٨، ٢٢: ٢٣)

إن فعالية التخطيط والمتابعة تتوقف إلى حد يعتمد على نمط السلوك الإنسانى للقائمين على هذه العملية ويتضح ذلك فيما يلى:

طريقة إدراك القائمين على التخطيط والمتابعة لوظيفتهم ومدى اقتناعهم بأهميتها وخطورتها.

طريقة التعامل العلمى مع المعلومات الواردة إلى أجهزة التخطيط والمتابعة.

طريقة إدراك الأهداف المحدد، ومدى الاقتناع بأنها ملزمة أو غير ملزمة للعمل التخطيطى وجهود المتابعة.

اتجاهات وميول المخططين والمتابعين بالنسبة للقضايا والموضوعات موضع التخطيط والمتابعة.

تتوقف كفاءة عملية التخطيط والمتابعة على مهارة القائمين بها وأساليب أدائهم للعمليات المختلفة المرتبطة بالتخطيط والمتابعة. هذا فضلا عن أسلوب توزيع الأدوار وطبيعة العلاقات الإنسانية بين القائمين على أعمال التخطيط والمتابعة من جانب وبين غيرهم من العاملين بالتنظيم.

الأبعاد والجوانب الاقتصادية للتخطيط للمحاسبية

تتأثر كل عمليات التخطيط والمحاسبية بشكل واضح ومباشر بالمتغيرات

الاقتصادية العامة التى تسود المجتمع، وتتوقف كفاءة تفعيل تلك العمليات بالدرجة الأولى على نشاط الأجهزة القائمة عليها ومدى نزاهتها ودرايتها بآليات التخطيط والمحاسبية وكذلك مدى درايتها بالأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع والمواءمة بين متطلبات المساءلة المحاسبية وتلك الأوضاع الاقتصادية. (المركزى للتنظيم والإدارة، ١٩٨٩، ٩).

معوقات تطبيق المحاسبية فى مجال التعليم

يمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلى: (جوهر، رضوان، ٢٠١٣، ٧٨: ٧٩)

١ ـ غياب مفهوم المحاسبية التعليمية عن أذهان القائمين والمعنيين بالمحاسبية التعليمية مما يعد عائقا يحول دون إنجاز إدارة التعليم الجامعى لأهدافه.

٢ ـ هناك تقارب وازدواج وغموض فى مسئوليات واختصاصات العاملين فى جهاز المحاسبية التعليمية، وهذا يؤدى إلى عدم وضوحها بل وتكرارها وبالتالى ضياعها بين هؤلاء العاملين.

٣ ـ إن التوجيه باعتباره وسيلة من الوسائل المحاسبية يواجه بعض المشكلات والتى منها تبرم الموظف أو المعلم من تلك العملية لاعتقاده بأنها وسيلة لتصيد الأخطاء وليس لتقويمها، وأنها عملية شكلية روتينية، وينقصه النقد البناء، ويركز على السلبيات دون إبراز الإيجابيات.

٤ ـ إن التقارير ـ كوسيلة من وسائل المحاسبية ـ تفتقر إلى الموضوعية وتخضع لاعتبارات شخصية وتوضع من على المكاتب دون النزول إلى الميدان (أى يتم فبركتها) وهى تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية سواء أكانت بين الأفراد أم الأدوات.

٥ ـ المغالاة فى الملاحظة الشخصية كوسيلة من وسائل المحاسبية التعليمية

مما يسبب مضايقات للمعنيين بالمحاسبية مما يدفعهم إلى الاعتقاد بعدم الثقة بهم.

٦ ـ تعدد أجهزة الرقابة التعليمية على المستوى اللامركزى مما أدى إلى تكرار المسئوليات والاختصاصات فيما بين أعضائها مما يؤدى إلى تضاربها، وهذا يؤثر فى تحقيق المحاسبية لأهدافها.

٧ ـ الافتقار لما يسمى بثقافة الجهود والمحاسبية التعليمية.

٨ ـ تخوف المعلمين من مبدأ المحاسبية وقلة تعودهم عليها.

٩ ـ تخوف بعض أصحاب النفوذ من فقدان بعض صلاحيتهم.

١٠ ـ صعوبة اختيار القائمين بالمحاسبية التعليمية.

١١ ـ قصور البرامج التدريبية للقائمين بالمحاسبية.

١٢ ـ غياب وجود العلاقات الإنسانية بين القائمين بالمحاسبية والعاملين بالمدرسة.

١٣ ـ الافتقار لأجهزة رقابية من خارج الوزارة.

١٤ ـ محدودية البيانات والمعلومات التى تساعد الجهاز الرقابى لوضع محكات التقويم.

١٥ ـ محدودية الصلاحيات الممنوحة للمعلم فى اتخاذ قراراته.

١٦ ـ غياب المعايير الدقيقة التى تتبعها الإدارة المدرسية أو التوجيه الفنى فى تقييم العملية التعليمية.

١٧ ـ يتم التركيز عند التقييم على شكل العملية التعليمية وليس على النتائج أو المخرجات.

١٨ ـ محدودية حجم الإشراف بما لا يتناسب مع حجم النظام التعليمى.

١٩ ـ غلبة الذاتية فى بعض الأحيان على عمليات المحاسبية.

٢٠ ـ غياب الحافز للتطوير والتحسين.

٢١ ـ تركيز الإشراف التربوى على العمل الفنى فقط دون الإدارى.

٢٢ ـ شكلية زيارات الموجهين وعدم جدواها للاستفادة العملية من المواقف التعليمية.

تجارب بعض الدول فى تطبيق أساليب المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم

عملية المحاسبية على التعليم تتحدد من خلال مجموعة من القواعد المبادىء العامة لتنظيم وتوجيه التعليم بما يخدم الأهداف العامة للدولة ومصلحتها القومية، لذا فإن من الضرورى أن تستند المقومات التى تقوم عليها سياسات التعليم فى أية دولة من دول العالم إلى أطر معيارية تحدد منطلقات العمل التربوى ومجال فعاليته بشكل واضح يساعد على تنفيذ السياسة التعليمية بطريقة منظمة ومدروسة بناء على تخطيط علمى سليم. (السيد، ٢٠٠٥، ٣٦).

وقد بدأ اهتمام المجتمعات المتقدمة بمسألة الشفافية والرقابة والمتابعة والمحاسبية لتحسين الإنتاج وتطوير الأداء ويرجع ذلك إلى أسباب عديد أبرزها ما يلى: (حسن، ٢٠٠٥، ٩٨).

التكلفة العالية للتعليم.

مطالبة المنظمات الدولية بتقويم النواتج التعليمية للطالب ودمج المؤشرات الناتجة فى تخطيط البرامج وصنع القرارات.

تخوف الحكومات من المنافسة الاقتصادية فى السوق العالمية.

دعوة المربين داخل المجتمع إلى مراجعة المدارس لهيكلتها التنظيمية وتوجهاتها الحالية.

عدم رضا أصحاب العمل عن مهارات الخريجين فى سوق العمل وتدنى مستوى الكفاءة فى تحقيق مهمات أكاديمية عالية المستوى.

هذا وتتعدد اتجاهات ومدارس الرقابة على جودة العملية التعليمية فى معظم دول العالم ومن الواضح أنه كان لكل هذه الاتجاهات أسلوبه وخصائصه، حيث اختلفت هذه الأساليب والمداخل باختلاف البيئات التعليمية نتيجة لتغير العوامل المؤثرة فى المعلم والطالب والقائم بالمراقبة وهى طرق وإجراءات وعمليات الرقابة، خاصة وأن بعض هذه الأساليب يتطلب مهارة خاصة وتدريبا مسبقا لكى يتم إنجازها بشكل فعال وموضوعى يحقق ما تصبو إليه.

١ ـ المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يحتل التعليم مكان الصدارة فى الخطاب السياسى فى كثير من دول العالم فى هذه الآونة، ذلك لأن التعليم فى أية أمة هو مستقبل هذه الأمة. ومن ثم لم تعد قضية المستقبل أمرا يقتصر الاهتمام به على وزارات التعليم والمتخصصين فقط بل حرص رؤساء الدول المتقدمة على وضع هذه القضية فى قمة جداول أعمالهم. (الزهيرى، ٢٠٠٢، ٩٨).

وقد تجلى ذلك فى اللجنة الرئاسية التى شكلها الرئيس الأمريكى (رونالد ريجان) فى بداية عهده التى أصدرت توصياتها فى التقرير الشهير (أمة فى خطر) الصادر عام ١٩٨٣ وعلى أساس هذا التقرير تم مراجعة النظام التعليمى فى الولايات المتحدة وإعادة هيكلته من حيث الأهداف والمضمون والوسائل. (كمال، ٢٠٠١، ١٨١).

كما أعلن الرئيس (جـورج بوش) عام ١٩٩١ عن وثيقة أمريكا ٢٠٠٠ إستراتيجيته للتربية وفيها تم تبنى ستة أهداف قومية يمكنها أن تجعل أمريكا فى مقام التميز والسبق فى مجال التربية فى العالم. وعندما تولى الرئيس (بل كلينتون) الرئاسة عام ١٩٩٢ وافق على مشروع أهداف ٢٠٠٠ عام ١٩٩٣ والذى من خلاله يمكن أن تتحول أمريكا من أمة فى خطر إلى أمة على الطريق. (عبد الكريم، ١٩٩٧، ٣٠١).

وقد بدأ نظام المحاسبية فى الولايات المتحدة بواسطة المنطقة التعليمية المختصة بالمدارس الابتدائية والثانوية فى يناير ١٩٩٩ فى مدارس ومناطق ولاية لويزيانا وذلك عقب ملاحظة انحدار فى مستوى الطلاب بها مقارنة بباقى الطلاب بالولايات الأخرى وذلك باستخدام مقاييس الأداء الأمريكية بدءا من نتائج الاختبارات ونسبة الرسوب ومعدلات العلاج وحتى التوظيف. (Conn, 2000, 77).

قد قامت الهيئة التشريعية بولاية لويزيانا عام ١٩٩٧ بوضع نظام تفويض المحاسبية للمدرسة أو المنطقة التعليمية، وأجازت تفويضها لمجلس إدارة المدرسة الابتدائية والثانوية وتم تطبيقه على نطاق واسع على مستوى الولاية. (Louisiana, U.S.A, 1991).

ويتضمن هذا التفويض ٢٦ عضوا من جميع أنحاء الولاية والذين يمثلون كلا من المحافظ والمدير العام للتعليم فى الولاية، ومجلس إدارة المدارس الابتدائية والثانوية والسلطة التشريعية والآباء والمعلمين ومدير المنطقة ومجالس إدارة المدارس والجمعيات الأهلية وجمعيات العمال.

هذا وقد أدى إعادة بناء النظام التعليمى إلى نتيجتين:

الأولى: جعل التعليم يخضع لقوى السوق وآلياته ومحاولة خصخصته.

الثانية: إدخال نظام المحاسبية والتى تعتمد على قياس نتائج الطلاب والمدارس معا.

وقد تبع ذلك كما يرى Mac Macpherson ثلاث معتقدات:

إن الإدارة البيروقراطية للتعليم أصبحت غير فعالة.

المنافسة وحدها هى القادرة على النهوض بالتعليم والتعلم.

إن جزءا كبيرا من الإنفاق على التعليم لابد أن يتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ويقصد بالمحاسبية Accountability فى التعليم الحكومى: قيادة التدريس فى الفصول إلى تغير أساسى، ووضع أهداف محددة للمدارس والطلاب، مع إنشاء طريقة سهلة وواضحة للتفاهم والاتصال بين المدرسة وأعضاء المجتمع المحلى ليطلعوا على كيفية أداء المدرسة وإخبار المدرسة بفعالية وعرض النمو فى تقدم الطالب.

ويعتمد نظام المحاسبية على مبدأ النمو المستمر حيث من المتوقع من كل مدرسة أن تحسن أو تعرض نموها الأكاديمى وتقارن نفسها بنفسها. (Leithwood, Earl, 2000, 10).

وتتمثل القواعد الأساسية لهذا النظام فى: (Adams, 2006, 217).

١ ـ على كل الطلاب أن يتعلموا كيفية الوصول إلى المستويات العليا.

٢ ـ الحاجة الملحة إلى تطوير تقدم الطلاب.

٣ـ وضوح النمو المستمر فى مستوى تقدم الطلاب على مستوى كل المدارس.

٤ ـ التركيز على نتائج تقدم المستوى الطلابى الذى من الممكن قياسه.

٥ ـ يؤثر الفقر بشكل قوى على تعليم الطالب ولكنه على أية حال لا يمنعهم من التعليم.

٦ ـ تدفع الحوافز والإجراءات التصحيحية للمعلمين والمجتمعات والطلاب لتحسين مستوى التعليم لديهم.

٧ ـ إشراك كل من الآباء والمتعلمين وأعضاء المجتمع فى تلبية حاجة التطور والمراجعة والخطط لتحسين مستوى التعلم لديهم.

٨ ـ وضع الجمهور بصفة أساسية ضمن عملية المحاسبية الإدارية.

٩ ـ المرونة الكافية لكل إقليم فى وضع التصور اللازم فى تحسين التعليم فى المدارس.

١٠ ـ تعاون كل من الطلاب والآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع فى الوصول لتحقيق أهداف التعليم.

١١ ـ وضع نظام المحاسبية بطريقة مبسطة.

١٢ ـ مشاركة صناع السياسة الدولية فى نظام المحاسبية وعدم تراجع المستويات العليا الموجودة.

الهدف من هذه الإجراءات هو منح المدارس الأدوات والمواد التى تساعدهم على تحسين مستوى تلاميذهم، وهو أيضا توقع الجهود المكثفة من قبل الطلاب أنفسهم، والآباء والمعلمين وإدارة المدرسة وقطاع التعليم كله من أجل تحسين مستوى الأداء التعليمى للطلاب داخل المدرسة. (www,ofsted.gov).

وفى ظل هذا المفهوم، وحتى تكون المحاسبية ديمقراطية، فمن المهم ألا تكون بعد اتخاذ القرار، ولا يجب أن ينظر إليها على أنها نوع من التشاور الذى يطلب فيه من الآباء والطلاب والمعلمين أن يعلقوا على القرارات بعد صدورها

وبعد أن تكون قد وصلت إلى مرحلة يصعب تعديلها بطريقة جذرية. (D, Epstein, 1993.140).

٢ ـ المحاسبية التعليمية فى إنجلترا:

ارتبط مفهوم المحاسبية فى انجلترا بالإدارة الذاتية للتعليم إثر ما أفرزه قانون التعليم الصادر فى ١٩٨٠ الذى أتاح لمجلس المدرسة القيام بدور فعال فى اتخاذ القرارات التى تهم المدرسة، وتعزز وجوده إثر صدور قانون الإصلاح التعليمى سنة ١٩٨٨ بإعطاء المدرسة مزيدا من الاستقلالية والحرية والمرونة فى تيسير أمورها التعليمية الإدارية تحت إشراف من الإدارة المحلية للمدارس. (Peter, 2001, 10).

لذلك كان تحرك السياسة التعليمية فى انجلترا فى اتجاهين: (Chapman, I, 1996).

الأول: نحو لا مركزية الإدارة ونزولها إلى مستوى المدرسة نفسها لإيجاد نوع من التنوع والمنافسة بين المدارس.

الثانى: مركزية صنع سياسة التعليم وتحديد أهدافها وتحديد محتوى المنهج الدراسى وتقويم عمل المدارس من خلال الامتحانات القومية فى المواد الدراسية وهى الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم.

ومن الناحية الأهلية تم تحسين نظام المحاسبية التعليمية وهو نظام جيد لمراقبة الأداء التعليمى داخل المدارس وتحقيق جودته وفق ما طرحه مكتب المعايير التربوية الذى تأسس فى سبتمبر عام ١٩٩٢ Office of standard education وهو هيئة حكومية غير وزارية منفصلة عن وزارة التعليم والعمل، يهدف إلى تطوير معايير التحسين فى جودة التعليم وإنجازاته خلال الإشراف المنتظم والمستقل مع تقديم النصح والإرشاد بخصوص الأداء العام من جانب الآباء نتيجة لتلاشى

رقابة السلطات التعليمية المحلية التى انحصر دورها فى تحديد مستويات الجودة المطلوبة من المدارس وتقييم مخرجاتها التعليمية من حيث فعاليتها فى أداء أدوارها وفى معاونة المدارس فى تحقيق أهدافها وفى تقييم أدائها. (Peter, 2007 23).

معايير الإشراف

تشمل الإطار العام والمباديء والإجراءات وهى: (www.ofsted.hov.U.K)

١ ـ جودة التعليم التى تقدمها المدرسة.

٢ ـ المعايير التربوية التى تحققها المدرسة.

٣ ـ كيفية إدارة الموارد المالية.

٤ ـ النمو الروحى والخلقى والاجتماعى والثقافى للطلاب.

آلية الإشراف

تجرى عملية الإشراف فى انجلترا وذلك وفق مجموعة من الخطوات تتمثل فى: (Sally, Geoff, 2003, 30-41).

١ ـ يتم الإشراف بواسطة فريق من المشرفين (المفتشين) المستقلين التابعين للمكتب والذى يضم ما بين (٣ ـ ٨) أفراد من بين الذين اجتازوا التدريب الذى يقدمه المكتب بنجاح، إضافة إلى الذين يختارون بناء على انتقاء تنافسى من بين عدد من المشرفين الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة اللازمة.

٢ ـ تتحدد مهمات المفتشين فى نوعية المعلمين، مستويات تحصيل المتعلمين مقارنة بالمستوى المعيارى، السلوكيات الروحية والأخلاقية فى المدرسة،

نمو المتعلمين فى الناحيتين الاجتماعية والوطنية، كفاءة التعليم فى المدرسة، تدبير موارد الدراسة وإدارة الميزانية بدقة وفعالية، ثم تطوير ثقة المتعلمين فى أنفسهم.

٣ـ يقوم المفتشون والذين يختلف عددهم تبعا للمرحلة التعليمية (يتراوح عددهم فى المرحلة الثانوية ما بين ١٥ ـ ٢٠ وفى المرحلة الابتدائية لا يتجاوز عددهم ثلاثة فقط) وبناء على المواعيد التى تم تحديدها مسبقا من قبل إدارة المفتشين المسجلين بزيارة المدارس التى تم تحديدها، فيحصلون على جميع الوثائق ذات الصلة بالتفتيش من المدرسة، ويقابلون أولياء أمور المتعلمين بغرض معرفة آرائهم فى نظام المحاسبية الأهلية من ناحية وبإطلاعهم على طبيعة التفتيش من ناحية ثانية والإجابة عن استفساراتهم ومرئياتهم من ناحية ثالثة. وفى النهاية يكتبون تقريرا نهائيا وملخصا خلال مدة لا تزيد عن خمسة أسابيع وترسل نسخ منه إلى مجلس إدارة المدرسة ومكتب المعايير التربوية والإدارة المحلية للتعليم وحاكم الولاية إذا كانت المدرسة تتلقى إعانة من الدولة.

٤ ـ ينظر فى أمر التقدير المقدم والذى لا يملك أحد تغيير ما فيه باستثناء مكتب جلالة الملكة، وإذا حكم على مدرسة بالضعف فى تطبيق المقاييس الصحيحة والمحددة للتعليم يرفع التقرير إلى رئاسة مكتب جلالتها للتفتيش للنظر فى إجراءات تطبيق المحاسبية التعليمية.

٣ ـ المحاسبية التعليمية فى فرنسا:

ترتبط المحاسبية التعليمية فى فرنسا بنظامها التعليمى الذى يعطى أهمية ملحوظة للتقارير التى يكتبها المفتشون الرسميون وفق نظام التفتيش التعليمى المعمول به، والذى يضم معلمين من ذوى الكفاءة العالية والخبرة الممتدة من الذين لا تقل أعمارهم عن خمسة وأربعين عاما، والذين ينالون بعد تعيينهم

درجة أعلى من درجة المعلمين وراتبا يفوق رواتبهم، ويقومون بمتابعة العمل التعليمى داخل المدارس من خلال أعمال المعلمين المتدربين ويزودون المعهد الجامعى لتأهيل المعلمين بتقرير متكامل عن المعلم والمتدرب ومدى صلاحيته للتعليم، إضافة لعلاج مشكلات المعلمين النفسية والعلمية والتربوية ممن يسيئون التعامل مع المتعلمين أو يسلكون طرقا منحرفة، وذلك بمتابعة زياراتهم لمدة طويلة وتوجيههم بمساعدة من مدراء المدارس التى يعملون بها حتى يستقيموا. (المعرفة، ٢٠٠٢،٢٥٣).

و تثمر مثل هذه المتابعة عن أحد أمرين: إما الكشف عن تقدم فى المستوى وفقا للمعايير الموضوعة، وإما عن ضعف ما، الأهم أنه فى حالة وجود من يتصف بالضعف العلمى أو المهنى فإنه يتم علاجه بإلزامه بحضور دورات تدريبية متتابعة فى أثناء الدوام المدرسى، وإلزامه بحضور دروس لمعلمين متميزين فى مثل تخصصه. وفى النهاية تتم المساءلة فى ضوء ما تسفر عنه تقارير المتابعة من قبل إدارات التفتيش والتحقيق داخل المنطقة التعليمية وهذه التقارير مكونة من صور ثلاث تبقى إحداها بالمدرسة وترسل الثانية إلى الوزارة المعينة، أما الثالثة فإنها ترسل إلى إدارة التفتيش التربوى فى المنطقة التعليمية وذلك لتحديد ما تراه صالحا فى هذا الشأن. (علام، ٢٠٠٩، ٢٨١).

٤ ـ المحاسبية التعليمية فى استراليا:

انتهجت استراليا سياسة تعليمية تهدف لزيادة معدلات المشاركة الشعبية وتحسين الجودة الشاملة فى التعليم من خلال التوجه لتحقيق مزيد من اللامركزية والاستقلالية لمؤسسات التعليم فى تيسير شئونها حسب حاجاتها إثر الأخذ بمشروع التوزيع الفعال للموارد فى المدارس، حيث جعل على رأس أولويات تحسينه اتباع نظام من المحاسبية يتناول جوانب التطوير التعليمى والسلوكيات الطلابية والمشاركة فى صنع واتخاذ القرارات، والتعليم المتمركز على جودة

نتائجه ومخرجاته، وأثمر هذا النظام عن تشكيل لجان المحاسبية فى كل ولاية من ولايات استراليا التعليمية، تكمن مهمتها فى التحقق من أن هذه الولايات قد قامت بالعمل على تحقيق أهداف النظام وبيان أثر التوجه الذى تم الأخذ به وعرفت باسم الإدارة الذاتية للتعليم والتفويض فى جودة التعليم وفى التأكيد من جدوى التمويل المخصص للتعليم فى تأكيد مواكبته للتطورات العالمية. (Nictorian commission 2000, 5-6).

٥ ـ المحاسبية التعليمية فى نيوزيلندا:

من الملاحظ أن التعليم فى نيوزيلندا الآن أصبح من المنظور الاقتصادى يسمى بالسوق النفعى الحر للتعليم، وعد التعليم سلعة مفضلة، وذلك على النقيض من المفهوم العام له، واعتباره أيضا سلعة بدائية فى حالة فقدان التطور الاقتصادى ومن ثم أصبح التعليم كسلعة مملوكة يستطيع المواطنون بالمجتمع المشاركة فى تطويرها وتحسين أدائها والإشراف على إدارتها بشكل يحقق العدل الاجتماعى.

ومن هنا أصبح هناك ضغط على المدارس، وهذا الضغط يتمثل فى إتاحة المصادر والإمكانات كافة لتيسير أمور المدارس وذلك أملا فى تحقيق نوعية متميزة من المخرجات التعليمية والتى يتسم أداؤها بالجودة والفاعلية على أن توضع هذه المدارس تحت نظام فعال من المحاسبية للحكم على أدائها ومحاسبتها على التمويل المقدم إليها والحكم على جودة مخرجاتها. (عبد الغنى، ٢٠٠٤، ٦١).

وتتم الرقابة من خلال (مكتب متابعة مستوى التعليم ERO) وهو مكتب مستقل عن وزارة التربية والتعليم ولكنه مسئول أمام وزير التعليم، وأوكلت إليه مسئولية تقديم تقييم شامل مستقل لمستوى أداء كل مدرسة كل سنتين على الأقل ويرسل المكتب فرقا مكونة من واحد إلى خمسة أفراد من المدرسين السابقين إلى كل مدرسة ليمضوا بها عدة أيام ويقوم هذا الفريق بزيارة الفصول والتفتيش عن الوثائق والسجلات ثم مناقشة مسودة التقرير مع المدرسة، ثم

يصدر الفريق تقريرا معلنا نهائيا يذكر فيه نقاط الضعف والقوة فى المدرسة. (فك، لاد، ٢٠٠١، ٦٧٣).

٦ ـ المحاسبية التعليمية فى جنوب أفريقيا:

تحدث وزير التعليم فى جنوب أفريقيا قائلا إن المحاسبية التعليمية هى أحد المباديء الرئيسة التى اعتمدت عليها السياسة الوطنية للتقييم الشامل للعملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية وذلك بعد أن تم تشكيل أول حكومة ديمقراطية غير عنصرية سنة ١٩٩٤ والتى جاء فيها "تعمل السياسة القومية للتقييم الشامل للتعليم على مراقبة فعالة لتحسين طريقة ومستويات الأداء التعليمى، ويجب استخدامها لإعادة توجيه الجهود نحو تحسين نوع التعليم ومستوى الفرد والأداء الجماعى. وقد حدد الهدف من المحاسبية فى زيادة مستوى المسئولية، وتحديد إلى أى مدى تحقق المؤسسات التعليمية توقعات الحكومة والجمهور، ومدى استجاباتها لمسئولياتها والتأكد من الاستجابة لهذه السلوكيات.

طرق وأساليب المحاسبية

حددت الحكومة المباديء والطرق التى ينبغى الالتزام بها عند إجراء المحاسبية التعليمية من خلال: (South Africa, 2002, 5 – 9).

١ ـ أن يتحمل أعضاء كل مؤسسة تعليمية المسئولية كاملة عن مستوى أدائها الخاص وبخاصة أداء المعلمين والمتعلمين.

٢ ـ أن تكون المؤسسة التعليمية مقيمة تقييما ذاتيا قبل التقييم بواسطة مشرف مؤهل يعطى صورة موجزة عن المستوى العام للأداء التعليمى بالمؤسسة.

٣ ـ يتم إعادة النظر فى تقييم المدارس بواسطة فريق يتراوح ما بين أربعة أو ستة مراقبين مؤهلين لمدة يوم أسبوعيا على مدار ثلاثة أو أربعة أسابيع على أن

يتم المسح كل ستة أشهر أو تسعة أشهر خلال دورة التقييم التى تستغرق ثلاث سنوات. ولهذا الفريق حق الدخول لأية مؤسسة يريدها.

٤ ـ يتم تدعيم المؤسسة التعليمية من قبل فريق المحاسبية وذلك لتنفيذ التوصيات التى احتواها التقرير والذى يتضمن مجموعة من بنود المحاسبية والمتمثلة فى الأساس الوصفى للمدرسة ـ القيادة ـ الإدارة ـ الاتصالات ـ كيفية تدريب وتطوير المعلم ـ مشاركة الآباء والمجتمع ـ إنجازات المتعلم.

وباستقراء النماذج العالمية السابقة تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية والتى تضمنتها تجارب الدول:

١ ـ التأكيد على التغيرات الداخلية فى النظام المدرسى.

٢ ـ الاعتماد على التقويم الخارجى، أو نظام الاستماع، والتدقيق التربوى.

٣ ـ تكوين نظام الحوافز لرفع مستوى وكفاءة الأداء لجميع العاملين بالمدارس.

٤ ـ إتاحة الفرصة لجهات أو مؤسسات خارج المدارس للاطلاع على أدائها.

٥ ـ إحداث تحول فى سلطات اتخاذ القرارات من الإدارة المركزية إلى الإدارات المحلية أو إدارات المدارس.

٦ ـ تتطلب المحاسبية توافر عدد كاف من الاختصاصيين الذين يقومون بتنفيذ نظام التقويم فى إطار خطة تقويم شاملة من أجل تقرير التطابق بين الأهداف المتفق عليها ومدى تحققها.

٧ ـ المحاسبية تتطلب تطوير علاقات من نوع جديد بين المعلمين ونقاباتهم وغيرها من المنظمات كما تتطلب مراقبة دقيقة للأداء وضبطه.

٨ ـ الغرض من تطبيق نظام المحاسبية هو تحسين نوعية التعليم الذى تقدمه المدارس.

٩ ـ إلقاء التبعية والمسئولية على المعلمين والآباء والمجتمع المحلى والمجتمع عامة بمن تتوافر فيهم الخبرات التربوية والإلمام بقواعد وأصول المحاسبية.

١٠ ـ على الرغم من أن المحاسبية تتعلق بالنواتج التربوية إلا أنه ينبغى فى قياسها مراعاة المدخلات والعمليات أيضا.

١١ ـ ينبغى أن يتحمل المعلمون والمدرسة والمجتمع المحيط مسئولية تحقق الأهداف التربوية فى المجالات الوجدانية والنفسية والحركية وليس فقط المجال المعرفى.

١٢ ـ التعاون بين فريق العمل المختص بالمحاسبية وأعضاء المجتمعات المحلية فى تحديد التوقعات المرجوة من المدارس.

١٣ ـ ارتباط المحاسبية بالإدارة ارتباطا واضحا.

التوظيف التربوى المقترح للمحاسبية
كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مقدمة

تناولت الدراسة فيما سبق المتطلبات التعليمية لإصلاح التعليم فى ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما تناولت المحاسبية فى إطار يوضح مفهومها وآلياتها وأسسها وأهم المعوقات التى تواجهها وتجارب بعض الدول التى استفادت من المحاسبية لإصلاح نظمها التعليمية.

وتقدم الدراسة فى هذا الجزء تصورا مقترحا يمكن من خلاله توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم المصرى فى ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أهداف التوظيف التربوى المقترح

١ ـ إيجاد آلية جديدة يمكن الاستفادة منها فى مجال توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢ ـ الاستجابة للمطالب المجتمعية المتتالية بالشفافية والنزاهة ومقاومة الفساد فى قطاع التعليم المصرى.

٣ ـ دعم المبادرات المجتمعية لدعم التوجه العام للدولة لمحاربة الفساد فى

التعليم كمطلب مهم وهذا من أهم مطالب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

٤ ـ مساعدة الأجهزة المعنية بالإصلاح للقيام بمهامها فى الإصلاح والتخطيط المستقبلى وبناء رؤى الشفافية والعدالة على الوجه الأكمل.

٥ ـ إعادة ثقة المجتمع فى نظام التعليم المصرى ودعمه على الوجه الأمثل.

المتطلبات التى يرتكز عليها التوظيف التربوى المقترح

مبادىء ثورة الخامس والعشرين من يناير.

المطالبات الشعبية المستمرة بالتطهير والإصلاح.

اتجاه القيادة السياسية لإقرار مبادىء المحاسبية والشفافية فى مجال التنمية ومنها التعليم.

صدور العديد من القرارات الوزارية واللوائح التى تصب فى إطار إرساء أسس المحاسبية والشفافية.

القناعة التامة بأن ثورة يناير لابد أن توظف مبادئها ومتطلباتها توظيفا حقيقيا فى مجال التعليم وإصلاحه ومن ثم الاعتماد على المحاسبية كمدخل لهذا الإصلاح.

محاور التوظيف التربوى المقترح

فى إطار تقديم الدراسة للتوظيف التربوى المقترح فى المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء مباديء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تتعدد محاور هذا التوظيف المقترح على النحو التالى:

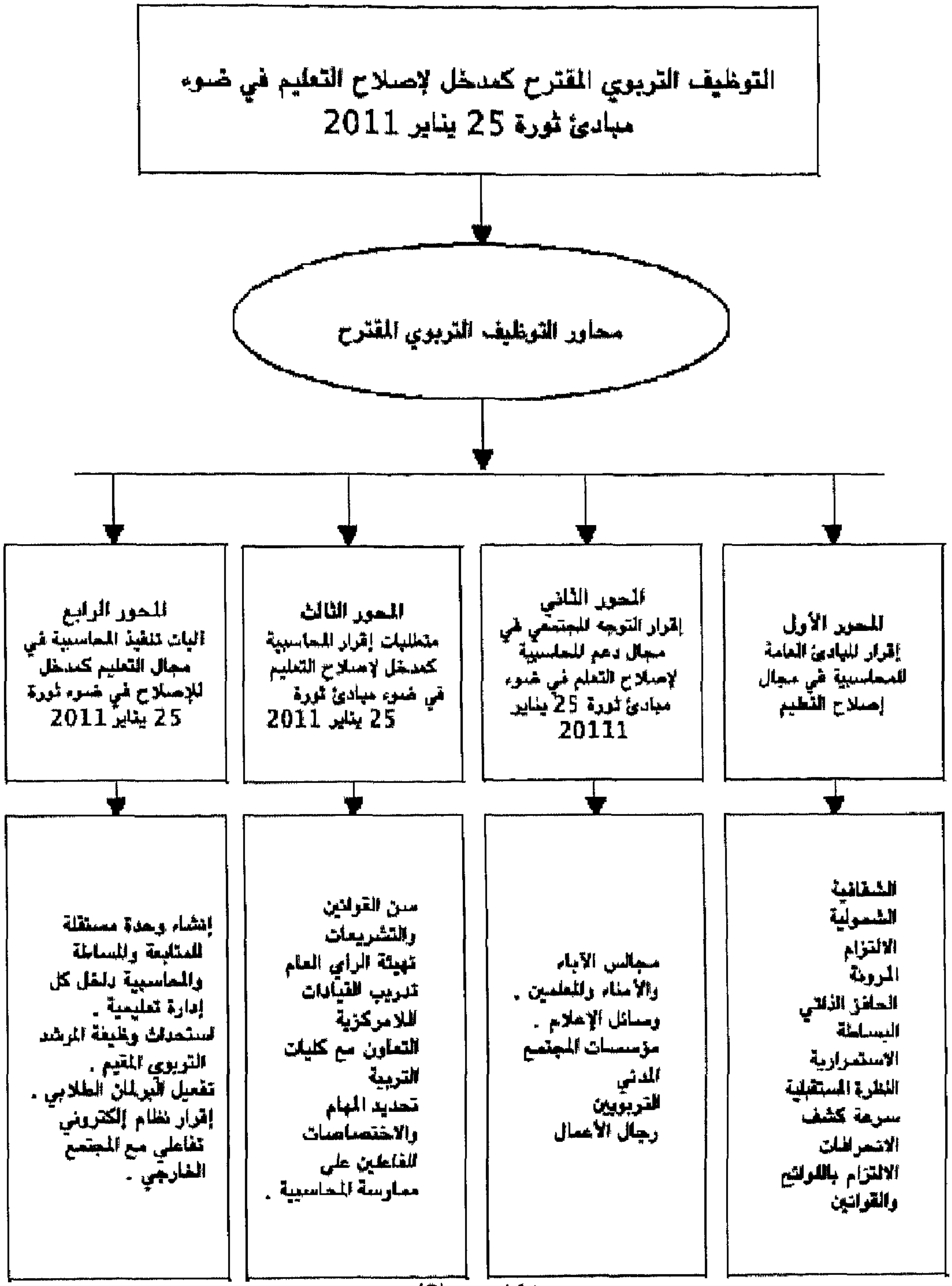
المحور الأول: إقرار المباديء العامة للمحاسبية فى مجال إصلاح التعليم.

المحور الثانى: إقرار التوجه المجتمعى فى مجال دعم المحاسبية فى مجال إصلاح التعليم فى ضوء ثورة يناير ٢٠١١.

المحور الثالث: متطلبات إقرار تطبيق المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم.

المحور الرابع: آليات تنفيذ المحاسبية فى مجال التعليم كمدخل للإصلاح فى ضوء مباديء ثورة ٢٥ يناير.

ويوضح الشكل التالى محاور التوظيف التربوى المقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.



شكل رقم (2)

يبين ملامح التوظيف التربوي المقترح للمحاسبية كمدخل للإصلاح التعليمي في ضوء مبادئ ثورة 25 يناير 2011 .

المحور الأول: إقرار المبادىء العامة للمحاسبية فى مجال إصلاح التعليم

وتتمثل هذه المبادىء فى:

الشفافية: من خلال الاعتماد على البيانات الصادقة والبعد عن الأوهام والمعلومات المضللة.

الشمولية: بحيث تكون المحاسبية شاملة مكونات العملية التعليمية كافة.

الالتزام: بأن تلتزم المؤسسات التعليمية التعهدات التى يجب أن تلتزم بها.

المرونة: بحيث تضمن المؤسسات التعليمية التوافق مع المستجدات كافة.

الحافز الذاتى: بحيث يحفز العاملين داخل المؤسسات بما يضمن التشجيع والإثابة والمكافآت.

البساطة: فى تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات التعليمية وذلك ضمانا للنزاهة والحيادية والشفافية.

الاستمرارية: من خلال وضع قواعد وأسس ولوائح إدارية مميزة تضمن الاستمرارية بعيدا عن توالى الأشخاص واختلاف الرؤى والتوجهات.

النظرة المستقبلية: من خلال وضع قواعد وأسس تراعى تحديات المستقبل المنظور وغير المنظور بما يبرز الرؤى الإستراتيجية الخلاقة.

سرعة كشف الانحرافات: من خلال إقرار مبادىء المتابعة المستمرة لتقييم أداء المؤسسات التعليمية فى إطار قانونى ينال ثقة واحترام الجميع.

الالتزام بالقوانين واللوائح: وهذا يعد المفتاح السحرى للنجاح فى إطار قائم على الاحترام والشفافية والبعد عن الإجبار أو الإكراه.

المحور الثانى: إقرار التوجه المجتمعى فى مجال دعم المحاسبية لاصطلاح التعليم فى ضوء مباديء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

وهذا التوجه يشمل المشاركة الفعالة من:

مجالس الآباء والأمناء والمعلمين وتفعيل لوائحها وإعادة الاعتبار الضائع لها.

تفعيل دور وسائل الإعلام بما تمثله من قوى دعم هائل للشفافية والمحاسبية داخل مؤسسات التعليم.

دعم دور مؤسسات المجتمع المدنى بما تحمله من كوادر مدربة قادرة على المتابعة والمراقبة والمحاسبة من خلال أطر تنظيمية متفق عليها تخدم تلك المؤسسات وتقدر دورها، ولا تتضارب أدوراها مع سيادة الدولة على تلك المؤسسات، أى توافق مجمع الشركاء فى إطار توافقى وليس إطار صراع وتناحر.

دعم دور التربويين من أساتذة كليات التربية بما يملكون من خبرات متنوعة فى ميدان التعليم. وكذلك دور الموجهين وخبراء التخطيط والمهتمين بقضايا التعليم فى المجتمع المصرى.

دعم دور رجال الأعمال فى محاسبة المؤسسات التعليمية ومراقبة مستويات الأداء ومستوى الشفافية والنزاهة حتى يتأكد جميع رجال الأعمال ورجال الخير أن الموارد التى تبرعوا بها للمؤسسات لم تذهب أدراج الرياح بل وظفت التوظيف الأمثل.

المحور الثالث: متطلبات إقرار تطبيق المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم فى ضوء مباديء ثورة الخامس والعشرين من يناير

سن القوانين والتشريعات المنظمة لتلك المحاسبية.

تهيئة الرأى العام لتقبل ثقافة المحاسبية وإقرارها كمدخل للإصلاح.

تدريب القيادات على أسس المحاسبية الفعالة وآلياتها.

تطبيق نظام اللامركزية الإدارية بمنح سلطات أكبر للنخب الإدارية المتميزة القادرة على قيادة المؤسسة والعمل بداخلها تحقيقا للإصلاح.

التعاون المثمر مع كليات التربية لتدريب الكوادر على متطلبات تطبيق المحاسبية فى مجال التعليم.

تحديد القائمين على تطبيق المحاسبية فى النظام التعليمى كمدخل للإصلاح ومنهم (وزير التربية والتعليم، وكلاء الوزارة، رؤساء الإدارات التعليمية، المعلمون الموجهون، مجالس الأمناء، الطلاب، النقابات، الجمعيات الأهلية، وسائل الإعلام، النيابة الإدارية....)

المحور الرابع: آليات تنفيذ المحاسبية فى مجال التعليم كمدخل للإصلاح فى ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

وتحقيقا لهذا المحور فإن الدراسة تقترح ما يلى:

١ ـ إنشاء وحدة مستقلة للمتابعة والمساءلة والمحاسبية داخل كل إدارة تعليمية، وتكون مهامها:

متابعة مستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم عبر لوائح وقواعد وأسس معلومة للجميع.

القيام بزيارات ميدانية مفاجئة لتقييم الأداء داخل مؤسسات التعليم فى مصر.

اقتراح البرامج العلاجية التى من شأنها أن ترقى بالأداء الأكاديمى والإدارى داخل المؤسسات التربوية على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

استقصاء البيانات وتحليلها ووضع الرؤى والخطط المستقبلية للنمو المهنى للعاملين داخل مؤسسات التعليم بمصر.

إعداد التقارير الشاملة التى تقيم مستويات الأداء داخل المؤسسات التعليمية وإقرار مبادئ صارمة للثواب والعقاب بعيدا عن المحاباة والمجاملة.

٢ ـ استحداث وظيفة المرشد التربوى المقيم:

وتقترح الدراسة أن يكون بكل مؤسسة تعليمية مرشد تربوى مقيم مدرب ومؤهل لممارسة مهام التوجيه والإرشاد والمتابعة والتقييم العادل والموضوعى لمستويات الإنجاز داخل مؤسسات التعليم بمصر وتكون مهامه:

دعم التوجه نحو الشفافية.

تفعيل اللوائح والقوانين التى منحها له القانون.

التفاعل مع الجميع فى إطار الحب والتواصل وليس القهر والاستبداد.

أن يكون حلقة وصل بين إدارة المدرسة وبين أفراد المجتمع المدرسى لتذليل الصعوبات ويوجه الجميع لما فيه الصالح العام للمؤسسة.

٣ ـ تفعيل البرلمان الطلابى:

وذلك عن طريق:

إقرار آلية جديدة لدعم مشاركة الطلاب فى تقييم مستويات الأداء بكل حيادية.

منح الطلاب الفرصة كاملة لمتابعة مستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم المصرى ومنحهم الفرصة لتقييم هذا الأداء تقييما حرا دون قيد أو شرط.

تدريب الطلاب على أسس المتابعة الفنية الممنهجة لمستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم المصرى.

التواصل الهادف مع الطلاب من خلال الاستماع إليهم وتنفيذ مقترحاتهم متى كانت خادمة وداعمة للأداء داخل مؤسسات التعليم.

دعم آليات الشفافية والنزاهة فى اختيار القيادات الطلابية القادرة على التفاعل والتواصل مع صناع القرار بما يدعم من فرص مساهمة الطلاب فى المحاسبية التعليمية مساهمة هادفة.

٤ ـ إقرار نظام الكترونى تفاعلى مع المجتمع الخارجى:

وهذا النظام يتضمن:

١ ـ إمداد المجتمع المحيط البيانات والوثائق كافة التى من خلالها يمكن للجميع متابعة أداء المدرسة بشفافية ونزاهة.

٢ ـ الإعلان عن الفعاليات والأنشطة كافة عبر شبكة المعلومات العالمية كى يتمكن الجميع من التواصل والتفاعل معها.

٣ ـ تقديم كشف حساب تفصيلى عن مستويات الأداء والإنجاز نهاية كل فصل دراسى عبر الموقع الإلكترونى وذلك إقرارا لمباديء المحاسبية الناجحة.

٤ ـ فتح قنوات اتصال مباشرة مع أولياء الأمور وصناع القرار والمهتمين بالتعليم للتأكيد على كون التعليم لم يعد قاصرا على خدمة الساسة والحكام بل خدمة الوطن خدمة مجردة عن الهوى والرغبات الذاتية.

مراجع الفصل الأول

القرآن الكريم

١ ـ إبراهيم عباس الزهيرى «المحاسبية فى مدارس حق الاختيار مدخل لدعم مفهوم اللامركزية فى إدارة التعليم فى مصر»، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع٥٥، الجزء الأول، مايو ٢٠٠٤.

٢ ـ إبراهيم عباس الزهيرى «أبعاد الإشراف التربوى لدى مدير المدرسة فى ضوء الأبحاث العالمية الحديثة»، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ع ٣٩ يناير ٢٠٠٢.

٣ ـ أحمد إسماعيل حجى «إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم فى مصر»، مؤتمر التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين، ٩-٣٠ إبريل١٩٩٥، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة.

٤ ـ أحمد إسماعيل حجى تطوير التعليم فى زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥ ـ أحمد الشناوى القيادة الإدارية الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٦ ـ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحسبة فى الإسلام، دار الأرقم، بغداد، د.ت.

٧ـ أحمد بهاء الدين شعبان صراع الطبقات فى مصر المعاصرة مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

٨ ـ أحمد سيد مصطفى إدارة السلوك التنظيمى، رؤية معاصرة، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩ ـ أحمد شحاتة محمد حسين «تصور مقترح لآليات المحاسبة التعليمية الشاملة، مدخل لجودة التعليم العام المصرى»، مجلة البحث فى التربية وعلم لنفس، كلية التربية ـ جامعة المنيا، مج ١٧ ـ ع ٣، ٢٠٠٤.

١٠ ـ إدوارد ب. فك، هيلين لاد «المدارس ذاتية الإدارة فى نيوزلندا والمساءلة»، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، مستقبليات، ن٣٠، ع ٤، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠١.

١١ ـ إلديابية التاريخ الفكرى والسياسى للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ترجمة: محمد مندور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

١٢ ـ البخارى فى صحيحة كتاب الإيمان، ج١، دار الفكر العربى، بيروت.

١٣ ـ بسام حجازى «دور إدارة الجودة الشاملة فى تفعيل إدارة مؤسسات التعليم العالى»، بحث مقدم إلى الملتقى العربى الثانى للتربية والتعليم «التعليم العالى رؤى مستقبلية» بيروت، سبتمبر، أكتوبر، ٢٠٠٥.

١٤ ـ بشير عباس العلاق الإدارة (مبادئ ـ وظائف ـ تطبيقات)، الدار الجماهيرية للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

١٥ ـ بهجت قرنى «الربيع العربى فى مصر: الثورة وما بعدها»، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع ٤٠٦، س ٣٥، ديسمبر ٢٠١٢.

١٦ ـ تودرى مرقص حنا «تطبيق المحاسبية التعليمية فى تحسين أحوال العالم»، المؤتمر السنوى الحادى عشر لقسم أصول التربية الخطاب التربوى فى مصر والمنعقد فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ ديسمبر، كلية التربية بالمنصورة، ١٩٩٤.

١٧ ـ جمهورية مصر العربية مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم المصرى، المجلد الأول، ٢٠٠٣.

١٨ ـ الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تحديث الإدارة التعليمية، المؤتمر الحادى والعشرين للعلوم الإدارية، القاهرة، يونيو ١٩٨٩.

١٩ ـ جورجيت دميان جورج «المحاسبية التعليمية مدخل لتحقيق المدرسة الفعالة بمرحلة التعليم الأساسى»، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ع ٤٧، يناير ٢٠٠٥.

٢٠ ـ حنان إسماعيل أحمد «المحاسبية وعلاقتها بتقويم جودة الأداء المدرسى من منظور تخطيطى»، مجلة مستقبل التربية العربية، ع ٤٢، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، العدد ٤٢، يوليو ٢٠٠٦.

٢١ ـ ديوبلد فان دالين مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٢ ـ سحر قدورى الرفاعى «مؤسسات المجتمع المدنى وإمكانياتها للحد من الفساد الإدارى»، شئون اجتماعية، ع١١١، س٢٨، الشارقة، خريف ٢٠١١.

٢٣ ـ سهام جمال محمد عبد الغنى «المحاسبية التربوية وإمكانية تطبيقها فى التعليم الثانوى العام»، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.

٢٤ ـ صفاء عبد العزيز العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، ع ١٤٨، المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤.

٢٥ ـ صلاح الدين محمود علام التقويم التربوى المؤسسى ـ أسسه ومنهجياته وتطبيقاته فى تقويم المدارس، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٩.

٢٦ ـ عبد الغنى عبود «الإدارة التربوية المتميزة الطموح والتحديات»، بحث مقدم لمؤتمر آفاق الإصلاح التربوى، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٢، ٢٣ ديسمبر، ٢٠٠٤.

٢٧ ـ عبد الله الريدى الدولة المعدلة ثوريا، المستقبل العربى،٤٠٩، س٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،، مارس، ٢٠١٣.

٢٨ ـ عبد الله أمين جماعة العلوم السلوكية فى الإدارة، شركة ناس للطباعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٩ ـ على السلمى الإدارة المعاصرة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٠.

٣٠ ـ على الشخيبى وبيومى طحاوى «النمط القيادى لناظر المدرسة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات» ـ دراسة ميدانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى الخامس للإحصاء والحاسبات العلمية ولبحوث الاجتماعية والسكانية، ١٧ : ٢٢ مارس ١٩٩٠، جامعة عين شمس.

٣١ ـ على صالح جوهر التخطيط التربوى والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.

٣٢ ـ على صالح جوهر، وائل وفيق رضوان المحاسبية وإصلاح التعلم، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٣.

٣٣ ـ فتحى أبو الفضل وآخرون دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٤ـ ماهر أحمد حسن أحمد «المحاسبية التعليمية كمدخل لرفع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية»، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، العدد (١)، الجزء الأول، المجلد الخامس، يناير ٢٠٠٩م.

٣٥ ـ مجدى صلاح طه تربية الإنسان العربى فى ضوء القرآن والسنة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٣٦ ـ مجلة المعرفة «التعليم من حولنا»، الكتاب (١١) سلسلة مجلة المعرفة الرياضى، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢.

٣٧ ـ محمد صديق محمد حسن «مستقبل جودة التعليم فى ضوء التوجيهات المستقبلية للتقديم»، مجلة التربية، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ع ٥٣، ٢٠٠٥.

٣٨ ـ محمد عبد الرازق تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩م.

٣٩ ـ محمد عبد الظاهر الطيب «التعليم والتنمية التحديات ودور التعليم فى التنمية»، بحث مقدم فى منتدى الإصلاح العربى، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر (٨ ـ ١٠ سبتمبر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٤).

٤٠ ـ محمد عيد عتريس طه دور السلطات التعليمية المحلية فى إدارة التعليم العام (دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٨.

٤١ ـ محمد منير مرسى الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٢ ـ محمد منير مرسى الإدارة التعليمية (أصولها ـ تطبيقها)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٣ ـ محمود مصطفى محمود الشال «تصور مقترح لتفعيل أدوار مكاتب التخطيط والمتابعة لتطوير منظومة التعليم العام فى مجتمعنا المصرى»، من بحوث المؤتمر السنوى الثانى عشر: تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشامل ونظم الاعتماد ١٨ ـ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، مركز تطوير التعليم الجامعى، القاهرة.

٤٤ ـ المركز القومى للبحوث التربوية تطور نظم وأساليب الغدارة التعليمية من سنة ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٥ ـ مسلم محمد عليوة نظام إدارة المدرسة الثانوية فى مصر وأثره عل الأداء المدرسى (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٤.

٤٦ ـ مسلم محمد عليوة حميد «الرقابة الذاتية فى الإسلام وإمكانية الإفادة منها فى إدارة التعليم العام»، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق ع.٤٤، مايو ٢٠٠٤.

٤٧ ـ نادية محمد عبدا لمنعم تطوير أساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مرحلة الثانوى العام، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨.

٤٨ ـ نادية يوسف كامل «اتجاهات حديثة فى صنع السياسة التعليمية»، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، ع ٢١، يناير، ٢٠٠١، القاهرة.

٤٩ ـ نهلة عبد القادر «نظام مقترح للمحاسبة المدرسية فى جمهورية مصر

العربية»، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد ٢٥، الجزء الخامس، ٢٠٠١

٥٠ ـ نهى حامد عبد الكريم عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم التربوية، م ٢، ع ٤، القاهرة، فبراير ١٩٩٧.

٥١ ـ هدى سعيد السيد «أسس توجيه المستويات المعيارية للتعليم فى مصر»، مجلة التربية تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ع ١٢، ٢٠٠٥.

٥٢ ـ هشام العوضى الإسلاميون فى السلطة حالة مصر المستقبل العربى، ع ٤١٣، س٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ٢٠١٣.

٥٣ ـ الهلالى الشربينى الهلالى «أهم المؤشرات العامة فى تقييم جوانب الإنتاجية فى الوظائف الجامعية (دراسة تحليلية)»، مستقبل التربية العربية، العدد ٢٣،القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١.

المراجع الأجنبية

54- Allen F. Bray,:Accountability in the schools - who has the responsibility and how widely is it shared? Journal of Education, 1982.

55- B.J، Allen Conn: The Los Angeles open charter school, Los Angeles, 2000.

56- Blank Stein، M.: Lessons from enlightened corporations، Journal of education leadership، vol .5'3, No.6 .، 2003 .

57- Blank, R: Developing a system of education indicators selecting implementing and reporting Indicators, education evaluation and policy analysis, Vol, 10, No. 1، 1993 .

58- Engrid, Eide: Education and Democracy, Paris, UNESCO .

59- Epstein D.: Defining Accountability in education، British educational research journal ,Vol 19 ,No.3, 1993.

60- Feldman, Philip, Faculty performance Reviews: Accountability in teacher education, vol. 135, No . 3 spr 2005.

61- Frances A, Kennedy & Lydia Schleifer achieving Balance Among Empowerment, Accountability and control interdisciplinary studies of work teams, Vol .12, 2006 .

62- Hatch, Mary: Your Audit and Instruction control, paper presented at the Annual convention of the main school Board, 3-5 October, 2002 .

63- http//www.ofoted.gov

64- J . K laser', Business: Management, hand! Book, MC, Grew Hill, Book CO, New York, 1995

65- J.D. Chapman and Others (eds): The reconstruction of education quality، Equality and control, London, Reel wood Books, Ltd, 1996

66- Jacob Adams, Ball Hill: Educational Accountability in regulated Market,. general education center, Education newspaper, Washington, 2006 .

67- Jacob E., Adams, Jr and Paul T. Hill,: Educational accountability in a regulated market, university of Washington, journal of education 2006.

68- Kenneth Leithwood and Lorna Earl: Educational Accountability effects: An international perspective, peabocly journal of education, pp 10 18, 2000.

69- Louis. lana: State board of elementary and secondary education Louis lana's school and district accountability system, U.S.A, January, 1999

70- Macpherson, M.: Accountability - towards reconstructing apolitically incorrect policy issue, educational management & administration Vol.24, No.2, April 1996.

71- Moez Doraid: Human dvelopment and poverty in the Arab States. United Nations Development Program (UNDP), 2000.

72- Newman ,R .. M and M.Rigdon: Accountability and school performance implications from restructuring school, Harvard education review Vol. 67, No.1، 1997.

73- Nictorian Commission of Adult: Quality of education in Australua, Australian government publishing services, 2000 .

74- Peter, Allen: Local Management of schools, London, Kegan press th.l, 2001.

75- Pmela mum school Boards Accountability and control in British Journal of educational studies vol xxxix No.2,. may, 1996.

76- Power Sally & Whitty Geoff: educational reform in great Britain: journal of educational administration quarterly, vol.45, No.3. April 2003.

77- Robert L. Linn,: Stability of school - Building Accountability scores and Gains, center for research on Evaluation and student testing, university of Colorado, 2002 .

78- Rothman, R, Measuring up, standards, assessment and school reform. San Francisco. Jossey - Bass. I995.

79- Schedler, D. Diamond، J: Democracy, accountability and representation, Cambridge, university press, 2001.

80- South Africa – Department pf education: the national policy whole school evolution, paper presented to the deans seminar of South Africa vice-chancellors association, Pretoria, 17-21 April 2002.

81- Suspitsyna, Tatiana Accountability in American education as rhetoric and technology of Govementality, Journal of education policy, vol. 25 No.5, 2010 p.586sep 2010.

82- The United Nations Development Program and the Institute of National Planning - Egypt Human Development Report 2003, Participation in Development, Cairo, Al- Ahram Commercial Press, 2003.

83- Us. Department of Education, Accountability. standards,. Assessment and using data, 2001.

84- Wayne L., Edwards: Accountability and a autonomyaul standers for the administrator in advancing educational school leader ship in First published (London) the folmer press. 1991.

85- World Economic Fourm, The Global Competitiveness Report 2009/2010.

الفصل الثانى

الإصلاح التعليمى فى مصر والعالم

(التطور ـ التحديات ـ الأهداف ـ المعايير)

مقدمة

يعد مفهوم الإصلاح التعليمى Educational Reform أحد المفاهيم التى أضيفت حديثًا إلى مجموعة المفاهيم التربوية، ويمكن أن يصنف هذا المفهوم ضمن مجموعة المفاهيم التربوية الديناميكية، التى تشتمل على التجديد Innovation، والتحديث Modernization، والتطوير Developing، والإصلاح Reform، ونتيجة لتعدد المفاهيم فإنها تشتمل على بعض عناصر التشابه وبعض عناصر التعارض والاختلاف، وذلك أدى بدوره إلى عدم الاتفاق على تعريف واحد ومحدد للإصلاح والتعليمى[١].

ومع إطلالة القرن الحادى والعشرين فإن هناك تعليمًا محددًا يجب أن يواكب تحديات هذا القرن، تعليمًا يلبى احتياجات المعلمين والمتعلمين، تعليمًا يُبنى على العلم والتكنولوجيا، ويوظف الكمبيوتر، ويشجع على تعلم اللغات، ويحترم الحضارة الوطنية، وينطلق إلى آفاق القومية والعالمية، ويحترم الدين والمعتقدات الأخرى، ويقدّر القيم ومهارات الحياة ويعمل على تحسينها، ويقدس العمل، ويحترم المهن، ويدعو إلى حل المشكلات، بأسلوب علمى عقلانى[٢].

---

(١) على صالح جوهر: الإصلاح التعليمى والعولمة ، مرجع سابق ، ص٧.

(٢) أحمد إسماعيل حجى: تطوير التعليم فى زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨.

وهذا الأمر يحتاج إلى تعليم مميز للقرن الحادى والعشرين أساسه البحث العلمى، والاعتماد على التكنولوجيا وتفعيل مبادىء المشاركة المجتمعية، وضمان الرؤية المستقبلية الجيدة لإصلاح التعليم بمصر[1].

إن أية محاولة جادة لإصلاح التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين لابد أن تعتمد على مجموعة من المسلمات أهمها[2]:

ضرورة اعتبار الإصلاح التعليمى جزءًا لا يتجزأ من عمليات وخطط التنمية الشاملة، فإصلاح التعليم يرتبط بالمجتمع ويتفاعل مع المعطيات والنظم والأنساق الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

إن إصلاح التعليم المصرى لابد أن يشمل مختلف فروع المعرفة والممارسات التى تعتمد على الخلق والإبداع، وكذلك على القيم والعادات، أى نريد إصلاحًا تعليميًا يتبنى أسلوب حياه عصرى فى المجتمع المصرى بكل ما تحمله العبارة من معان.

إن إصلاح التعليم المصرى لابد أن يتخطى كل الحواجز الثقافية المحلية والإقليمية وأن يتواصل مع الثقافات الأجنبية ويتأثر بها ويؤثر فيها باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، مع الحفاظ على هوية التعليم وقيمه وثوابته الراسخة.

على التعليم المصرى أن يأخذ بأساليب التفكير النقدى الابتكارى، وأن يتحرر من أساليب التعليم البالية القائمة على الحفظ والتلقين وسبيله إلى ذلك التأكيد على القراءة الحرة، وتفعيل طاقات الإبداع والابتكار، وتنمية قدرة الأفراد الذاتية على التعامل بموضوعية مع مختلف المواقف التى تعرض للفرد أثناء مراحل الدراسة المختلفة.

---

(١) أحمد محمد غانم، محمد عبد الحميد محمد: تصور مقترح لإدارة عمليات الإصلاح التعليمى بمصر من منظور عالمى مقارن، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢) أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٥٢: ٢٥٤.

على التعليم المصرى أن يتفاعل مع الإنجازات العلمية والتكنولوجية الجديدة والمتجددة وتحديث أساليب التعليم، وتبسيط النظريات الفكرية والأدبية والاهتمام باللغات الأجنبية.

إن الإصلاح التعليمى الشامل يجب أن يعتمد على قواعد وأسس راسخة مثل قواعد البيانات، والتكنولوجيا التعليمية الموظفة جيدا، وأن يتم هذا الإصلاح عبر تعاون تام بين الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، وأن يكون هدف الإصلاح الارتقاء بجميع مكونات العملية التعليمية من طلاب ومعلمين وامتحانات، وقاعات دراسية مجهزة بأحدث التقنيات[١].

إن إصلاح التعليم وربطه بقضايا العصر ومتغيراته وإصلاح أوضاعه فى مجتمعنا هو مدخلنا الرئيس لصنع التقدم والنهضة التى نريدها لمجتمعنا، والتعليم هو مفتاح التقدم والرقى، والأمم الناهضة المقدمة تكنولوجيا وعلميا التعليم عندها متقدم للغاية، ومواكب لمتغيرات العصر السياسية والاقتصادية والعلمية ومواكب للثورة المعلوماتية التى أنتجت مجتمع المعلومات العالمى[٢].

إن أى محاولة للإصلاح التعليمى بمصر لابد أن يسبقها عملية غرس لأفكار الإصلاح ومبادئه فى العقول والنفوس قبل محاولة إخراجها إلى ميدان العمل وتهيئة الناس للإقبال على هذا الإصلاح عن اقتناع بل والمشاركة فيه قبل محاولة حملهم عليه بقوة القانون وسلطان الدولة[٣].

وفى هذا الجزء تتناول الدراسة الإصلاح التعليمى فى مصر عبر تسلسله

---

(1) U.S. Department of Education: Evaluating the Results of whole school Aeform, D, C: U.S. Department of Education, 1999, p. 39

(٢) محمد شامة: إصلاح التعليم مدخلنا للتقدم والرقى، الأهرام المسائى، ع ٥٢٩٦ الصادر فى الخميس ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥، ص٢٤.

(٣) محمد شوقى الضجرى: ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٤.

التاريخى مع استعراض أهم محاولات إصلاح التعليم، واستعراض التحديات التى تواجه التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ودواعى إصلاحه كى يتمكن من التفاعل مع تلك التحديات، من أجل تحقيق نهضة تربوية لمصر مع بداية القرن الحادى والعشرين، نهضة تعتمد على إمداد الأفراد بالمهارات والقدرات المتميزة التى تناسب حركة التطور والثورة المعرفية والتكنولوجية وما تحتاجه من قدرات ومهارات بشرية، وذلك إيمانا بأن التعليم يعد بوابة دخول القرن الحادى والعشرين.

أولا: الجذور التاريخية لإصلاح التعليم بمصر

يمكن الإشارة إلى الجذور التاريخية لإصلاح التعليم بمصر خلال استعراض النقاط التالية:

فى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت أهم مبادرة لإصلاح التعليم المصرى والتى ارتبطت باسم على مبارك (١٨٢٣- ١٨٩٣)، وكان له الفضل فى إصدار لائحة رجب عام ١٨٧٣ والتى تعتبر أهم وثيقة لإصلاح التعليم المصرى فى ذلك الوقت وتضمنت ضرورة إصلاح أحوال المعلمين والطلاب والإشراف الحكومى على المكاتب الأهلية والتعليم الشعبى، وبناء المدارس الجديدة والتأكيد على الهوية المصرية[1].

فى فترة الاحتلال الإنجليزى لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢) كانت سياسة الاستعمار قائمة على تدمير الهوية المصرية من خلال قتل التعليم المصرى وإبقاء الشعب جاهلا وقهره سياسيا اجتماعيا واقتصاديا[2]. ولذلك اقتصر دور التعليم فى عهد

(١) محمد منير مرسى: الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٤٩.

(٢) أحمد إسماعيل حجى: التعليم فى مصر: ماضية وحاضرة ومستقبله، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨١.

الاحتلال على مجرد إعداد الموظفين لجهاز الدولة الذى كان للاحتلال العسكرى سلطة الهيمنة على توجهاته، كما عمل الاحتلال على أن تصبح اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم[1].

ويمكن اجمال سياسات إصلاح التعليم المصرى فى عهد الاحتلال الانجليزى فى النقاط التالية:

دستور ١٩٢٣ والذى يعتبر المنطلق لوضع سياسات الإصلاح التعليمى فى مصر أثناء الاحتلال فقد نص على أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام وينافى الآداب (مادة ١٧)وأن تنظيم التعليم يكون بالقانون مادة (١٨)، كما أن التعليم الأولى إلزامى لجميع المصريين (مادة ١٨) وهو مجانى للجميع (مادة ١٩)[2].

تم إنشاء الجامعة الأهلية المصرية وهى أول جامعة فى الشرق تؤسس بجهود وطنية وأهلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى واعتبار إصلاح التعليم هو الأداء الأنسب للكفاح الوطنى ضد الاستعمار[3].

قدم أحمد نجيب الهلالى الذى كان وزيرا للمعارف فى منتصف الثلاثينيات تقريرًا عن إصلاح التعليم المصرى عام ١٩٣٤ أكد فيه على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والشراكة بين الدولة والشعب والالتزام بمجانية التعليم، والاهتمام بالتعليم الفنى، والتأكيد على تكافؤ الفرص التعليمية، والارتقاء بجودة التعليم فى المدارس الأولية والثانوية[4]. خصوصا وأن الواقع التعليمى فى

(١) حامد عمار: فى التوظيف الاجتماعى للتعليم، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٢.

(٢) عزمى عاشور: دساتير مصر من لائحة مجلس النواب ١٨٦٦ إلى الدستور المؤقت لثورة ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) شبل بدران: الدور الوطنى للتعليم المصرى، مجلة اليسار الجديد، الإصدار الثانى، ع ٦، ٧، مجلة فصليه فكرية تصور عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، القاهرة، شتاء ٢٠٠٤، ص٨٣.

(٤) المركز القومى للبحوث التربوية: وزارة التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم (١٨٧٣ ـ ١٩٧٩)، ج١، ٢، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٨٥: ٨٩.

تلك الفترة كان يعانى من عشوائية التخطيط التعليمى، وإهمال كوادر التدريس والإشراف الفنى وانعزال المؤسسات التعليمية عن الواقع، وعدم ملائمة الخريجين لسوق العمل بالإضافة إلى قتل الاحتلال لجهود المصلحين المصريين لإصلاح التعليم[١].

تنازع إصلاح التعليم قبل ثورة ١٩٥٢ اتجاهان رئيسان الأول يمثله (طه حسين) ويؤكد على مجانية التعليم وجعله كالماء والهواء، وزيادة الميزانيات المخصصة له وإنشاء المدارس، والاهتمام بتدريس اللغة العربية، وإزالة الحشو من المناهج[٢]. والثانى يمثله (إسماعيل القبانى) الذى أكد على أهمية الاهتمام بنوعية التعليم أولا قبل التوسع الكمى فيه وكان يرى أن مجانية التعليم والتوسع الكمى فيه من أهم معوقات إصلاحه، ولذلك اتهم بأنه ارستقراطى نقل الفكر التربوى الغربى الاستعمارى إلى مصر[٣].

وعلى الرغم من تعدد المحاولات الإصلاحية التى وجهت لإصلاح التعليم المصرى إبان فترة الاحتلال الانجليزى إلا أن الحلم الأكبر لم يتحقق وهو حلم الاعتماد على تعليم مصرى خالص ومع بزوغ فجر ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت مصر ترنو إلى المستقبل الباسم، وبدأ التعليم المصرى يستعيد الأمل، وبدأت الحياة تدب فى أوصاله المتجمدة مرة ثانية، إنه يشعر بميلاد جديد[٤].

٣ـ فى الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى نهاية الستينات يمكن إجمال الملامح العامة لإصلاح التعليم المصرى فيما يلى:

---

(١) حليم جرجس: إصلاح التعليم ـ دعوة إلى تحرير التعليم المصرى من عثراته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨٨.

(٢) المركز القومى للبحوث التربوية: وزارة التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم (١٨٣٧ ـ ١٩٧٩)، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) أمال أندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

(٤) فاروق عبده فليه: التعليم فى غرفة الإنعاش، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٦٣.

أقرت ثورة يوليو مجانية التعليم المصرى، واعتمدت الثورة على التعليم وإصلاحه كأساس للارتقاء بمصر اقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا، ولذلك أصبح التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بالمدارس وتحسين أموال المعلمين وزيادة الميزانيات المخصصة للتعليم من أهم اهتمامات حكومة الثورة[1]. وقد تبع ذلك زيادة فى أعداد المدارس التى أسست منذ قيام الثورة، كما زادت أعداد المقبولين فى جميع مراحل التعليم[2]. كما أولت حكومة الثورة التعليم الشعبى عناية خاصة، وجعلت المهمة الرئيسية للتعليم المصرى هى الإعداد للإنتاج والتأكيد على التوجه القومى العربى ثقافيًا وتربويًا، والارتقاء بميول التلاميذ وقدراتهم، وتطوير التعليم الثانوى العام، وإصلاح أنظمة الامتحانات ومع هذه لم تنجح السياسة التعليمية التى أقرتها الثورة بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة فى مصر، وعشوائية التخطيط التعليمى، وعدم القدرة على تحقيق الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى، ولذلك زادت الأمية وزادت معدلات التسرب من التعليم[3].

صدرت مجموعة من القرارات ذات الصلة بإصلاح التعليم المصرى فى تلك الفترة وأهمها[4]:

المواد (٤٨)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١) من دستور ١٩٥٦ والتى تنظم الإطار التشريعى للتعليم بمصر:

القانون رقم ٢١٣ لسنة ٥٦ والخاص بإصلاح التعليم الابتدائى.

القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٧ والخاص بإصلاح التعليم الإعدادى.

---

(١) مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة فى مصر. دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى. ١٩٥٢ ـ ١٩٨١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢١.

(٢) أحمد إسماعيل حجى: التعليم فى مصر ـ ماضية وحاضرة ومستقبله، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) المرجع السابق: ص ص ٢٩٠: ٢٩٢.

(٤) أمال اندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٠: ١٤٣.

القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ والخاص بإصلاح التعليم الثانوى والذى تم تعديله بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧.

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ والذى نظم التعليم الصناعى وقسمه إلى أربعة أنواع.

القانون ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ والذى نظم التعليم التجارى وقسمه إلى نوعين.

دستور مارس ١٩٦٤ والذى أبرز ملامح إصلاح التعليم فى الستينات وهى(١):

١ ـ الاعتماد على الأسلوب العلمى المنظم فى إدارة شئون التعليم وإصلاحه باعتباره السبيل لإنارة عقل الأمة.

٢ ـ تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية فى التعليم بمساعدة الجماهير والمؤسسات التعليمية المتعددة.

٣ ـ التأكيد على أن مسئولية التعليم هى صنع المستقبل ولم تعد غايته مجرد تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة.

٤ ـ الحرص على مواكبة التقدم العلمى وتدعيم اللامركزية فى مستوى التخطيط والتنفيذ.

٥ ـ تطوير المناهج وطرق التدريس فى مراحل التعليم المختلفة وتوجيه التلاميذ إلى أنواع التعليم المناسبة لهم.

٦ ـ الارتقاء بأحوال المعلمين، والارتقاء بمستوى الإدارة المدرسية وتفعيل ممارسة الأنشطة داخل المدارس وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد ملامح سياسية الإصلاح التعليمى بمصر فى تلك الفترة فى اهتمام الدولة

---

(١) لجنة التخطيط القومى: إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس، من يوليو ١٩٦٠م إلى يونيو ١٩٦٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٧.

بالتوسع فى التعليم وتحقيق الاستيعاب التام للطلاب الذين هم فى سن الإلزام، والاهتمام بالتعليم الفنى ورفع مستواه وفتح القنوات بينه وبين التعليم العالى، ومواكبة التعليم للتطورات العالمية، والموازنة بين الكمية والكيفية(١).

يلاحظ على تلك الفترة أنها كانت فترة تشريعات وقوانين تحدد الإطار العام للتعليم المصرى، كما يلاحظ أن مشكلات التعليم المصرى هى مشكلات ثابتة وراسخة فى أعماق المجتمع المصرى تحتاج إلى قوة دفع عملية تدّعم الأطر التنظيمية والتشريعية للإصلاح التعليمى.

٤ ـ فى فترة السبعينات من القرن الماضى شهدت مسيرة إصلاح التعليم المصرى عدة تغيرات جوهرية يمكن اجمال أهمها فيما يلى:

صدر دستور ١٩٧٠ والذى من خلاله تستمد الأسس التشريعية للتعليم المصرى حيث أشارت المواد (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١) إلى فلسفة إصلاح التعليم المصرى أكد الدستور على مجانية التعليم، وتدريس مادة التربية الإسلامية بصورة إجبارية، واعتبار محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطنى، كما أكد الدستور على إلزامية التعليم واعتباره حق تكفله الدولة للجميع(٢).

صدرت وثيقة برنامج العمل الوطنى المقدمة للمؤتمر القومى العام يوليو ١٩٧١م وحددت ملامح إصلاح التعليم المصرى من خلال الحفاظ على هوية الإنسان المصرى، والارتقاء بالمعلمين، والقضاء على الأمية وتوظيف تكنولوجيا التعليم

---

(١) أمال آندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٧٨: ١٧٩.

(٢) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية والقوانين الأساسية المكملة له، المواد (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١)، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ط ٩، ٢٠٠٥م، ص ٤.

والتأكيد على البعد الديمقراطى فى التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل وتنمية الشباب بدنيًا وخلقيًا وثقافيًا[١].

دعا الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى استغلال حالة التفاؤل التى تسيطر على المصريين بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ لإصلاح التعليم المصرى إصلاحا جذريا ودعا جميع مؤسسات الدولة إلى تبنى السياسات الإصلاحية الفعالة للارتقاء بالتعليم المصرى[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسات إصلاح التعليم المصرى فى فترة السبعينيات من القرن الماضى لم تحقق أيضا النجاح المنشود بسبب ازدواجية التعليم المصرى فالمدارس الأجنبية والخاصة استحوذت على كامل الاهتمام مع ارتفاع تكلفة التعليم، وانتشار الدروس الخصوصية، والتركيز على الحفظ والتلقين[٣] ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم فى نهاية السبعينات بطرح ورقة إصلاح التعليم المصرى وتضمنت الورقة أمراض التعليم المصرى ورسمت خططا مستقبلية لعلاجها والارتقاء بالمنظومة التعليمية بصفة عامة[٤].

فى فترة الثمانينيات من القرن الماضى وعند الحديث عن إصلاح التعليم يمكن القول بأن ملامح إصلاح التعليم المصرى فى الثمانينيات أكدت على الارتقاء بالمنظومة التعليمية ككل ولذلك تعددت الخطط والبرامج التى تناولت إصلاح التعليم المصرى فى تلك الفترة وتتسم تلك الخطط إجمالا بما يلى[٥]:

---

(١) وزارة التربية والتعليم: دراسات فى مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية، المنعقد بنقابة المهن التعليمية فى الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ فبراير ١٩٧١، مركز التوثيق التربوى، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢) أحمد إسماعيل حجى: التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٣١٦.

(٤) وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم فى مصر وخططه وبرامج تحقيقيه، مطابع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يوليو، ١٩٨٠، ص ٣.

(٥) المرجع السابق: ص ص ٣٧: ٣٩.

التخبط العشوائى فى سن وتشريع القوانين فمثلا نرى أن القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ قد نص على مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات، ثم جاء القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ينص على تخفيض عدد سنوات الإلزام إلى ثمان، مما أدى إلى نوع من البلبلة والتضارب فى السياسات التعليمية خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى والتى أثرت فيما بعد على مرحلة التعليم الثانوى.

القصور فى توفير الموارد والامكانات البشرية اللازمة لإصلاح التعليم.

عدم استقرار السياسات التعليمية والتسرع فى تطبيق القرارات دون الدراسة المتأنية لها.

عدم مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والمحليات وذوى الخبرة وأصحاب الرأى فى وضع السياسات التعليمية الإصلاحية.

غياب الابتكارية عن مواجهة مشكلات التعليم.

الاقتصار على الخطط الخمسية قريبة المدى وعدم القدرة على التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى.

التركيز فى كل إصلاح للتعليم على الأعراض دون علاج جذرى للأسباب.

عدم وضوح الأهداف التى يسعى الإصلاح إلى تحقيقها.

اعتماد التجارب الإصلاحية على الآراء الذاتية وافتقارها إلى النهج العلمى المنسق المدروس.

ولذلك فإن سياسات إصلاح التعليم المصرى فى الثمانينيات من القرن الماضى لم يكتب لها النجاح، فقد تأثر التعليم سلبا بالأزمة الاقتصادية التى حالت دون تطبيق السياسات الإصلاحية فى ميدان التعليم. كما أثر تولى أكثر من وزير وزارة التربية والتعليم سلبا على إصلاح التعليم حيث تولى الوزارة خلال

الثمانينيات خمسة وزراء هم: د. مصطفى كمال حلمى، د. عبد السلام عبد الغفار، منصور حسين، د. أحمد فتحى سرور، د. عادل عز مما سبب تضاربًا فى السياسات التعليمية وعدم وضوح رؤى الإصلاح[1].

ملامح إصلاح التعليم فى فترة التسعينات من القرن الماضى

من خلال دراسة ملامح إصلاح التعليم فى الثمانينات تبين أن هناك فجوة خطيرة ما بين النظريات التى تحكم السياسات التعليمية فى مصر وبين المردود العملى لها على أرض الواقع، ومن هنا كانت حتمية إصلاح التعليم فى التسعينيات وذلك لاعتبارين الأول: محاولة اللحاق بركب التقدم الذى تتصارع دول العالم على تحقيقه، والثانى: الاستعداد للقرن الحادى والعشرين برؤى إصلاحية جديدة تناسب تحديات القرن القادم[2].

ومع بداية انخفاض حدة الأزمة الاقتصادية فى مرحلة التسعينيات أعلنت وزارة التربية والتعليم أنه قد تم مضاعفة ميزانية التعليم عن ما سبق إلى حوالى ثلاثة أضعاف الميزانية المقررة من قبل[3] ولذلك أعلنت القيادة السياسية أن إصلاح التعليم هو طريقنا إلى رسم الصورة الحقيقية لمستقبل البلاد، وعلى ذلك فقد أسرعت الدولة بتنفيذ المشروع القومى لإصلاح التعليم بمصر، منذ بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ [4].

وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين واجه التعليم المصرى تحديات

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١، القاهرة، ص ٣٥١.

(٢) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى، ١٩٩٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١ ـ ١٩٩٨، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٩٨، ص٩١.

(٤) وزارة التربية التعليم: إنجازات التعليم فى أربعة أعوام، مؤسسة دار الهلال، القاهرة ١٩٩٥، ص ٥.

تستدعى ضرورة إصلاحه كى يمكن من تهيئة المجتمع وإعداده لمواجهة تحديات العالم الجديد[1].

وفيما يلى استعراض لأهم ملامح إصلاح التعليم المصرى فى عقد التسعينيات.

أعلنت وزارة التربية والتعليم فى بداية التسعينيات أن هناك مجموعة من التحديات العالمية يجب التعامل معها بواقعية أهمها تحدى التطور التكنولوجى المتلاحق، وتحدى ثورة المعلومات، وتحدى الاقتصاد العالمى[2]. ومن أجل ذلك قامت الدولة بمجموعة من الجهود لإصلاح التعليم فى تلك الفترة تتمثل أهمها فيما يلى:

صدرت وثيقة مبارك والتعليم تحدد سياسة إصلاح التعليم المصرى فى عقد التسعينيات وأكدت هذه الوثيقة على مجانية التعليم وتدعيم المشاركة المجتمعية، والاستثمار فى التعليم، وضرورة الاستفادة من الخبرات العالمية فى ميدان إصلاح التعليم وتوظيف تكنولوجيا التعليم وإعداد المعلمين إعدادا عصريا، وتعديل المناهج وطرق التدريس، وتجويد الإدارة المدرسية[3].

تناولت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ / ١٩٩٧ التركيز على تمويل التعليم والدعوة لبناء ٧٥٠٠ مدرسة جديدة للمراحل التعليمية المختلفة وتوفير التجهيزات والمعامل وإعداد كافة المدارس المصرية بالوسائل التكنولوجية المدعمة للعملية التعليمية[4].

---

(١) حامد عمار: فى التوظيف الاجتماعى للتعليم، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل، مطابع روزليوسف، القاهرة ١٩٩٢م، ص ص ١٦: ١٧.

(٣) المرجع السابق: ص ص ٩١: ٩٣.

(٤) آمال آندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٣١٣: ٣١٤.

تناولت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ أسس إصلاح التعليم المصرى وتمثلت فى تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الملزمين فى مرحلة التعليم الأساسى، وتوزيع الخدمات التعليمية بعدالة على كافة المحافظات، وعودة الأنشطة المدرسية، وربط التعليم بالإنتاج، والارتقاء بالتعليم الفنى ودعمه وربطه بالمؤسسات الصناعية، وتطوير المناهج بصورة مستمرة، واستحداث آليات جديدة لتشجيع دور القطاع الخاص فى دعم التعليم وتفعيل تكنولوجيا التعليم[١].

عقدت العديد من المؤتمرات المعنية بإصلاح التعليم بمصر فى حقبة التسعينيات وأهمها:

مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى خلال الفترة من ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩٣ وتناول التعليم الابتدائى فى مصر، وأهم مشكلاته وسبل الارتقاء به وإصلاحه وتطويره[٢].

مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى خلال الفترة من ١٤ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ والذى يهدف إلى دراسة سبل إصلاح التعليم الإعدادى باعتباره جزءا لا يتجزأ من مرحلة التعليم الإلزامى[٣].

المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ٩ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٩٦، وهدف هذا المؤتمر إلى تطوير المعلم وتدريبه وإعداده ليمارس مهامه على أحسن وجه بما يناسب التحديات المعاصرة[٤].

---

(١) وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة: المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى، القاهرة، ١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩٣، المقدمة.

(٢) وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة: المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى، القاهرة، ١٤ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٩٤، التقرير النهائى وأوراق العمل.

(٣) وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة: المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته، القاهرة، ٩ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٩٦، التقرير النهائى والتوصيات والكلمة الافتتاحية وأوراق العمل.

(٤) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ـ ١٩٩٦، القاهرة، ص ١١٢.

المؤتمر العلمى السادس للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان (مناهج التعليم بين الإيجابيات والسلبيات) والذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤ وبحث هذا المؤتمر سبل الارتقاء بمناهج التعليم بمصر كى تتمكن من مواكبة التحديات العالمية المتتالية فى القرن الحادى والعشرين وتم فى هذا المؤتمر عرض (٣٥) خمسة وثلاثين بحثا شملت العديد من أبعاد المناهج المتنوعة[١].

مما سبق يتبين أن ملامح الإصلاح التعليمى فى التسعينيات من القرن العشرين ركزت فيما يخص التعليم على التعليم الابتدائى والإعدادى وإعداد المعلم وإصلاح المدارس والمناهج والاهتمام بالتغذية المدرسية، والأنشطة التربوية، ورعاية المواهب وإصلاح التعليم الفنى، وتشجيع التعليم الخاص[٢].

تعليق عام على المحاولات السابقة لإصلاح التعليم فى مصر

من خلال استعراض أهم ملامح إصلاح التعليم المصرى منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن الحادى والعشرين وجد أن أمراض التعليم المصرى مزمنة ومشكلاته متراكمة ومتشابهة إلى حد كبير على امتداد الفترات المتتالية ولم تستطيع محاولات الإصلاح المتعاقبة أن تتمكن من إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلات التى يمكن إجمالها فى:

أولا: ما زالت الأمية هى العدو الأول للتنمية والإصلاح فى مصر فبالرغم من الجهود المتلاحقة للقضاء عليها إلا أنها ما زالت مشكلة قائمة تستحق الدراسة.

ثانيا: غلبة الجانب النظرى على مناهج التعليم المصرى بصورة تؤدى إلى النمطية وتقتل ملكات الإبداع والابتكار لدى المعلمين والمتعلمين.

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: التاريخى الثقافى للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٢) جانيس أركارو: إصلاح التعليم ـ الجودة الشاملة فى حجرة الدراسة، ترجمه: سهير بسيونى، دار الأحمدى للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠.

ثالثا: تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية وانحسار دور المدرسة.

رابعا: زيادة معدلات التسرب بصورة كبيرة.

خامسا: عدم وجود استراتيجيات بعيدة المدى أو قريبة المدى يلتزم بها لإصلاح التعليم المصرى فجهود الإصلاح هى جهود فردية تتغير بتغير الوزير المسئول عن التعليم ويأتى وزير آخر ليهدم ما بناه الأول ويبدأ هو من البداية غير معترف بما سبق مما يشتت الجهود الإصلاحية ويجعلها بلا قيمة.

سادسا: عمومية الحديث عن القضايا التربوية فالتعليم وإصلاحه عملية تحتاج إلى جهود الجميع ولكن الأهم جهود المتخصصين والمؤهلين القادرين على تشخيص الأمراض وتحديد العلاجات بالتالى يجب أن يتولى وزارة التعليم أصحاب الخبرة والدراية والتخصص ولكن هذا لم يحدث بوزارة التعليم والتى كانت مشاعا للجميع يتولاها قليل من أصحاب الخبرة نادرا، وكثير من غير ذوى الاختصاص غالبا.

سابعا: ما زالت أزمات الكثافة داخل الفصول، وتعدد الفترات الدراسية وعدم ممارسة الأنشطة، وسوء التغذية، وغياب المجانية، وانتشار العنف المدرسى، عقبات مدمرة تطل برأسها لتهدد مسيرة التعليم المصرى.

كل هذه الأزمات والعقبات كانت سببًا مباشرًا فى التفكير فى إعادة إصلاح التعليم المصرى خصوصًا مع إطلاله القرن الحادى والعشرين القرن الذى يحتاج إلى نوعية خاصة من التعليم والمعلمين، وفيما يلى يعرض البحث أهم ملامح الإصلاح التعليمى فى مصر للقرن الحادى والعشرين.

ثانيا: الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين عالميا ومحليا

مع إطلاله القرن الحادى والعشرين يمكن القول أن التعليم هو المعبر الآمن

الذى يقودنا نحو المستقبل المنشود، ذلك المستقبل الذى يعتمد على إعادة بناء النظام التعليمى من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة متغلبا على أهم المعوقات المعيقه له مثل، نقص الدافعية، وفقر الظروف الاقتصادية، وسوء استعمال الإمكانات، تعمق الأمراض الاجتماعية وغير ذلك من الأمراض. وإعادة بناء التعليم وإصلاحه عملية يجب أن تتم سواء كان هذا الإصلاح من المهنيين المهتمين أو من غيرهم كى يتمكن من مواجهه تحديات القرن الحادى والعشرين(١).

كما أن المستقبل يفرض على مصر أن تشد العزم وأن تشحذ الهمم كى تلاحق التطورات العالمية المتلاحقة مع مطلع الألفية الثالثة، وأن تقبل التحدى الذى ينقلها نقلة حضارية مهمة تحقق لأبنائها مزيدا من التقدم، وتلك النقلة سبيلها المضمون هو إصلاح جذرى وشامل لنظام التعليم المصرى كى يتمكن من مواجهة سطوة الاقتصاد وقوة العلم والمعلومات، وهيمنة الكيانات القوية، وتحديات العولمة المتنوعة(٢). وإصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين يتطلب البحث العلمى والمؤازرة السياسية والعمل التعاونى وإيمان الجميع بأن التعليم وإصلاحه هو سبيل الأمم لتحقيق التقدم المأمول(٣).

الإصلاح التعليمى عالميا

إصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين يعنى إحداث تغيير تربوى وتعليمى يتناسب وحجم التغيير الحادث فى المجتمع المحلى والعالمى وإصلاح التعليم

---

(١) جانيس أركارو: إصلاح التعليم ـ الجودة الشاملة فى حجرة الدراسة، ترجمه: سهير بسيونى، دار الأحمدى للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠.

(2) available at : http: /www 1.Emoe . Org/Public/Inside . Aspx? Subl = Developedu.

(٣) واين هولنزمان: مدرسة المستقبل، ترجمه: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية سلسلة الكتب المترجمة (٣)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩.

يعنى بمواجهه تحديات القرن الحادى والعشرين، حيث يجعلنا الإصلاح فى سباق مع الزمن من أجل مواكبة سرعته والتكيف مع مستجداته المتلاحقة ويجب أن يشمل هذا الإصلاح المعلمين والمتعلمين، والمناهج، وطرق التدريس، والإدارة والأنشطة والتكنولوجيا(١).

كما أن الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين يجب أن يوظف لمواجهة التحديات وعلى الجميع من معلمين ومعلمات ونظار وناظرات وقيادات التربية والتعليم فى المحافظات أو المقاطعات، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وجميع المواطنين أن يعتنقوا فكر الإصلاح ولا يعرقلوا مسيرته(٢).

وعلى ذلك فإن الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين معنى بتحسين الأوضاع المادية والبشرية داخل مدارسنا حيث الأبنية والمعامل والمكتبات المدرسية والوسائل وتطوير إعداد المعلمين، والإدارة والإرشاد والتوجيه التربوى، وتحقيق جودة الخريجين والتعليم والمناهج والمدارس والمعلمين(٣).

وفيما يلى استعراض لأهم التحديات العالمية التى تواجه التعليم والأسس العالمية لإصلاحه، من خلال استعراض تقرير اللجنة الدولية الخاصة بالتعليم للقرن الحادى والعشرين والمقدم لليونسكو عام ١٩٩٩.

أهم التحديات العالمية التى تتطلب إصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين

إن إصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين عالميا يجب أن يتجاوز

(١) سدنيس آدمز، مارى هام: تصميمات جديدة للتعليم والتعلم، ترجمه وتعليق: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة (١١) القاهرة ١٩٩٩، ص ٨.

(٢) ألفن وهايدى توفلر: نحو بناء حضارة جديدة سياسات الموجه الثالثة: ترجمة وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة (٨)، القاهرة، ١٩٩٥، ص٧.

(3) available at: http: /www1.emog.org/public/ inside. aspx? Sub2 = education.

مجموعة من التحديات المتعددة التى ينطوى عليها المستقبل إذ تعتبر البشرية التعليم رصيدا لا غنى عنه فى محاولاتها تحقيق فعاليات السلام والحرية والعدالة الاجتماعية(1).

وأهم التحديات العالمية التى تتطلب إصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين هى(2):

١ ـ تحدى التوتر بين ما هو عالمى وما هو محلى: إذ يواجه الفرد صراعا بين الثقافة العالمية بتنوعها وتشبعها وبين جذوره المحلية وحياة أمته وحياة مجتمعه المحلى.

٢ ـ تحدى التوتر بين التقاليد والحداثة: والذى يعتبر جزءا من نفس الإشكالية السابقة ويكمن التحدى فى كيفية التجاوب مع التغيير دون التنكر للهوية، وبناء الاستقلال الذاتى فى تكامل مع حرية الغير وتطوره، وكيف يمكن الإمساك بعنان التقدم العلمى؟

٣ ـ تحدى التوتر بين المدى الطويل والمدى القصير: وهو توتر أزلى تغذية اليوم سيطرة الاعتبارات الوقتية العابرة الآنية فى سياق تسيطر عليه الانفعالات البعيدة عن التركيز بينما يريد الإصلاح التعليمى إجابات وحلول متأنية تعتمد على استراتيجيات متأنية، تُقرر بالتشاور والتفاوض.

٤ ـ تحدى التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص: وهذا التحدى نابع من خلال الضغوط التى تولدها المنافسة بين الدول. هذه المنافسة التى تنسى الدول الاهتمام بالإنسان الفرد وبحقوقه الذاتية، ولذلك فإن هذا التحدى يتطلب إيجاد نظام تعليمى يوفق بين ثلاث قوى

---

(١) جاك ديلور: التعلم ذلك الكنز المكنون ـ تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعينة بالتربية للقرن الحادى والعشرين، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق: ص ص ١٧: ١٨.

هى: المنافسة الحافزة، والتعاون الذى يمنح القوة، والتضامن من أجل الوحدة.

٥ ـ تحدى التوسع الهائل فى المعارف وقدرة الإنسان على استيعابها: ففى خضم التوسع الرهيب فى المعارف والمعلومات تم إغفال قدرة الإنسان على استيعاب هذا التوسع، ولذلك فإن أى استراتيجية لإصلاح التعليم يجب أن تشمل على مواجهه هذا التحدى بحلول واقعية ومنطقية.

٦ ـ تحدى التوتر بين ما هو مادى وما هو روحى: وهو توتر أزلى وتكمن صعوبته فى كيفية توفير آلية تمكن المتعلمين من التوفيق بين معتقداتهم وتقاليدهم وأنواع التعليم المادى المقدم لهم.

كما تواجه التربية فى القرن الحادى والعشرين مجموعة من التحديات التى تتطلب إصلاحًا تربويا شاملا وأهم هذه التحديات[1]:

زيادة الضغوط الثقافية الواردة من الدول الكبرى وكيفية تصدى الأنظمة التعليمية فى الدول الصغرى لهذه الضغوط المتلاحقة.

تزايد حدة الازدواجية الثقافية بالدول النامية وكيفية تصدى الأنظمة التعليمية لهذا الازدواج الثقافى بكل ما يفرضه على المتعلمين من اغتراب وفردية ومادية وغير ذلك من عناصر الثقافة الفردية.

زيادة الاختلال البيئى: الأمر الذى يفرض على النظام التعليمى مجموعة من التحديات التى عليه أن يواجهها بما يحقق فى النهاية التوصل إلى مفاهيم تمكننا من مواجهة المشكلة.

زيادة حجم ظاهرة البطالة وهو تحدى يفرض على الأنظمة التعليمية إعداد الكوادر المدربة القادرة على العمل فى القرن الحادى والعشرين.

---

(١) على صالح جوهر: الإصلاح التعليمى والعولمة: مرجع سابق: ص ص ٩٩: ١٠٥.

زيادة تكدس الإنتاج وزيادة معدلات الفقر فى الدول النامية الأمر الذى يقتضى تعديل الأنظمة التعليمية بما يمكن الدول والأفراد من حماية الإنتاج المحلى وتدعيم فرصة فى المنافسة العالمية.

زيادة الاتجاه إلى عدم المساواة بين البشر: فمع منتصف عام ١٩٩٥ بدأ الكثير من رجال الدراسات المستقبلية فى الحديث عن مجتمع العشرين أو خمس العالم ويعنى ذلك أن هناك ٢٠٪ من سكان العالم يعيشون بمستوى جيد من الدخل والحياة الاجتماعية، وباقى سكان العالم ٨٠٪ يعيشون فى ظروف صعبة، كما أن مجموعة العشرين تسيطر بمفردها على حوالى ٨٥٪ من مدخرات العالم من الناتج الإجمالى ومن التجارة الدولية.

وبالتالى يجب على الأنظمة التعليمية أن تحاول علاج هذا الخلل الذى أثر سلبا على التعليم.

إن القرن القادم هو قرن تتلاحق فيه الأزمات، ويبدو فيه الصراع العنيف بين سياسة حراس المؤخرات الذين يريدون أن يحافظوا على ماض عقيم أو يستعيدوه وبين هؤلاء الذين هم على استعداد لأن يقوموا بعملية التحول إلى ما يطلق عليه (مجتمع عصر المعلومات أو عصر الموجة الثالثة) مع ما يترتب على هذا التحول من تعديل جذرى لكافة الأنظمة ومنها بالتأكيد النظام التعليمى[(١)].

واستناد إلى ما سبق فإن عالم القرن الحادى والعشرين هو عالم التحديات وهو عالم تحكمه المؤسسات والمنظمات الدولية، ولكى يكتب للجنس البشرى البقاء والتقدم والرقى فلابد أن يقوم النظام العالمى الجديد على قواعد صلبة تحترم الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وسبيل العالم إلى ذلك هو الإصلاح التعليمى والجذرى الشامل لأنظمة التعليم العالمية بحيث تشجع هذه الأنظمة ثقافة الاختيار

(١) ألفن، وهايدى توفلر: نحو بناء حضارة جديدة، سياسات الموجه الثالثة: مرجع سابق، ص٩٠.

والتى تنطوى على الحرية والاستقلالية الذاتية والتعددية الحضارية، والعمل من أجل سعادة الإنسان وازدهار البشرية بعيدا عن أية اختلافات عرقيه أو دينية أو قومية(١).

دعائم الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين

تعتمد التربية فى القرن الحادى والعشرين على أربعة دعائم إصلاحية رئيسية وهى(٢):

١ ـ التعلم للمعرفة:

ومن خلال التعلم للمعرفة يجب إصلاح التعليم بحيث لا يكتفى بمجرد معرفة واكتساب المعارف فقط، بل يصبح التعلم للمعرفة وسيلة لتعليم الأفراد كيف يفهمون العالم المحيط بهم، وكيف يتعرفون أسس البحث الذاتى عن المعارف المتنوعة؟

وكيف يتمكن كل فرد من فهم بيئته على نحو صحيح؟ ولذلك يجب على الأنظمة التربوية أن تعيد النظر فى مستقبل الإصلاحات التعليمية كى تتناسب وهذا الهدف.

٢ ـ التعلم للعمل:

إن أى إصلاح مستقبلى لابد أن يعتبر أن التعلم للمعرفة والتعلم للعمل شقين مترابطين لا ينفصلان وأن تعلم المرء كيف يعمل يمكنه من اكتساب القدرة على التكيف مع المواقف الصعبة والجديدة، وتأهله للتعامل مع المتغيرات الناتجة عن التطور العلمى والتكنولوجى وخاصة فى مجال مهارات العمل والإنتاج.

---

(١) جاك أتالى: الألفية الجديدة الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى القادم، ترجمه وتعليق: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٩ :٥٠.

(٢) جاك ديلور: التعلم ذلك الكنز المكنون، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص :٧٨: ٨٦.

٣ـ التعلم للتعايش مع الآخرين:

ويمكن للأنظمة التعليمية أن تحقق هذا المبدأ بتنمية فهم الآخر، والتعرف على أسس التفاعل والتحاور الهادف مع الآخرين، وتحقيق مشروعات مشتركة والاستعداد لتسوية النزاعات فى ظل احترام التعددية والتفاهم والسلام. وهذا يتطلب من الأنظمة التعليمية أن تعيد النظر فى ضرورة إيجاد إطار عمل متكامل للتربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.

٤ ـ تعلم المرء ليكون:

كى تتفتح شخصيته على نحو أفضل، وليكون بوسعه أن يتصرف بطاقة متجددة دومًا من الاستقلالية والحكم على الأمور والمسئولية الشخصية وذلك عن طريق تشجيع الفرد على أن يتعرف ذاته على نحو أفضل، وتشجيع التنمية الكاملة للطاقة الإبداعية لكل فرد اعتمادا على الطاقات الكامنة داخل كل فرد لتنمية مواهبه والتعرف على قدراته المتميزة التى تمكنه من استثمارها فى الحياة.

وبالاعتماد على الدعائم السابقة للتربية يمكننا أن نكسب الرهان الخاص بالمستقبل ذلك الرهان الذى يُعتبر التعليم قاعدته الأساسية ولذلك يجب إصلاحه والارتقاء به عن طريق إصلاح شامل وعميق ومتكامل للمنظومة التعليمية فى كلياتها وجميع مستوياتها وبمختلف عناصرها[١].

كما أن الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين يستدعى زيادة سرعة حركات التعليم لمواجهة تحديات المستقبل وفيما يلى أهم أسس الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين عالميا[٢].

---

(1) available at: http://www.Jeunessearabe. info/article. Php3?id –article = 247 ?lang=ar

(٢) محسن خضر: تعليم المستقبل شراكة بين المدرسة والمنزل وسوق العمل، مجلة المعرفة، ع١٠٠، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، سبتمبر، ٢٠٠٣، ص ص ١٠٤: ١٠٥.

١ ـ الاتصال والتعامل مع الآخرين: وذلك بإتقان التلاميذ مهارات الحديث والاستماع والكتابة ومهارات التواصل مع الآخرين كأعضاء فى فريق، وتعميق الشراكة المجتمعية مع الآباء وبقية المواطنين فى المجتمع.

٢ ـ زيادة الدعم للتعليم: بتنويع مصادر التمويل، وزيادة احترام التلاميذ لمعلميهم وأن يرحب الآباء أنفسهم بمفهوم التعليم مدى الحياة، ودعم أصحاب الأعمال بتوظيف العمال الأكفاء المؤهلين للبرهنة على قيمة التعليم.

٣ ـ الأخلاق: يجب أن يتعلم التلاميذ أهمية تحمل مسئولية أعمالهم والتحلى بضبط النفس والصدق والاستقامة مع ضرورة أن يوفر الآباء القدوة للأبناء.

٤ ـ المعايير والمحاسبة: على المدارس أن تطور وتحدد الأهداف التى يطلب من التلاميذ تحقيقها وأن تقوم المتعلمين بصدق وموضوعيه وشفافية.

٥ ـ الفهم الاجتماعى والثقافى: الحاجة إلى فهم التاريخ وجغرافيا العالم واللغات الأجنبية لضرورة فهم الشعوب والحضارات الأخرى واحترام التنوع والاختلاف سواء داخل المجتمع أو خارجه.

٦ ـ الإتقان: بإتقان التلاميذ الوصول إلى المعلومات ومعالجتها ويتم ذلك باستخدام الحاسوب والأنواع التقنية المختلفة وعلى المدارس إدخال السوق التقنية فى برامجها وأنشطتها.

كما يعتمد الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين عالميًا على الأسس التالية[١]:

---

(١) نبيل على، نادية حجازى: الفجوة الرقمية. رؤية عربية لمجتمع المعرفة، مجلة عالم المعرفة، ع ٣١٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس، ٢٠٠٥، ص ٢٧٨.

مراعاة الوحدة المركبة للطبيعة الإنسانية.

تحقيق الوفاق بين المتناقصات الكامنة فى منظومة التعليم.

التوازن بين العناصر التربوية.

التصدى لظاهرة الانفجار المعرفى.

التغلب على آفة التلقى السلبى.

دمقرطه التعلم وعدالة التقييم.

التمحور حول المتعلم.

تعدد مسارات التعلم.

الانطلاق من المعلم.

الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية والانتقال من المساعدة المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع العام إلى المساعدة الذاتية، والتى يكشف عنها النمو الواسع المدى للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية[1].

وإجمالا يمكن القول بأن إصلاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين هو إصلاح من شأنه أن ينقل التعليم إلى تعليم يناسب عصر المعلومات ويتجاوز أسوار المدارس ليتحول إلى تأهيل الفرد لاعتراك الحياة، وإثراء حياة الفرد وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتحقيق

(١) مريم محمد إبراهيم الشرقاوى: دراسات فى الإدارة التعليمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٥٩.

التفاهم بين الأفراد والجماعات والشعوب[1] تعليم يعتمد على أهداف محددة وواضحة ليس فقط من أجل القضاء على بعض المشكلات ولكن أيضا من أجل تقديم فرص جيدة للطلاب تمكنهم من النجاح فى حياتهم والاعتماد على ذاتهم، والارتقاء بأمنهم، وهذا لن يتم إلا من خلال مناهج عصرية، ومؤسسات تعليمية عصرية تستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية، وتدريب جيد للمعلمين، وتمويل غير محدود للعملية التعليمية، وإلزامية التعليم ومحو الأمية بين الصغار والقضاء على التسرب من التعليم نهائيا[2].

الأهداف العامة للإصلاح التعليمى عالميا فى مرحلة التعليم قبل التعليم الجامعى

أ- الأهداف العالمية لإصلاح التعليم فى المرحلة الطفولة المبكرة.

قامت اللجنة المعينة بالتربية للقرن الحادى والعشرين بالتأكيد على أهمية التعليم قبل الجامعى فى مرحلة الطفولة المبكرة بالتركيز على الأهداف التالية[3]:

توفير البنى التربوية الأساسية التى تساعد أطفال ما قبل المدرسة على التكيف مع البيئات التى ينتمون إليها.

التأكيد على أن تربية ما قبل المدرسة هى فى مجملها تربية للأطفال تؤهلهم لدخول المدرسة وتساعدهم على التكيف مع جو المدرسة الجديد عليهم.

التأكيد على مشاركة النساء فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق توفير أفضل السبل لرعاية الأطفال داخل رياض الأطفال.

---

(١) نبيل على، نادية حجازى: الفجوة الرقمية ـ رؤية عربية لمجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(2) Zhou Ji Mondey: Three gools set for china's rural education reform, china's ministry of education, 2002, pp 23 -24.

(٣) جاك ديلور: التعليم ذلك الكنز المكنون. تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١٠٥: ١٠٧.

تلبية الحاجات الأساسية المرتبطة بنمو الأطفال فيما قبل المدرسة الابتدائية.

إدماج التربية فى مرحلة ما قبل المدرسة فى برنامج تعليم المجتمع المحلى الموجة للآباء وخصوصًا فى الدول النامية.

التأكيد على أن مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة مهمة يجب الاهتمام بها فى جميع أنحاء العالم فى إطار الحركة الهادفة إلى جعل التعليم الأساسى للجميع حقيقة واقعة.

ب ـ الأهداف العالمية للتعليم الأساسى فى القرن الحادى والعشرين.

قامت اللجنة الخاصة بالتربية للقرن الحادى والعشرين باستعراض الأهداف المستقبلية لإصلاح التعليم (الأساسى والثانوى).

وقامت اللجنة باستعراض الأهداف المستقبلية الخاصة بإصلاح التعليم الأساسى عالميا وكانت هذه الأهداف كما يلى[1]:

١ ـ تحسين نوعية حياة التلاميذ وتنمية قدراتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة ومواصلة التعليم.

٢ ـ الارتقاء بالخدمة الصحة الغذائية المقدمة للتلاميذ فى تلك المرحلة.

٣ ـ تنمية قدرات التلاميذ للعيش والعمل بكرامة.

٤ ـ تمكين كل التلاميذ من الإفادة من الفرص التربوية التى تلبى حاجاتهم الأساسية من التعلم.

٥ ـ إمداد التلاميذ بوسائل التعليم الأساسية وإمدادهم بقدرات التعبير الشفوى، القراءة، الكتابة، الحساب، وحل المشكلات.

(١) المرجع السابق: ص ص ١٠٣: ١٠٥.

٦ ـ إمداد التلاميذ بالمضامين الأساسية للتعلم التى يحتاجها الفرد من أجل البقاء.

٧ ـ تمكين التلاميذ من تحصيل المعرفة وتنميتها واستغلالها.

٨ ـ تنمية القيم الايجابية لدى التلاميذ والمحافظة عليها.

٩ ـ تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادى.

١٠ ـ القضاء على عدم المساواة بين الجنسيين وبين الأفراد داخل الوطن.

وكى نحقق الأهداف السابقة يجب أن نعتمد على الأساليب التالية:

إعادة تصميم الخريطة المدرسية لتجنيب الأطفال خاصة الفتيات قطع المسافات الطويلة.

إنشاء مدارس مخصصة للفتيات فى المواقع التى يرفض فيها الآباء إرسال بناتهن لمدارس مشتركة.

تعيين أكبر قدر من المعلمات فى المواقع التى تكون الغالبية بها الرجال.

تنظيم برامج لتقديم وجبة غذائية للمدارس ورعاية الأطفال صحيًا.

تكييف مواعيد المدرسة لمراعاة أوقات عمل التلاميذ مع أسرهم.

تقديم الدعم لبرامج تعليمية وثقافية غير نظامية يشارك فيها الآباء والمنظمات المحلية.

تحسين البنى الأساسية للمجتمع وخاصة الإلمام بالمواد التقنية لتجنيب الفتيات العمل المرهق بالمنزل وتوفير وقت لهن لمواصلة الدراسة.

توفير الكتب المدرسية، ومراجعة مضامين المناهج وأساليب التدريس والاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة وتشجيع المشاركة المجتمعية فى التعليم.

جـ ـ الأهداف العالمية للتعليم الثانوى (العام ـ الفنى)

التعليم الثانوى حلقة من حلقات التعليم والذى يعد من المراحل المهمة التى تحتل موقعا رئيسيا فى النظم التعليمية الحديثة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما لها من أثر فى تشكيل الشباب فى فترة المراهقة ولدورها المهم الذى تلعبه فى تكوين المواطن السوى وإعداده للحياة المنتجة فى مجتمعات القرن الحادى والعشرين[١].

وقد قامت اللجنة المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين بالتأكيد على ضرورة إعادة النظر فى التعليم الثانوى بأنواعه من حيث المضمون والتنظيم معا وذلك لأن التعليم الثانوى فى رأى المهتمين بالتربية هو السبيل لتحقيق الارتقاء الاجتماعى والاقتصادى[٢].

وترى اللجنة الدولية أن الأهداف العالمية لإصلاح التعليم الثانوى تمكن فيما يلى[٣]:

١ ـ التوجيه المهنى للطلاب عن طريق:

* تنمية فرص الطلاب للاختيار بين المسارات التعليمية المختلفة دون قيد أو شرط.
* تنمية المرونة فى التعليم الثانوى لمراعاة التنوع والاختلاف بين الأفراد.
* تطوير التقييم بحيث يستند إلى مجموعة من المعايير التربوية التى تساعد على التنبؤ بشخصية الطالب وإمكانية حل المشكلات التى تواجهه.

---

(١) عبد العزيز عبد الهادى الطويل: التعليم الثانوى تطور تشريعاته فى مصر وتحديات القرن الحادى والعشرين، شعبة بحوث السياسات التربوية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩٨، ص٢.

(٢) على صالح جوهر: الإصلاح التعليمى والعولمة، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٣) جاك ديلور: التعليم ذلك الكنز المكنون. تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص ١٠٩ : ١٠٣.

٢ـ تنمية التنوع فى التعليم الثانوى (العام والمهنى) عن طريق:

* غرس الخصال التى يحتاجها الطالب لمواجهة التغيير والتكيف معه.
* إكساب الطلاب أدوات امتلاك التكنولوجيا الجديدة والقدرة على توظيفها.
* تنمية ملكة الإبداع والقدرة على المشاركة الوجدانية كى يصبحوا مواطنين مبدعين.
* الإعداد للأعمال المتاحة فى سوق العمل الحالى.
* القدرة على التكيف مع الأعمال المتوقع وجودها مستقبلًا.

٣ ـ تطوير أساليب التعليم الثانوى عن طريق:

* تنظيم أساليب دراسية تحقق التناوب بين فترات الدراسة وفترات العمل.
* العمل على منح الطلاب أجازات تعليمية لمزاولة الأعمال الخاصة بهم.
* استمرار فتح أبواب التعليم الثانوى أمام من يرغبون فى وصل العمل بالدراسة.
* العمل على إتاحة فرص التدريب فى أثناء الخدمة لجميع الطلاب.
* ضرورة إجادة لغة ثانية وثالثة لتنمية القدرة على اكتساب أحداث المعارف العلمية. والتكنولوجية وإيجاد وسائل جديدة لاستخدام التكنولوجية فى أغراض تعليمية.
* تنمية انفتاح التعليم الثانوى على العالم الخارجى من خلال الأهداف السابقة يتمكن المعلم من تدعيم نفسه ايجابيا لمواجهة مشكلات الحياة المتلاحقة لأنة أصبح مؤهلا ومدربا لذلك[١].

---

(١) جانسين اركاو: إصلاح التعليم الجودة الشاملة فى حجرة الدراسة، مرجع سابق، ص ١٢.

٢ـ الإصلاح التعليمى محليا

أهم التحديات التى تواجه الإصلاح التعليمى فى مصر للقرن الحادى والعشرين

تواجه مصر مجموعة من التحديات المحلية وهى على أعتاب القرن الحادى والعشرين، ويمكن استعراض هذه التحديات بإيجاز، لتوضيح تأثيرها على مسيرة التعليم المصرى للقرن الحادى والعشرين والذى تتبنى المعايير العالمية لإصلاح التعليم كأساس للإصلاح التعليمى محليًا.

أبرز التحديات التى تواجه إصلاح التعليم بمصر

يواجه التعليم المصرى عند إصلاحه مجموعة من التحديات أهمها[1]:

تحدى العنف والإرهاب

فمصر تعانى العديد من الهجمات الإرهابية الناجمة عن التطرف الفكرى والتأثير فى عقول الأطفال والشباب وتلقينهم أمورا مغلوطة ومبادئ مشوهة وتعاليم ممسوخة كان على التعليم أن يواجه هذه الظاهرة بكل حسم ، فمن يحاول أن يعبث بالتعليم المصرى يجب أن يقضى عليه فورًا، ولمواجهة هذا التحدى يجب تطوير المناهج، وتعديل سياسة القبول بكليات التربية، واستثمار طاقات الأفراد والشباب فيما يفيد، وغرس قيم الولاء والانتماء وحب الوطن فى نفوس الطلاب وذلك بهدف تنشئة الشخصية القوية القادرة على مواجهة العنف والإرهاب والتطرف على المدى البعيد.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٥٥: ٦٠.

تحدى التلوث البيئى

وهذا التحدى يعد من أخطر التحديات التى تواجه مصر والعالم خلال القرن القادم ومن هنا كانت أهمية مراعاة مناهجنا التعليمية للقرن القادم للبيئة بمختلف عناصرها ودراسة مخاطر التلوث البيئى فى كافة مراحل التعليم، بالإضافة إلى اهتمام أبحاثنا العلمية ومراكز البحوث بهذه القضية، ناهيك عن مراكز البحوث المتخصصة فى قضايا البيئة، والندوات والمؤتمرات التى تعقد خصيصا لهذا الغرض.

تحدى الانفجار السكانى

فالزيادة السكانية الرهيبة المتوقعة لمصر فى القرن الحادى والعشرين تمثل تحديا خطيرا على التعليم والنظام التعليمى فهى تعرقل تقدمه، وتجعل اليوم الدراسى الكامل فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ، وانتشار وباء الدروس الخصوصية، ونقص معدلات الاستيعاب فى المدارس، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة أعدادهم عن المعدلات المعقولة، وكذلك زيادة نسبة الأمية والتسرب خاصة بين الإناث.

تحدى العولمة وتجلياتها

حيث أخذت العولمة الآن صورة الهيمنة والتسلط والإكراه والغزو، وأخذت العولمة أشكالًا متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، ومن ثم على التعليم المصرى أن يعد العدة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة وتداعياتها المتعددة على التعليم المصرى[١].

---

(١) أحمد إسماعيل جحى: تطوير التعليم فى زمن التحديات، مرجع سابق، ص ٣.

تحدى التقدم العلمى والتقنى وثروة المعرفة والمعلومات

حيث تشهد مصر والعالم اليوم ثورة عليمة متسارعة نتيجة الاكتشافات الجديدة والتقدم الهائل فى العلوم وما يصل إليه العلماء من نظريات وقوانين جديدة تستدعى إصلاحا تعليميا شاملا يمكن مصر من مواجهة تلك التحديات عبر تربية مستمرة يكون للتعليم قبل الجامعى فيها دور مميز، ويكون ذا اهتمام واضح بالابتكار والبحث العلمى الموجة إلى الاكتشافات العلمية الجديدة الداعمة للتوجه العلمى والتقنى المتميز[١].

تحدى الديمقراطية والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية

وهذا التحدى يعتبر من أهم التحديات التى تواجه مصر فى القرن الحادى والعشرين خصوصا فى ظل التطورات السياسية المتلاحقة وهذا التحدى فرض على التعليم ضرورة تفعيل مبادئ المشاركة الهادفة بين المعلمين والمتعلمين وبين المدارس والأسر وأولياء الأمور والمجتمع المحيط، وتفعيل الديمقراطية داخل المدارس وتشجيع الطلاب على التعبير عن الرأى بحرية وبلا قيود وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن إبداعاتهم ومشاركاتهم بمنتهى الحرية والشفافية وبصورة ترسخ فى أذهانهم المفهوم الصحيح للمشاركة الديمقراطية الهادفة[٢].

وذلك لا يتم إلا فى سياق تعليمى ديمقراطى يحترم العدالة وسيادة القانون، ويحارب الاستبداد والقهر فى مدارسنا المصرية التى ـ للأسف ـ تقوم على هيمنة السلطة الأحادية داخل المدرسة وتقوم على وحدانية المرجع وبالتالى لا

---

(١) عيد أبو المعاطى الدسوقى: تطوير المناهج الدراسية وفق المستجدات والمستحدثات الإقليمية والعالمية، صحيفة التربية، السنة ٥٥، ع ٣، تصدرها رابطة خريجى كليات ومعاهد التربية، القاهرة، مارس ٢٠٠٤، ص ٣٥.

(٢) كمال نجيب: ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية، مجلة اليسار الجديد، الإصدار الثانى، ع ٦، ٧، مجلة فصلية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدودى، القاهرة، شتاء ٢٠٠٤، ص ٦٦.

تفرز هذه المدارس إلا مخرجات تتقن فن الخضوع إلى من هو أعلى وقمع من هو أدنى[1].

ولذلك فإن التعليم المصرى فى عالم اليوم يواجه ضغوطًا خارجية للسير فى طريق ترسيخ الديمقراطية باعتباره الطريق الوحيد نحو الديمقراطية. فمن خلال تعليم ديمقراطى يكن احترام المتعلمين وتقديرهم وإتاحة الفرص التعليمية أمام الفئات المحرومة والمهمشة وتزداد من فرص تعليم النساء، وبُعد الشباب للمواطنة الديمقراطية السليمة[2].

تحدى ضعف المردود التربوى

فالمردود التربوى فى مصر ضعيف جدًا لا يتناسب مع ما ينفق على التعليم من موارد، وهذا الضعف فى المردود التربوى يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها انتشار الطرق التقليدية فى التدريس والامتحانات، وسلبية التلاميذ، وتحجيم المناهج المدرسية وتخلف التعليم الفنى والتقنى[3].

تحدى تهميش دور المؤسسات التعليمية الرسمية

فالتعليم المصرى أصبحت مؤسساته الرسمية عاجزة عن توفير تعليم يسمح للمتعلمين بمواصلة تعليمهم للمراحل الأعلى، وبات من الضرورى عليهم الاعتماد على التعليم خارج المؤسسات الحكومية إذا رغبوا فى مواصله تعليمهم،

(١) أحمد إسماعيل جحى: تطوير التعليم فى زمن التحديات، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) أحمد إسماعيل جحى: اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨٧.

(٣) محمد محمد سكران: التعليم المصرى ـ دراسات نقدية، دراسة الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢٦.

ومن ثم انتشرت الدروس الخصوصية والمؤسسات التعليمية الخاصة كبديل للمؤسسات التعليمية الرسمية[1].

وكى يتمكن التعليم المصرى من مواجهة التحديات السابقة وهو يتطلع إلى القرن الحادى والعشرين فإنه بحاجة إلى أيديولوجية تربوية تعبر عن واقعة الاجتماعى الذى يعيشه فعلًا وأن تكون صادقة فى توجهاتها كى تحرره من القيود والأغلال التى تحيط به من كل جانب لأننا بحاجة إلى بناء إصلاحى تعليمى جديد لمصر فى القرن الحادى والعشرين يعتمد على الاختيار الحر والانتقاء الذاتى والتحرر من التبعية[2]. إصلاح يتجاوب مع احتياجات سوق العمل ويتحرر من عقدة ضخ المجتمعات بمئات الآلاف من المتعلمين كل عام ويتمكن من الارتقاء بجودة التعليم عن طريق التنسيق الجيد والتخطيط المحكم والسياسات والقرارات التعليمية الإصلاحية الفعالة[3].

على مصر أن تنتهج فكرًا إصلاحيًا جادًا يمكنها من مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين المحلية والعالمية فالتعليم يحمل مسئولية هائلة نحو تحقيق التنمية الشاملة بمعناها الواسع التى تشمل كل نواحى الحياة ويقود مصر للدخول بقوة فى معترك القرن الحادى والعشرين[4].

الأهداف العامة لإصلاح التعليم فى مصر للقرن الحادى والعشرين

إن الإصلاح التعليمى هو سبيل مصر نحو تعظيم دور الحياة العصرية من خلال

---

(١) المرجع السابق: ص ١٢٦.

(٢) صديق عفيفى: الشباب وفرص المبادرات الأهلية لتوفير وتطوير التعليم، معهد التخطيط القومى، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٤٥.

(٣) عبد العزيز عبد الهادى الطويل: التعليم الثانوى وتطوير تشريعاته فى مصر وتحديات القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) مصطفى الفقى: العرب الأصل والصورة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٦٨.

تطوير التعليم وتوطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العلمية وتبنى التوجهات التنموية الصحيحة والارتقاء بالتعليم كما وكيفا[1].

وعند استعراض الأهداف العامة للتعليم فى مصر يمكن القول أن هذه الأهداف تتمثل فى وجود هدف تربوى يقود التعليم المصرى نحو القرن الحادى والعشرين، وهذا الهدف الذى لا يختلف عليه ـ المربون والآباء والتلاميذ ـ هو إعداد المواطن الصالح، وتحقيق الكفاية الاجتماعية مع مراعاة مراحل النمو واحتياجات المتعلم فى حاضره ومستقبله مع المحافظة على التراث الثقافى وتحديث هذا التراث[2].

ولتحقيق هذا الغرض فإن التربية فى القرن الحادى والعشرين فى مصر يجب أن تحقق الأهداف التالية[3]:

١ ـ إعداد الإنسان المواطن الصالح من خلال الاهتمام بالتنمية الخلقية.

٢ ـ تنمية المهارات الذاتية مثل مهارات التفكير المنطقى، ومهارات حل المشكلات، ومهارات الاتصال ومهارات التعلم الذاتى، ومهارات العمل بروح الفريق.

٣ ـ تنمية الثقافة العامة والذوق الجمالى والانضباط والنظام والاهتمامات العامة الإنسانية.

٤ ـ تنمية قدرات الطالب التى تساعده فى الحصول على عمل يتعيش منه هو وأسرته الصغيرة لتستمر دورة الحياة من جيل إلى جيل.

٥ ـ تحديث التراث الثقافى بمستجدات عصر ثورة الاتصالات والمعلومات

---

(١) محمود أمين زويل: نحو فلسفة تربوية فى مصر المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق: ص ص ٨٢ : ٨٣.

(٣) المرجع السابق: ص ص ١٠٣: ١٠٥.

وتكنولوجيا الانترنت، والعولمة، وعالم الفيمتوثانية، والتجارة الالكترونية، والهندسة البشرية والحفاظ على البيئة، وغيرها من مستجدات كى لا يغترب التلميذ المصرى عن أقرانه فى عالم العولمة.

٦ ـ مراعاة التوازن بين الفكر والتطبيق، الخلق والسلوك، التنمية الفنية الإنتاجية والتنمية الثقافية، والمحافظة على التراث وتحديثه.

والأهداف السابقة تأتى امتدادا لما أكد علية مجلس الوزراء المصرى عام ١٩٩٧ عندما طرح الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليمى فى مصر للقرن الحادى والعشرين تلك الرؤية التى اشتملت على الأسس التالية[١]:

١ ـ ربط التعليم بالإنتاج، ودعم التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى، وتطوير فكرة المدرسة الشاملة على ضوء التجارب العالمية والاحتياجات التنموية.

٢ ـ تطوير مضامين برامج التعليم والتدريب على ضوء التطورات العالمية فى العلوم الأساسية، وكذلك على ضوء نتائج البحث والتطوير التقنى المحلى.

٣ ـ توفير الإمكانيات والحوافز اللازمة لضمان التعليم المستمر، عن طريق إمداد المتعلم بالمعلومات المتجددة فى التخصصات المختلفة، وباعتماد مبدأ القنوات التعليمية المفتوحة.

٤ تطوير طرق التدريس ونظم الامتحانات بما يدعم التعليم الذاتى ويزيد من قدرة المتعلمين على الابتكار والتحليل، وبما يحقق التفاعل بين المؤسسة التعليمية والبيئة الطبيعية والاجتماعية.

---

(١) جمهورية مصر العربية مجلس الوزراء: وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين، كتاب الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٤٣ :٤٤.

٥ ـ إدخال التكنولوجيا فى التعليم وتعميم استخدام الكمبيوتر فى المدارس، وإدخال شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) إلى المدارس بحيث تتحقق عملية التعليم عن بعد.

٦ ـ تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب فى مرحلة التعليم ما.

٧ ـ إلغاء تعدد الفترات وصولا بالتعليم إلى مرحلة اليوم الدراسى الكامل.

٨ ـ خفض كثافة الفصل حتى تصل إلى ٣٠طالبًا بحلول عام ٢٠١٧م.

٩ ـ الوصول بمرحلة رياض الأطفال إلى استيعاب نسبة ١١ ٪ تحت س ٤ – ٥ سنوات فى نهاية ١٩٩٩ والارتفاع التدريجى فى النسبة إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠١٧.

١٠ ـ الارتقاء بالتعليم الثانوى العام بعد ضمه إلى التعليم الأساسى والوصول بنسب الاستيعاب فيه إلى ٨٥٪ بحلول عام ٢٠١٧ مع العمل على تطبيق نظام المدارس الشاملة.

إن إيقاع الزمن الذى نعيش فيه الآن يوجب علينا الاهتمام بالتعليم المصرى وإصلاحه ولكن بحذر شديد، معتمدين على الذات والهوية القومية[١].

كما يحب أن تكون للتعليم المصرى فلسفة عامة تتسم بالاتساق والوحدة فى الأسس والمقاصد وتتنوع فى السبل والأشكال بحيث تحفظ للشخصية المصرية سماتها الوطنية والقومية التى تميزها عن غيرها[٢].

(١) محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الحادى والعشرين، مطابع دار الشروق القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٩.

(٢) سعيد إسماعيل على: وحدة التعليم طريقا لوحدة الشخصية الوطنية ، مجلة الديمقراطية، ع ٢٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦م، ص ٤٢.

وفى محاولة من وزارة التربية والتعليم لإصلاح التعليم المصرى اعتمادا على الأهداف السابقة فقد قامت الوزارة بعرض الخطوط العريضة للإصلاح التعليمى فى مصر عبر الأسس والمحاور التالية[1]:

١ ـ التأكيد على قدرات الطالب الذاتية بأن يكون قادرًا على البحث الذاتى عن المعلومات فى الكتب والمكتبات والكمبيوتر، وأن يصبح طالبًا ايجابيًا قادرًا على الوصول بذاته إلى المعلومة وأن يجيد استخدامها لا مجرد حفظها وترديدها فقط.

٢ ـ التأكيد على إجادة اللغة العربية تحدثًا وكتابة وإجادة اللغة الأجنبية أيضًا مع اللغة العربية فى وقت مبكر.

٣ ـ التأكيد على مهارات الطالب الخاصة بالاتصال الشخصى بالآخرين داخل المدرسة وخارجها ومع الأسرة والمجتمع.

٤ ـ التأكيد على قيم المبادرة والجرأة والتعبير عن الآراء بحرية وشجاعة.

٥ ـ التأكيد على أهمية التطور التكنولوجى للتعليم المصرى وإعداد الكوادر العلمية المؤهلة القادرة على التواصل مع التكنولوجيا المتطورة.

٦ ـ التأكيد على الأنشطة المدرسية وأن تكون ممارستها بشكل منظم وواقعى.

٧ ـ التأكيد على الرعاية الصحية للتلاميذ من خلال التوعية الغذائية والتربية الصحية الجيدة من خلال توفير الوجبات الغذائية السليمة للطلاب وتعميم التأمين الصحى عليهم.

٨ ـ التأكيد على علوم المستقبل ووجوب تفاعل التلاميذ معها فى سن مبكرة،

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مرجع سابق، ص ص ١٣٣:١٣٨.

وأن تكون لدى التلاميذ اللهفة والشوق لمعرفة تطوراتها وملاحقة تداعياتها.

٩ ـ التأكيد على أهمية إدراك التلاميذ للمفاهيم التى تعكس التحديات المحلية التى تواجههم من خلال إدراكهم مفاهيم التسامح وعدم التفرقة، ومبادئ الوعى الصحى، والنمو الاقتصادى، ومجالات العمل الوطنى المتعددة.

١٠ ـ التأكيد على أهمية إدراك التلاميذ للمستجدات العالمية مثل قضايا البيئة، وثورة المعلومات والتنافس العالمى والصراع الدولى، والانفتاح على العالم.

١١ ـ التأكيد على إعداد المعلمين القادرين على المشاركة بايجابية ونشاط فى عملية الإصلاح التعليمى.

١٢ ـ التأكيد على أهمية إمداد المدارس بوسائل التكنولوجيا من حاسبات آلية، شبكات الاتصال عن بعد، وطرق الاتصال بالمدارس، ومراكز البحث العلمى، والشبكة الدولية للاتصال.

١٣ ـ التأكيد على الارتقاء بالمناهج بما يتلاءم مع المتغيرات المتسارعة وعلوم المستقبل.

١٤ ـ التأكيد على الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم رعاية خاصة.

١٥ ـ الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل الأمن والأمان لهم.

إن بناء أى نظام تعليمى ناجح يعتمد على أن تتعاون الدولة مع سائر فئات ومؤسسات المجتمع لوضع خطط تنموية شاملة تضع الارتقاء بالإنسان فى قمة

اهتماماتها لأن الارتقاء بالإنسان المصرى من خلال تعليم قوى وصالح هو فى المقام الأول حفاظ على أمن مصر القومى[1].

وتأسيسًا على ما سبق فإن الإصلاح التعليمى فى مصر للقرن الحادى والعشرين يجب أن يعتمد فى كل مراحله على إعداد المواطن القادر على الوصول بمصر إلى بر الأمان فى ذلك القرن الملئ بالتحديات ويجب التأكيد هنا على أن إصلاح التعليم المصرى يجب أن يعتمد على إعادة التعليم لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة ليتفاعل مع قفزات الثورات المعلوماتية والعلمية والمعرفية والتكنولوجية ومع الاقتصاديات والاحتياجات العلمية التى يفرضها مجتمع المعرفة الجديد[2].

وعلى مصر بوصفها إحدى الدول النامية أن تخطو خطوات سريعة ومتلاحقة إلى إصلاح جذرى وشامل فى نظام التعليم كى تتمكن من القضاء على هذا الانفصام فى شخصية بوصفها إحدى الدول النامية التى تنتمى إلى الماضى بعقليتها ونمط حياتها، وتعيش فى الحاضر بوسائلها وأجهزتها مما يؤدى إلى تعقيد الطرق أمام الإصلاح التعليمى فيها ولذلك فإن عليها أن تعمل جاهدة كى تتخطى هذه الأزمة بنجاح من خلال استراتيجية إصلاحية مستقبلية تتفاعل مع التعليم وقضاياه فى القرن الحادى والعشرين[3].

ولذلك يجب أن يتصدى لهذه المهمة العظيمة رجال أوفياء ومخلصون لمصر يتمكنون من القيام بدراسات مستقبلية قادرة على أن تجعل مصر أمة لها مستقبل تعليمى يضاهى ماضيها الحضارى العريق[4].

---

(١) مصطفى عبد القادر: الشباب والمشاركة الشعبية والتنمية البشرية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٧١.

(٢) سامى خشبة: مجتمع المعرفة. استكشاف أولى ونظرة نقدية، كتاب العربى، ع ٥٥، ١٥ يناير ٢٠٠٤، الكويت، ص ١٥.

(٣) حازم البيلاوى: على أبواب عصر جديد، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٤) أحمد شوقى: هندسة المستقبل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣١.

الأهداف الخاصة بإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر للقرن الحادى والعشرين

وضعت مصر نصب أعينها وهى تساير مسيرة الإصلاح التعليمى العالمى أن تأخذ فى الاعتبار الأهداف الخاصة بالتعليم للقرن الحادى والعشرين فى مصر وهى كما يلى:

أ- الأهداف الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) فى مصر للقرن الحادى والعشرين[1]:

١ - إعداد الطفل إعدادا يمكنه من مجابهة الحياة والاعتماد على ذاته.

٢ - تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية لدى الأطفال وزرع الثقة فى أنفسهم.

٣ - توفير البيئة المادية والبيئة المعنوية المدعمة لنمو الأطفال نموا سليما.

٤ - توفير أقصى درجات الرعاية الطبية والغذائية للأطفال فى تلك المرحلة.

٥ - إعداد المناهج إعدادًا تربويًا بما يتناسب مع متطلبات تلك المرحلة.

٦ - توفير الكوادر المؤهلة المدربة للتعامل مع الأطفال.

٧ - إعداد الأطفال لدخول المدرسة.

٨ - تدعيم خبرات الأطفال وتهذيب سلوكياتهم وتأهيلهم للتكيف مع المحيطين بهم.

وتلك الأهداف بدورها قادرة على إكساب الطفل القدرة على المشاركة الايجابية فى الجهد الجمعى وما يتطلبه من روح تعاونية وإعداده لتكوين مهارات وعادات العمل المثابر المنتج وبذل الجهد واحترام قيمة الوقت[2].

---

(١) شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٨١ :٨٢.

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع: التجديد التربوى.أوراق عربية وعالمية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٢٨.

ب ـ الأهداف الخاصة بالتعليم الابتدائى فى مصر للقرن الحادى والعشرين.

تستمد أهداف التعليم الابتدائى من الهدف التربوى العام وهى كما يلى(١):

١ ـ إعداد الإنسان والمواطن الصالح الصغير القادر على مواجهة التحديات.

٢ ـ الإعداد للمرحلة السنية أكثر من ١٢ سنة لمواصلة التعليم بالمرحلة الإعدادية.

٣ ـ تنمية مهارات الحديث والاستماع والقراءة والكتابة.

٤ ـ تنمية مهارات الأطفال فى تلك المرحلة فى استخدام تكنولوجيا الانترنت والوسائط المتعددة ومهارات التعاون بروح الفريق.

٥ ـ إكساب الأطفال فى تلك المرحلة روح المغامرة والمبادأة الايجابية وبث الثقة فى ذاتهم.

٦ ـ تنمية قيم الذوق الجمالى والانضباط والنظام واحترام الآخرين.

٧ ـ تدعيم الصداقة والمحبة بين الأطفال وأقرانهم وتشجيعهم على هذه العلاقات.

٨ ـ تحقيق معدل الاستيعاب التام للأطفال فى تلك المرحلة.

إن إيقاع القرن القادم إيقاع سريع يفرض الحذر، وعلى التربية أن تستعد لمواجهة تحديات هذا العصر وأن تتناول الأطفال على وجه الخصوص بالرعاية الفائقة والتربية التى تمكنهم من مسايرة العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها، والأفكار وانتشارها والعوالم واتصالها كى لا تقع فريسة لمستقبل مجهول لا ندرك أبعادة(٢).

---

(١) محمود أمين زويل: نحو فلسفة للتربية فى مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٨٣ : ٨٤.

(٢) محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ٩.

جـ ـ الأهداف الخاصة بالتعليم الإعدادى فى مصر للقرن الحادى والعشرين.

يراعى عند تحقيق أهداف التعليم الإعدادى مراعاة الخصائص الجسمية والنفسية لمرحلة المراهقة المبكرة من سن ١٢ سنة إلى سن ١٥ سنة وتكون أهداف هذه المرحلة للقرن الحادى والعشرين كما يلى[١]:

١ ـ الارتقاء بمستوى إعداد الإنسان والمواطن الصالح وتحقيق هدف الكفاية الخلقية بمراعاة تأكيد مرحلة الرقابة الاجتماعية للأخلاق social control وخاصة أن هذه المرحلة العمرية هى مرحلة تكوين المثل والقدوة.

٢ ـ الارتقاء بتنمية الكفاية الاجتماعية والمحافظة على التراث الثقافى.

٣ ـ الاستمرار فى تنمية وتعميق وصقل المهارات العامة الأربعة مع تأكيد مهارة الكتابة وحسن عرض الأفكار.

٤ ـ الارتقاء بمهارات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدام الانترنت.

٥ ـ الارتقاء بتنمية الثقافة العامة والاهتمامات الإنسانية وفلسفة الجمال والتذوق الجمالى والانضباط وحب التعلم والإطلاع والنظام.

٦ ـ الإعداد والتهيؤ للمرحلة السنية والتعليمية القادمة من سن ١٥ سنة إلى سن ١٨ سنة.

وفى مناهج التعليم الإعدادى لابد أن يربى أبناؤنا على تعاليم الإسلام وقيمه وآدابه وأن تكون المناهج فى هذه المرحلة المبكرة صمام أمان للأبناء يحميهم من الاغتراب الثقافى وضعف الانتماء[٢].

---

(١) محمود أمين زويل: نحو فلسفة للتربية فى مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٨٤: ٨٥.

(٢) محمد بن محمد آل عبد الله: التعليم والأمن فى عصر العولمة، مجلة المعرفة، ع ٥٣، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ١٩٩٩، ص ١١١.

د ـ الأهداف الخاصة بالتعليم الثانوى فى مصر للقرن الحادى والعشرين

أ ـ الأهداف الخاصة بالتعليم الثانوى العام.

تشتق أهداف التعليم الثانوى العام فى مصر من الهدف التربوى الرئيسى مع مراعاة مرحلة المراهقة وهذه الأهداف كما يلى(١):

١ ـ الارتقاء بمستوى إعداد الإنسان المواطن الصالح واستمرار الارتقاء بالتربية الخلقية.

٢ ـ المحافظة على التراث الثقافى وتحديثه.

٣ ـ ملاحقة ثورة الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الانترنت بتقديم جرعة أكبر تتناسب مع المرحلة السنية.

٤ ـ تنمية مهارات الطلاب الخاصة بتنمية الاعتماد على النفس والتربية المستمرة والإطلاع الخارجي والحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة بالأساليب التكنولوجية الحديثة.

٥ ـ الارتقاء بمستوى تنمية الثقافة العامة والاهتمامات الإنسانية العامة وتذوق فلسفة الجمال والتذوق والانضباط والنظام.

٦ ـ تنمية المهارات الخاصة المرتبطة بما يدرسه الطالب من مقررات حسب اختياره المسار العلمى أو الأدبى

٧ ـ الإعداد لمرحلة التعليم الجامعى بتكليف الطالب بإعداد بحوث صغيرة ومقالات وتعلم مهارات القيادة وذلك خلال الإتحادات الطلابية والتنظيمات المدرسية والأنشطة والرحلات وغيرها من الأنشطة.

٨ ـ التأكيد على الهوية ووجوب الحفاظ عليها وحمايتها من المؤثرات المتلاحقة.

---

(١) محمود أمين زويل: نحو فلسفة للتربية في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ٨٦.

إن الاهتمام بالتعليم الثانوى العام فى الدول النامية هو الدرع الذى سيقى هذه الدول من تأثيرات الثقافة الغربية وتأثيرات الإعلام الغربى والأمريكى وخاصة فى نشر وتكريس نمط الثقافة الأمريكية فى العالم عبر (الفضائيات، والإنترنت، والأفلام، والمجلات وغير ذلك) وهذا يؤكد لنا مرة أخرى أهمية تلك المرحلة باعتبارها نقطة الانطلاق الرئيسية نحو المستقبل[1].

لذلك فإن مصر مدعوة لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين بتعليم ثانوى قادر على بناء الشخصية القوية المدعمة بالثقة والإيمان بالله، البعيدة عن التفاهة والسطحية، المؤمنة بذاتيتها واستقلالها[2].

ب ـ الأهداف الخاصة بالتعليم الثانوى الفنى

وهى أيضًا مشتقة من الهدف التربوى العام للتعليم على النحو التالى[3]:

١ ـ الارتقاء بمستوى إعداد المواطن الصالح واستمرار الارتقاء بالتربية والتنمية الخلقية.

٢ ـ الارتقاء بمستوى الكفاية الإنتاجية والمحافظة على التراث الثقافى.

٣ ـ تنمية المهارات الفنية والإنتاجية فى مختلف مجالات التخصص مع تحقيق التوازن بين الدراسة النظرية والعملية.

٤ ـ الإعداد للحياة الوظيفية ولتكملة الدراسات بالكليات المناظرة بالنسبة للمتفوقين.

٥ ـ التوسع فى مشروع مبارك كول أى ما يعرف بنظام المشاركة بين المدارس والمصانع.

---

(١) محمد صفوت قابل: العولمة الثقافية تحصر الإنسان في تاريخ الغرب الحديث، مجلة المعرفة، ع ١٢٩، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، يناير ٢٠٠٦، ص٩٣.

(٢) محمد الصاوى: الشخصية المصرية هشة والتعليم ثانوى: مجلة المعرفة، ع ١٢٧، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٣٧.

(٣) محمود أمين زويل: نحو فلسفة للتربية فى مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٩٠ :٩١.

٦ ـ الاهتمام بتوفير التقنيات الفنية والخامات والآلات والأجهزة التى يحتاجها التعليم الفنى.

٧ ـ التواصل مع المؤسسات الصناعية المحلية عن طريق الزيارات المتلاحقة والتدريب الميدانى الفعال.

٨ ـ خلق فرص عمل واقعية لطلاب التعليم الفنى لاستغلال قدراتهم وامكاناتهم.

واعتمادًا على الأهداف السابقة للتعليم قبل الجامعى فى مصر أصبح الحديث عن التعليم هو حديث عن المستقبل إذ أن ما يقوم به النظام التعليمى حاليا لن يؤتى ثماره إلا بعد أن يقدم مخرجاته إلى الأنظمة الأخرى فى المجتمع: اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ولن يتأتى ذلك خلال نظام تعليمى قادر على التواصل مع المجتمع، ينمى القدرات، ينمى المعارف ويغرس القيم ويشكل الاتجاهات التى تمثل الإطار العام لإصلاح التعليم المصرى للقرن القادم[١].

كما أن إصلاح التعليم هو اللبنة الأولى لبناء الفرد، ولتكوين المواطن ويجب أن يكون هذا الإصلاح سليما لان التعليم هو خط الدفاع الأول لمواجهة التحديات العالمية المتلاحقة[٢].

كما أننا اليوم ونحن ندخل عصر المعلومات لم يعد هناك ما يعرف بمجتمع أصحاب الياقات الزرقاء الصناعى، فكمية المعلومات الواردة إلينا مذهلة ولم يعد الأمر مقتصرًا على مجرد جمع المعلومات فقط ولكن يجب انتهاج سياسة

---

(١) عبد السلام نوير: التعليم والمستقبل فى مصر، من بحوث المؤتمر الأول للباحثين الشباب: مصر في عيون شبابها، إبريل ١٩٩٨، القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، ع ٩٩، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١م، ص ٢٩٧.

(٢) درية شرف الدين: الإعلام والتعليم وأزمة الشباب، من بحوث المؤتمر الثانى للباحثين الشباب: مصر فى عيون شبابها. مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر، رؤية الشباب، ١٨ و١٩ إبريل ٢٠٠٠م، القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، ع ٢٢٤، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٢م، ص ٢٩.

إصلاحية تعليمية تستخدم المعلومات بطريقة فعالة وتوظفها توظيفا جديدا يناسب تحديات عصر المعلومات المتدفقة وليكن إصلاحًا شاملًا يشمل المناهج وطرق التدريس والإدارة والمتعلمين ووسائل التكنولوجيا والتقويم والشراكة مع المجتمع المحيط(١).

ويقدم البحث فيما يلى استعراض لأهم مشروع تناولته مصر للإصلاح التعليمى، هذا المشروع الذى اعتمدت فيه مصر على الأسس العالمية للإصلاح التعليمى بأسلوب مقارن يستفيد من تجارب الدول المتقدمة، وتضع إطارًا فكريًا ومنهجيًا للإصلاح يراعى خصوصيات المجتمع المصرى.

ثالثًا ـ الإطار الفكرى لإصلاح التعليم بمصر للقرن الحادى والعشرين

أ ـ المعايير القومية لإصلاح التعليم بمصر للقرن الحادى والعشرين:

إن التعليم هو مشروع مصر القومى الأول للقرن الحادى والعشرين وانه حق لكل مواطن ومدخل إعداد البشر للمشاركة فى الإنتاج والإبداع من خلال تنمية متكاملة لشخصية الإنسان المصرى فى جوانبها المعرفية والبد نية والفنية وسبيلنا إلى ذلك نظام تعليمى قوى يتواكب مع التطورات والمستجدات العالمية والمحلية المتلاحقة(٢).

كما أن التعليم له اكبر الأثر فى توجيه مسارات التغير فى جوانب حياتنا المختلفة، ولذلك تقوم وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع مراكز البحوث التربوية التابعة لها بعمليات واسعة لإصلاح وتطوير التعليم المصرى كى يواكب التغيرات السريعة فى حياتنا(٣).

---

(١) جانيس اركاو: إصلاح التعليم، الجودة الشاملة فى حجرة الدراسة، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٢) جمهورية مصر العربية. مجلس الوزراء: وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين، مرجع سابق: ص ٤٣.
(٣) يوسف صلاح الدين قطب: حاجتنا إلى مشروع قومى شامل لتطوير التعليم وتحديثه، صحيفة التربية، ع ٣، السنة ٤٨، تصدرها رابطة خريجى كليات ومعاهد التربية، القاهرة، مارس ١٩٩٧، ص ٣.

ولهذا كان إعداد وثائق المعايير القومية للتعليم فى مصر، والتى تمثل استراتيجيات تعليمية شاملة لإصلاح وتطوير التعليم فى مصر، تلك الوثائق التى شارك فى إعدادها ٢٥٠ من الأساتذة والخبراء وقيادات الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال، وبعض المنظمات العالمية مثل اليونيسيف UNICEF وبرنامج اللغة الإنجليزية المتكامل الثانى IELPII [١].

وتم الانتهاء من إعداده فى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٢م إلى أغسطس ٢٠٠٣، وقامت وزارة التربية والتعليم بطبعه من خلال ثلاثة مجلدات الأول خاص بالإطار الفكرى للمشروع، والثانى خاص بوثائق المعايير ست مواد، والثالث خاص بوثائق المعايير مادتين فقط[٢].

كما نحتاج فى القرن الحادى والعشرين إلى نظام تعليمى يعتمد على بناء قوتنا الذاتية فى هدوء وصبر وإخلاص، نظام تعليمى يركز على جوانب الضعف كى يعالجها ويستغل مناطق القوة مدعمًا لها، نظام تعليم يحقق التنمية البشرية بمفهومها الواسع الشامل، نظام تعليمى يضمن تكافؤ الفرص، ويحقق التنمية المبكرة للطفولة، ويطبق معايير الجودة الشاملة، ويضمن التميز للجميع[٣]. ولذلك علينا أن نفكر فى تجميع امكاناتنا التعليمية الهائلة لمواجهة مشاكلنا بأسلوب غير نمطى يتبنى منطق الاقتحام الجرئ ويبتعد عن الجموح الردئ ويقودنا نحو بناء ما يسمى بالشبكة القومية للتعليم[٤].

ولقد تفاعلت وزارة التربية والتعليم مع المستجدات العالمية والمحلية للقرن

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية، المعايير القومية للتعليم فى مصر، المجلد الأول، دار الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق: ص ص ٨ : ٩.

(٣) جابر عصفور: الرهان على المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤، ص ص ٢٥١: ٢٥٢.

(٤) أحمد شوقى: هندسة المستقبل، مرجع سابق ، ص ١١٤.

الحادى والعشرين واهتمت بوضع استراتيجية محددة لإصلاح التعليم المصرى تتجاوب مع التطور التكنولوجى المتلاحق، وتمكن المعلم والمتعلم من مواجهة التحديات، وترتقى بالمناهج وطرق التدريس، وتنمى قدرات الموهوبين، وتحسن استغلال الموارد المتاحة، وتحقق الاستيعاب الكامل للمتعلمين مع ضمان تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم(١).

واستجابة من وزارة التربية والتعليم لمتطلبات القرن الحادى والعشرين وضرورة التجاوب مع دعوات إصلاح التعليم برزت على الساحة الوثيقة الأبرز لإصلاح وتطوير التعليم المصرى وهى وثيقة (المعايير القومية للتعليم فى مصر).

الأساس الفكرى لمشروع المعايير القومية للتعليم

يهدف هذا المشروع القومى الطموح إلى تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم وذلك باعتبار أن المعايير القومية هى التى تحدد مستويات الجودة المنشودة فى جميع عناصر العملية التعليمية، وتقوم فلسفة بناء المعايير القومية للتعليم على مجموعة من المبادئ والمفاهيم تعكس محاور الرؤية المستقبلية للتعليم المصرى وتشكل فى الوقت نفسه الأساس الفكرى لهذا المشروع وهى(٢):

١ ـ التزام المعايير بالمواثيق الدولية والقومية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والإنسان عمومًا.

٢ ـ تأكيد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحرية.

٣ـ إحداث تحول تعليمى يرتقى بقدرة المجتمع على المشاركة وغرس مقومات المواطنة الصالحة.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل: مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية، المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١١: ١٢.

٤ ـ ترسيخ قيم العمل الجماعى والتنوع والتسامح وتقبل الآخر.

٥ ـ تقرير قدرة المجتمع على تنمية أجيال مستقبلية قادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية.

٦ ـ مواكبة التطورات الحديثة فى عالم جديد يعتمد على صنع المعرفة والتكنولوجيا، وعلى تعدد مصادر التعلم والمهارات اللازمة للتعامل مع مجتمع المعرفة.

٧ ـ استحداث نمط من الإدارة يرسخ مفاهيم القيادة ومجتمع التعلم ويعمل على تحقيق الجودة الشاملة.

٨ ـ مساهمة المعايير فى توفير حق التعلم المتميز للجميع والتنمية المهنية المستديمة للممارسين التربويين

٩ ـ اعتماد المعايير على مقاربة تعليمية مبتكرة تعزز نموذج التعلم النشط ذاتى التوجه.

١٠ ـ تعزز المعايير قدرة المشاركين فى العملية التعليمية على حل المشكلات واتخاذ القرار والتفكير الناقد والإبداعى.

١١ ـ تسهم المعايير فى بناء قاعدة معرفية عريضة لدى المتعلم تتسم بالتكامل والفاعلية.

١٢ ـ تحقق المعايير الالتزام بالتميز فى التعلم والقدرة على المتابعة والتقويم الأصيل.

١٣ ـ تساعد المعايير المتعلم على توظيف المعرفة ودعم قيم الإنتاج.

١٤ ـ تعزز المعايير قدرة الإنسان التربوية على التجدد والتطوير المستمر.

ويظهر الأساس الفكرى لمشروع المعايير القومية للتعليم فى مصر مدى اهتمام

الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم بإعداد المواطن القادر على التفاعل مع منجزات عصره والمتطلع إلى مستقبله، واضعـًا نصب عينيه ما يواجه مجتمعه من تحديات علمية وتكنولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية وما يرنو إليه من طموحات[1].

خصائص المعايير القومية للتعليم

انتهى الأساس الفكرى للمشروع إلى تحديد خصائص ومواصفات المعايير، تم مراعاتها فى تجميع لجان العمل وهى أن تكون المعايير[2]:

١ ـ شاملة:

حيث تتناول الجوانب المختلفة المتداخلة للعملية التعليمية والسلوكية وتحقق مبدأ الجودة الشاملة.

٢ ـ موضوعية:

حيث تركز على الأمور المهمة فى المنظومة التعليمية بلا تحيز وتعتمد على الموضوعية المطلقة.

٣ ـ مرنة:

حتى يمكن تطبيقها على قطاعات مختلفة وفقًا للظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية المتباينة فى مصر.

٤ ـ مجتمعية:

---

(١) محمد السيد حسونة: أضواء على وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر، صحيفة التربية، السنة ٥٥، ع ٤، تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، مايو ٢٠٠٤، ص ٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية، المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٢ : ١٣.

أى تعكس تنامى المجتمع وخدمته، وتلتقى مع احتياجاته وظروفه وقضاياه.

٥ ـ مستمرة ومتطورة:

حتى يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة تكون قابلة للتعديل ومجابهة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.

٦ ـ قابلة للقياس:

حتى يمكن مقارنة المخرجات المختلفة للتعليم بالمعايير المقننة، للوقوف على جودة هذه المخرجات.

٧ ـ تحقق مبدأ المشاركة:

بأن تبنى على أساس اشتراك الأطراف المتعددة والمستفيدين فى المجتمع فى إعدادها من ناحية وتقويم نتائجها من ناحية أخرى.

٨ ـ أخلاقية:

بأن تستند إلى الجانب الأخلاقى، وتخدم القوانين السائدة وتراعى عادات المجتمع وسلوكياته.

٩ ـ داعمة:

فلا تمثل هدفًا فى حد ذاتها، وإنما تكون آلية لدعم العملية التعليمية والنهوض بها.

١٠ ـ وطنية:

بأن تخدم أهداف الوطن وقضاياه، وتضع أولوياته وأهدافه ومصلحته العليا فى

المقام الأول.

محاور الإصلاح التعليمى بمصر للقرن الحادى والعشرين وفقًا لوثيقة المعايير القومية[1].

١ ـ محور المدرسة الفعالة الصديقة للمتعلم:

وفى هذا المحور يتم تناول المدرسة كوحدة متكاملة، بهدف تحقيق الجودة الشاملة فى العملية التعليمية التى تتضمن كافة العناصر فى تفاعل ايجابى لتحقيق التوقعات المأمولة.

٢ ـ محور المعلم:

ويهتم هذا المحور بتحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك فى العملية التعليمية من معلمين وموجهين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين.

٣ ـ محور الإدارة المتميزة:

ويهتم هذا المحور بالإدارة التربوية فى كل مستوياتها وبأسس تفعيل هذه الإدارة.

٤ ـ محور المشاركة المجتمعية:

ويهتم هذا المحور بتفعيل أسس الشراكة ما بين المدرسة والمجتمع المحلى المحيط بها.

٥ ـ محور المنهج المدرسى ونواتج التعلم:

ويتناول هذا المجال المتعلم وما ينبغى أن يقدم له من مهارات واتجاهات وقيم والمنهج من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه وأساليب التعليم والتعلم والمصادر

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية. المعايير القومية للتعلم فى مصر، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ١٧.

والمواد التعليمية وتوظيف التكنولوجيا لأغراض تربوية وأساليب التقويم.

٤ـ مجالات ومعايير الإصلاح التعليمى فى مصر للقرن الحادى والعشرين

قدمت وزارة التربية والتعليم فى وثيقة المعايير القومية لإصلاح التعليم فى مصر مجالات ومعايير الإصلاح التعليمى فكانت كما يلى:

١ ـ مجالات ومعايير المدرسة الفعالة(١):

ـ وجود وثيقة واضحة تعبر عن رؤية المدرسة ورسالتها.

ـ قدرة المدرسة على تحقيق متطلبات الكفاءة الداخلية فى ضوء رؤيتها ورسالتها.

ـ الأنشطة المدرسية الداعمة للسلوك الايجابى.

ـ التنظيم المدرسى الفعال الداعم لتحقيق الجودة.

ـ استخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات فى العملية التعليمية.

ـ قيام المدرسة بعمليات جمع وتحليل البيانات للتخطيط والإعداد لبرامج التطوير المدرسى.

والدراسات التربوية الحديثة تؤكد على أن المدرسة يجب أن تهتم بالدور الكبير الملقى على عاتقها فى تطوير وإصلاح التعليم المصرى وتنميته لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين(٢).

٢ ـ مجالات ومعايير المعلم:

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية. المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق: ص ص ٤٩ :٥١.

(٢) يوسف صلاح الدين قطب: تطوير التعليم وتنميته فى مجتمعنا المصرى هو المشروع القومي الأول فى القرن ٢١، صحيفة التربية، السنة ٥٢، ع ٣٤ تصدرها رابطة خريجى كليات ومعاهد التربية، القاهرة، مارس ٢٠٠١.

ـ قدرة المعلم على تحديد الاحتياجات التعليمية للتلاميذ.

ـ قدرة المعلم على التخطيط لأهداف كبرى وليس لمعلومات تفصيلية.

ـ القدرة على تعميم الأنشطة التعليمية الملائمة لقدرات التلاميذ.

ـ القدرة على تيسير خبرات التعلم الفعال.

ـ القدرة على إشراك التلاميذ فى حل المشكلات والتفكير الناقد والإبداعى.

ـ القدرة على توفير جو من العدالة والديموقراطية.

ـ التمكن من المادة العلمية وفهم طبيعتها.

ـ القدرة على إنتاج المعرفة والتقويم الذاتى وتقويم التلاميذ والتغذية الراجعة(١).

باستعراض المجالات والمعايير السابقة ندرك مدى اهتمام الوزارة برفع مستوى أداء المعلم والارتفاع به، وهذا يتطلب الاستمرار فى دعمه، والتأكيد على المعايير السابقة وزيادة فاعليته فى أداء مهامه فى مجالات التخطيط والتدريس والتعلم وإدارة الفصل والتقويم وغير ذلك من المجالات المهمة(٢).

والمعلم الناجح ـ طبقًا لسياسة المعايير ـ هو القادر على أن يتفاعل مع طلابه بنجاح وأن يدرك ماذا يتعلمون؟ ومتى يتعلمون؟ وما مستوياتهم؟ وكيف يتعامل مع كل المستويات فى آن واحد بنجاح ومرونة وقدرة على إنجاز مهامه بنجاح وحيادية دون تحيز لأحد(٣).

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية. المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص: ٧٤: ٧٥.

(٢) محمد السيد حسونة: أضواء على وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٣.

(3) Marzano, Burger: content standards and school Reform: Aligning content standards Cu - riculum standards, and assessment available at: http: www.mcrel.org/ Standards- bench-marks/ index.html.

٣ـ مجالات ومعايير المشاركة المجتمعية:

- مشاركة أولياء الأمور فى صنع القرار التربوى وإسهامهم بشكل فعال فى رسم رؤية المدرسة المستقبلية وتنفيذ برامجها المختلفة.
- تيسير سبل اتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالعاملين فى المدرسة.
- تحسين المشاركة المجتمعية لأداء التلاميذ سواء فى مجال الإنجاز الأكاديمى أو الانضباط السلوكى.
- دراسة احتياجات المجتمع من قبل المدرسة ووضع خطط المشاركة المجتمعية بناء على ذلك وتقويمها.
- استخدام مبانى وموارد المدرسة فى تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية.
- مشاركة المدرسة فى تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية فى المجتمع المحلى.
- الإعلام الكافى لأولياء الأمور بالعمليات التربوية والتعليمية المقدمة لأبنائهم[١].

إن المشاركة المجتمعية تهدف إلى تحقيق نوع من التوافق مابين الأسرة والمدرسة فيجب عليهما أن يقوما معًا بإثراء المنهج ومحتواه، وأن تكون العلاقة بينهما قائمة على أساس الاحترام المتبادل، إذ يملك كل من المعلمين والآباء الخبرات والموارد التى تمكنهم من أن يسهموا بها فى نجاح المدرسة[٢] ولتكن

(١) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير. المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٣٦: ١٣٧.

(٢) سوزان م. سواب: تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة من المفاهيم إلى التطبيق، ترجمة وتعليق: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة (٦)، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٩.

المشاركة المجتمعية شعار الإصلاح فى القرن الحادى والعشرين فهى ضرورية، للقضاء على أوجه العنف والإرهاب والتشدد وهى سبيل تحقيق الديموقراطية الحقة فى المجتمع[1].

٤ ـ معايير الإدارة الفعالة:

ـ توفير أسس موضوعية لاختيار القيادات التعليمية وتطوير نظم تقييمها، فى إطار توكيد الجودة الشاملة

ـ تعظيم المبادرات الإدارية الذاتية على نحو يقود إلى الإبداع الإدارى والتعليمى معًا.

ـ التوظيف الأمثل للموارد، وتعظيم سبل استثمارها.

ـ تأسيس قواعد وأسس للانضباط الإدارى، تتمركز حول الأداء المنصف.

ـ تمكين القيادات التعليمية من مهارات إدارة العمل بروح الفريق.

ـ ترسيخ قيم الشفافية والمحاسبية والتنافسية واللامركزية داخل المؤسسة التعليمية.

ـ تعميق التوجه الاستراتيجى المستقبلى فى كافة الممارسات الإدارية التعليمية، وربطها بالرؤية الاستراتيجية المستقبلية للتعليم.

ـ الارتقاء بقدرة القيادات التعليمية على تخطيط العمل الإدارى التعليمى وتنسيقه ومتابعته واتخاذ قرارات علمية رشيدة وحفزها للتنمية الإدارية المستمرة[2].

---

(١) محمد صالح أحمد نبيه: نظره مستقبلية فى بعض جوانب التعليم المصرى، صحيفة التربية، السنة ٥٥، ع ٤٤، تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥١.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية، المعايير القومية للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٩٧ : ٩٨.

إن نجاح الإدارة يعتمد على ما يتمتع به القادة التربويون من مهارات إدارية، تلك المهارات التى تتميز بأنها مكتسبة ونامية وتكون مزيجًا من السمات الشخصية التى يتمتع بها الشخص ومن المهارات المكتسبة التى من الممكن أن يتعلمها كى يؤدى مهامه التربوية بنجاح[1].

٥ ـ معايير المنهج المدرسى ونواتج التعلم:

تواجه التربية على مستوى العالم تحديات كثيرة ومتسارعة تتطلب إصلاحًا جذريًا للتعليم. وقد بدأت مصر محاولات ومبادرات متعددة للارتقاء بجودة التعليم بجميع عناصره ومن بينها المناهج المدرسية.

وفيما يتعلق بمعايير المنهج المدرسى ونواتج التعلم أبرزت وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر عدة أهداف هى[2]:

- تؤكد المستويات المعيارية أن جميع التلاميذ قادرون على التعلم فى مستويات عليا وأن التميز يجب أن يكون للجميع وأن تنوع مصادر المعرفة وتوظف التكنولوجيا تربويًا.
- إن وضوح المستويات المعيارية وشمولها ضرورة حتمية لتوافر الفرص وتكافؤها.
- يجب أن تمنح المناهج أدوارًا فعالة للمعلمين فى مجال مهنتهم وتمنحهم القيادة فى تخطيط العملية التعليمية وإدارتها وتقييم نتائجها بصدق وحيادية وواقعية.
- يجب أن تمنح المناهج المعلمين القدرة على متابعة التلاميذ والإبداع فى

---

(١) محمد منير مرسى: الإدارة المدرسية الحديثة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠١.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية، المعايير القومية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٥٦: ١٥٧.

أساليب تقييم النتائج والمخرجات.

- يجب أن تتفاعل المناهج المدرسية مع جهود تطوير التعليم المختلفة وأن تفعل عمليات إعداد المواد التعليمية، وتدريب المعلمين، وتطوير نظم الامتحانات وغيرها.

- يجب أن تتفاعل المناهج المدرسية مع الأنشطة التعليمية وأن توظف الأنشطة داخل الفصل توظيفًا واقعيًا فتزداد مساحة التعلم النشط وتكثر الأساليب الإبداعية فى التعليم والتعلم.

- يجب أن تعّدل نظم التقييم فى العملية التعليمية تمشيا مع تطوير المناهج المدرسية.

- يجب أن ترسخ المناهج قيم العدالة والشفافية والمحاسبية وأن يكون التقويم عادلًا موضوعيًا

إن المناهج الفعالة للقرن الحادى والعشرين يجب أن تتفاعل مع الثورة المعلوماتية وثورة الالكترونيات وتطور نظريات التعليم والتعلم، وأن تهتم بتنمية قدرة المتعلم على حرية اختيار أساليب تعليمه وممارسة مهاراته فى التعلم الذاتى والتعاون مع الآخرين من أجل الوصول إلى المعرفة وتوليدها وبنائها وليس حفظها وتخزينها، بل والتفكير فيها تفكيرًا نقديًا وتأمليًا، والنظر إلى الحقيقة من زوايا متعددة تحمل مفاهيم ومضامين جديدة[(١)].

كما أن الأمة العربية ومن بينها مصر مدعوة إلى أن تجدد وتصلح مناهجها المدرسية بما يتوافق مع التحديات العالمية والمحلية التى تعصف بالاقتصاد والخدمات ونظم العمل والإنتاج والعديد من الجوانب الاجتماعية والسياسية

---

(١) عبد العزيز الرويس: الطالب وتحديات المستقبل، مجلة المعرفة، ع ١٠٨، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠٠٤ ص ١٩.

والتربوية[1].

وعلى مصر أن تعيد النظر فى المناهج الدراسية بهدف تفعيل أنظمتها التربوية، وذلك بمراجعتها وإعادة هيكلتها وتطوير مقرراتها، واعتبار إصلاح المناهج الدراسية مدخلا لتجويد التعليم واعتباره أولوية من أولويات العمل القومى، وعنصرًا رئيسيًا فى المشروع الحضارى المصرى للقرن الحادى والعشرين[2].

وعلينا ونحن نستعد لإصلاح تعليمنا المصرى للقرن الحادى والعشرين أن نعمل على أن تكون المناهج المدرسية مقبولة من المجتمع وأن نحقق ما يسمى بالتعبئة الوطنية القومية حيال تلك المناهج، ولنجعل الولاء الوطنى يحتل المكانة الأولى فى تلك المناهج مع الجمع بين خصوصية مصر والتطورات العالمية[3].

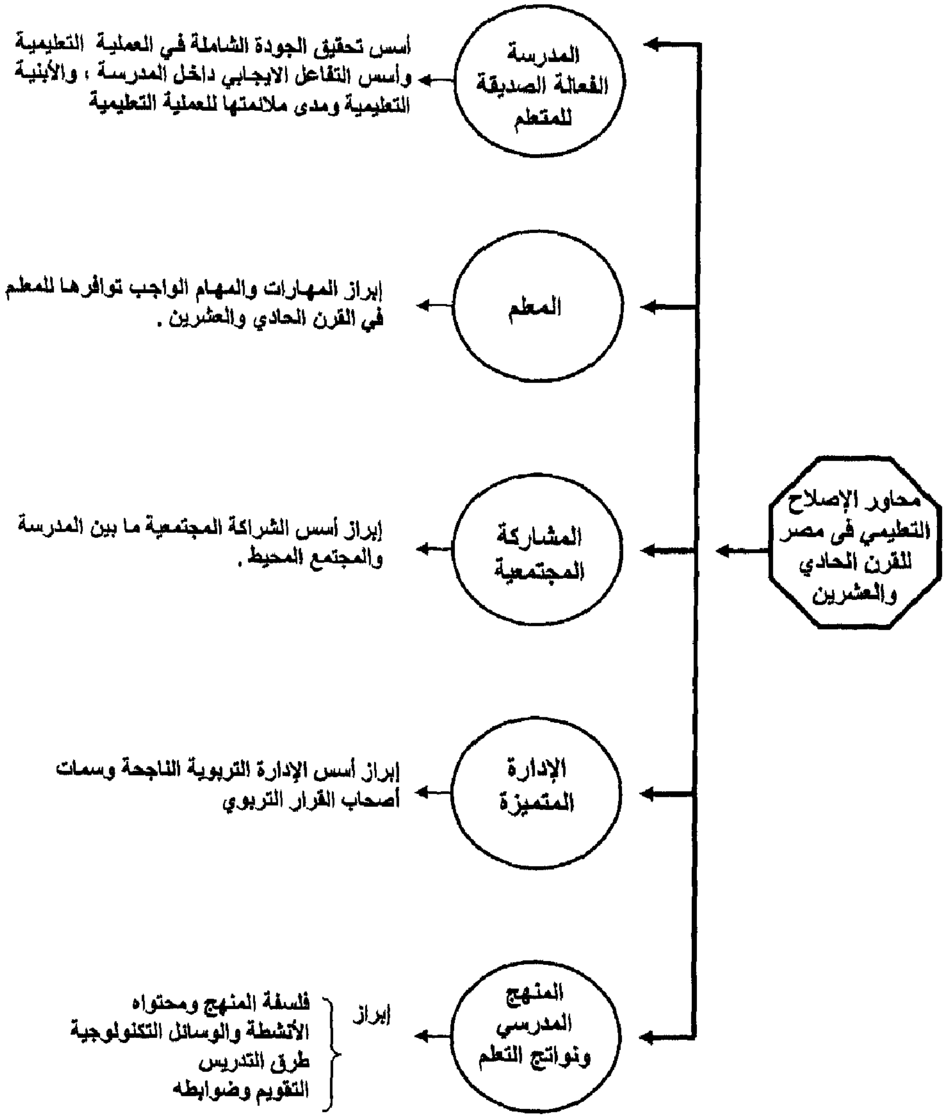
ويلخص الشكل التالى محاور إصلاح التعليم فى مصر من خلال وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر.

---

(١) جمال محمد غيطاس: العرب والقمة العالمية لمجتمع المعلومات. تعقيدات التعامل مع الفجوة الرقمية، كراسات استراتيجية، السنة ١٦، ع ١٥٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص٥.

(٢) شعبان حامد علي: الاتجاهات الحديثة فى تطوير الكتب الدراسية للتعليم الابتدائى، صحيفة التربية، السنة ٥٤، العدد ٤، تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، مايو ٢٠٠٣، ص ٤٥.

(٣) أنور عبد الملك: فى أصول المسألة الحضارية، كتاب الهلال، ع ٦٥١، دار الهلال للطبع والنشر، القاهرة، مارس ٢٠٠٥، ص ٣٤٤.



شكل رقم (٤)(*)

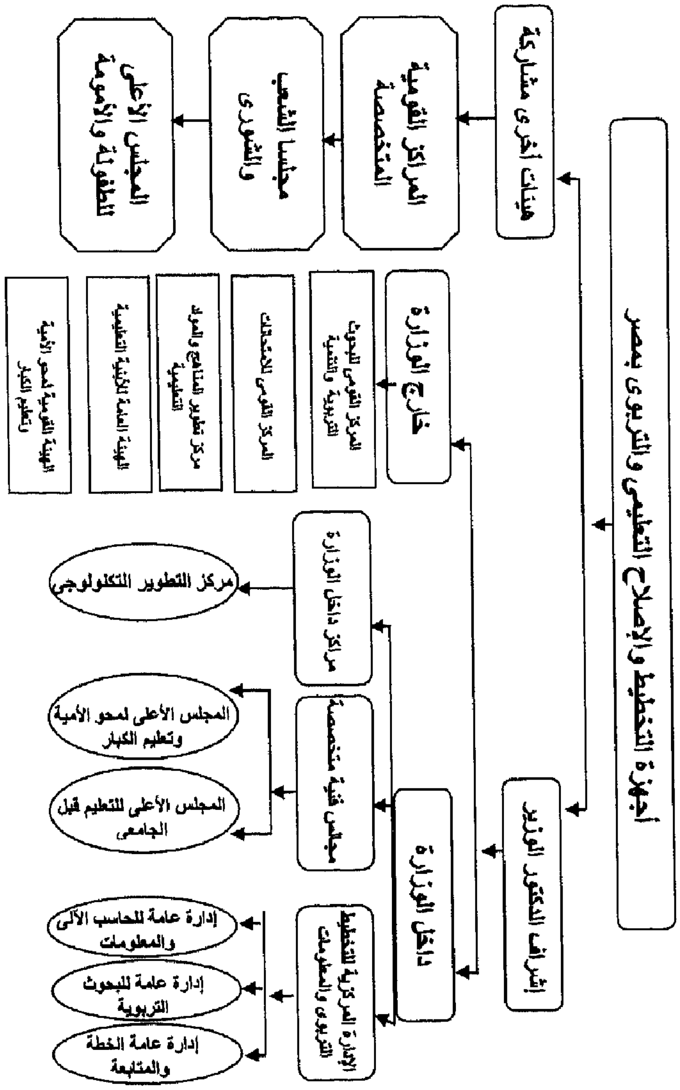
يبرز محاور إصلاح التعليم فى مصر من خلال وثيقة المعايير القومية للتعليم.

(*) الشكل من إعداد الباحث.

الأجهزة المعنية بتنفيذ السياسات الإصلاحية للتعليم بمصر

بعد أن تناولت الدراسة أسس الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين، فإن هناك إدارات وأجهزة وهيئات ومراكز لابد وأن تشارك فى عمليات الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين على المستوى القومى ويبرز الشكل التالى أجهزة التخطيط والإصلاح بمصر.

أولا: التخطيط على المستوى المركزى (الوطنى)



شكل رقم (٥)(*)

يبرز أجهزة الإصلاح والتخطيط التعليمي والتربوى بمصر على المستوى المركزى (الوطنى)

(*) المصدر: مكتب الوزير: الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات.

من خلال الشكل السابق يتضح أن هناك مجموعة من الأجهزة المعنية بالتخطيط التعليمى والتربوى لإصلاح التعليم فى مصـر على المستوى المركزى أو الوطنى وتلك الأجهزة تتولى وضع الخطوط الرئيسة (الأهـداف العامة) للإصلاح التعليمى، والتخطيط التربوى المستقبلى، وتقوم كل إدارة من الإدارات السابقة بأداء المهام المكلفة بها فى إطار من التعاون الهادف فيما بينهما[١].

ثانيا: أجهزة التخطيط والإصـلاح التعليمى والتربوى على المستوى المحلى

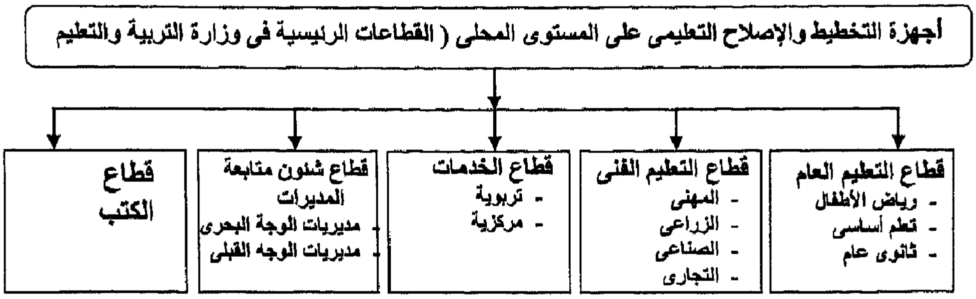
ويشمل ذلك الأجهزة التى تسعى إلى تامين المساواة بشكل أفضل فى وتوزيع الخدمات التعليمية، وتكييف ومواءمة هذه الخدمات مع احتياجات المجتمعات المحلية، أضف إلى ذلك استخدام المواد المتاحة بطريقة أكثر كفاءة، وعلى ذلك فإن التخطيط المحلى كأسلوب عمل يدعو إلى مشاركة المجتمعات المحلية فى جهود التخطيط[٢].

ويبرز الشكل التالى أجهزة التخطيط والإصلاح التعليمى على المستوى المحلى.

---

(١) الباز عبد الرحمن الباز: التخطيط التربوى فى مصر واستخدام الخريطة المدرسية، مجلة التربية، المجلد الخامس، ع ١٢، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، أبريل ١٩٩٨، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٩.



شكل رقم (٦)(*)

يوضح أجهزة التخطيط والإصلاح التعليمى على المستوى المحلى

ب ـ أبرز الجهود الحكومية لإصلاح التعليم بمصر للقرن الحادى والعشرين تنفيذا لمتطلبات المعايير القومية للإصلاح.

سعيًا من وزارة التربية والتعليم لتطبيق المعايير القومية لإصلاح التعليم بمصر قامت بالجهود التالية:

أولا: صدور القرار الوزارى رقم (٢٢٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تشكيل اللجنة العليا لإعداد المعايير القومية لإصلاح التعليم:

فى ضوء الاتفاقات التى أبرمتها وزارة التربية والتعليم مع البنك الدولى للبدء فى تطبيق المعايير القومية للتعليم المصرى، صدر القرار الوزارى رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٢ والذى تضمن تشكيل اللجنة العليا لإعداد المعايير القومية للتعليم المصرى والذى ظهر للنور عام ٢٠٠٣ فى ثلاثة مجلدات، ثم بدأت الوزارة بعد ذلك عمليات التدريب على نطاق واسع لتحقيق هدفين: الأول نشر ثقافة المعايير، والثانى تنمية المهارات الأساسية اللازمة لتطبيق المعايير فى

(*) المصدر: مكتب الوزير: الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات.

التقويم الذاتى، ووضع الخطط التنفيذية لتحسين المدرسة فى المجالات الخمس للمعايير[١].

ثانيا: المشاركة فى المسابقة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS).

قررت الوزارة تلبية لمطلب آخر من مطالب البنك الدولى، المشاركة فى المسابقة الدولية فى العلوم والرياضيات TIMSS التى تعقد لطلاب الصف الثالث الإعدادى، وتم تحليل مناهج العلوم والرياضيات المصرية فى ضوء معايير المناهج العالمية وترتب على ذلك إجراء بعض التعديلات على هذه المناهج لضمان مسايرتها لمعايير TIMSS على أن يتم دخول هذه المسابقة الدولية عام ٢٠٠٧[٢].

ثالثا: إصدار القرار الوزارى رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٣ بشأن توضيح اختصاصات ووظائف الإدارة المدرسية وفقًا لسياسة المعايير.

أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزارى رقم ٢٦٢ بتاريخ ٤ / ١١ / ٢٠٠٣ والذى يأتى متمشيًا مع سياسة إصلاح التعليم بمصر وفقًا لفلسفة المعايير القومية للتعليم.

ويتناول هذا القانون اختصاصات ووظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية قبل الجامعية بمصر والذى تناول اختصاصات كل من[٣]:

---

(١) وزارة التربية والتعليم: إنجازات وزارة التربية والتعليم فى ضوء وثائق سياسات الحزب الوطنى الديمقراطى فى التعليم، القاهرة، ٢٠٠٤، التقرير رقم (٦)، ص ٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٥.

(٣) وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم ٢٦٢ بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٣ بشان تحديد معدلات ومستويات واختصاصات وظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة، صحيفة التربية، السنة ٥٥، ع ٣، تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، مارس ٢٠٠٥، ص ص ١٨ : ٢١.

١ ـ اختصاصات وكيل الشئون الطلابية:

وفيه حدد مهامه فى متابعة الأنشطة المدرسية، وإعداد برامج عمل خاصة بها، واستغلال مرافق المدرسة، ووضع الميزانية الخاصة بالنشاط المدرسى فى ضوء التوجيهات المالية والإدارية، والمشاركة فى تنفيذ الرحلات والمعسكرات، وتفعيل ممارسة الأنشطة الصيفية.

٢ ـ اختصاصات وكيل المدرسة لشئون التعليم والتنمية المهنية:

وحدد القرار أهم مهامه فى توزيع خطة الدراسة والمناهج على المختصين بالمدرسة، متابعة المدرسين الأوائل، متابعة العملية التعليمية داخل الفصول، متابعة استخدام الوسائل التعليمية، التعاون مع المؤسسات الموجودة بالبيئة والمجتمع تفعيلًا لمبدأ الشراكة المجتمعية، الإشراف على وحدة التدريب والتقويم، عمل لقاءات ومناظرات ومحاضرات للمختصين لرفع أداء العاملين كل حسب تخصصه واحتياجه المهنية.

٣ ـ اختصاصات وكيل شئون المبنى المدرسى ومشروع رأس المال بالمدارس الفنية:

وتتمثل اختصاصاته فى الإشراف على لجنة الصيانة والنظافة والتجميل، التأكد من نظافة المدرسة داخليًا وخارجيًا، وضع الخطط اللازمة لتجميل المبنى المدرسى بكل مكوناته، وتوعية الطلاب بقيمة الناحية الجمالية وبث هذه القيمة فى نفوس المعلمين والطلاب، تنظيم مسابقات خاصة بالتجميل ورصد جوائز لها، متابعة كل ما يتعلق بمشروع رأس المال الخاص، ومراجعة الحساب الختامى لهذا المشروع.

٤ ـ اختصاصات وكيل شئون الامتحانات وتقويم الطلاب:

وتتمثل أهم اختصاصاته فى الإشراف على أعمال التقويم والامتحانات والعمل

على تنمية برامج التقويم المتطور، ومتابعة دفاتر المكتب والتأكد من دقة العمل بها، وإخطار أولياء الأمور بصفة دورية بنتائج الامتحانات، واقتراح تشكيل لجنة النظام والمراقبة واعتمادها، والاشتراك في الإشراف على سير أعمال الامتحانات. مع مراعاة ترسيخ مبادئ العدالة والحيادية والموضوعية فى التقويم، والتأكيد على أهمية تنويع وسائل التقويم وعدم الاقتصار على الامتحانات التحريرية التى لا تقيس إلا قدرات محددة تعتمد على الحفظ والتلقين، كل ذلك فى إطار منظومى متكامل يهدف إلى إصلاح التعليم المصرى إصلاحًا شاملًا.

رابعا: المشاركة فى فعاليات المؤتمرات الخاصة بإصلاح التعليم بمصر تطبيقًا لسياسة المعايير:

حيث عقدت وزارة التربية والتعليم (مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر) بمكتبة الإسكندرية ٨ ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ والذى التقى فيه مجموعة من المهتمين بالتعليم، وقد بلغت أوراق العمل والبحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر ٣٤ ورقة بحثية تنوعت فى موضوعاتها وكانت محاورها كما يلى(١):

المحور الأول: التعليم قبل المدرسى.

المحور الثانى: التعليم

المحور الثالث: التعليم الجامعى

المحور الرابع: البحث العلمى

المحور الخامس: هوية التعليم

المحور السادس: تعليم الكبار ومحو الأمية.

---

(١) عصام توفيق قمر: مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر. مكتبة الإسكندرية ٨ ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، صحيفة التربية، اللسنة ٥٦، ع ٣، تصدرها رابطة خريجى كليات ومعاهد التربية، القاهرة، مارس ٢٠٠٥، ص ص ٩: ١٠.

المحور السابع: برامج التدريب والتأهيل المهنى والتعليم المستمر

المحور الثامن: دور المكتبات فى تطوير التعليم والبحث العلمى

ويأتى هذا المؤتمر فى إطار إيمان الدولة بأن إصلاح التعليم فى مصر ضرورة قومية باعتبار أن التعليم يمثل هوية الأمة وبالتالى لابد من التركيز على الإصلاح الشامل فى مصر وخصوصًا التعليم(١).

لذا كانت الأوراق المقدمة مهتمة بعملية الإصلاح من كافة الجوانب وجاءت توصيات هذا المؤتمر داعمة للإصلاح التعليمى الشامل الذى يقود التعليم المصرى نحو القرن الحادى والعشرين، وذلك الإصلاح الذى يتطلب خلق كوادر مدربة مميزة بدءًا من مرحلة التعليم الاساسى وحتى المرحلة الجامعية(٢).

ولذلك كانت أهم التوصيات الخاصة بإصلاح التعليم بمصر كما يلى(٣):

١ ـ الارتقاء برياض الأطفال وإعداد الكوادر المؤهلة تأهيلًا تربويًا للتعامل مع تلك المرحلة.

٢ ـ الارتقاء بمستوى الإدارة المدرسية وإعداد الدورات التدريبية لتأهيل المديرين والنظار والوكلاء لمرحلة التعليم.

٣ ـ تكوين مجالس الأمناء فى إطار تفعيل الشراكة بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمع المحيط

٤ ـ الارتقاء بالمدرسين وإصلاح أحوالهم المادية وتفعيل وسائل تدريبهم،

(١) المرجع السابق: ص ١٣.

(٢) إسماعيل سراج الدين: تأسيس نظام للتميز فى التعليم المصرى، من بحوث مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، مكتبة الإسكندرية، ٨ ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٦.

(٣) عصام توفيق قمر: مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر. مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق، ص ص ١٣: ١٥.

وكذلك متابعتهم من قبل المختصين داخل الفصول والتأكيد على جودة التعليم.

٥ ـ الارتقاء بمناهج التعليم ووضع مناهج ومقررات دراسية جديدة تركز على ضرورة تعليم العلوم واللغات والكمبيوتر.

٦ ـ عدم المساس بمبدأ مجانية التعليم فى مرحلة التعليم، والتأكيد على أن هذا المبدأ مبدأ أساسى فى سياسة إصلاح التعليم.

٧ ـ التأكيد على أهمية محاربة الأمية والارتقاء بتعليم الكبار كمدخل أساسى ومهم لإصلاح التعليم.

٨ ـ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى إصلاح التعليم بمصر.

٩ ـ إنشاء مجلس للتعليم فى كل مديرية أو إدارة تعليمية يتولى وضع السياسة العامة للدولة.

١٠ ـ توفير الموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج وسياسات الإصلاح التعليمى.

١١ ـ الارتقاء بالتعليم الفنى، وتفعيل مبادرة مبارك / كول لإصلاح التعليم الفنى فى مصر.

١٢ ـ إعادة النظر فى مناهج الثانوية العامة والتأكيد على ضرورة إقرار نظام جديد قادر على مواجهه تحديات القرن الحادى والعشرين يضمن التميز والإبداع.

١٣ ـ الاهتمام باللغة القومية وتعزيز موقف المقرر القومى لضمان الحفاظ على هوية الوطن.

١٤ ـ معالجة الكتب المدرسية معالجة شاملة من حيث الشكل والمحتوى بما

يتناسب مع ما يسمى بعصرية المناهج التى يجب أن تتخلص من النمطية والجمود.

١٥ ـ وضع استراتيجية للتعليم الخاص والأجنبى ضمن الاستراتيجية القومية الشاملة لتطوير المنظومة التعليمية بمصر.

كما شاركت وزارة التربية والتعليم فى مؤتمر التعليم للجميع فى مجتمع المعرفة والذى عقد بقاعة المؤتمرات بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة خلال الفترة ١٤ ـ ١٥ مارس ٢٠٠٦.

وكانت أهداف المؤتمر متمثلة فيما يلى[١]:

ـ صياغة رؤية مستقبلية للتعليم تستجيب بوعى لتحديات الواقع وفى نفس الوقت تستشرق آفاق المستقبل.

ـ المراجعة الشاملة لمناهجنا ولطرق إعداد معلمينا ولوسائل اكتساب أبنائنا للمعرفة ولطرائقنا فى التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

ـ التأكيد على ثقافة التسامح كجوهر للتعامل مع الآخر بحيث يصبح الالتقاء العلمى قاسمًا مشتركًا بين الناس.

ـ التكيف مع التقدم والتغيير المتسارع دون التخلى عن الرواسخ القيمية والعقائدية.

وكانت محاور المؤتمر كما يلى:

المحور الأول: التعليم للجميع كأساس لإصلاح التعليم بمصر

---

(١) أميمة منير صادق: عرض مؤتمر التعليم للجميع فى مجتمع المعرفة، ١٤ – ١٥ مارس ٢٠٠٦، صحيفة التربية، السنة ٥٧، ع ٤ تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، مايو ٢٠٠٦، ص ص ٢٨: ٣٠.

المحور الثانى: التعليم للجميع وتفعيل أسس المشاركة المجتمعية.

المحور الثالث: الإبداع ومجتمع المعرفة فى القرن الحادى والعشرين.

المحور الرابع: التعليم والهوية فى عصر المعرفة.

المحور الخامس: الثقافة وحقوق الإنسان.

وقد قدم هذا المؤتمر رؤيته لإصلاح التعليم فى مصر ولخصها فيما يلى[١]:

- الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة.
- تقليص حجم كثافة التلاميذ فى الفصول.
- تطوير المناهج بما يتناسب مع تحديات مجتمع المعرفة
- الارتقاء بالإدارة المدرسية وتفعيل القيادة التربوية
- الارتقاء بأحوال المعلمين ماديًا ومعنويًا
- تفعيل ممارسة الأنشطة المدرسية.
- إعادة النظر فى برامج إعداد المعلم بما يناسب مجتمع المعرفة
- تشجيع مساهمة المجتمع المدنى عبر مؤسساته فى إصلاح التعليم المصرى
- دعم التفكير الإبداعى للطلاب فى كافة مراحل التعليم.
- التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الاختيار التكنولوجى.

إن هذه الرؤية للإصلاح يجب أن تواكب التطور الكمى الكبير الذى نلحظه فى مراحل التعليم بمصر الذى يبرزه الجدول التالى[٢]:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٢) المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى: مؤتمر تطوير التعليم فى مصر. نحو مجتمع المعرفة مستقبل التعليم فى مصر، الإسكندرية، ٢٩ ـ ٣١ أغسطس، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٥)

بيانات خاصة بمرحلة التعليم بمصر للعام الدراسى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م

م	مرحلة ما قبل التعليم الجامعى بمصر ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	البيان
١	- عدد المدارس	٣٧,٠٠٠ مدرسة
٢	- الطلاب المقيدون فى مراحل التعليم	١٥,٤٣٨,٧٩ تلميذ وتلميذه
٣	- أعداد المعلمين في مراحل التعليم	١,٢١٩,٦٤٩ معلم ومعلمة
٤	- ميزانية التعليم	١٧ مليار جنية
٥	- كلفة الطالب الواحد	١٧٠٠ جنية تقريبًا

خامسا: إقرار وزارة التربية والتعليم لمنظومة التقويم التربوى الشامل لمرحلة التعليم الأساسى:

فى إطار سعى وزارة التربية والتعليم لتطبيق سياسة المعايير القومية للتعليم فى مصر والتى أقرتها الوزارة، قامت الوزارة بإقرار مشروع تطوير منظومة التقويم التربوى لمرحلة التعليم الأساسى وكانت الملامح العامة للمشروع كما يلى[1]:

١ ـ الهدف العام للمشروع:

يستهدف هذا المشروع بناء نظام تقويم وامتحانات من منظور عصرى يناسب مرحلة التعليم الأساسى لتقويم مختلف جوانب العملية التعليمية، والتأكيد على

---

(١) وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى: منظومة التقويم التربوى الشامل لمرحلة التعليم الأساسى من الصف الأول إلى الصف الخامس الابتدائى، وحدة التخطيط والمتابعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥: ٢٦.

التقويم الشامل لأداء التلميذ فى مختلف الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية فى إطار الأهداف التربوية المستهدفة للتعليم الأساسى، وبما يحقق بناء الشخصية المتكاملة للمعلم التى تجعله قادرًا على التفكير الخلاق والمبدع وأن يتمكن من مواجهة المشكلات وحلها والتعامل مع مستجدات العصر.

٢ ـ المرتكزات العامة للمشروع:

ـ أن يتم توظيف المعايير القومية للتعليم فى مصر باعتبارها تمثل إطارًا مرجعيًا للمشروع.

ـ أن يكون التقويم أصيلًا (Authentic) يعتمد على ما يقوم به التلميذ من عمل حقيقى.

ـ أن يكون التقويم شاملًا لجميع جوانب التعلم (المعرفية والوجدانية والمهارية).

ـ أن يكون التقويم مستمرًا طوال العام الدراسى ويغطى كافة الأنشطة التى يزاولها التلميذ فى المدرسة والتى من خلالها تتم عمليات التشخيص Dia-nosis والعلاج Remedial .

ـ أن تكون أساليب التقويم وأدواته متنوعة وأن يستخدم ملف التلميذ Portfolio والذى من خلاله يمكن جمع عينات من عمل التلميذ وتقيم تقييمًا شاملًا.

ـ أن يوفر التقويم فرصًا لتنمية عمليات التفكير ومهاراته.

ـ أن يساعد التلميذ على تنمية مهارته على تقويم نفسه ذاتيًا وأن يعالج نواحى الضعف لديه أولًا بأول وأن يحسب للتلميذ أحسن أداءته وإنجازاته.

٣ ـ الخطوات التى مر بها المشروع:

ـ بدأ تطبيق نظام التقييم الشامل بصفة تجريبية طبقًا للقرار الوزارى رقم (٣٠٥)

الصادر فى ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣ على عينة قوامها (٤٥٠٠) مدرسة من الحلقة الابتدائية فى مختلف محافظات الجمهورية فى الفصل الثانى للعام الدراسى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، وقام المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بتقويم نتائج التجربة، وذلك باختيار ٥ ٪ من هذه المدارس (٢٥٠٠ مدرسة) موزعة على ١٨ مديرية لتقييم وتقويم التجربة بها.

- أظهرت النتائج الميدانية الأولية لتجريب المشروع خلال الفصل الدراسى الثانى للعام الدراسى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ والتى أبرزتها اللقاءات المختلفة مع الخبراء والباحثين والمركز والوزارة والذين شاركوا فى عمليات التقويم والمتابعة، إضافة إلى لقاءات الفيديوكونفرانس وجود إيجابيات متعددة للمشروع وأن تأثيره واضح فى المدرسة وفى عملها، وفى أداءات التلاميذ، وفى التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور، مع وجود بعض المشكلات والصعوبات الفنية التى تحتاج إلى دراسة ووضع اقتراحات بحلول قابلة للتطبيق.

- واعتمادًا على ما سبق قررت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى تعميم تطبيق المشروع فى جميع المدارس الابتدائية خلال العام الدراسى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مع اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد دورات تدريبية مكثفة لإعداد الكوادر اللازمة لإنجاح المشروع.

- وبالفعل قامت وزارة التربية والتعليم بتعميم تطبيق التقويم الشامل بعد إعادة صياغته وتطويره بدءًا من العام الدراسى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ فى جميع المدارس الابتدائية على مستوى الجمهورية فى الصفوف من الأول إلى الثالث الابتدائى[1].

---

(١) وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى: منظومة التقويم التربوى الشامل كمدخل لتحسين العملية التعليمية التعليمية دليل العمل (للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسى)،

سادسا: قامت وزارة التربية والتعليم بالإعلان عن النظام الجديد المقترح للثانوية العامة تطبيقًا لسياسة المعايير القومية الخاصة بالتعليم الثانوى العام فى مصر.

قامت وزارة التربية والتعليم بالإعلان عن المشروع الجديد المقترح لتطوير الدراسة الثانوية العامة بمصر، ويعتبر هذا المشروع جزءًا من خطة أكبر متضمنة سبعة محاور لإصلاح التعليم المصرى طبقا للمعايير القومية لإصلاح التعليم فى مصر والتى تشمل المناهج وأساليب التدريس والتقويم، التدريب، ورفع مستوى المعلمين، والإدارة المدرسية، والمشاركة المجتمعية، والجودة الشاملة فى العملية التعليمية، وكانت الملامح العامة لهذا المشروع كما يلى[1]:

١ ـ أهداف المشروع الجديد للثانوية العامة

- مسايرة التقدم المتلاحق على كافة الأصعدة، كى لا يكون نظامنا التعليمى فى المرحلة الثانوية أقل كفاءة من النظم المتقدمة عالميًا.
- إزالة الرعب والخوف الذى يسيطر على الطلاب وأولياء الأمور فيما يخص هذه المرحلة
- القضاء على الحشو الزائد والتكرار والتطويل الممل وتعديل المناهج تعديلًا جذريًا
- مراعاة ميول الطلاب واهتماماتهم وتوسيع دائرة الاختيار أمام الطلاب.
- بناء شخصية الطالب ومنحه الاستقلال والاعتماد على النفس.
- إكساب الطلاب فى تلك المرحلة طائفة من الخبرات العملية والمهارات الفنية الضرورية للعمل فى الحياة واكتساب المهارات التى تؤهلهم لاحتياجات

وحدة التخطيط والمتابعة، القاهرة، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ص ٥.

(١) فاروق عبده فلية: التعليم فى غرفة الإنعاش، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

سوق العمل الجدية.

- إتاحة فرصة أكبر للإبداع والابتكار.

- التطوير الشامل لجميع عناصر العملية التعليمية بما يتناسب مع مستجدات القرن الحادى والعشرين.

٢ - المرتكزات الأساسية التى يعتمد عليها النظام المقترح للثانوية العامة

- توحيد المواد الإلزامية فى مناهج الصف الأول الثانوى لكافة التخصصات عام وفنى.

- منح الطلاب الفرصة لاختيار المواد المؤهلة للجامعات.

- الارتقاء بممارسة الأنشطة.

- الاهتمام بالمواد المؤهلة لسوق العمل مثل الإدارة والتسويق والمحاسبة والقانون والعلاقات الدولية.

- الاهتمام بالمواد التى تنمى عند الطالب مهارات التفكير والإبداع والابتكار.

٣ - الهيكل الرئيسى للمقررات والمواد الدراسية فى مرحلة الثانوية العامة

- حددت وزارة التربية والتعليم عدد المواد الدراسية بـ ١١ مادة (احدى عشرة مادة) لكل صف من الصفوف الثلاثة الأول الثانوى العام والفنى، الثانى الثانوى العام، الثالث الثانوى العام.

- حددت موادًا إجبارية تدرس فى المراحل الثانوية الثلاث وكذلك مودا اختيارية وقسمت المواد الإجبارية إلى مواد لا تحسب ضمن المجموع مثل التربية الدينية والتربية القومية وموادًا إجبارية تحسب درجاتها ضمن المجموع مثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية. ومجموعة من المواد الاختيارية المؤهلة

للجامعات فى المرحلتين الأولى والثانية للثانوية العامة

- حددت مجموع المرحلة الأولى للثانوية العامة بـ ١٧٠ درجة (مائة وسبعين درجة).

- حددت مجموع المرحلة الثانية للثانوية العامة بـ ١٧٠ درجة (مائة وسبعين درجة) وبالتالى يكون مجموعة المرحلتين معًا ٣٤٠ درجة، ويضاف إلى ذلك درجات المستوى الرفيع وفق ضوابط تحددها الوزارة فيما بعد.

واعتمادًا على ما تقدم قامت وزارة التربية والتعليم بطرح هذا النظام المقترح على الرأى العام لإبداء الآراء والتى تعددت حيال هذا الاقتراح ما بين مؤيد ومعارض، وبالتالى تأجل تطبيق هذا النظام الجديد لإعادة دراسته مرة أخرى وتعديله حسب المقترحات والتعليقات الخاصة به، وذلك من خلال ما تقدمت به لجنة التعليم بمجلس الشعب المصرى والتى أوصت بإعادة دراسة هذا القانون قبل تطبيقه لعلاج ما به من سلبيات وما أثير حوله من انتقادات شديدة(١).

ولذلك أعلن وزير التعليم المصرى يحيى الجمل إعادة دراسة هذا النظام الجديد وتعديل الدراسة بالصف الأول الثانوى العام وفقًا لفلسفة المعايير القومية للتعليم المصرى بدءًا من العام الدراسى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

كما أكد أن هذا التصور المقترح سوف يكون الأساس الذى تنطلق من خلاله الحوارات والمناقشات التى ستتم بين وزارة التعليم وكافة القوى والتيارات الوطنية وفئات المعنيين والمستفيدين من التعليم الثانوى(٢).

---

(١) حسام بدراوى: تحفظات لجنة التعليم بمجلس الشعب على النظام المقترح للثانوية العامة بمصر، جريدة الأهرام، ع ٤٣٣٠٠، الصادر فى الاثنين ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢) يحيى الجمل: تغيير جذرى لنظام التعليم الثانوى العام متوفر على http:www.emoe.org/development / discussion/page 46.html

سابعا: فى مجال التعليم الفنى قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق تجربة التدريب المهنى المزدوج مشروع (مبارك ـ كول).

تعود فكرة هذا المشروع إلى عام ١٩٩١ خلال زيارة الرئيس مبارك لألمانيا حيث وافق المستشار الألمانى آنذاك هليموت كول على إنشاء برنامج تحت رعاية برنامج التعاون الفنى المصرى ـ الألمانى لتقديم نظام التدريب المهنى المزدوج فى مصر وسميت هذه المبادرة بمبادرة مبارك ـ كول والتى طبقت عمليًا من خلال ستة مواقع بمدن: العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر، المحلة الكبرى، العامرية، السادات[١].

ومع إعداد مشروع المعايير القومية للتعليم فى مصر خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٢ إلى أغسطس ٢٠٠٣، اهتمت الدولة بضرورة تعديل التعليم الفنى بمصر وإصلاحه وفق المعايير القومية لإصلاح التعليم المصرى.

ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإعادة تفعيل مبادرة مبارك / كول لإصلاح التعليم الفنى لتحقيق الأهداف التالية[٢]:

- توفير العمالة الفنية المدربة على أسس علمية وعملية حتى تستطيع الصناعة المصرية المنافسة فى السوق العالمية فى ظل اقتصاديات السوق.
- توفير فرص العمل الجيد للشباب للحد من تفشى البطالة.
- تعديل وإصلاح قوانين التعليم الفنى بمصر لمسايرة التحديات العالمية.
- الارتقاء بمناهج التعليم الفنى، والارتقاء بالمناهج التدريبية.

---

(١) صلاح الدين غنيم: تجربة التدريب المهنى المزدوج مشروع (مبارك / كول)، صحيفة التربية، السنة ٥٥، ع١، تصدرها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق: ص ١٨.

- الاستعانة بأصحاب الخبرة فى التخطيط بعيد المدى لإصلاح التعليم الفنى بمصر.

- الارتقاء بمراكز التدريب، وتحديث المدارس الفنية وتوفير الآلات والمعدات اللازمة للتدريب.

ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم بتحويل بعض المدارس الفنية من نظام ثلاث سنوات إلى نظام خمس سنوات لتطبيق مبادرة مبارك / كول لإصلاح التعليم الفنى بمصر وشاركت وزارة التربية والتعليم فى تنفيذ المشروع ووضع الميزانية الخاصة به(١).

ويوضح الجدول التالى بيان عن تطور مشروع مبارك / كول منذ نشأته وحتى فبراير ٢٠٠٣ (٢):

جدول رقم (٦)

بيان تطور مشروع مبارك/ كول فى الفترة من سبتمبر ١٩٩٥ وحتى فبراير ٢٠٠٢

	سبتمبر ١٩٩٥	سبتمبر ١٩٩٦	سبتمبر ١٩٩٨	يناير ٢٠٠٠	فبراير ٢٠٠٢	فبراير ٢٠٠٣
١ ـ عدد المدارس المشاركة فى المشروع	٢	٨	١٨	٢٥	٣٨	٣٨
٢ ـ عدد الطلبة الطالبات بالمشروع	٢٢٠	١٣٥٠	٢٤٥٠	٤٥٠٠	٨٤٠٠	١٠٠٠٠
٣ ـ عدد المدرسين والإداريين المباشرين	٣٦	١٨٠	٤٠٠	٦٥٠	١٣٠٠	١٥٠٠
٤ ـ عدد المصانع المشاركة فى المشروع	٦٥	٢١٠	٤٥٠	٤٥٠	٨٠٠	١٠٠٠

(١) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية فى الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٣٦. .

(٢) صلاح الدين غنيم: تجربة التدريب المهنى المزدوج مشروع (مبارك / كول)، مرجع سابق، ص ١٥.

٥ ـ عدد المدن التى يتم تنفيذ المشروع بها	١	٧	١٤	١٤	٢٢	٢٤
٦ ـ عدد المدربين والموجهين والمديرين الذين تدربوا بألمانيا	١٤	٤٤	٧٠	٧٠	٤٥٠	٥١٠
٧ ـ عدد المدرسين الذين أرسلوا للتدريب بألمانيا	--	١٤	٣٥	٣٥	١٠٠	١٢٠
٨ ـ عدد المدرسين الذين حضورا دورات رفع مستوى التعليم الفني بمصر	١٤	١١٤	٣٥٠	٣٥٠	١١٠٠	١٦٠٠
٩ ـ عدد المدربين فى المصانع الذين حضورا دورات رفع مستوى التعليم الفنى بمصر	٢٠	٨٠	١٢٥	١٢٥	٥٢٥	٩٠٠
١٠ ـ عدد المهن التى يتم التدريب عليها حاليا	٣	٥	٩	٩	١٨	٢٠
١١ ـ عدد الخبراء الألمان (فترات قصيرة)	٨	٣٠	٦٠	٦٠	٨٥	٨٥
١٢ ـ عدد الخبراء الألمان (فترات طويلة)	٤	٨	٨	٨	٨	٨

ويتضح من خلال الجدول السابق التطور المتنامى فى أعداد الطلبة والطالبات، وعدد المدرسين والإداريين، وعدد المصانع المشاركة فى المشروع، والمدن التى يتم تنفيذ المشروع بها ولذلك يعتبر مشروع (مبارك / كول) أهم مشروع شهدته مصر لإصلاح التعليم الثانوى الفنى، وجدير بالذكر أن عدد خريجى هذا النظام من

العمال المهرة قد بلغ ٣٤٠٠ عامل حتى فبراير ٢٠٠٢ [١].

وفيما يخص الرؤية المستقبلية لإصلاح التعليم الفنى للقرن الحادى والعشرين فإن وزارة التربية والتعليم قد وضحتها فى النقاط التالية[٢]:

١ ـ إعادة تنظيم التعليم الفنى والتدريب بحيث يتوافق التعليم الفنى مع احتياجات سوق العمل.

٢ ـ إعادة توجيه أنظمة التعليم الفنى والتدريب لتكون أكثر فاعلية وكفاءة لمواجهه الأهداف القومية والتطور التكنولوجى، وبحيث تحقق أغراضًا جديدة مستهدفة.

٣ ـ إعادة تأهيل الأفراد القائمين بالعمل حاليًا وتحديث مهاراتهم من حيث الكم والنوع.

٤ ـ التأكيد على أن التعليم الفنى هو الأساس للتدريب من أجل مزاولة العمل.

٥ ـ التأكيد على مبدأ التدريب مدى الحياة واستغلال الوسائط التكنولوجية لتحقيق ذلك مثل وسائل الإعلام كالتلفزيون والفيديو وغيرها من الوسائط.

٦ ـ تحويل التعليم الفنى والارتقاء بالتدريب، وتقييم الأداء والارتقاء بالمهارات.

ثامنا: اعتماد الوزارة سياسة التخطيط الاستراتيجى لإصلاح التعليم بمصر ـ مشروع مصر ٢٠٢٠.

---

(١) المرجع السابق: ص ٢٠.

(٢) المجالس القومية المتخصصة: رؤية جدية للتعليم الفنى والتدريب فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٨٠: ٨٥.

أخذت وزارة التربية والتعليم تطبق سياسة التخطيط الاستراتيجى المستقبلى المعتمد على نظام سيناريوهات المستقبل، وهذا التخطيط يعد جزءًا متكاملًا من الإدارة والقيادة وليس بدعة أو نشاطًا أو تمرينًا يجب الانتهاء منه ثم تركه، بل هو تخطيط يهدف إلى اختيار المستقبل الأفضل لمصر[1].

لذلك اهتمت وزارة التربية والتعليم بمشروع مصر ٢٠٢٠، وهو ليس مشروعًا خاصًا بالتعليم فقط، إنما هو مشروع مقدم إلى الناس عامة ومتخذى القرار خاصة، وهو يقدم قاعدة معرفية تساعدهم على اختيار الأفضل لمستقبل مصر[2].

ولذلك وضعت الوزارة خطة مستقبلية لتحقيق حلم مصر ٢٠٢٠ فيما يخص التعليم المصرى كانت ملامحها البارزة متمثلة فى[3].

- اعتبار رياض الأطفال جزءاً من السلم التعليمى وتوفير الوزارة حاسوبًا لكل عشرة أطفال.
- تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن السادسة ومحاربة التسرب من التعليم الأساسى.
- الاهتمام بتجويد التعليم وتوفير حاسوب لكل أربعة تلاميذ فى التعليم الابتدائى، ولكل تلميذين بالإعدادى ولكل طالب بالتعليم الثانوى.
- الارتقاء بالأبنية التعليمية وتحديثها وتأثيثها وتجهيزها وفق المعايير العالمية للجودة.

---

(١) ستيفن هاينز: التخطيط الاستراتيجى للناجح، عرض وترجمة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا المشروع يمكن العودة إلى موقع المشروع على الشبكة الدولية للمعلومات المتوفر على http://www.egypt2020.org.

(٣) حسن شحاتة: مستقبل التعليم فى مصر، الأهرام المسائى، ع ٥٢٤٤ الصادر فى الأثنين ٥/ ٩/ ٢٠٠٥، ص ٥.

- إعداد الطلاب للمشاركة فى المسابقات الدولية خصوصًا فى العلوم والرياضيات والاهتمام بالمبدعين.

- إحداث التطوير المستمر فى المناهج الدراسية والتدريب المستمر للمعلمين وقيادات التعليم على المفاهيم الجديدة مهنيًا وثقافيًا وأكاديميًا.

- توفير المناهج الإثرائية للمبدعين، والمناهج العلاجية لذوى الاحتياجات والقدرات الخاصة.

تاسعا: قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين:

سعيًا من وزارة التربية والتعليم لإصلاح التعليم المصرى وتفعيلًا لمبدأ الشراكة المجتمعية قامت الوزارة بإصدار القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، وقد تضمن القرار فى مادته الثانية إلغاء القرار الوزارى رقم (٥) الصادر بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٣ بشأن مجالس الآباء والمعلمين[١].

وفيما يلى استعراض موجز لأهم مواد هذا القانون:

أولا: الأهداف والتشكيل[٢]:

- أهداف مجالس الأمناء والآباء والمعلمين تكمن فى تحقيق لا مركزية الإدارة والتقويم والمتابعة ودعم الجهود التطوعية فى إصلاح التعليم وتحقيق الرقابة الذاتية على الأداء داخل المدرسة، ورعاية الفئات الخاصة وإبداء الرأى فى اختيار مدير المدرسة، وتقرير أوجه صرف الميزانية، ويشكل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين من ثلاثة عشر عضوًا على النحو التالى:

---

(١) وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، مادة رقم (٢).

(٢) المرجع السابق: المواد (١)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨).

- خمسة أعضاء يمثلون أولياء أمور التلاميذ يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العمومية.

- خمسة أعضاء من الشخصيات العامة المهتمة بالتعليم يختارهم المحافظ المختص.

- اثنان من معلمى المدرسة ممن ليس لهم أبناء بالمدرسة ويتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية.

- مدير المدرسة.

- يتم انتخاب رئيس المجلس من بين الأعضاء عدا مدير المدرسة والعاملين بها.

- يتولى أقدم الإحصائيين الاجتماعيين بالمدرسة أعمال أمانه سر المجلس وينعقد مرة كل شهر.

ثانيا: اختصاصات مجالس الأمناء والآباء والمعلمين:

هناك مجموعة من المزايا تمنحها وزارة التربية والتعليم لمجالس الأمناء ومن هذه المزايا إعفاء مساهمات أعضاء مجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية من الضرائب، وإطلاق الاسم الذى يرغبه مجلس الأمناء المتبنى لأى مدرسة على المدرسة التى تبناها[1].

وهذا يفسر لنا مدى الاهتمام بتلك المجالس والتى قامت وزارة التربية والتعليم بمنحها الاختصاصات التالية[2].

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. النقلة النوعية فى المشروع القومى للتعليم، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٤.

(٢) وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٥، مرجع سابق، المادة (٩).

يمارس مجلس الأمناء والآباء والمعلمين عمله فى إطار قانون التعليم والقرارت الوزارية المنظمة له ويختص بالآتى:

- المساهمة الفعالة فى تحقيق أهداف وتطوير المدرسة فى ضوء أهداف محددة.
- العمل على دعم العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها بمصادر تمويل غير تقليدية.
- التعاون مع إدارة المدرسة فى وضع خطة تنفيذية لصيانة مرافق المدرسة والاهتمام بنظافتها.
- العمل على دعم الأنشطة التربوية المدرسية، ومحاربة السلوكيات الخاطئة داخل المدارس
- دعم التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدنى.
- العمل على إعداد قاعدة بيانات بالمدرسة تشمل شئون الطلاب والعاملين وغير ذلك.

إن تجربة مجالس الأمناء والمعلمين قد أثبتت نجاحًا فى كثير من المواقع التعليمية بمحافظتى القاهرة والإسكندرية وبعض المحافظات الأخرى ولذلك قررت وزارة التربية والتعليم تعميم هذه التجربة مستقبلًا على سائر مدارس الجمهورية(١).

ولذلك كان هذا القرار رقم (٢٥٨) والذى أصدرته الوزارة بتاريخ ١١ / ٩ / ٢٠٠٥، وأوجبت على جميع الجهات المعنية - كل فيما يخصه - تنفيذه(٢).

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. النقلة النوعية فى المشروع القومى للتعليم، مرجع سابق، ٩٧.
(٢) وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٥، مرجع سابق، المادة (٣).

عاشرًا: إطلاق مبادرة التعليم التكنولوجي بمنتدى دافوس (شرم الشيخ) ٢٠٠٦:

أطلقت الدولة مبادرة التعليم التكنولوجى كجزء من المبادرة العالمية للتعليم بمنتدى دافوس الاقتصادى بشرم الشيخ، وتهدف المبادرة إلى تجميع الجهود التى تبذلها الوزارات المختلفة لتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات فى إصلاح التعليم فى مصر، وكانت أهم محاور تلك المبادرة كما يلى[1]:

١ ـ اعتبار مادة الحاسب الآلى مادة أساسية فى مناهج التعليم بمصر بدءًا من الصف الأول الابتدائى.

٢ ـ إعداد المتعلمين إعدادًا عصريًا يمكنهم من التفاعل الإيجابى مع تكنولوجيا المعلومات.

٣ ـ الارتقاء بمعامل الكمبيوتر الموجودة بمدارس التعليم بمصر وإتاحتها لكل الطلاب بلا قيود.

٤ ـ تنمية مهارات التعلم الالكترونى، ومهارات التعامل مع الكمبيوتر واستخدام الانترنت، وترسيخ مفهوم التعليم الذاتى لدى طلاب التعليم بمصر.

٥ ـ تدريس مادة الحاسب الآلى بطريقة شيقة بعيدًا عن طرق التدريس العقيمة التقليدية المملة.

٦ ـ توظيف مناهج الحاسب الآلى لدراسة المواد الأخرى تحقيقًا لمبدأ التكامل

---

(١) أحمد عامر عبدالله: إطلاق مبادرة التعليم التكنولوجي بمنتدى دافوس (شرم الشيخ)، جريدة الأهرام، ع ٤٣٦٣٧، الصادر فى ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٦، ص ١٢.

والتواصل.

٧ـ الارتقاء بمعلمي الحاسب الآلي وتدريبهم ورفع كفاءتهم وربط الآجر بالقدرة على الإنجاز.

٨ـ الارتقاء بجودة التعليم والتأكيد عليها كي يتمكن التعليم المصرى من مواجهه تحديات القرن الحادى والعشرين.

٩ ـ تدريب المعلمين على التفكير بأسلوب حل المشكلات وممارسة أنشطته باستخدام المستحدثات التكنولوجية، وتدريبه على توظيف عقلة في رسم صورة جدية لما تراه عيناه.

١٠ ـ ترسيخ مفهوم الإدارة التكنولوجية، ومنح الفرصة للكوادر الشابة المؤهلة لقيادة العملية التعليمية.

حادى عشر: إقرار قانون إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم بالمؤسسات التعليمية:

تحت مظلة المعايير القومية لإصلاح التعليم المصرى للقرن الحادى والعشرين، وافق مجلس الشعب المصرى على قانون ضمان جودة التعليم، تلك الجودة التى أكدت عليها وثيقة المعايير القومية لإصلاح التعليم بمصر، وكانت مواد هذا القانون مؤكدة ومدعمة لجودة التعليم المصرى ـ وداعية للارتقاء وإصلاحه، وذلك لمواكبة مستجدات القرن الحادى والعشرين

وفيما يخص التعليم المصرى قبل الجامعى كانت مواد القانون كما يلى[(١)]:

أولا: مسمى الهيئة

(١) جمهورية مصر العربية: القانون رقم () لسنة ٢٠٠٦، الخاص بإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم، المادة (١)، المادة (٢).

تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم) تتمتع بالاستقلال وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة تتبع رئيس مجلس الوزراء ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعاً لها فى المحافظات

- يقصد بالهيئة: الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- يقصد بالمؤسسات: المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم حكومية أو خاصة.
- البرنامج التعليمى: يقصد به المناهج والمقررات الدراسية التى تتيح للدارس المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق هدف تعليمى محدد.
- المنهج: المحتوى المعرفى والمهارى لتحقيق مخرجات التعليم المنشودة من برنامج تعليمى أو مادة دراسية فى فترة زمنية محددة.

ثانيا: أهداف الهيئة القومية للاعتماد ضمان جودة التعليم بالمؤسسات التعليمية[1].

تسعى الهيئة لتحقيق الأهداف الإصلاحية التالية فى مرحلة التعليم.

١ ـ ضمان جودة التعليم والارتقاء به من خلال القيام بالتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية واعتمادها ودعم القدرات الذاتية لهذه المؤسسات على مباشرة التقويم الذاتى من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بضمان جودة التعليم، وإعداد تقارير التقويم والاعتماد والإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك وتهيئة وسائل الإعلام بمستوى المؤسسات التعليمية، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات التعليمية وفقًا لرسالتها المعلنة.

٢ ـ القيام بما يلزم لضمان نزاهة وحيادية التقييم للوقوف على مستوى الأداء

---

(١) المرجع السابق: المادة (٣)، المادة (٤).

ومدى جودته من خلال الزيارات، وعقد اللقاءات، وإجراء المناقشات مع القائمين على أمر هذه المؤسسات ومع المعلمين وأولياء أمور الطلاب.

٣ـ وضع المعايير والإجـراءات التى يتم على أساسها تأكيد مدى استيفاء المؤسسة التعليمية لشروط الاعتماد.

٤ ـ إصدار شهادات الاعتماد وتجديدها وإلغاؤها.

٥ ـ وضع أسس وقواعد وإجـراءات الرقابة والمتابعة الدورية للاعتماد والمراجعة.

٦ ـ مراجعة وتطوير المعايير القياسية ومؤشرات القياس بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

٧ ـ الترخيص للأفراد، ومؤسسات المجتمع المدنى بممارسة أعمال التقويم وفق شروط وضوابط خاصة.

٨ ـ متابعة البرامج التعليمية الموضوعة من الجهات المختصة ومستويات ومخرجات العملية التعليمية لدى الطلاب.

٩ ـ متابعة كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث المبانى والأنشطة التربوية والمناخ الاجتماعى وثقافة التعليم والتعلم ومستوى التفاعل بين المؤسسة التعليمية وبين الأسرة والمجتمع.

١٠ ـ وضع أسس وآليات التقويم الذاتى للمؤسسات التعليمية ومساعدتها على القيام بهذا التقويم بكفاءة وفاعلية.

١١ ـ العمل على نشر الوعى الخاص بثقافة الجودة والتطوير لدى المؤسسة التعليمية للمجتمع.

١٢ ـ اقتراح التعديلات التشريعية التى تتعلق بأغراض الهيئة وفق المستحدثات المحلية والعالمية.

١٣ ـ تقديم المشورة والنصح للمؤسسات التعليمية التى لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة.

١٤ ـ إقامة علاقات تبادلية مع منظمات وهيئات ضمان الجودة على المستويين الاقليمى والدولى.

١٥ ـ المشاركة فى المؤتمرات الدولية وتنظيم مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية لنظم وأنشطة الجودة والاعتماد فى التعليم.

ثالثا: تشكيل الهيئة مواردها المالية[(١)]:

- يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيلة قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من رئيس مجلس الوزراء، يتكون من أحد عشر عضوا من بين أستاذة الجامعات المشهود لهم بالكفاءة فى مجال تقويم الأداء وضمان جودة التعليم، ومن ذوى الخبرة الذين لا تتعارض مصالح أى منهم مع أهداف الهيئة.
- ويعين القرار من بين أعضاء المجلس رئيسًا ونائبين للرئيس أحدهما لشئون التعليم العالى، والآخر لشئون التعليم والذى تتناوله الدراسة الحالية ويحدد القرار المعاملة المالية لهم وما يتقاضاه كل أعضاء المجلس من بدلات ومكافآت.
- يعتبر مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه مناسبًا من القرارات اللازمة لتحقيق ذلك.

---

(١) جمهورية مصر العربية: القانون رقم (ــــــــ) لسنة ٢٠٠٦، الخاص بإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم، المواد (١٤) إلى (٢٦).

- يجتمع مجلس إدارة الهيئة على الأقل مرة كل شهر أو كلما دعت الضرورة بدعوة من رئيسه وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة فى مجال عمل الهيئة دون أن يكون لهم صوت معدود فى التصويت.

- يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة تمثيلها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير.

- للهيئة موارد مالية مستقلة، وموازنة خاصة بها وفق ما تخصصه الدولة من اعتمادات وتعتبر أموال الهيئة ملكية عامة لا يجوز الاعتداء عليها، ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

رابعـا: اتجاهات عالمية لإصلاح التعليم:

تستعرض الدراسة فى الجزء الحالى بعض الاتجاهات العالمية فى إصلاح التعليم وخلال تطور النظرة إلى إصلاح التعليم فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين فى عدد من الدول وهى:

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ اليابان.

٣ ـ إنجلترا.

٤ ـ تايلاند.

وفيما يلى استعراض لأهم اتجاهات الإصلاح التعليمى فى تلك الدول

١ ـ اتجاهات إصلاح التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية

تبرز سياسة إصلاح التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاعتماد على الثوابت التالية[1]:

١ ـ التعليم أساس الديمقراطية

بعد الاستقلال الأمريكى عام ١٧٨٣ حدثت ثورة تعليمية هائلة وفى خلال ما يزيد عن مائتى عام أصبح النظام التعليمى الأمريكى من أرقى الأنظمة التعليمية فى العالم حيث رسخوا مبدأ التعليم أساس الديمقراطية ولذلك بنو المدارس، وجهزوها بأرقى التجهيزات وصنعوا جيشًا من المعلمين المحترمين والإداريين التعليميين المدربين، وأجـادوا توظيف تكنولوجيا التعليم، ومنحوا كامل الثقة للمدارس فى إدارة شئونها الذاتية ومنحوها الاستقلال التام إيمانًا بالقيم الديمقراطية.

٢ ـ إلزامية التعليم

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على قوانين الإلزام التعليمى، ففى بدايات القرن الماضى كانت نسبة الاستيعاب فى التعليم الجامعى ٥٧ ٪ ثم وصلت فى منتصفه إلى ٧٢ ٪ وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى نسبة الاستيعاب الكامل عام ٢٠١٠ وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الطلاب فى المناطق النائية والمهمشين ممن فقدوا فرصه الالتحاق بالتعليم يجب إلزامهم بالالتحاق بالمدارس الحكومية وتوفير كامل الرعاية لهم.

٣ ـ اللامركزية

اتفق الأمريكيون على أن نظامهم التعليمى لابد أن يكون لا مركزيًا، فلا توجد

---

(١) لوثر س لورتك: الإصلاح التعليمى فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة إيمان أنور محمد، رنا فوزى نجم، مركز الكتاب الأردنى، عمان، ١٩٨٧، ص ص ٣٥: ٤٧.

فى الولايات المتحدة وزارة فيدرالية للتعليم، إنما يحكم النظام التعليمى فى الولايات المتحدة مجموعة شبكات متداخلة وكثيفة ومعقدة من المقاطعات المدرسية، ينفرد بحكم كل منها مجلس مدرسى مستقل يتكون من أعضاء منتخبين أو معينين، كما توجد مجالس تعليمية موحدة فى بعض المناطق تشرف على مدارس التعليم.

٤ ـ الشمولية والتنوع

اتفق الأمريكيون على أن نظامهم التعليمى يجب أن يكون كتلة واحدة هدفها بناء الفرد الأمريكى القوى ومع ذلك يراعى النظام التعليمى الأمريكى مبدأ التنوع ولذلك يعطى خيارات وبدائل متنوعة أمام الطلاب تناسب ميولهم وقدراتهم وبيئاتهم المتباينة ولكن يجمعها نسيج فكرى واحد

٥ ـ المهنية

يؤمن النظام الأمريكى بان التعليم ليس مجرد حشو العقل بالمعلومات بل ينظر الأمريكيون إلى مدارسهم على أنها تهدف إلى توفير مجموعة من الأفراد المؤهلين ليكونوا مستقبلًا خبراء مهنيين فى مجالات متنوعة يملكون المهارات والمعلومات والمقومات التى تبث فى نفوسهم الثقة والتى من خلالها يعتبر التعليم الأمريكى من أقدر الأنظمة التعليمية فى العالم على استثمار رأس المال البشرى.

إن سياسة إصلاح التعليم الأمريكى للقرن الحادى والعشرين تعتمد على فلسفة المعايير المتعلقة بمراحل التعليم المختلفة، والتى تنادى بأن التعليم الأمريكى يحتاج لنظرة جديدة إلى أهدافه ومكوناته لمواجهه تحديات القرن الحادى والعشرين والاستمرار فى زعامة العالم(١).

---

(١) مارى أ ز دينز: الإصلاح القائم على المعايير فى الولايات المتحدة، ترجمة سعاد الطويل، مجلة مستقبليات، ع ١٢٣، المجلد الثانى والثلاثون، تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٩٥.

ولذلك كانت هناك مجموعة من المعايير والتي من خلالها تنطلق سياسة إصلاح التعليم الأمريكي للقرن الحادي والعشرين ومن أهم هذه المعايير[1].

- الإصلاح التعليمي الشامل لابد أن ينبع من خلال أيديولوجية المجتمع الأمريكي، وأن يكون الإصلاح التعليمي موظفًا للارتقاء بأحوال الأمة وصولًا إلى النظام التعليمي المثالي.
- يجب إشراك المعلمين وأولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم الأمريكي للقرن الحادي والعشرين تأكيدًا لمبادئ الشراكة المجتمعية.
- يجب إعادة النظر في كل مكونات النظام التعليمي بداية من المستويات العليا للقيادة ومرورًا بالمستويات الأدنى بالإضافة إلى إصلاح أحوال المعلمين والطلاب وتعديل المناهج الدراسية وتوظيف تكنولوجيا التعليم وممارسة الأنشطة وترسيخ مبادئ الديمقراطية.
- التأكيد على مبدأ التقييم الشامل للإصلاح التعليمي وتقويم التجارب باستمرار.
- ربط التعليم بالمجتمع ونقل التعليم الأمريكي من مرحلة الانعزال عن الواقع إلى مرحلة الاندماج معه فيجب أن تطور مساحات الحرية في مدارس التعليم وأن توفر للطالب فرص الاختيار الحر المناسب لميوله واهتماماته.
- التأكيد على مبادئ العدالة والشفافية والحيادية في إدارة مؤسسات التعليم، وأن تطبق تلك المبادئ دون موارية على جميع الطلاب في المدارس الأمريكية ضمانًا لنشأة جيل مارس الديمقراطية ووظفها وآمن بها ومن هنا

---

(1) Gisele A.Waters: Critcal Evaluation for Education Reform، College of education، Arizona State University، U.S.A، 1998، pp 21: 24.

يجب أن يكون التعليم من أجل الحرية والمساواة والتسامح وقبول الآخر.

- التأكيد على أهمية التعليم من أجل السيادة العالمية والمحافظة على مقدرات الأمة، وعدم ترك الفرصة للأمم والشعوب الأخرى بأن تتقدم علميًا وتربوياً على النظام التعليمى الأمريكى.

٢- اتجاهات إصلاح التعليم باليابان

إن الاتجاه الأساسى نحو إصلاح التعليم فى اليابان قائم على نقل النظام التعليمى من التشاكل أو التماثل إلى التنوع، ومن الجمود إلى المرونة. وعلى الرغم من أن نظام التعليم فى اليابان كان يقوم بأداء وظائفه على نحو جيد جدًا من حيث خدمته لأهداف الدولة إلا أنه تعرض للنقد بسبب انتظامه أو تماثله وجموده، ولذلك استهدفت خطط الإصلاح التعليمى كافة مراحل التعليم فى اليابان[1].

وفيما يلى عرض لأهم توجهات إصلاح التعليم باليابان للقرن الحادى والعشرين وهى[2].

- التعليم للجميع مبدأ أساسى يحتل مكانة راقية فى برامج إصلاح التعليم باليابان، فالتعليم اليابانى قائم على تحقيق نسب الاستيعاب الكاملة فى مراحل التعليم، وهو حق كفله الدستور اليابانى لكل أفراد المجتمع ولا يجوز المساس أبدًا بهذا الحق.

- المناهج وطرق التدريس يجب أن يعاد النظر فيها وأن تعدل كل عشر سنوات بحيث يتمكن النظام التعليمى اليابانى من القضاء على الجمود ويواكب

---

(١) كارو أكاموتو: تربية الشمس المشرقة (إصلاح التعليم باليابان)، ترجمة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، شركة الإسلام للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٨.

(٢) المرجع السابق: ص ص ٧٩: ٩١ .

التطورات المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة.

- احترام الفروق الفردية بين الطلاب وبناء المناهج التعليمية بشكل يراعى ذلك.

- تنمية الطموح لدى الطلاب للاستمرار فى التعلم مدى الحياة.

- التأكيد على مبدأ التعاون الدولى والاستفادة من الخبرات العالمية فى كافة المجالات.

- إدخال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والتعليم البيئى والتعليم الخلقى ومهارات التفكير لحل المشكلات

- تعديل أسس الإدارة التعليمية على مستوى القمة وكذلك الإدارة المدرسية.

- توفير برامج تدريب مميزة للمعلمين تمكنهم من تحقيق الأهداف المرجوة.

- التعاون التام بين مجالس الآباء والمعلمين ومؤسسات المجتمع المدنى لإثراء التعليم.

- تدعيم الصلة بين الحكومة اليابانية وبين اتحاد المعلمين اليابانيين ونقابتهم الرئيسية.

- وضع معايير وأسس للجودة الشاملة يتم على أساسها تقييم عمليات الإصلاح التعليمى باليابان.

٣- اتجاهات إصلاح التعليم بإنجلترا

سعت إنجلترا - مثل باقى الدول - إلى إصلاح نظامها التعليمى بما يتناسب مع مستجدات القرن الحادى والعشرين وتحدياته ولذلك وضعت الدولة خطوطًا

عامة لإصلاح التعليم اعتمدت على الثوابت التالية(١):

- ليس الهدف من التعليم الابتدائى - كما كان مقررًا - تزويد الطلبة بالمعارف العامة ومنح الطفل الفرصة لتنمية ذكائه. بل يجب الاهتمام بقواعد القراءة والكتابة وتقديم مبادئ الرياضيات للأطفال بجانب المعرفة العامة وبالتاريخ والجغرافيا ودراسة الطبيعة فى صورة مواد مستقلة، وليس كما كان يحدث فى صورة مشروعات معرفية هامشية.

- الانفتاح على الثقافات العالمية وعدم الاكتفاء بتدريس اللغة الإنجليزية بمفردها بل لابد من التواصل الهادف مع كافة الحضارات وبناء مناهج التعليم على أساس الانفتاح على الآخر والتواصل معه.

- بناء المناهج بشكل يشجع الإبداع والابتكار ويراعى ميول الطلاب واهتماماتهم على غرار ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

- تصميم برامج تعليمية خاصة بالطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة والطلاب المتميزين وتقديم الدعم الكامل لهذه البرامج والتى لم تحقق نجاحًا ملحوظًا فى السنوات السابقة لعدم جدية تطبيقها وممارستها.

- وضع معايير محددة يمكن على أساسها تقييم نتائج الإصلاح التعليمى الشامل.

- تدعيم مبدأ احتراف المعلمين وحصولهم على دورات تدريبية تمكنهم من الارتقاء بمهامهم داخل المدرسة وألا تمنح لهم رخص مزاولة المهنة إلا بعد اختبارات ومقابلات مقننة وحيادية.

- الاهتمام بالقيم المدعمة لاقتصاديات السوق والتأكيد على قيمة التعليم

(١) ديفيد أ. تيرنز: الإصلاح التعليمى فى انجلترا، مستقبليات، ع ٤، م ٢٨، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ٢٣: ٢٧.

للعمل مع عدم إغفال الثوابت الأخلاقية والدينية والتراثية الخاصة التى تميز المملكة.

- الارتقاء بالإدارة وتفعيل أسس التواصل مع البيئة المحيطة بالمدارس وإنشاء مجالس تدعم هذا التواصل وتتعاون فيما بينهما من أجل إصلاح العملية التعليمية وتذليل الصعوبات.

٤ـ اتجاهات إصلاح التعليم بتايلاند

مع إطلالة القرن الحادى والعشرين وجدت حكومة تايلاند أنه يجب إصلاح نظام التعليم فى البلاد بما يحقق الأهداف المنشودة والتى تضمن للبلاد التواصل مع تحديات هذا القرن وفما يلى أبرز اتجاهات إصلاح التعليم فى تايلاند للقرن الحادى والعشرين وهى[1]:

وضعت الدولة مجموعة من الأهداف لإصلاح التعليم فى البلاد وهى:

١ ـ وضع سياسة شاملة لإصلاح المدارس من حيث الأبنية والإمكانات المادية والتقنية.

٢ ـ وضع برامج وأسس للارتقاء بالمعلمين والمناهج وطرق التدريس وتوظيف التكنولوجيا.

٣ـ ضمان التربية الأساسية لجميع الطلاب وإلزام أولياء الأمور بتعليم أولادهم.

٤ ـ إعادة هيكلية النظام الإدارى وإعداد الكوادر الإدارية المدربة.

---

(1) Rie Atagi: The thailand Educational Reform Project: School Reform Policy, Bang kok, April, 2002. pp 15: 18.

٥ ـ التواصل مع المجتمع المحيط وإشراك المؤسسات غير الحكومية فى قضايا التعليم.

٦ ـ التأمين الصحى الشامل على الطلاب والمعلمين وكافة العاملين بالمؤسسات التعليمية.

٧ ـ الاستثمار فى التعليم واعتبار التعليم وسيلة لتعلم المهن.

٨ ـ الحفاظ على الهوية القومية والثقافة الخاصة بالدولة.

٩ ـ تنفيذ السياسات الإصلاحية فى كل مناطق تايلاند بشكل تدريجى.

١٠ ـ تطبيق برامج الإصلاح بصورة تجريبية تخضع التجربة بعدها للنقد والتحليل.

١١ ـ إقامة ورش عمل وحلقات نقاشية تشرك الرأى العام فى قضايا إصلاح التعليم.

١٢ ـ تفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية لإصلاح التعليم وقبول المبادرات الشعبية التطوعية.

١٣ ـ تطبيق مبدأ الثواب والعقاب لضمان نجاح السياسات الإصلاحية التى تتبعها الدولة.

تعقيب

تناولت الدراسة خلال هذا الفصل عمليات الإصلاح التعليمى فى مصر، تلك العمليات التى تهدف إلى الارتقاء بالتعليم المصرى وإصلاح نظمه لمواكبة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.

وعرضت الدراسة للجذور التاريخية للإصلاح التعليمى بمصر خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، وتم استعرضت الدراسة فلسفة إصلاح التعليم عالميًا وفلسفة الإصلاح التعليمى بمصر للقرن الحادى والعشرين من خلال وثيقة المعايير القومية للتعليم المصرى والتى تعتبر الإطار الفكرى لإصلاح التعليم المصرى.

كما تناولت الدراسة بعض الاتجاهات العالمية لإصلاح التعلم وذلك للوقوف على أوجه الاستفادة من تلك التجارب العالمية فى إصلاح التعليم بمصر وخلصت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

إن إصلاح التعليم المصرى واجب حتمى تفرضه المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية

تعددت محاولات إصلاح التعليم المصرى ولكن لم تعط تلك المحاولات النتائج المرجوة بل على النقيض تمامًا ازدادت أحوال التعليم المصرى تأخرًا

ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها افتقاد القدرة على التخطيط الجيد لإصلاح التعليم، وعدم تولى القيادات التربوية قيادة عمليات الإصلاح، وعشوائية اتخاذ القرارات التربوية، وتسلط مركزية الدولة وإغفالها لدور مؤسسات المجتمع المدنى، وعدم الإيمان العام بجدوى الإصلاح التعليمى لأنه أشبه بالمسكنات التى تمنح لمريض لتهدئته مؤقتًا ولكنها لا تقضى على مرضه بأى حال من الأحوال فيعود مريضًا بصورة أسوأ، أضف إلى ذلك عدم استقرار الدولة على نظام تعليمى واضح المعالم.

محاولات إصلاح التعليم المصرى محاولات لا تتسم بالتنظيم والدقة بل هى محاولات لا يربطها رابط لكونها مجرد مجموعة قرارات تجمل الواقع التعليمى وترتبط ارتباطًا وثيقًا برغبة الوزير المختص ومحاولته إضافة ما لم يضفه غيره كى يحسب ذلك له دون تخطيط منهجى مدروس وبالتالى مع تعدد الوزراء تتعدد القرارات الثورية التعليمية ولكن لا تحقق تلك القرارات والمحاولات الإصلاحية النتائج المرجوة منها بصورة أفضل

اعتمدت الدولة فى سياستها لإصلاح التعليم المصرى على توصيات تقرير اللجنة الدولية للتربية الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان (التعلم ذلك الكنز المكنون) والذى يقدم أسس الإصلاح التعليمى للقرن الحادى والعشرين، ومن رحم هذا التقرير ولدت المعايير القومية لإصلاح التعليم المصرى، ومع شمولية هذه المعايير ومثاليتها إلا أنها لم تتحقق على أرض الواقع بصورة كبيرة على الرغم من بذل كثير من الجهود لتحقيق تلك المعايير، مما يستدعى إعادة النظر فى تلك المعايير والتأكيد على أهمية الالتزام بها وتطويعها بما يناسب الواقع المصرى ويحافظ على هويتنا العربية والإسلامية وعلى ثقافتنا المصرية الخالصة.

على الرغم من تعدد محاولات إصلاح التعليم المصرى إلا أن اللافت للانتباه

هو تلك السيطرة المركزية على النظام التعليمى من قبل الدولة، وإحجامها عن منح أى فرصه لمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى إصلاح التعليم، ولكن مع إقرار سياسة المعايير القومية للتعليم بدأت الدولة تمنح تلك المؤسسات بعض الصلاحيات التى تمكنها من المشاركة الفاعلة فى العملية التعليمية.

الفصل الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدنى
فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن

مقدمة

إن مفهوم المجتمع المدنى قد تطور فى الغرب، مرتبطًا بسياق تاريخى وعبر فترة طويلة ممتدة من الزمن، والمجتمع المدنى جاء ملازمًا لوجود الدولة الحديثة وتطورها، والتى قامت على أساس إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعية الحكم، وقد ارتبط ذلك التطور التاريخى بالمجتمع وتفاعل معه وأصبح له سمات محددة تقبل مبدأ المجتمع وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية وليس كمجرد كيان هامشى يصارع سيادة الدولة. (قنديل، ٢٠٠٠، ١١).

ومؤسسات المجتمع المدنى الباحثة عن أدوار متميزة لها فى القرن الحادى والعشرين تعتمد أساسًا على العمل التطوعى الذى كانت تنهض به كوادر ناشطة من أبناء الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة والمهمشة والتى أضحت الآن هى المؤهلة لتنظيم وتأطير الجهود الذاتية والمبادرات الشعبية لجماهير الريف والمدن على السواء، وذلك فى أشكال مؤسسية وتنظيمية تتمتع بصفة الديمومة والاستمرار. (ثابت، ١٩٩٩، ٩).

كما أن القرن الحادى والعشرين قرن يجب أن تتكاتف فيه الجهود الحكومية مع جهود مؤسسات المجتمع المدنى لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية، ولممارسة أدوار فاعلة وهادفة تمثل قوة دفع ترقى بالمجتمعات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. (Kerry, 2000, 23).

ومما يشجع على دراسة الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى دعم الانتماء للوطن هو ذلك التنامى الرهيب لمؤسسات المجتمع المدنى عالميًا والتى قدرت بحوالى ٢٦,٠٠٠ مؤسسة مدنية عالمية ومحليًا بأكثر من ١٨,٠٠٠ مؤسسة مدنية (قنديل، ٢٠٠٢، ٢٩). بما يمكنها فى أداء دورها الفعّال فى بناء وتعزيز قيمة الولاء للوطن.

وبمراجعة التاريخ نجد أن مؤسسات المجتمع المدنى بمصر مرت بمراحل تاريخية متعددة تمتد فى أعماق التاريخ المصرى بداية من أواخر القرن التاسع عشر، ومرورًا بمرحلة الحرية الكاملة التى أقرها دستور ١٩٢٣ لمؤسسات المجتمع المدنى كى تمارس أدوراها بحرية، ثم جاءت مرحلة الأربعينيات من القرن الماضى وتحديدًا فى عام ١٩٤٥ عندما صدر قانون الجمعيات الأهلية والتى فرض سيطرة الدولة الكاملة على مؤسسات المجتمع المدنى، ثم توالت القوانين فى أعوام ١٩٥٦ والذى ألغى القانون الصادر فى عام ١٩٤٥، ثم صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ ليعيد للدولة سلطة مراقبة الجمعيات الأهلية، إلى أن صدر القانون الخاص بالجمعيات الأهلية عام ١٩٩٩، والذى ألغى عام ٢٠٠٢ بصدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ والذى يعد الإطار التشريعى والقانونى الذى من خلاله تتعامل الدولة مع مؤسسات المجتمع المدنى وهو بلا شك حوله العديد من القضايا المثارة. (يعقوب ٢٠٠٥، ١٨-١٩).

لذلك فإن الدراسة التاريخية لمؤسسات المجتمع المدنى هى المدخل المناسب لترسيخ مفهوم المجتمع المدنى بما يحمله من مبادئ وقيم الديمقراطية والمشاركة بمعناها الواسع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتربويًا دعما لقيم الولاء والانتماء والتسامح. (الصادق، ٢٠٠٤، ٦).

مشكلة البحث

إن البحث باستقراء دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء ومحاولة إيجاد المدخل المناسب لتحديد هذا الدور تحديًا دقيقًا من حيث الناحية التاريخية والوظيفية والمجتمعية، حتى يتم الكشف عن طبيعة الأدوار التى من الممكن أن تقوم بها وتمارسها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء.

إن مصطلح المجتمع المدنى مصطلح حديث النشأة فى الأدبيات العالمية والعربية، فقبل عقد السبعينيات تحديدًا لم يكن الحديث عن المجتمع المدنى Civil Society حديثًا مطروقًا، كان الحديث يجرى عن الجمعيات الأهلية الخيرية ذات النفع العام والنقابات النوادى والأحزاب وكافة المؤسسات التى تنظم الجهد الجماهيرى غير الهادف للربح. وبالتالى كان المحرك الأساسى لهذه المؤسسات والجوهر الفلسفى الذى يحدد عملها فكرة (المبادرة الذاتية للفرد) انطلاقًا من ذاته ومن منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير فى محيطة الاجتماعى والاقتصادى والثقافى. (فرحات ٢٠٠٤، ١٠٠).

وتتمثل مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى:

ما دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن؟ وتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية هى:

س١ : ما ملامح الإطار المفاهيمى والتنظيمى لمؤسسات المجتمع المدنى؟

س٢ : ما التطور التاريخى لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر؟

س٣: ما أبرز الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن؟

س٤ : ما أبرز المعوقات التى تحول دون نجاح مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن؟

س٥: ما التصور المقترح لدعم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء قيمة الانتماء للوطن؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١ ـ التعرف على الإطار النظرى والمفاهيمى لمؤسسات المجتمع المدني

٢ ـ استعراض نبذة موجزة عن تاريخ المجتمع المدنى فى مصر

٣ ـ تناول أهم الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى فى بناء قيمة الولاء والانتماء للوطن.

٤ ـ استعراض أهم المعوقات التى تحول دون نجاح دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء قيمة الانتماء للوطن.

٥ ـ تقديم تصور مقترح لدعم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه دراسة تواكب التنامى الرهيب فى أعداد مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر وتعاظم الأدوار التربوية التى من الممكن أن تقوم بها لإصلاح التعليم المصرى بما يدعم قيم الولاء والانتماء للوطن.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفى. والذى يهدف إلى دراسة الظواهر وتحليلها واستقصاء عناصرها وصولًا إلى رؤية نقدية تدعمها وترسخ أدوارها وتساعد على التوصل إلى حلول واقعية للظواهر موضع الدراسة. (ملحم، ٢٠٠٥، ٢٩٨).

حدود البحث

الحد الموضوعى:

ويتمثل فى استجلاء الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر لبناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن وواقع هذا الدور وكيفية الارتقاء والنهوض به.

الحد الجغرافى

ويتمثل فى قراءة واقع الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى داخل جمهورية مصر العربية لبناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن.

بنية البحث

يتناول البحث ما يلى:

أولا: المجتمع المدنى إطار مفاهيمي

ثانيا: مقومات المجتمع المدنى.

ثالثا: الدين الإسلامى وفلسفة التطوع.

رابعا: الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة للوطن.

خامسا: التصور المقترح لدعم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة للوطن.

أولا: المجتمع المدنى إطار مفاهيمى

إن مؤسسات المجتمع المدنى يطلق عليها العديد من المسميات فى الغرب مثل: (القطاع الثالث The Third Sector) و(القطاع الخيرى Phillan Thropy Se-

و(القطاع المستقل Independent Sector) و(القطاع التطوعى Voluntary Sector) و(المؤسسات الخاصة التطوعية POVs) و(المنظمات غير الحكومية NGOs) و(القطاع المعفى من الضرائب Tax Exempted). (خضر، ٢٠٠٤، ١٢٣).

وعند تناول المفاهيم التى تناولت مؤسسات المجتمع المدنى، توجد هناك العديد من المفاهيم ومنها: «يعرف المجتمع المدنى بأنه مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، والتى تنظم فى إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية فى المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية، ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التى تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة». (توفيق، ١٩٩٢، ٦٩٤).

ويعرف كذلك بأنه «الجمعيات والمنظمات غير حكومية التى تهتم بالشأن العام خارج المؤسسات السياسية الرسمية والغير هادفة للربح». (آخرون ٢٠٠٢، ١١٢).

ومن الباحثين من يعرف مفهوم المجتمع المدنى من خلال مدخلين، مدخل سياسى ومدخل اجتماعى قاصدًا من خلال ذلك بيان العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى.

أولا: المدخل السياسى يعرف المجتمع المدنى على أنه مجموعة المؤسسات التى تؤدى لوجود نظام ديمقراطى حر مبنى على مبادئ المواطنة وسيادة القانون.

ثانيا: المدخل الإجتماعى يعرف المجتمع المدنى على أنه المساحة الوسيطة بين الدولة من ناحية، ووحدات بناء المجتمع (أفراد، أسر، شركات،....) من الناحية الأخرى. (يعقوب، ٢٠٠٥، ١٠).

ويعتبره البعض الآخر منبرًا للحوار الحر الجرئ البعيد عن قيود الدولة، واستبدادها وهو عند هؤلاء، ذلك الكيان المتمثل فى الرأى العام المجتمعى الذى

يتكون فى الجماعات التطوعية والأحزاب والتكتلات الشعبية سليمة التكوين، حيث ينمو فيها الإحساس بالمجموع، والقدرة على الحوار البناء، وقبول الرأى والرأى الآخر وقيمة الوطن والوطنية (بدران، ٢٠٠٥، ٨).

وهناك من يعتبر أن المجتمع المدنى ليس هو المجتمع العام، حيث يعتبر أصحاب هذا الرأى أن المجتمع المدنى أضيق نظامًا من المجتمع العام، إنه ببساطه النقابات، واتحادات العمال، والمؤسسات والهيئات الخيرية، والنوادى، ومجموعة المنظمات غير الحكومية، والغرف التجارية والاتحادات المهنية..... إلخ، التى يربط بين أعضائها رباط اجتماعى ليس قائمًا على القرابة أو الدين، أى ليس قائمًا على أساس وراثى مثل العائلة أو القبيلة أو رابطة الدم. (الخشت، ٢٠٠٤، ٨٠).

ومن التعريفات التى تناولت السمات الأساسية لمؤسسات المجتمع المدنى التعريف الوارد فى تقرير (المنظمات غير الحكومية) الذى تبنته مؤسسة الكومنولث، والذى يستند إلى سمات أربع أساسية وهى، التطوعية والاستقلالية وعدم السعى للربح، وعدم السعى وراء المصالح الذاتية للأفراد المنتسبين لهذه المؤسسات. (أبو مايلة، ٢٠٠٢، ٢٧).

ويتوافق مع التعريف السابق لمؤسسات المجتمع المدنى ما أوردته (أمانى قنديل) والتى ترى أن المجتمع المدنى هو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيًا، والتى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهى فى ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة والسليمة للتنوع والاختلاف.(قنديل، ٢٠٠٣، ٧٠).

ويعرفه (حامد خليل) بقوله: إن المجتمع المدنى من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات إلى تقوم بين الأفراد من جهة وبين الدولة من جهة أخرى. وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والتعاقد والتراضى والتفاهم والاختلاف

والحقوق والواجبات والمسئوليات، ذلك النسيج الذى يستدعى ليكون ذا جدوى، أن يتجسد فى مؤسسات طوعية، اجتماعية، واقتصادية، وحقوقية متعددة تشكل فى مجموعها القاعدة الأساسية التى ترتكز عليها مشروعية تلك المؤسسات. (خليل، ٢٠٠٠، ١٢).

من خلال المفاهيم السابقة التى تناولت مفهوم المجتمع المدنى يرى البحث أنه يمكن تعريف المجتمع المدنى بأنه: مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، المتمتعة بالاستقلالية والتى تهدف إلى تقديم الخدمات التطوعية فى شتى المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتربوية، بغرض تحقيق النفع العام وبعيدًا عن تحقيق المكاسب المادية.

وللمجتمع المدنى بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية تساعده فى تعزيز قيمة الولاء للوطن هى:

١ ـ الفعل الإرادى الحر أو التطوعى وهو فى ذلك يختلف عن الأسرة أو العشيرة أو القبيلة.

٢ ـ التواجد فى شكل مؤسسات ومنظمات، تحكمها لوائح وقوانين وأسس ثابتة.

٣ ـ قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين باعتباره ركنًا سلوكيًا أخلاقيًا.

٤ ـ عدم السعى للوصول إلى السلطة، بل هو معين ومساعد للسلطة ومدعم لها.

إن المقومات السابقة ـ التى تمثل الثوابت التى ينطلق من خلالها المجتمع المدنى هى جوهر بقائه، إذ يستحيل بناء مجتمع مدنى قوى دون توافر المقومات السابقة، ومن ثم فإن بناء مجتمع مدنى أو تطور مجتمع مدنى حقيقى هو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف بالمقومات السابقة وتحترمه.

والمفهوم المثالى الذى يحاول البحث الوصول إليه هو وجود مجتمع مدنى قادر على دعم قيم الولاء والانتماء للوطن متمتع بالمقومات التالية: (قنديل، ٢٠٠٣، ١٠١، ١٠٣).

أولا: مجتمع مدنى يضم مجموعة مؤسسات (وليس مجرد منظمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى والتربوى.

ثانيا: مجتمع مدنى متطور قائم على فعل التطوع والمبادرة والنزوع للعمل التطوعى فى إطار مشاركة منظمة ومقننة، وتهدف إلى ترسيخ مبادئ المواطنة والمشاركة ودعم قيم الولاء والانتماء.

ثالثا: مجتمع مدنى يملك تصورًا واضحًا لخريطة المجتمع، ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهى مؤسسات لديها القدرة على المساهمة فى الإصلاح الشامل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتربويًا مم يفعل روح الانتماء والارتباط بالوطن ودعم مفهوم المواطنة الحقة.

رابعا: مجتمع مدنى لا يعالج المشكلات بعد وقوعها إنما يتجاوز ذلك إلى لعب (دور توازنى) يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام فى عملية الإصلاح الشامل.

خامسا: مجتمع مدنى فى دولة نامية ينبغى أن يتبنى قضايا التمكين E-powerment لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

سادسا: مجتمع مدنى يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلى والمشكلات الوطنية تقع فى كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدنى لها دور على كل هذه المستويات.

سابعا: مجتمع مدنى تتجاوز مؤسساته الخلافات الأيديولوجية والسياسية

والثقافية فيعترف بالتنوع والاختلاف، ويتسامح مع الآراء والقيادات المخالفة، ويسعى للحوار والتوافق لصالح المجتمع ككل.

ثامنا: مجتمع مدنى تتبنى مؤسساته ميثاق شرف أخلاقى فى لحظة تتنامى فيها الكونية أو العولمة، وتشهد صعود الدعوة لتحكيم القيم الأخلاقية بين الثقافات والدول والمجتمع المدنى، هذا الميثاق الأخلاقى ينبغى أن يقوم على أساس الالتزام بقيم الثقافة المدنية والمعاصرة، وتتضمن احترام حقوق الإنسان، والالتزام بفكرة الشرعية الديمقراطية، والمحاسبة العامة والشفافية.

تاسعا: مجتمع مدنى قوى وفاعل فى الأحداث، وموجه للانعطافات التاريخية والاجتماعية الكبرى وهذا هو الضمان للإصلاح الشامل فى مصر على كافة الأصعدة.(أبو حلاوة، ١٩٩، ١٩).

عاشرًا: مجتمع مدنى لا يقوض سلطة الدولة بل يحترمها ويقدرها ويشاركها فى نظام ديمقراطى حر سليم قائم على الاحترام المتبادل ويستمد قوته من قوة الدولة ويساندها ويدعمها، وبهذا تصبح مؤسساته قوية فعالة. (بالحاج، ٢٠٠٥، ١١٦).

ثانيا: مقومات المجتمع المدنى

من المهم البحث عن معايير ظهور المجتمع المدنى التى تتفق عليها كل المدارس الكبرى التى أولت هذا المفهوم مكانة بارزة فى إطار نظامها الفكرى، ويمكن تطبيق هذه المعايير فى أى بلد من البلدان بغض النظر عن الحالة التى عليها الممارسة المدنية فى أى بلد منها، ومن أهم تلك المعايير التى يمكن من خلالها بيان مقومات المجتمع المدنى ما يلى:

١ ـ التعددية التنظيمية

يتمثل المجتمع المدنى فى العديد من المنظمات والروابط الاختيارية التى

يقيمها الأفراد على أساس اختيارى، تعبيرًا عن اهتماماتهم المشتركة، ولا يستبعد هذا المعيار بالضرورة وجود روابط المجتمع ذات أصول تقليدية، كما أنه لا يستبعد المؤسسات الدينية، فالتعدد الأيديولوجى سمة بارزة للمجتمع المدنى، ولكن هذه الروابط ذات الأساس التقليدى تكتسب طابعًا جديدًا فى المجتمع المدنى، فهى تقوم على الاختيار وليس على القهر، وتعبر عن وجودها فيه من خلال منظمات رسمية. (السيد، ١٩٩٢، ١٤٣).

٢ ـ الاستـقـلاليــة

إن الاستقلالية شرط ضرورى لتبلور مجتمع مدنى حقيقى، الاستقلالية تعنى ألا تتدخل الدولة فى شئون هذه المنظمات، ولكن يجوز للدولة ممارسة أشكال معينة من الرقابة وفى حدود معينة، إذ لا يمكن لهذه المؤسسات أن تحقق أهدافها وهى تخضع لرقابة الدولة إداريا أو تمويليًا. (يسين، ٢٠٠٥، ٢٨٨).

٣ ـ القدرة على التكيف

ويقصد بذلك قـدرة مؤسسات المجتمع المدنى على التكيف مع التطورات فى البيئة التى تعمل من خلالها، فإذا كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدى إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف هى: (شكر، ٢٠٠٠، ٣٣).

أ ـ التكيف الزمنى: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

ب ـ التكيف الجيلى: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سليمًا وإبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى كلما كانت أكثر مرونة وواقعية ونجاحًا فى تحقيق الأهداف المرجوة.

جـ-التكيف الوظيفى: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات فى أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة، ويسلبها بالتالى صفة الاستقلالية.

٤ ـ التجانس

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر فى ممارستها لنشاطها وتجانس المؤسسة لا يعنى تحويلها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، فالمجتمع المدنى يكتسب أهميته من خلال تناقضاته وتعدديته حيث توجد ديناميكية الإبداع والخلق والتغيير ويتواجد التجانس فى هذه المؤسسات، ذلك التجانس القائم على احترام المبادئ التى قات عليها، ونبذ الصراعات والخلافات الشخصية بين الأجنحة والقيادات. (شكر، ٢٠٠٠، ٣٧) كما أن مؤسسات المجتمع المدنى تعتمد فى نجاحها على مدى التوافق والتناغم بين أفرداها واتفاقهم على أهداف محددة (Richard J, 1997, 34).

٥ ـ الثقافة المدنية

إن المجتمع المدنى لا ينشط فقط لمجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل عن الدولة إذ لا فائدة ترجى من هذه الهياكل ما لم يعزها ثقافة مواكبة تدعم هذه الهياكل وتعطيها الشكل والمضمون، لذلك تعتبر الثقافة المدنية، واحدًا من أهم مقومات المجتمع المدنى، إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

وفيما يلى استعراض لأهم هذه الأبعاد الأساسية للثقافة المدنية (يسين، ٢٠٠٥، ٢٩١):

أ ـ الإدارة السليمة للخلافات الصراعات:

أى إرساء قيم التسامح، وتقبل الرأى والرأى الآخر، وقبول التنوع والاختلافات،

بما يستتبعها من إدارة سليمة للخلافات والصراعات والمنافسات جوهر الثقافة المدنية.

ب ـ النزوع إلى العمل التطوعى:

الذى بدوره يمثل مكونًا رئيسًا فى ثقافة بناء المنظمات المدنية، فالهدف الأساسى من الانضمام لمؤسسات المجتمع المدنى هو الفعل الإرادى الحر القائم على التطوع الغير باحث عن الربح المادى، بل الهدف الأساسى هو خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه العامة، والعمل بروح الفريق من أجل حل المشكلات المستعصية.

جـ ـ الشفافية والمحاسبية:

الشفافية تعنى: مصداقية المؤسسات المدنية إزاء الرأى العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وتتحقق هذه المصداقية من خلال الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسة المدنية للمجتمع.

والمحاسبية تعنى: توافر إمكانية محاسبة القيادات والمسئولين عن نشاطهم وأدائهم الوظيفى من قبل الرأى العام وباقى الشركاء.

د ـ الأداء المهنى المتميز:

ومعناه إرساء تقاليد مهنية تحترم الأداء المتميز، تقبل التنوع والاختلاف وتعترف بآليات محددة لحسم المناقشات من جهة، وصنع السياسات من جهة أخرى، هذه القاعدة الثقافية ترتبط بشكل أساسى بثقافة بناء المؤسسات وإرساء معايير الأداء بها على أن تأخذ فى اعتبارها ما يلى: (قنديل، ٢٠٠٣، ١٢٠).

١ ـ احترام المبادرات والعمل التطوعى.

٢ ـ احترام التخصص وتقسيم العمل.

٣ ـ تطوير معايير أداء لتقييم العمل.

٤ ـ اعتماد قواعد أخلاقية لممارسة العمل.

٥ ـ التعاون والتفاعل بين العاملين مقابل أجر وبين المتطوعين.

٦ ـ احترام الفئات المستفيدة أو المستهدفة.

وبهذا يتضح أن المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة كى يكون له دور فاعل ومتميز فى إحداث التنمية الفاعلة فى أى مجتمع فإن هذا سوف يلقى عليه بالضرورة بناء قدراته الذاتية بما يقود للوصول إلى الأداء المتميز وتوثيق الصلة بينه وبين أفراد المجتمع المحلى والعالمى من خلال توافر آليات واضحة للمحاسبة والشفافية، هذا بالإضافة إلى ترسيخ النزعة نحو العمل التطوعى فى منظمات المجتمع المدنى بما يؤدى إلى سيادة العمل بروح الفريق فيها. (قاسم، ٢٠٠٣، ٣٢).

وأخيرًا فإنه يجب وجود علاقات داخل هذه المؤسسات تقوم على أساس من الاحترام والتعاون، وتقبل فكرة الحوار والقبول بالرأى الآخر، فنحن إلى الأبد لا نزال نرفض الاعتراف بالحوار والرأى والرأى الآخر داخل بلادنا، مما يؤثر بالسلب على واقع العمل الأهلى والتطوعى بمصر(قاسم، ٢٠٠٣، ٣٣).

ثالثا: الدين الإسلامى (القرآن والسنة النبوية) وفلسفة التطوع

ليست الشريعة الإسلامية ذات صبغة دينية مجردة، بل كانت دائمًا تعنى وضع أسس وقوانين لظروف الحياة الخاصة والعامة يدخل فيها كل ما يتصل بالنظم التشريعية التى تتمشى مع تطورات الحياة المدنية والحضارية فى كل عصر وفى كل وطن، وقد اهتمت الشريعة الإسلامية اهتمامًا بالغًا بعلاقة الإنسان بأخيه

الإنسان، وقد وضع الدين الإسلامى أحسن الأسس وأقومها للمجتمع ورسم الطريق واضحة لحسن العلاقة بين الفرد والجماعة، وألح فى كل ركن من أركانه على التعاون البشرى الذى هو أساس العمران، كما حث المؤمنين فى كل مناسبة على الرحمة والبر والإخاء والعدل والإحسان، وفوق ذلك كله فقد وضع النبى (ﷺ) ومن أتى بعده من الخلفاء أشخاصهم موضع الأمثال والقدوة ودربوا أنفسهم وتابعيهم على ما أتى به الإسلام من فضائل وأخذوا على عاتقهم تدريب المؤمنين على ممارسة هذه الفضائل، ونشرها بين الناس، فالإسلام دين الرحمة والرحمة أصل الإحسان، والإحسان هو المبدأ الفطرى للخدمة الاجتماعية والتطوعية. (الخياط، ١٩٨١، ٢٣٢).

وقد أقرت الشريعة الإسلامية كذلك بأن هناك ثمة علاقة وثيقة ومتوازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، والفرد مسئول تجاه المجتمع بالقدر ذاته الذى يكون فيه هذا المجتمع مسئولًا تجاه الفرد أو معينًا بحمايته وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوقه. (الرشيدى، ٢٠٠٥، ١٣٦).

ولعل ذلك ما أشار إليه رسول الله (ﷺ)، فى حديثه المعروف بحديث السفينة، ومؤداه أنه روى عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم فى أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجو ونجوا جميعًا» رواه البخارى.

وهكذا يبرز لنا رسول الله (ﷺ) مفهوم المسئولية التضامنية فى المجتمع الإسلامى، القائم على استغلال طاقات أفراده، والتعاون المثمر فيما بينهم. (الرشيدى، ٢٠٠٥، ١٣٧).

وقد عرف العمل التطوعى فى الإسلام باسم (نظام الوقف) وهو من الأنظمة

التى تركت بصماتها على الحياة فى المجتمع الإسلامى طوال عصوره السابقة، واليوم لا نجد لهذا النظام تواجدًا وحضورًا على ساحة المجتمع الإسلامى رغم تزايد الطلب على الخدمات العامة وأولها التعليم، فلقد أمن الوقف العديد من الخدمات التطوعية التى تقدم فى ميادين التعليم ورعاية الأيتام وعلاج المرضى الفقراء ورعاية الأرامل من النساء ورعاية الأسر التى غاب عائلها مجاهدًا فى سبيل الله، ولم يكن الوقف قاصرًا على المسلمين فقط، بل شمل كذلك غير المسلمين، وقد أقر الفقهاء بصحة ذلك شرعًا، فالإسلام دين الرحمة للعالمين. (غنيمة، ٢٠٠٢، ٥:٣).

واهتمامًا من الإسلام بأعمال البر والعطاء التطوعى، فقد نال التطوع باهتمامًا خاصًا من طرف علماء الفقه الإسلامى، باعتبار ما ورد فى القرآن والسنة من الحض على الإنفاق فى سبيل الله، والترغيب فى أعمال البر والتطوع، قال تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾. (القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية (٩٢)).

والتطوع يعتبر بابًا من أبواب الخير لأنه يجمع لصاحبة بين الحسنين جميل الذكر فى الدنيا وحسن الثواب فى الآخرة قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾. (القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية (٢٠١)).

ويعتبر التطوع فرصه لاستدراك الإنسان بعض ما فاته من واجبات فرط فيها، أو من حقوق لم يؤدها قبل أن يدركه الموت، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾. (القرآن الكريم: سورة المنافقون، الآية (١٠)).

وكان من ثمار ذلك الاهتمام الشديد والمتنامى بالأدوار التى من الممكن أن

يقوم بها الأفراد من خلال حث القرآن على البذل والعطاء تقربًا إلى الله ـ تبارك وتعالى ـ وتكفيرًا للذنوب. (المهدى، ٢٠٠٤، ١٢).

كما دلت النصوص الشرعية من السنة النبوية على مشروعية الوقف، والندب إليه، وأنه وسيلة للتقرب إلى الله تعالى، ومن هذه النصوص:

١ ـ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى (ﷺ) قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». (صحيح مسلم، ج٣، ١٢٥٥).

٢ ـ عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، أن عمر أصاب أرضًا من أرض خيبر، فقال: يا رسول الله، أنى أصبت أرضًا بخيبر، لم أصب مالًا ـ قط ـ أنفس عندى منه، فما تأمر به؟ قال «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها» فتصدق بها عمر على أن ألا تباع، ولا توهب، ولا تورث، فى الفقراء، وذوى القربى، الرقاب، والضعيف، وابن السبيل، ولا جناح على وليها أن يأكل بالمعروف، ويطعم صديقًا غير متمول مالًا. (البخارى، ج٢، ٩٨٢).

٣ ـ عن عمرو بن الحارث بن المصطلق رضى الله عنه قال: «ما ترك رسول الله (ﷺ) إلا بلغته البيضاء، وسلاحه، وأرضًا تركها صدقة». (البخارى، ج٣، ١٠٠٥).

٤ ـ كما أنه قد ورد عن جمع كبير من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أنهم أوقفوا أموالًا فى سبيل الله، منهم: عثمان وعلى والزبير وأبو طلحة وعمرو بن العاص، وغيرهم. هذا يظهر لنا ما للوقف من أهمية بالغة فى سد حاجات المجتمع ومتطلباته الملحة، سواء من خلال الإنفاق على الفقراء والمساكين والمحتاجين ومن خلال الأعيان الموقوفة كالمستشفيات والمدارس والجسور آبار المياة وغيرها. (عمر، ٢٠٠٥، ٢٥) وبذلك

يعتبر نظام الوقف الذى اخترعته الأمة الإسلامية من أعظم الآليات التنموية الحديثة. (دسوقى، ٢٠٠٤، ٤٣).

المجتمع المدنى العالمى

المجتمع المدنى العالمى هو فضاء مفتوح داخل حدود الدول القومية، ولكنه يتألف من تلك المنظمات والمؤسسات والممارسات غير الحكومية التى يقوم بها المواطنون بمبادرتهم هم، وليس من حيث المبدأ استجابة لأوامر أى حكومة، حتى ولو كانت حكومتهم القومية، ويتوجه اهتمامها خارج حدود الدولة القومية، أو ينصب على ما تقوم به هذه الدولة خارج حدودها، وبهذا فإن المجتمع المدنى العالمى تحكمه معايير ثلاثة هى: (روبيرتس، ٢٠٠٤، ٥٤: ٩٥).

١ ـ أن نشاط المجتمع المدنى العالمى موجه لما يقع خارج حدود الدولة القومية.

٢ ـ أن عضوية المجتمع المدنى العالمى مفتوحة لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة.

٣ ـ أن القواعد التى يخضع لها المجتمع المدنى العالمى هى جزئيًا قواعد دولية.

مكونات المجتمع المدنى العالمى

يمكن تقسيم مكونات المجتمع المدنى العالمى إلى النحو التالى: (السيد، ٢٠٠٥، ٦٧ – ٦٨).

١ ـ منظمات المجتمع المدنى المحلى الذى يمتد نشاطها أحيانًا خارج حدودها مثل منظمات حماية البيئة، وحماية المستهلكين.

٢ ـ منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، أى أنها تكون منظمات قومية فى

الأصل، ولكنها تتوجه بنشاطها أساسًا خارج حدود دولتها، وذلك على عكس المنظمات المذكورة فى الفقرة السابقة والتى يتوجه نشاطها أساسًا داخل حدود دولتها، وتعتبر لجنة الحقوقيين لحقوق الإنسان الأمريكية مثلًا على هذا النمط الثانى من المؤسسات.

٣ـ منظمات دولية غير حكومية مفتوحة العضوية لمواطنين من دول مختلفة مثل منظمة العفو الدولية.

٤ ـ اتحادات دولية لمنظمات وطنية، مثل الاتحادات العمالية العالمية، والتى تتألف عضويتها من اتحادات نقابات العمال الوطنية، مثل الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، أو الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، أو الاتحاد الإفريقى لنقابات العمال.

٥ ـ المحافل الدائمة أو المؤقتة لمنظمات المجتمع المدنى مثل المؤتمرات الموازية التى تعقدها منظمات المجتمع المدنى العالمى إلى جانب المؤتمرات الدولية الحكومية وخصوصًا تلك التى تنظمها الأمم المتحدة، كما كان الحال فى ريودى جانيرو فى البرازيل فى سنة ١٩٩٢، أو مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سنة ١٩٩٤، أو المنتدى الاجتماعى العالمى الذى اخذ يعقد فى بورتو أليجرى فى البرازيل منذ سنة ٢٠٠٢ وعقد فى مومباى فى الهند فى سنة ٢٠٠٤، وعاد بعدها إلى بورتوأليجرى.

٦ ـ أدوات الإعـلام الدولية التى توجه أساسًا لجمهور عالمى، وفى مقدمتها بطبيعة الحال شبكات التلفزيون العالميـة المستقلة عن سيطرة الدولة، والتى تخاطب جمهورًا متعدد الجنسيات ومتعدد اللغات والثقافات، وأبرزها على الصعيد الدولى شبكة الـ CNN.

٧ـ حركات اجتماعية: وهى تجمعات لأشخاص ومنظمات ومؤسسات تجمعها قيم مشتركة على اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية

لأفرادها، وقد يكون وجودها عابرًا ومؤقتًا، وقد يدوم فترة من الزمن، ومن أبرز نماذجها الحركة المعادية للعولمة، والتحالف المعادى للحرب ضد العراق، وحركات السلام والبيئة والمرأة بصفة عامة.

ومن هنا يمكن القول أن المجتمع المدنى العالمى يبرز إحساس مثقفى العالم تجاه مشكلاتهم، ويبرز دعواتهم الفعالة لمواجهة الأحداث المتلاحقة للمحافظة على الحقوق المدنية وفهم المشكلات وتفهم حدودها تفهما جيدًا من خلال تكوين تشكيلات مدنية عالمية تتمتع بالحرية والاستقلالية بعيدًا عن سلطة الدولة المركزية. (صادق، ٢٠٠٠، ١١).

تطور المجتمع المدنى فى مصر

عرفت مصر العمل التطوعى منذ آلاف السنين، وقد مارس المصرى القديم الأعمال التطوعية بهدف الخدمة العامة غير الهادفة للربح المادى، ثم توالت الأعمال التطوعية فى عصور تالية، وفى حضارات متعاقبة نشأت على أرض مصر ولكن مصطلح (المجتمع المدنى) لم تعرفه مصر إلا من خلال المائة عام الأخيرة، جاء هذا المصطلح ملازمًا للدولة الحديثة وتطورها، مجتمعًا مدنيًا يؤمن بالوجود المستقل عن السلطة السياسية، وهو ليس مجرد وجود هامشى بل وجود يأتى استجابة للتطورات العالمية المتلاحقة التى شهدها العالم فى القرن العشرين والتى ازدادت بروزًا وحدة فى القرن الحادى والعشرين.

ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال أثر العولمة ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ على نشأة المجتمع المدنى فى مصر. هذا المجتمع الذى وجد أساسًا ليملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، قائمًا على ثلاثة أركان ينطوى عليها مفهوم المجتمع المدنى أولها الفعل الإرداى الحر (مبادرات أهلية مجتمعية)، ثانيها إطار تنظيمى أو مؤسسى هناك توافق واتفاق بخصوصه، ثالثها

ركن أخلاقى سلوكى يشير إلى الثقافة المدنية (قبول الاختلاف، الإدارة العلمية للخلافات والصراعات، التسامح والتعاون). (قنديل، ٢٠٠٣، ٦٩)

وقد شهدت مصر طوال تاريخها أشكالًا مختلفة ودرجات معينة من فعاليات المجتمع المدنى، تزيد فى مرحلة وتنقص فى مرحلة أخرى والذى لا خلاف عليه أن مصر شهدت خلال السنوات العشرين الماضية تطورًا بارزًا للمجتمع المدنى تحديدًا منذ تبنى النظام السياسى المصرى لمفهوم التعددية السياسية، عشرون عامًا تطور فيها المجتمع المدنى من منظور الحجم وتنوع النشاط، ومن منظور الخبرة، وما تتضمنها من إيجابيات وسلبيات. (إبراهيم، ١٩٩٢، ٢٥).

وفيما يلى إطلالة سريعة على الجذور التاريخية للمؤسسات التطوعية فى مصر:

أ- الجذور التاريخية لمؤسسات المجتمع المدنى بمصر

عرفت مصر أشكالًا عديدة من التجمعات التطوعية عبر تاريخها الطويل ولكن تعود بذور النشأة التاريخية لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث تكونت الجمعيات الأهلية ومن أبرزها الجمعية اليونانية (١٨٢١) التى تأسست فى الإسكندرية، وجمعية معهد مصر (١٨٥٩)، وجمعية المعارف (١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (١٨٧٥)، والجمعية الإسلامية (١٨٧٨)، وجمعية مصر الفتاة (١٨٧٩) وجمعية المساعى الخيرية القبطية (١٨٨١) وجمعية التوفيق القبطية (١٨٩١). (قنديل، ٢٠٠٣، ٧٤).

وجاء تأسيس الجمعيات الأهلية فى هذه الفترة كرد فعل للثقافة الغربية من ناحية، ومن ناحية أخرى كآلية سياسية وثقافية للاهتمام بالثقافة الوطنية المصرية والاحتجاج على تردى أوضاع المواطن المصرى الذى يعانى مرارة القيد والاستعمار.(قنديل، ٢٠٠٣، ٨١).

وقد مرت مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر بخمس مراحل تاريخية هى: (الخشت، ٢٠٠٤، ٤٥).

١ ـ المرحلة الأولى(١٨٠٥ ـ ١٩٠٠) وهى التى شهدت البدايات الاولى لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر.

٢ ـ المرحلة الثانية (١٩٠٠ ـ ١٩٢٣) وهى التى يمكن أن نطلق عليها مرحلة التهيئة للانطلاق حيث تطورت بنية مؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة وشهدت تلك الفترة تأسيس بعض النقابات والأحزاب.

٣ ـ المرحلة الثالثة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) وفى تلك الفترة تطورت خبرات وممارسات مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ونشطت المبادرات الأهلية، واتسعت قاعدة النشاط التطوعى وتكونت ثمانى نقابات مهنية وتأسست العديد من الجمعيات الأهلية، وكانت تلك الفترة فترة ازدهار وفاعلية ومشاركة عالية فى كل قضايا المجتمع اجتماعية واقتصادية وسياسية.

٤ ـ المرحلة الرابعة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) وهى مرحلة انكسار المجتمع المدنى وهيمنة الدولة. وفيها انتقل النظام السياسى المصرى إلى مرحلة التنظيم السياسى الواحد، فتم حل الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير عام (١٩٥٣)، ثم حل جماعة الإخوان المسلمين فى عام (١٩٥٥)، وصدر قرار جمهورى رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ ينص على إلغاء المواد من ٥٤ ـ ٨٠ من القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية، وكان رد الفعل سريعًا حيث قامت التنظيمات الأهلية المتنوعة بمظاهرات احتجاجية.

٥ ـ المرحلة الخامسة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) وهى التى تعرف باسم مرحلة الانفتاح والخصخصة، وهذه المرحلة اتسمت بتحولات سياسية واقتصادية بالغة الأهمية، حيث ظهرت التعددية السياسية ووصلت الأحزاب السياسية إلى

١٧ حزبًا، ووصلت أعداد الجمعيات الأهلية إلى أكثر من ١٦,٠٠٠ جمعية أهلية فى بداية القرن الحادى والعشرين.

ولذلك فإن تلك المرحلة تعتبر المرحلة الذهبية لمؤسسات المجتمع المدنى إذ أتيح لها القيام بأدوار تطوعية عديدة على كافة المستويات، فقد تمكنت المؤسسات الأهلية من رعاية الأمومة والطفولة، وذوى الاحتياجات الخاصة، وخدمة البيئة، والمساهمة فى نشر ثقافة التطوع، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وحماية المستهلك والتنظيم والإدارة ورعاية المسجونين وتوفير أفضل سبل الرعاية لهم. (آخرون، ٢٠٠٤، ١٦٨).

إن التحولات التى مرت بها مؤسسات المجتمع المدنى فى تلك الفترة قد أجبرت الدولة على أن تقر إقرارًا كاملًا بحق مؤسسات المجتمع المدنى فى الوجود، وأن تقدر الدولة هذه الأدوار تقديرًا إيجابيًا باعتبار أن تلك المؤسسات تهدف صالحًا عامًا. (آخرون، ٢٠٠٤، ١٦٩).

رابعا: الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن

تعتبر الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى حجز الزاوية فى إحداث عملية الإصلاح التعليمى وقد أدركت كثير من دول العالم أهمية الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى، ولذا فقد أخذت الحكومات فى معظم تلك الدول تسن التشريعات وتعقد الندوات وتجعل المشاركة المجتمعية جزءا أساسيًا من فلسفة التعليم، وإذا كانت الأدوار المتعددة لمؤسسات المجتمع المدنى لها أهميتها فى التنمية بصفة عامة، فإن أهميتها فى مجال التعليم ودعم الولاء والانتماء للوطن بصفة خاصة تنبع من كونها ضرورة تفرضها طبيعة التربية وطبيعة الظروف المحيطة بالعملية التعليمية. (قناوى، ٢٠٠٣، ٥٥).

وتأتى أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى الإصلاح الشامل مع بداية الألفية الثالثة باعتبارها تأخذ دور الشريك الشعبى فى تبنى القضايا المجتمعية المهمة، سواء كانت تعليمية أو صحية أو اجتماعية أو غيرها، وتحديات القرن الحادى والعشرين تجعل الحكومة فى أى دولة من الدول مهما اختلف مستوى تقدمها تعجز وحدها عن أداء كل الخدمات التى يحتاجها المواطنون، كما يتعذر عليها بمفردها أن تنفذ كل البرامج الإنتاجية والخدمية فى المجتمع، ومن هنا كانت ضرورة المشاركة المجتمعية فى التعليم عبر مؤسسات المجتمع المدنى. (محمد، ٢٠٠٢، ٢١٩).

ولقد بات من الواضح أن الجهود الرسمية من قبل الدولة لا يمكن أن تفى وحدها بالاحتياجات التعليمية المتزايدة للمجتمع المصرى، فمع الاعتراف بتلك الجهود الطيبة التى بذلتها الدولة فى هذا المجال والتى تمثلت فى زيادة أعداد المدارس والمدرسين والميزانيات المرصودة للعملية التعليمية، إلا أنها مازالت عاجزة عن وفاء متطلبات هذه العملية فى شكلها الأمثل مقارنة بالدول المتقدمة، هذا بدوره جعل هناك ضرورة ملحة لتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية لتدعيم وإصلاح التعليم. (عبد الجواد، ٢٠٠٢، ٣٤).

وقبل استعراض دور مؤسسات المجتمع المدنى فى بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن، يجب التأكيد على حقيقة مهمة وهى أن مؤسسات المجتمع المدنى فى عالم اليوم أصبحت قوة قصدية فاعلة تساهم فى فى عملية التغيير الاجتماعى، وكثير منها انتقل دوره من مجرد تقديم الخدمة إلى ممارسة الدور التنموى الشامل والمتنوع والذى يحقق نقلة نوعية مميزة فى الحياة، وقيامها بهذا الدور يتطلب أداءًا مهنيًا متميزًا توظف فيه مهارات عديدة فى الإدارة والتمويل وأسلوب تقديم الخدمة والتواصل مع الآخرين (قنديل، ٢٠٠٣، ١٨٨)، كما أن المجتمع المدنى بمؤسساته مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والنوادى والروابط مدعو

لتبنى المبادرات الأهلية التطوعية لإصلاح المجتمع المصرى والمشاركة الفعالة فى التنمية وذلك لن يتم إلا من خلال مبادرات تطوعية لا تتم إلا بالإرادة الحرة لأصحابها. (هاشم، ٢٠٠٣، ٥٤).

ومن خلال هذه الإرادة الحرة تتمكن مؤسسات المجتمع المدنى من الارتقاء بمستوى التعليم المصرى عن طريق الارتقاء بمستوى المعرفة، ونشر الوعى والدفاع عن قضايا المرأة والطفل وحقوق الإنسان ونبذ التعصب والتطرف وإقرار قيم التسامح والتعاون وتقبل الرأى والرأى الآخر (عبد الصادق، ٢٠٠٤، ٧٤) وذلك وصولا إلى نظام تعليمى يستهدف التنمية البشرية، ويقدم خدمات تعليمية مميزة خصوصا للمهمشين عبر شراكة فاعلة بين تلك المؤسسات وبين الدولة. (الجياس، ٢٠٠٤، ١٨٦).

إن توسيع المشاركة المجتمعية وإشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى إصلاح التعليم المصرى والارتقاء به هو مؤشر مهم يقودنا نحو تطوير التعليم وتوطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العلمية نحو آفاق جديدة للتقدم بحثا عن غد أفضل للتعليم المصرى. (الفقى، ٢٠٠٢، ٢٦٨).

وفيما يلى عرض لواقع مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم بناء وتعزيز قيمة الانتماء للوطن.

قامت مؤسسات المجتمع المدنى بالأدوار التالية:

أولا: خصصت كثيرًا من الجهود الوقفية لدعم وإثراء الدراسة ومعاونة الطلاب وإنشاء الكتاتيب والمدارس وتحقيق كتب التراث والمخطوطات لرعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى إطار من التطوع لوجه الله تعالى دعما للولاء والانتماء لهذا الوطن ودعما لمبادئ التكافل فى الإسلام التى ترسخ مفاهيم الحب والتوافق والانتماء للوطن. (باروق، ٢٠٠٤، ١٩٩).

ثانيا: شارك المجتمع المدنى من خلال الجمعيات الأهلية فى دعم التوجه نحو إثراء الواقع التعليمى بما يدعم قيم الولاء والانتماء للوطن ومثال ذلك «جمعية حواء المستقبل» والتى أشهرت عام ١٩٩٦م بمحافظة الجيزة ولها جهود جيدة فى مجال دعم الانتماء والولاء للوطن من خلال مشروعات تهدف إلى رفع كفاءة المدارس الابتدائية الحكومية، المساهمة فى تحسين البيئة المدرسية، رفع كفاءة هيئة التدريس بما يدعم مبادئ الولاء والانتماء للوطن، تحسين الأنشطة التربوية وخصوصا تلك الداعمة للانتماء إلى الوطن والحفاظ على الذات والهوية، المساهمة فى نفقات التلاميذ غير القادرين مما يعد بابا من أبواب التكافل يدعم الأواصر الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد بما يفعل دور المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن. (عبد الحميد، ٢٠٠٢، ٢٢٧: ١٣٢).

ثالثا: شاركت الجمعيات الأهلية فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن من خلال عقد دورات ولقاءات مع المفكرين والأدباء ورجال الدين إلا أن هذه الجهود لا زالت قاصرة وغير مفعلة بالقدر الذى نتمناه مقارنة بالدول المتقدمة وهذا بدوره جعل هناك ضرورة ملحة لتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية لدعم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم ومن ثم القيام بدور هادف فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن من خلال التعليم... (عبد الجواد، ٢٠٠٢، ٢١٩).

رابعا: تأخذ مؤسسات المجتمع المدنى دور المنظر والمقترح لسياسات وتوجيهات وإرشادات تربوية داعمة للدور المأمول لمؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن..... ومن ذلك جهود الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية كأحد الكيانات الأهليى غير الرسمية والتى ناقشت موضوعات الشراكة المجتمعية ودورها فى إصلاح التعليم وتعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن من خلال مؤتمرها الخامس الذى كان فى يومى ٢٤ ـ ٢٥ يناير ٢٠٠٤ بعنوان «التعليم غير النظامى فى القرن الحادى والعشرين».

والذى عقدته الجمعية بالاشتراك مع مركز تطوير المناهج بجامعة عين شمس وناقشت فيه الجمعية سبل الشراكة المجتمعية وأنماط التعليم غير النظامى وسبل الارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم التعليم المصرى(*). (مجلة التربية، ٢٠٠٤).

من خلال استقراء البحث لبعض الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدنى والإطار الفكرى أذلى يحكمها خلص البحث إلى محدودية هذه المؤسسات فى دعم التعليم المصرى وتطويره وإصلاحه بما يدعم المواطنة والانتماء لهذا الوطن.

وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

١ ـ تزييف الوعى من خلال قتل المبادرات الذاتية والجهود التطوعية وعدم الاهتمام بنتائجها.

٢ ـ المعاناة من سيطرة الفكر الآخر والتبعية العمياء للكيانات الكبرى المهيمنة سياسيا وثقافيا واقتصاديا على الكيانات الأخرى الفقيرة والناشئة.

٣ ـ الاغتراب الثقافى لدى أبناء الوطن الواحد وسيطرة العولمة عليهم مما شتت جهودهم وجعلها جوفاء بلا معنى.

٤ ـ جمود النشاط المجتمعى وسيطرة النخبة الجاهلة على إدارة الدولة مما أفقدها القدرة على الإبداع.

٥ ـ تجفيف منابع الثقافة المصرية من خلال قتل العلاقة الإبداعية بين الإنسان والبيئة مما أفقده القدرة على الحوار مع ذاته والقدرة على الحوار مع الثقافات الأخرى.

(*) راجع فى ذلك: مجلة التربية ع ١٣ السنة السابعة ـ نوفمبر ٢٠٠٤م.

٦ ـ ضعف روح الولاء والانتماء للوطن والوقوع فريسة للأزمات الراهنة على كافة الأصعدة.

خامساً: التصور المقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن

مقدمة:

إن مؤسسات المجتمع المدنى بما تملكه من كوادر وطاقات وإمكانات قادرة بالتعاون مع الدولة على أن تساهم بفاعلية فى إصلاح التعليم المصرى والارتقاء به وبمكوناته فكرًا ومنهجًا وسلوكًا لدعم روح الولاء والانتماء للوطن، وتكوينًا للشخصيات وتنمية للمهارات وإكسابًا للعلوم وتفاعلًا مع الآخرين بمنهجية ومنطقية (حنفى، ٢٠٠٣، ٢٧).

ومؤسسات المجتمع المدنى قادرة ـ كذلك ـ أن تساهم فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن كمساهم وكرقيب وكمشارك لأجهزة الدولة المعنية بذلك فى إطار من الثقة والود والاحترام المتبادل (زهران، ٢٠٠٤، ١٠٠). كما أن هذه المشاركة لابد أن تعتمد على معايير محددة ومقننة، هذه المعايير يجب أن تتسم بالكفاءة والمصداقية وواقعية التنفيذ، وأن تكون هذه المشاركة متفاعلة مع ثقافة الدولة ومعبرة عنها ونابعة منها (Garlick، ٢٠٠٣، ٥٥).

الأهداف العامة للتصور المقترح

١ ـ دعم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى ترسيخ وتعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن.

٢ ـ التأكيد على أهمية الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى.

٣ ـ بناء رؤية مستقبلية داعمة لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى الحفاظ على هوية الأمة وثقافتها.

٤ ـ دعم العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة الرسمية فيما تخص قضايا التعليم ودعم الانتماء للوطن.

٥ ـ التأكيد على فعالية جهود المشاركة المجتمعية فى إصلاح التعليم المصرى والرقى لدعم منظومة الولاء والانتماء للوطن.

مرتكزات التصور المقترح

يرتكز التصور المقترح على عدة مسلمات نوردها فيما يلى:

١ ـ النمو الرهيب لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر.

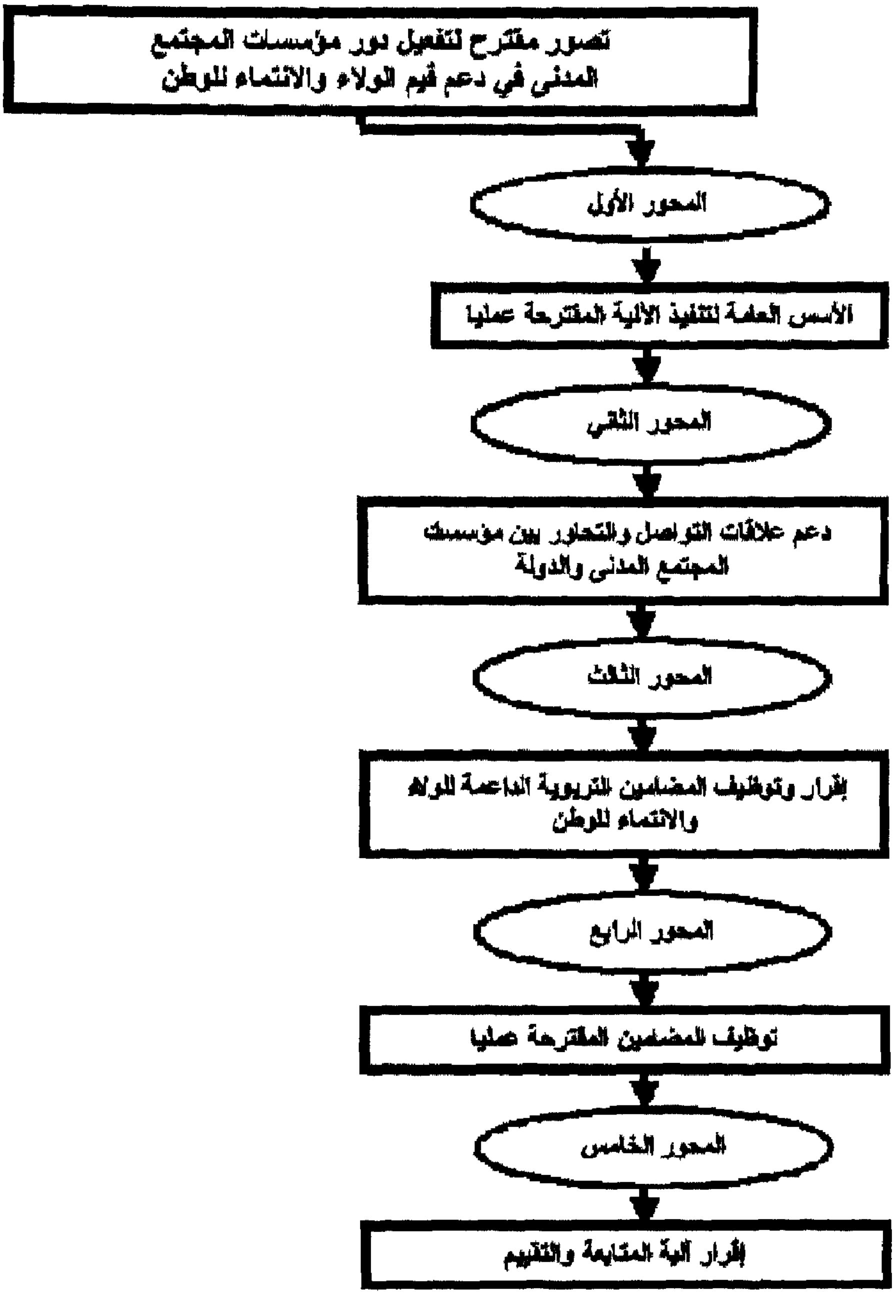
٢ ـ تنامى الأدوار التى تلعبها مؤسسات المجتمع المدنى فى قضايا التعليم والمشاركة المجتمعية.

٣ ـ الحاجة إلى استغلال طاقات مؤسسات المجتمع المدنى الاستغلال الأمثل بعيدا عن الشبهات التى لحقت بها خصوصا فى الآونة الأخيرة.

٤ ـ التأكيد على أهمية دور المشاركة المجتمعية فى إصلاح التعليم المصرى والنهوض به لدعم منظومة الولاء والانتماء للوطن.

٥ ـ مساندة صناع القرار التربوى فيما يخص التوظيف الأمثل لمؤسسات المجتمع المدنى ودورها المهم فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن.

ويبرز الشكل التالى محاور التصور المقترح



شكل رقم (١) يوضح ملامح التصور المقترح لتفعيل دور مؤقت المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن

* محاور التصور المقترح:

المحور الأول:

الأسس العامة لتنفيذ الآلية المقترحة عمليا:

١ ـ الإيمان الراسخ بأهمية المشاركة المجتمعية.

٢ ـ القناعة بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى.

٣ ـ توظيف جهود مؤسسات المجتمع المدنى التوظيف الأمثل فى دعم جهود الولاء والانتماء للوطن.

٤ ـ الاستفادة من طاقات وامكانات المجتمع المدنى.

٥ ـ الاستفادة من معطيات العصر الحديث والظروف الراهنة فى حسن استغلال مؤسسات المجتمع المدنى.

المحور الثانى:

دعم علاقات التواصل والتحاور بين مؤسسات المجتمع المدنى والدولة فيما يتعلق بتفعيل أدوارها التربوية.

ودعما لهذا التوجة فى مجال توظيف جهود مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم قيم الولاء والانتماء للوطن.

يقترح البحث:

١ ـ بناء جسور من الثقة المتبادلة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى.

٢ ـ الشفافية والبعد عن الشبهات فيما يتعلق بآليات عمل مؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى.

٣ ـ عقد اللقاءات المثمرة بين ممثلى الدولة وممثلى مؤسسات المجتمع

المدنى للاتفاق على آليات نحافظ للدولة على هيبتها وتدعم من دور تلك المؤسسات فى خدمة التعليم والارتقاء به.

٤ ـ تزويد مؤسسات المجتمع المدنى بكافة البيانات والمعلومات والمساهمات الفنى يمكنها من النجاح فى أداء مهامها التربوية فى جو من التفاؤل والتفاعل المستمر.

٥ ـ الإعلان بشفافية عن مصادر تمويل تلك المؤسسات والمرجعيات الفكرية التى تنتمى إليها دعما لمبادئ الممارسات النظيفة بعيدا عن الشبهات وارتقاء بجودة الأداء.

المحور الثالث:

إقرار وتوظيف المضامين التربوية الداعمة للولاء والانتماء من خلال تبنى مؤسسات المجتمع المدنى لها.

وتتمثل هذه المضامين فى:

دعم قيمة الولاء للوطن.

دعم قيمة التسامح والحوار مع الآخرين فى إطار من التفاؤل والتسامح.

دعم قيمة تقبل الرأى والرأى الآخر.

دعم قيمة التعاون المثمر الفعال، ونبذ الأنانية وإيثار الذات.

دعم قيم الإيثار.

دعم قيم الإبداع والابتكار والتميز فى إطار الرغبة الأكيدة فى إفادة الوطن والنهوض به.

دعم مفهوم التواصل الحضارى والانفتاح على الآخر فى إطار يحفظ هوية الأمة وفى نفس الوقت يتواصل مع مستجدات الحضارة.

دعم مفهوم الاعتزاز بثوابت الأمة والمتمثلة فى عقيدتها ومقدراتها وعاداتها وتقاليدها.

المحور الرابع:

توظيف المضامين المقترحة عمليا.

وذلك من خلال:

دعم التواصل مع وزارة التربية والتعليم.

عقد الندوات واللقاءات الداعمة لهذه المضامين.

تمويل البرامج التدريبية الداعمة لهذه المضامين.

دعم جهود الدولة لإقرار هذه المضامين تربويا.

تدريب المعلمين على كيفية تفعيل هذه المضامين عمليا.

المحور الخامس:

إقرار آلية المتابعة والتقديم.

وتتمثل تلك الآلية فى:

المتابعة المستمرة لجهود مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم توجهها التربوى.

تقديم هذه الجهود وتقديم النصح والتوجيه والإرشاد لمؤسسات المجتمع المدنى للارتقاء بدورها فى تدعيم قيم الولاء والانتماء للوطن.

تقديم التقارير التى تتضمن آليات المتابعة والنقد بما يؤهل تلك المؤسسات لعلاج أخطائها بشكل فورى وسريع.

تفعيل منظومة الثواب والعقاب دعما لأدوار تلك المؤسسات وحفاظا على هيبة الدولة وسيادتها.

مراجع الفصل الثالث

١. القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية (٩٢) .

٢. القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية (٢٠١) .

٣. القرآن الكريم: سورة المنافقون، الآية (١٠) .

٤. إبراهيم جميل بدران: التنشئة والتعليم والتكوين العلمى للباحث، كتاب الأزهر، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٥، ص ٨.

٥. أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان فى أربعة عقود، مجلة السياسة الدولية، مج ٤٠، ع ١٦١، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٥، ص ١٣٦ .

٦. أحمد ثابت: الدور السياسى والثقافى للقطاع الأهلى، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩ .

٧. أحـمد شكر: مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

٨. إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد: أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم (تجربة حواء المستقبل) من بحوث المؤتمر السنوى الرابع: الجهود الأهلية وتحديث مصر ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ص ٢٢٧: ٢٣٢ .

٩. الجهود الأهلية وتحديث مصر ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، ص ٢١٩

١٠. السيد يسين: الحوار الحضارى فى عصر العولمة، دار الشروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٨.

١١. أمانى قنديل: المجتمع المدنى، مجلة الديمقراطية، ع ٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، شتاء ٢٠٠٣، ص ٧٠.

١٢. أمانى قنديل: المجتمع المدنى العالمى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩ .

١٣. أمانى قنديل: المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١ .

١٤. أمجد خليل الجياس: التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣: مكافحة الفقر والإسهام فى التنمية البشرية، مجلة المستقبل العربى، ع ٣٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ٢٠٠٤، ص١٨٦ .

١٥. أيمن محمد عمر: الوقف ودوره فى التنمية الاقتصادية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع ٦٠، السنة ٢٠، مجلس النشر العلمى، الكويت، مارس ٢٠٠٥، ص ٢٥.

١٦. ج. تيمونز روبيرتس: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلى، مجلة عالم المعرفة، ع ٣٠٩، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ص ٥٤: ٩٥.

١٧. حامد خليل: الوطن العربى والمجتمع المدنى، كراسات استراتيجية، ع ١، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، خريف ٢٠٠٠، ص ١٢ .

١٨. حسين توفيق: بناء المجتمع المدنى ـ المؤشرات الكمية والكيفية، من بحوث ندوة المجتمع المدنى العربى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٩٤

١٩. حسين محمد أبو مايلة: تصور مستقبلى لدور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الأزمات فى مصر، من بحوث المؤتمر السنوى السابع لقسم أصول التربية، إدارة الأزمة التعليمية فى مصر، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

٢٠. سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٥.

٢١. سليمان عبد ربه محمد: الجهود الأهلية ودورها التربوى فى تحديث المجتمع المصرى، من بحوث المؤتمر السنوى الرابع: الجهود الأهلية وتحديث مصر، ١٦ ـ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، الاتحاد العام للجمعيات المؤسسات الأهلية، القاهرة، ص ٢١٩.

٢٢. سمير حنا صادق: العلم ومستقبل العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١ .

٢٣. سيد دسوقى: رؤى إسلامية فى التنمية التقنية المستقبلية، دراسات إسلامية، ع ١٠٤، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

٢٤. صالح بالحاج: الدستور والدولة، مجلة الديمقراطية، ع ١٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٥، ص ١١٦.

٢٥. صحيح البخارى: رواه البخارى فى صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط فى الوقف، ج ٢، ص ٩٨٢ .

٢٦. صحيح البخارى: رواه البخارى فى صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوصايا، ج ٣، ص ١٠٠٥ .

٢٧. صحيح مسلم: رواه مسلم فى صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج ٣، ص ١٢٥٥ .

٢٨. عاطف بدر أبو زينة، أمل مختار قناوى: الدور التربوى للجمعيات الأهلية بمحافظة بنى سويف . دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة العدد (٥٣) ج ٢، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٥٥.

٢٩. عبد العزيز الخياط: المجتمع المتكامل فى الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٣٢.

٣٠. عبد العزيز حنفى: الجمعيات الأهلية داعمة للمؤسسات التعليمية، مجلة المعرفة، ع ١٠٢، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٣، ص٢٧.

٣١. عبد الفتاح مصطفى غنيمة: الوقف فى مجال التعليم والثقافة فى مصر خلال القرن العشرين، قضايا إسلامية، ع ٨٩، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣: ٥.

٣٢. عبد القادر النجار وآخرون: البعد الحضارى لهجرة الكفاءات، كتاب الأمة، ع ٨٩، قطر، يوليو، ٢٠٠٢، ص ١١٢.

٣٣. عبد القادر هاشم: قضية سعد الدين إبراهيم ومستقبل المجتمع المدنى فى المصرى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار النخيل للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٤.

٣٤. على عبد الصادق:مفهوم المجتمع المدنى. قراءة أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٤.

٣٥. فتحى أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

٣٦. قاسم عبده قاسم: التسامح، سلسلة الشباب، ع ٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

٣٧. كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى، مجلة عالم الفكر، مج ٢٧، ع ٣، المجلس الوطنى للثقافة والآداب، الكويت، يناير/ مارس، ١٩٩٩، ص ١٩.

٣٨. ليلى عبد الجواد: دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مجال التعليم ومحو الأمية، من بحوث المؤتمر السنوى الرابع:

٣٩. ليلى عبد الجواد: دور الجمعيات ومؤسسات الأهلية فى مجال التعليم ومحو الأمية، من بحوث المؤتمر السنوى الرابع: الجهود الأهلية وتحديث مصر، ١٦ ـ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، ص ٣٤.

٤٠. محسن خضر: مستقبل العمل التطوعى فى المجتمع المدنى، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع ١١٧، القاهرة، ربيع ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

٤١. محسن زهران: الآفاق الواعدة للتنمية الشاملة، مجلة أحوال مصرية مصرية، ع ٢٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

٤٢. محمد المهدى: كيف تنجح مؤسسة الوقف، مجلة الوعى الإسلامى، ع ٤٦٨، السنة ٤١، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، سبتمبر وأكتوبر، ٢٠٠٤، ص ١٢.

٤٣ . محمد جمال باروق: نظام الوقف والمجتمع المدنى: مجلة المستقبل العربى، ع ٣٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ٢٠٠٤، ص١٩٩ .

٤٤ . محمد عثمان الخشت: المجتمع المدنى، سلسلة الشباب، ع ٨، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٠.

٤٥ . محمد نور فرحات: الدولة والمجتمع المدنى العربى، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ع ١١٧، القاهرة، ربيع ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

٤٦ . مصطفى الفقى: العرب الأصل والصورة، مرجع سابق، ص٢٦٨.

٤٧. مصطفى كامل السيد: المجتمع المدنى: الفاعل الجديد على المسرح الدولى، مجلة السياسة الدولية، مج ٤٠، ع ١٦١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو، ٢٠٠٥، ص ص ٦٧ ـ ٦٨.

٤٨ . مصطفى كامل السيد: مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص١٤٣ .

٤٩ . ميلاد سامى يعقوب: هل يوجد مجتمع مدنى فى مصر؟. دراسة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والدولة، مجلة أحوال مصرية، السنة الثامنة، ع ٢٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٥، ص ص ١٨ ـ ١٩ .

50. Kennedy، Kerry: Building Civic Capacity for a New Century: Engaging Young people in Civic Institutions and Civil society. Asia Pacific Education Review، V1 N1، Dec 2000. p 23 .

51. Murnane، Richard J: A civil Society Demands Education for Good Jobs. Educational Leadership، V 54، N 5،Feb 1997، p 34.

52. Stere Garlick: Benchmarking good practice – university – region engagemaemt efficiency: paper presented at the insideout conference on

الفصل الرابع

الوقف الإسلامى رؤية تربوية جديدة

المبحث الأول

الوقف الخيرى «رؤية جديدة»

مقدمة

إن تعاليم الإسلام تؤكد التكافل بمفهومه الشامل بين المسلمين وتقضى على كل من لا يبذل من عواطفه وجاهه وماله لغيره من إخوانه المؤمنين بأنه ليس منهم. ولذلك لا يعرف المجتمع الإسلامى فردية أو أنانية أو سلبية، وإنما يعرف إخاء صادقًا وعطاء كريمًا، وتعاونًا على البر والتقوى دائمًا، بهذه المعانى كان المؤمنون أهلًا للعزة والقيادة والريادة فى شتى مجالات الحياة. (دسوقى ٢٠٠٤، ٢٥).

ويشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعى بعيدًا عن دور الدولة، وكانت الأوقاف تلعب دورًا كبيرًا فى بنيان الأمة أو المجتمع المدنى، حيث كانت تاهم فى التوازن الاجتماعى والاقتصادى فهى خدمة عامة ابتغاء وجه الله تعالى، والتوجه الاقتصادى فى الأوقاف متنوع فهو يشمل كافة الخدمات من إصلاح الطرق وإنشاء الجسور وعمارة المساجد، وتقديم الخمات الطبية، كفالة الأيتام واللقطاء والفقراء، ومساعدة طلاب العلم ومساندة المزارعين فيأخذون بذور أرضهم مجانًا، ومساعدة صغار التجار بعطايا أو بقروض حسنة بلا فوائد وتزويج الفقراء من الشباب ذكورًا وإناثًا وكفاية العميان والمقعدين، بل وتقديم الألبان للأمهات الفقيرات، وتقديم العون لابن السبيل (أى المسافر الغريب عن بلده). (الخشت ـ ٢٠٠٤، ٢٥).

كما أن الوقف الاقتصادى يأتى على قمة ما حضت عليه الشريعة الإسلامية من البذل والعطاء والإنفاق فى سبيل الله ولهذا راج سوقه، وكثرت الأموال الموقوفة كثرة هائلة وكانت المورد الذى لا ينضب معينه، لصنع التقدم والرخاء، والتطور والازدهار. (عبد الرحمن - ٢٠٠، ٤).

هكذا نرى الارتباط الوثيق بين الأوقاف وبين التنمية الشاملة نرى - كذلك - مدى ارتباط الإصلاح الاقتصادى بسياسات وتوجهات الأوقاف التى تمثل عصب الاقتصاد الإسلامى فى أوج مجده ورقيه، ولذلك نرى ابن بطوطه يقول والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها، فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج تعطى لمن يحج عن الرجل منه كفايته ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن، وأوقاف لفك الأسارى، وأبناء السبيل، وأوقاف على تعديل الطرق ورصفها يمر عليها المترجلون ويمر الركبان كذلك، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير. (ابن بطوطه - ١٤٠٥، ١٨).

وإذا كانت الأمة الإسلامية قد عرفت نظام الوقف فى سلمها وأمنها فهى فى حروبها كذلك لم تنس الوقف ولم تنس مبادئ التكافل الإجتماعى المثمر فعطاءات الحروب لم تحتكرها دولة الإسلام بل جعلتها لأبناء الأمة جميعًا وفق عطاءات منظمة وكان أول من نظم هذه العطاءات هو الخليفة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - الذى ينسب إليه أنه وضع المبدأ القائل بحق جميع المسلمين فى تلك العطاءات. (ستسيبات - ٢٠٠٤، ١٢٤).

وهكذا نرى أن الإسلام حول مغانم الحرب إلى وقف إسلامى مستحق لكل أبناء الأمة فى نظام اقتصادى بديع لم تعرف البشرية المعاصرة له مثيلًا.

ويلاحظ من التمهيد السابق أن الإسلام كنظام تنموى اقتصادى يمثل فيه الوقف العصب ويمثل العمود الفقرى الذى تبنى عليه ركائز الأمة الاقتصادية وتعتمد عليه التنمية اعتمادًا كبيرا.

ونظام الوقف الإسلامى بتوجهاته الاقتصادية التنموية من أهم الأنظمة الاقتصادية التى عرفتها البشرية، فهو نظام اقتصادى فريد فى توجهاته يحتل قمة المنظومة الاقتصادية الإسلامية التنموية للأسباب الآتية: (الجمعية الاسلامية ـ ٢٠٠٠، ٧٩: ٨٦).

١ ـ إن الرسول صلى الله عليه وسلم بدأ تطبيقه فى صدر الإسلام بهدف إيجاد مصادر دائمة للدخل القومى ينفق منها على المصالح العامة، ثم أخذ الخلفاء الراشدون يتوسعون فى تطبيقه ونما النظام وقوى واستقر فى ظل التطورات التى حدثت فى التاريخ الإسلامى ومع مختلف أنظمة الحكم فى الدول الإسلامية.

٢ ـ الوقف أحد مرتكزات التوازن الفكرى لتعليم البشر والذى تميزت به الشريعة الإسلامية، ألا وهو التوازن بين القيم المادية والروحية.

٣ ـ إن هذا النظام يتمشى مع مبادئ الحرية الاقتصادية فلم تكن الحكومات تتدخل فى النشاط الفردى ومن ثم فرض نظام الوقف نفسه كنظام ضرورى لاقتسام الفقراء الثروة مع الأغنياء ولرعاية الرافق العامة ذات الطابع الخدمى كالمساجد والمدارس والمستشفيات.

٤ ـ إن نظام الوقف يمثل نظامًا اقتصاديًا تطوعيًا لإعطاء الأغنياء أموالهم للفقراء طواعية، ولتشجيع المبادرات الفردية للنفع العام.

٥ ـ إن نظام الوقف أوجد فكرة الشخص الاعتبارى أو القانونى ربما لأول مرة فى التاريخ، فالوقف يمثله الواقف وله أهداف معينة هى المتضمنة فى حجة الوقف وعمل حساب سنوى له تحت إشراف الدولة التى تمثل الشخص الاعتبارى الذى يتحمل الالتزامات والواجبات ويوظف موارد الوقف بالاستثمار الأمثل الفعال.

٦ ـ إن نظام الوقف يحافظ على الثروة القومية، فالواقف بعد إقرار وقفه يتحول الموقوف إلى حكم ملك الله تعالى فلا يدخل فى ملك أحد من الماس ويصير ريع الموقوف مستحقًا للجهة الوقوف عليها على سبيل التبرع اللازم.

٧ـ نظام الوقف من أفضل الأنظمة لتمويل الأنشطة العلمية والثقافية والاقتصادية.

٨ ـ نظام الوقف من الأنظمة المرنة التى تواكب التطور فى الاقتصاد الحر.

٩ ـ نظام الوقف يكمل الأنظمة الإسلامية الأخرى مثل الزكاة والميراث والوصية ويرتبط ويتفاعل معها لتحقيق التكافل الإجتماعى والتنمية الاقتصادية الشاملة وإعادة توزيع الثروات بشكل يحقق العدالة المطلقة. وهو مصدر لسد حاجات المجتمع فى مختلف مجالات الحياة التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والتعبدية.

١٠ ـ إن سياسات الإصلاح الاقتصادى والتطور المنشود فى بلادنا العربية يجب أن تؤمن بأن الوقف قابل للتطور معها وأن هذا التطور يكون من خلال منظور علمى وعملى تتسع فيه الرؤية المستقبلية لتشمل كل الظروف البيئية ومقتضياتها وقابلية نظام الوقف للتفاعل مع سياسات الإصلاح الاقتصادى والتى أصبحت الآن ضرورة حتمية.

١١ ـ يعتبر الوقف رمزًا للعطاء والسماحة وعصبًا للاقتصاد الإسلامى ونظامًا راقيًا للصدقات وموردًا مستثمرًا للإنفاق يحقق التكافل الاجتماعى ويلبى الحاجات والمنافع لأى مجتمع إسلامى.

١٢ ـ ميدان الوقف فى الإسلام ميدان شامل فسيح يشمل شتى مناحى الحياة.

١٣ ـ من شأن الأوقاف تمويل صناعة التعليم والثقافة الحضارية والتطورات العلمية والتكنولوجية المستجدة على الساحة فى أى دولة إسلامية.

من خلال استعراض قيمة الوقف اقتصاديًا باعتباره من أروع نظم الاقتصاد التى عرفتها البشرية يمكن الإشارة إلى مجموعة من الحقائق المهمة وهى:

أولًا: إن سياسات الإصلاح الاقتصادى فى القرن الحادى والعشرين لابد أن تعتمد على فكر الوقف الحديث والمتمثل فى مساهمات الخير وإن تعددت صورها ومصادرها ربطًا بين الماضى وأصالته والحديث ومستجداته وتطوراته المذهلة.

ثانيًا: إن سياسات الإصلاح الاقتصادى الحالية يجب أن تعيد الاعتبار لمؤسسات الوقف وأن تدعم دور هذه المؤسسات فى إحياء الاقتصاد وإعادة الهيبة الضائعة لهذه المؤسسات التى غابت فى ظل ظروف سياسية واجتماعية وثقافية استثنائية.

ثالثًا: إن الوقف بمفهومه الإسلامى الراسخ هو دعم للتوجه المستقبلى نحو التنمية الشاملة وأن أية توجهات إصلاحية اقتصادية مستقبلية لابد أن توظف الوقف كمكون رئيس من مكونات الهيكلية الاقتصادية المستقبلية المأمولة وأن تراعى فى الوقت نفسه خصوصيات هذا النظام الإسلامى الفريد الذى ينطلق من معنى خلافة الإنسان لله عز وجل فى الأرض ومسئوليته عن عمارتها.

رابعًا: أن التنمية الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين وسياسات الإصلاح الاقتصادى لابد أن تشمل إطارًا عامًا يحترم الوقف ويوظفه بالشكل الصحيح حتى يجنى ثمار ها التطبيق الجيد.

إن المنهج الإسلامى فى التنمية والإصلاح يختلف عن كل المذاهب الوضعية فى أنه يقوم على الإيمان والتقوى وتكريم الإنسان واليقين الراسخ بأن المال مال الله عز وجل ـ والبشر مستخلفون فيه وأن عليهم أن يتقيدوا بالشروط التى وضعها المالك الحقيقى للمال وهو الله سبحانه وتعالى من حيث التنمية والإنفاق ووسائل

الكسب. كما يتميز هذا المنهج بالإيجابية والإيثار والتكافل والتعاون والإحسان والصدقات. (عبد الرحمن ـ ٢٠٠٦، ٣١).

كما أن نظام الوقف لو أحسن تطبيقه فى العصر الحديث فسوف يسهم بقوة فى علاج مشكلة الأمية والتخلف الاقتصادى الشامل الذى يجثم على صدر المجتمع الإسلامى المعاصر. (غنيمة ـ ٢٠٠٢، ٣) وذلك تأكيدًا على الشريعة الإسلامية ليست ذات صبغة دينية مجردة، بل كانت معنية دائمًا بوضع أسس وقوانين لظروف الحياة الخاصة والعامة يدخل فيها كل ما يتصل بالنظم التشريعية التى تتمشى مع تطورات المدينة والحضارة فى كل عصر وفى كل وطن. (٣مرزوق ـ د.ت، ٨).

١ ـ الحاجة إلى الوقف

موضوع الأوقاف موضوع مهم، تتجدد الحاجة إليه باستمرار حاجة المجتمع إلى التطور والتقدم والرقى، فهو أهم وسائل التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى الفعال إذا أحسن استغلاله واستثمر فى مصارفه الحقيقة. (مصطفى ـ ٢٠٠٧، ١٠١٤) خصوصًا وأن الأوقاف حاليًا فى ظل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة قد شهدت تزايدًا ملحوظًا فى القيمة التراكمية للوقت الموروث من الماضى، وذلك لأن معظم الأموال الوقفية الموروثة من الأجيال الماضية تحتل مواقع اليوم من أفضل وأغنى وأحسن المناطق السكنية والتجارية بالنسبة لأوقاف المن وأخصب الأراضى الزراعية وأقربها للتجمعات السكانية والاستهلاكية مما تجعلها أمرًا حيويًا ومهمًا للتنمية الاقتصادية الشاملة ويجعلها فى بؤرة اهتمام من يقررون سياسات الإصلاح الاقتصادى المستقبلى. (البيومى ـ ١٩٩٨، ٢٧).

والوقف فى هذا العصر صار مؤسسة مالية لها كيانها بل له وزارة فى أغلب الحكومات الإسلامية، وتأسيسا على ذلك فإن الوقف فى التصور المعاصر ينتمى إلى نظام المؤسسة بوجه عام ففيه التنظيم والإدارة والعمل والمال إضافة إلى

الجانب الخيرى. (غنيمة ـ ٢٠٠٢، ٢٤) وبالتالى فإن مؤسسة الوقف أصبحت مؤسسة لها كيانها الاجتماعى المميز ولها مقصدها الخيرى البارز المحدد ولها آلية التنفيذ المنظمة.

(حسين ـ ١٩٩٧، ٢٣٥)، وهذه الآلية لابد ان تكون متناسقة مع سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها أغلب الدول الإسلامية حاليًا ويحتل الوقف فيها مكانة مميزة لما يمثله من رافد مهم من روافد الخير الشامل. خصوصًا ونحن نعيش فى عالم يعانى مظاهر قاسية من الحرمان والمسبغة والقهر وظهرت مشكلات كثيرة جديدة وقديمة على السواء من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأولية، وحدوث المجاعات وانتشار حالة الجوع على نطاق واسع، وانتهاك الحريات السياسية والحريات الأساسية وإنكار مصالح وفاعلية المرأة على نطاق واسع من العالم، وتفاقم الأخطار التى تهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. مما يستدعى حتمية التطوير والتنمية المستدمة والإصلاح الاقتصادى والتنموى الجذرى وهذا لن يتأتى إلا من خلال مبادرات تطوعية خيرية من خلال حرية المشاركة فى الخيار الاجتماعى وفى اتخاذ القرارات الداعمة لثقافة المبادرات الخيرية وغرسها فى نفوس الناس. (حسن ـ ٢٠٠٤، ١٥)، ولذلك فإننا مطالبون حاليًا بأن نبحث إعادة هيكلية النظام الوقفى الإسلامى بما يتناسب مع مستجدات القرن الحادى والعشرين ولعل من الأيسر والأسهل هو انبثاق مفهوم العمل التطوعى الوقفى المدنى العربى من التجربة التاريخية العربية الفريدة فى مجال الوقف ضمانًا لتفعيل هذا المجتمع وتحقيقه بما يضمن استقرارًا اقتصاديًا شاملًا وإبداعًا وابتكارًا لسياسات وقفية جديدة عمادها روعة الثقافة الإسلامية وغايتها نظام إسلامى فريد يحمل للبشرية قيم الحرية والعدالة والمساواة.

وانطلاقًا مما سبق عرضه فإن الكتاب الحالى يتناول فى مشكلته الرئيسية الإجابة

عن التساؤل الرئيسى التالى: ما العلاقة بين الوقف وتمويل التعليم فى المجتمعات الإسلامية؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى:

س١ ـ ما مفهوم الوقت؟

س٢ ـ ما الرؤية الإسلامية لتوظيف الوقف فى مجال التنمية البشرية؟

س٣ ـ ما إبرز ملامح التوجه العالمى والإقليمى والمحلى الداعم للعطاء والتطوع فى ميدان تمويل التعليم؟

س٤ ـ ما التصور المقترح لتفعيل مساهمة قطاع الأوقاف فى دعم الإصلاح الاقتصادى وتمويل التعليم؟

١ ـ تعرف تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادى وأثرها على نظام الأوقاف.

٢ ـ إبراز الرؤية التاريخية لتطور الوقف الإسلامى.

٣ ـ إبراز موقف السياسات الإصلاحية الاقتصادية من نظام الوقف وخصوصياته.

٤ ـ الوقوف على ملامح التكوين الاقتصادى لنظام الأوقاف ومساهمته التربوية.

٥ ـ إبراز نماذج من المساهمة الوقفية عالميًا ومحليًا وإقليميًا فى مجال تمويل التعليم.

٦ ـ توضيح أبرز سياسات إصلاح اقتصاديات الأوقاف ودوره فى تمويل العليم.

٧ ـ وضع تصور مقترح لتفعيل التوجه التنموى لقطاع الأوقاف وفق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتربوى.

٨ ـ إبراز الرؤية المستقبلية لتوظيف الوقف الإسلامى تربويًاودوره فى تمويل التعليم.

٢ ـ غايات دراسة الوقف ودوره فى تمويل التعليم:

١ ـ هذا الكتاب تأتى أهميته من خلال تناوله لإبراز أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على نظام الأوقاف من خلال استعراض المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للوقف وسياسات تمويل التعليم حسب نظام الوقف الإسلامى.

كما يتناول الكتاب مسألة الوقف والتنمية الاقتصادية فى إطار فلسفى تنظيرى من خلال واقع الدولة العربية باعتبارها أمة واحدة تجمعها عقيدة واحدة وثقافة واحدة وماض مشترك وحاضر مشترك كذلك.

كما يشير الكتاب إلى دعم قطاع الأوقاف ودعم مشاركة الهيئات الوقفية فى تنمية الاقتصاد ودعمه والارتقاء به والعودة بهذه الهيئات الوقفية إلى سابق عهدها وأوج مجدها السابق.

يبرز ذلك التوجه التربوى لنظام الأوقاف فى ميدان تمويل التعليم «رؤية مستقبلية».

ولتحليل ودراسة ما سبق فإن الكتاب يستخدم المنهج الوصفى التحليلى الذى يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات والقيام بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص لا لمجرد تحديد الوضع القائم، ولكن لتحديد كفايته ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية. (فان دالين ـ ١٩٩٤، ٢٩٢).

كما الكتاب المنهج التاريخى للوقوف على الجذور التاريخية لتطور مؤسسات الوقف ودورها فى تمويل التعليم وذلك بهدف تحليل الوقائع والأحداث وتفسيرها بقصد التوصل إلى حقائق تساعد على فهم الماضى والحاضر والتنبؤ بالمستقبل (ملحم ـ ٢٠٠٥، ٢٩٨).

كما تتمثل أهم أهداف الكتاب فى استجلاء سياسات تمويل التعليم وأثرها على نظام الأوقاف وإبراز الإطار العام لسياسات الإصلاح التعليمى، وبيان موقف السياسات الإصلاحية من الوقف وخصوصياته فى إطار فلسفى تحليلى تعتمد على ما يلى:

أولا: إبراز الإطار النظرى للوقف وخصوصياته وعلاقته بسياسات تمويل التعليم.

ثانيا: التحليل النقدى لهذه السياسات والتعليق عليها.

ثالثا: بناء تصور مقترح لتفعيل الدور التنموى لقطاع الأوقاف فى تمويل التعليم.

وذلك من خلال قراءات تاريخية تحليلية لنظام الوقف ودوره فى تمويل التعليم وأهم الأسباب التى أدت إلى بروز التوجه الوقفى حديثًا على الساحة.

كما يهدف الكتاب إلى تعريف القارئ بالمفاهيم اللغوية والإصلاحية الخاصة بالوقف ومنها:

١ ـ الوقف

الوقف فى اللغة هو الحبس والمنع، مصدر وقف وقفًا، ومنه قولهم: وقفت الدر: حسبتها فى سبيل الله والجمع أوقاف ومعنى تحبيسه: ألا يورث ولا يباع ولا يوهب ولكن يترك أصله ن ويجعل ثمره فى سبيل الله عز وجل. (الهيتى ـ ١٩٩٧، ١٣).

أما الوقف شرعًا فهو صدقة جارية ن ولقد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه حبس المال على ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالًا أو مالًا على أى وجه من وجوه البر. أو كما عبر عنه البعض بأنه يحبس الأصل وتسبيل الثمرة، فهو فى جوهره مثل الزكاة عبادة مالية. (الفنجرى ـ ٢٠٠٠، ١٤).

بنية الفصل

تعتمد بنيه الفصل على:

المبحث الأول: الوقف وتمويل التعليم قراءة فى المفهوم والغايات.

المبحث الثانى: الوقف وتطوره التاريخى.

(المفهوم ـ التطور ـ الرؤية الوقفية الحديثة)

المبحث الثالث: سياسات إصلاح اقتصاد الأوقاف وعوائدها التربوية فى مجال تمويل التعليم.

المبحث الرابع: التوجه العالمى والإقليمى الداعم للتطوع والعطاء فى ميدان تمويل التعليم.

المبحث الخامس: التصور المقترح لتفعيل التوجه التنموى لقطاع الأوقاف وفق سياسات الإصلاح الاقتصادى وكيفية توظيفه تربويًا فى ميدان تمويل التعليم.

المبحث الثانى

الوقف وتطوره التاريخى

(المفهوم ـ التطور ـ الرؤية الوقفية الحديثة)

التكوين الاقتصادى لقطاع الأوقاف

مقدمة

اهتم الإسلام بأعمال البر والعطاء التطوعى، فقد نال الوقف والتطوع اهتمامًا خاصًا من طرف علماء الفقه الإسلامى، باعتبار ما ورد فى القرآن والسنة من الحض على الإنفاق فى سبيل الله، والرغيب فى أعمال البر والتطوع: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾. (آل عمران: ٩٢).

والتطوع يعتبر بابًا من أبواب الخير لأنه يجمع لصاحبه بين الحسنيين جميل الذكر فى الدنيا وحسن الثواب فى الآخرة.

ويعتبر التطوع فرصة لاستدراك الإنسان بعض مافاته من واجبات فرط فيها أو من حقوق لم يؤدها قبل أن يدركه الموت.

كما دلت النصوص الشرعية من السنة النبوية على مشروعية الوقف، والندب إليه، وأنه وسيلة للتقرب إلى الله تعالى، ومن هذه النصوص:

١ ـ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إذا مات

ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له». (مسلم ـ ج٣، ١٢٥٥).

٢ ـ عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، أن عمر أصاب أرضًا من أرض خيبر، فقال: يا رسول الله، أنى أصب مالًا ـ قط ـ أنفس عندى منه، فما تأمر به؟

قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها» فتصدق بها عمر على أن ألا تباع، ولا توهب، ولاتورث، فى الفقراء، وذوى القربى، الرقاب والضعيف، وابن السبيل، ولا جناح على وليها أن يأكل بالمعروف، ويطعم صديقًا غير متمول مالًا. (البخارى ـ ج٢، ٩٨٢).

٣ ـ عن عمرو بن الحارث بن المصطلق رضى الله عنه قال: «ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بغلته البيضاء، وأرضًا تركها صدقة». (البخارى ـ ج٣، ١٠٠٥).

يمكن من خلال استقراء التوجه الإسلامى للوقف الإشارة إلى ما يلى:

ـ الوقف الإسلامى هو نظام اقتصادى مالى على أعلى مستوى من الدقة والأمانة إذ يعتمد على الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتقوى الله عز وجل.

ـ الوقف الإسلامى هو نظام اقتصادى متكامل الأركان وثيق الصلة بتنمية المجتمع إذ يهدف تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى الشامل للمجتمعات الإسلامية.

ـ قطاع الأوقاف الإسلامى يمتاز بخصوصية فريدة تميزه عن سائر الأنظمة الاقتصادية فى العالم كله وهى خصوصية التقرب إلى الله ابتغاء مرضاته دون رغبة فى نفع مادى أو دنيوى.

أولا: فقه الوقف

أ ـ أركان الوقف وشروطه

لوقف أركان أربعة لدى جمهور الفقهاء هي:

١ ـ الواقف

٢ ـ الموقوف عليه

٣ ـ المال الموقوف

٤ ـ الصيغة

ويشترط في الواقف أن يكون عاقلا بالغا مختارا غير محجور عليه، ولايصح وقف المجنون أو الصبي أو المكره أو المحجور عليه. ولم يشترط الفقهاء في الواقف الإسلام، ومن ثم جاز وقف المسلم على فقراء غير مسلمين، كما أجازوا وقف غير المسلمين إذا التزموا بشروط الوقف في الإسلام. أم الموقوف عليه فيشترط أن يكون جهة بر وليست جهة روحية لأن الوقف قربة.

وأما المال الموقوف فإن بعض الفقهاء يرون أن الأصل فيه أن يكون عقارا، ومن العلماء من أجاز وقف المنقول ومنهم من أجاز أن يكون منفعة والرأى الذى يتوسع في جواز وقف المال سواء أكان عقارا أم منقولا أم منفعة أرجح من غيره، لأن ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو أصحابه لا يعني قصر المال الموقوف عليه، واهذا يجوز في العصر الحاضر وقف كل ما يحقق خيرا كالنقود والأسهم والسندات التي تغل بطريقة جائزة شرعا وكذلك منفعة الأعيان المؤجرة. (الدسوقي ـ ٦١).

وصيغة الوقف هي اللفظ الدال على إرادة الواقف ويقسمها الفقهاء إلى صريح وكناية، فالصيغة الصريحة هي التي لا تحتمل معنى غير الوقف مثل وقفت أو

حبست أو أسلبت. والصيغة غير الصريحة هى التى تحتمل معنى الوقف وغيره ومثاله: الصدقة وجعل المال للفقراء أو فى سبيل الله. (عوف ـ ٢٨).

ب ـ أنواع الوقف

الوقف من حيث هو حبس للمال على جهة ما نوع واحد ولكنه من حيث الجهة التى حبس عليها أو من حيث الغاية منه نوعان: (عوف ـ ١٦، ٢٧).

١ ـ الوقف الخيرى:

وهو ما جعل ابتداء على جهة من جهات البر ولو لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين. فمن وقف داره أو أرضه لينفق من غلتها على المحتاجين أو على مستشفى وقفا مؤبدا كان خيريا. وكذلك إذا جعلها وقفا على جهة البر مدة معينة كعشر سنوات مثلا، ثم بعدها على أشخاص معينين كأولاده مثلا.

٢ ـ الوقف الأهلى:

هو ما جعل ابتداء على معين، سواء أكان واحدا او أكثر، سواء أكانوا معينين بالذات كأحمد وإبراهيم أو معينين بالوصف كأولاده وسواء أكانوا أقارب أم لا. ثم من بعد هؤلاء المعينين على جهة بر.

وكما يكون الوقف كله خيريا فقط او أهليا، يكون منوعا بعضه أهلى وبعضه خيرى. هذا وتسمية الوقف الخيرى والأهلى لم يكن موجودا فى العصور الأولى للإسلام، وإنما كانت الأوقاف معروفة بالصدقة أو الأحباس.

ويعود إلى نظام الأوقاف الفضل الكامل فى إرساء وصناعة أسس الحضارة الإسلامية، فقد كان نظام الوقف بمثابة المؤسسة الأم التى تولت صناعة أمتنا لحضارتها الإسلامية. ولم تكن الدولة ولا الخزائن السلطانية هى التى صنعت أو مولت هذه الملحمة الحضارية الكبرى. (عوف ـ ١٤) تلك الحضارة التى

أكدت على ان مجتمعنا الإسلامى العربى بحاجة إلى تشجيع المبادرات التطوعية الاجتماعية وتفعيل أعمال المشاركة التعاونية لتحقيق التنمية الشاملة وإرساء أسس الديمقراطية. (عيساوى ـ ٢٠٠٥، ٢٢).

ج ـ انتهاء الوقف

يقصد بانتهاء الوقف زواله وذهاب معالمه وصيرورة الأعيان الموقوفة بانتهاء الوقف فيها مملوكة ملكية تامة، ومحلا لأن يتصرف فيها مالكها بجميع أنواع التصرفات.

والوقف إذا كان خيريا فإنه ينتهى إذا انتهت المدة المحدد فى الوقف لدى من يرون جواز تأقيت هذا الوقف. كذلك ينتهى الوقف الخيرى إذا انقرضت الجهة الموقوف عليها، وفى هاتين الحالتين ينتهى الوقف فى ذاته دون الحاجة إلى قرار من المحكمة، ويعود الوقف ملكا للواقف إذا كان حيا أو لورثته يوم وفاته، وإن لم يكن له ورثة عند موته كان لبيت المال.

أما إذا تخربت أعيان الوقف الخيرى كلها أو بعضها وأصبحت لا ريع لها ولم يكن فى الإمكان تعميرها ولا الاستبدال بها ولا الانتفاع بها بطريق يفيد الموقوف عليه، أو إذا كان هذا الوقف عامرا ولكن قل نصيب إحدى الجهات الموقوف عليها بحيث أصبح تافها فإن الموقف ينتهى فى نصيب تلك الجهة. وكذلك لو قلت كل الأنصبة، فإن الموقف فى هاتين الحالتين ـ حالة التخريب أو تفاهة الأنصبة ـ لا ينتهى إلا بقرار من المحكمة.

وحيث إن بعض قوانين الوقف الحديثة ألغت الوقف الأهلى ونصت على أنه لا يجوز الوقف على غير الخيرات، فإن هذا الوقف أصبح منتهيا فى بعض البلاد الإسلامية، وفى بعضها الآخر ينتهى الوقف الأهلى بحكم القانون فى حالات التخريب وضآلة الغلة وقضاء المحكمة بانتهاء الوقف وانقراض المستحقين.

ويرجع الوقف إلى ملكية أوقاف إذا كان حيا أو إلى ورثته من الطبقة الأولى والثانية إن كان ميتا، وإذا لم يترك ورثة عاد إلى بيت المال. (يكن ـ د.ت، ٣٨).

ثانيا: الوقف تاريخا

على الرغم من توافر عدد كبير من الدراسات عن الوقف وفقهه وتاريخه وعن تأثيره فى المجتمعات الإسلامية بشكل عام إلا أننا نلاحظ أن المادة البحثية لا ترسم صورة متكاملة للتطور التاريخى لنظام الوقف تؤهل لمعرفة التحولات التى طرأت على أوضاعه وأدواره فى دفعه للتطور أو إعاقة حضوره. فدراسة فترات التحول والتبدل من أهم نقاط الدراسات التاريخية وما كتب لا يعدو إلا أن يكون مجرد إشارات من هنا وهناك دون ارتباط زمنى ويغلب الظن على ان هذا الوضع يرجع إلى التركيز الشديد على الناحية الفقهية دون تحليل مطلق للأوضاع الفقهية السائدة وتأثيراتها.

أولا: معالم التكوين التاريخى للوقف

عرف الوقف بمعنى حبس المال على جهة ما منذ أقدم العهود وإن لم يطلق عليه هذا الاسم.

وفيما يلى استعراض لمسيرة الوقف تاريخيا: (عوف: ١٧ : ٢٣).

أ ـ الوقف قبل الإسلام

يلاحظ الدارس لتاريخ الأمم والشعوب فى الماضى والحاضر أنها ـ على اختلاف أديانها ومعتقداتها ـ عرفت أنواعا من التصرفات المالية التى لا تخرج فى مدلولها عن جوهر معنى الوقف عند المسلمين، وذلك لأن كل أمة كان لها من الدوافع الينية ما يحض الأفراد الموسرين على تقديم الأحباس التى يخصص ريعها لإنشاء دور العبادة ورعاية النشطة الدينية ومساعدة الفقراء والأيتام والرامل

وغير ذلك فى مختلف الحضارات الإنسانية الفرعونية والبابلية واليونانية وغيرها. وعرى الجاهلية لم يعرفوا الوقف فى أى شكل من أشكاله، وكما كتب ابن حزم: إن العرب لم تعرف فى جاهليتها الحبس.... إنما هو اسم شرعى وشرع إسلامى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم.

ب ـ الوقف فى الإسلام

كانت دعوة القرآن الكريم والسنة النبوية إلى البذل والعطاء والمسارعة إلى الإنفاق فى السراء والضراء كما كان يحث الكتاب العزيز وما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم عن المال، وأنه فى الأصل مال الله وأن النفس البشرية فطرت على حبه حبا جما، وأن المسلم لن ينال البر إلا من خلال الإنفاق مما يحب. وفى العديد من الآيات القرآنية كان للتوجيه الربانى إلى أداء الصدقة والإحسان بكل وجوهه أثر واضح فى سنة النبى صلى الله عليه وسلم التى أعطت الوقف تأصيله الشرعى.

١ ـ فى عهد الصحابة

إن مفهوم الوقف بدأ بالظهور من عهد الصحابة، نظرا للتوسع فى تطبيقاته، وكان أغلب الوقف من الأراضى والبساتين والنخيل والآبار فى المدينة ومكة ثم الشام والعراق ومصر وغيرها من البلدان التى انتقل إليها الصحابة بالفتوح. وروى عن الصحابى الجليل جابر ابن عبد الله أنه قال: « لا أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشترى ولا توهب ولاتورث ».

٢ ـ فى العهد الأموى

لم تعد الأوقاف قاصرة على الصرف لجهة الفقراء والمساكين بل بدأت وقتها مفاهيم تنوع الخدمات الوقفية، بحيث أصبح الوقف فى تلك الأزمنة يمثل الممول

الرئيس للمجتمع الأهلى. وفى تلك الفترة بدأ التفكير فى تنظيم الأوقاف فيما قام به القاضى «توبة بن غير» فى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك بإنشاء ديوان مستقل للأحباس.

ج ـ الوقف فى العهد العباسى

كثرت الأموال الموقوفة وبلغت الذروة فى الأندلس والمغرب ومصر والشام ويروى ان أراضى الوقف بلغت ثلثى مجموع الأراضى الزراعية وحدث أن نشأت مؤسسة خاصة أيام الدولة العثمانية سميت (بيت مال الأوقاف) لاستلام الموارد العامة التى تخصص لمصادر الوقف.

وفى عهد الدولة الأيونية والمملوكية بدأ ظهور نوع جديد من الأوقاف سمى (بالإرصاد) أو الوقف الصورى وهو قيام السلاطين والأمراء بتخصيص أراضٍ يعود ريعها إلى بيت المال يُنفق على التكايا والمساجد والجهات الخيرية الأخرى، حيث كان نور الدين الشهيد أول من طبقه، وتابعه على لك صلاح الدين الأيوبى.

وفى عهد المماليك صار للأوقاف ثلاثة دواوين: ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين وجهات البر الأخرى، ديوان للأوقاف الأهلية وذلك بسبب كثرة الأوقاف وتضخمها.

د ـ الوقف فى عهد الدولة العثمانية

أنشئت الدولة العثمانية سلطنة عظيمة وسطوة حسيمة وملكًا قويًا وكان ملوكها من أعظم ملوك الدنيا أبهة وجلالًا وأشدهم قوة وأنصارًا ونظموا البلاد وأراحوا العباد. فكان من الطبيعى أن يتسع فيها نطاق الوقف لإقبال السلاطين وولاة الأمر فى هذه الدولة عليه بحيث ازداد عدد الوقفيات وحجمها، وتعددت مجالات الاستفادة منها والإنفاق عليها. ويمكن تصور حجم الأوقاف من الإحصائية لعدد من الوقفيات التى أقيمت فى اسطنبول وحدها بين عامى ١٤٥٣، ١٥٥٣ فقد بلغ

عدد الأوقاف حوالى ٢٥١٥ وقفيه هذا باستثناء أوقاف السلاطين على الجوامع والمدارس والمستشفيات.

ولكن التحول الكبير الذى جرى على نظام الوقف فى الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية بظهور النزعة إلى وضع يد الدولة عليه ووضع سياسة له تتفق والنظام الحاكم وحولته من كونه حكرًا على النخبة الدينية إلى نظام تمارس فيه الدولة سلطة ونفوذ كبيرين.

هـ ـ الوقف فى عهد الدولة الحديثة

ظهرت فى الدولة الحديثة فكرة فلسفية تنادى بان سلطان الدولة لا يكون قائمًا فعلًا إلا إذا كان موحدًا فانطلق القانونيين فى العمل على ترسيخ مبدأ الدولة الحديثة ذات السلطة الواحدة بإقرار الأنظمة المؤدية إلى إثبات وجود الدولة بوحدة سلطانها.

وكان من الطبيعى أن يظهر اهتمام شديد يتوجه إلى نظام الوقف لضبطه من قبل الدولة وذلك نظرًا لأهميته ودوره فى تنوع خدماته وتأثيره فى حركة المجتمع، علاوة على أن النظام الوقفى أصابه فى ذلك الوقت الكثير من سوء الإدارة مم ضيع أهدافه وأعطى الحجة لوضع اليد عليه. فقامت الدولة بإعادة تركيب نظام الوقف لمكافحة الهدر وبيع الأوقاف غير المنتجة وغير ذلك من الإجراءات، فكانت النتيجة فى الشرق العربى والإسلامى تراجعًا فى عدد الوقفيات بامتناع الأفراد عن المبادرات الطوعية الفعالة تجاه المجتمع إضافة إلى ضياع أعداد كثيرة من الممتلكات الوقفية.

ومن هنا واعتمادًا على ما سبق يمكن القول أن التحول الى طرأ على النظام الوقفى لم يكن مجرد إرادة السيطرة من قبل حاكم ما، بل هى قضية تأسست على الرغبة فى تحويل المجتمع إلى مجتمع معوز يفتقر إلى عناصر الدفع الذاتى وشل حركته وصد أفراده عن المبادرة الخيرية وحصر المفهوم الوقفى فى المجال

الدينى التعبدى وإنهاء دوره فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة. (غانم، ٧٠٧).

التوجه الوقفى الحديث لمنظمات المجتمع المدنى فى القرن الحادى والعشرين

فى القرن الحادى والعشرين ضمت مؤسسات الوقف الإسلامى إلى ما يعرف بالمجتمع المدنى ذلك المجتمع الداعم لفكر الوقف والقائم على خدمة المجتمع الإسلامى دون السعى إلى الربح، وقد غدا المجتمع المدنى فى القرن الحادى والعشرين قوة مؤثرة وفاعلة فى الاقتصاد العالمى إذ يقوم على منطق ومبادئ التطوع الإجتماعى.

وعند قراءة التوجه الوقفى الجديد فى أمتنا العربية للقرن الحادى والعشرين نجد أن هذا التوجه الوقفى قد تبنته ماتعرف باسم المنظمات غير الحكومية والتى ملأت أمتنا العربية وانتشرت فيها انتشارًا رهيبًا فهى تتوزع على خارطة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية، كما أن عددها يختلف من دولة إلى أخرى، فتتصدر الجزائر القائمة بنحو ٥٧١١٧ منظمة غير حكومية منها حوالى ٨٤٢ جمعية وطنية، تليها المغرب التى يصل عدد منظماتها إلى نحو ٣٠ ألف منظمة، ثم مصر ١٦ ألف منظمة ثم تونس قرابة ٧٥٦٠ منظمة، فلبنان ٦٣٥٦ منظمة واليمن ٢٧١٣ منظمة، ويتدنى عدد تلك المنظمات فى الخليج ليصل أدناه فى قطر التى لا تتجاوز عدد منظماتها غير الحكومية العشرة فى حين فى البحرين ٤٠٠ منظمة، والسعودية ٢٣٠ منظمة وطنية ومحلية. (الشبكة العربية، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣).

والتوجه الوقفى الحديث لمنظمات المجتمع المدنى فى القرن الحادى والعشرين أصبح داعمًا لفكر الوقف الإسلامى، وأصبحت تلك المؤسسات معتمدة على أسس الوقف الخيرى ومنطلقة من خلاله فى إطار تنموى يواجه

تحديات هذا العصر ويؤكد على مرونة التوجه الخيرى الإسلامى وقدرته على التكييف مع نختلف التحديات.

ويمكن إيجاز هذا التوجه الوقفى الحديث لمنظمات المجتمع المدنى العربى فيما يلى: (النجار، ٢٠٠٧، ٦٩: ٧١)

١ ـ منظمات عربية غير قطرية:

وهى منظمات تعتمد فى تمويلها على بعض أموال الوقف، ولا تتجاوز أنشطتها الخيرية الأطر القطرية وهى قليلة الإنتاج نوعًا ما، وتشمل عديدًا من الجمعيات السياسية والاقتصادية وقد أدت هذه المنظمات أدوارًا مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير المهن والمطالبة بتحسين أحوال العمال وتحسين حقوق الإنسان والتطور الديمقراطى ن ومن أمثلتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الكتاب العرب، واتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصيادلة العرب وغيرها.

٢ ـ منظمات وطنية: وهى منظمات تعتمد على بعض الإعانات الوقفية وتنقسم إلى قسمين:

أ ـ المنظمات / الجمعيات الخيرية التطوعية الداعمة لفكر الوقف

وهى كثيرة من حيث العدد والنشاط ويأتى إنشاؤها ن فى الغالب استجابة لحاجة بدت تتسع وتتعقد فيها مشكلات الفقر والبطالة والحرمان.

ب ـ المنظمات النسوية والجمعيات الخيرية وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية

وهى تشمل الجمعيات الأهلية المهتمة بتلبية الحاجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر الفقيرة ودعمها اقتصاديًا، فى حين يهتم بعضها الآخر بقضايا حقوق المرأة السياسية والاجتماعية.

ج ـ المنظمات والنقابات المهنية

وهى المنظمات التى تضم أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرها، وتعتمد كذلك على وقف المال الخيرى لبعض أعضائها فى إطار من التكافل الاجتماعى يعود بالخير على الجميع.

د ـ المنظمات والجمعيات الحقوقية

وهى منظمات لم ير بعضها النور فى المنطقة العربية إلا فى عقد الثمانينيات وتواجه هذه المنظمات غير الحكومية قدرًا من الحد والتضييق على أنشطتها، وتدخل فى صراع صريح مع الدولة، وتتهم بأنها تسعى إلى الإطاحة بالحكومة، الأمر الذى يدفع الدولة إلى حل هذه الجمعيات

الخيرية أو إلى حل مجلس إدارتها، وذلك بذريعة أن توظف أموال الوقف الخيرى فى دعم الإرهاب وزعزعة سلطة الدولة ومحاربة استقرارها.

هـ ـ المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية

وهى جمعيات تضم قطاعًا واسعًا من المهن والاهتمامات كجمعيات الفنانين والسينمائين والمسرحين والتشكيلين كما أنها تضم الروابط والمنتديات الأدبية والثقافية.

و ـ المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية

برزت خلال العقدين الماضيين مجموعة من المراكز البحثية والفكرية العربية غير الربحية. وهى منظمات يرأسها وتديرها إحدى الشخصيات العامة العاملة فى الجهاز الحكومى أو المتقاعدة، وتنظم هذه المراكز ندوات فكرية مغلقة أو عامة كما أنها تقوم بإجراء العديد من الدراسات الفنية أو الفكرية حول القضايا المحلية أو العربية.

وخلال قراءة التوجه الحديث لمؤسسات المجتمع المدنى فإن البحث يخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات هى:

أولا: إن مؤسسات المجتمع المدنى فى القرن الحادى والعشرين هى مؤسسات جديدة تواكب الحداثة والتطور إلا أنها تتبنى فلسفة الوقف القائمة على التطوع واستغلال الموارد المتاحة ووقفها على أوجه الخير المتعددة.

ثانيا: إن المؤسسات المدنية ـ غير الربحية ـ فى القرن الحادى والعشرين والداعمة لفكر الوقف كان لها أكبر الأثر فى احتواء طاقات الأفراد الخيرية وشحذ هممهم نحو التطوع وممارسة الأعمال الخيرية لوجه الله فى صورة جديدة.

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ومؤسسات الوقف الخيرى هى الشريك الفاعل والدعم للتطور الاقتصادى فى عالمنا العربى المعاصر بما تملكه هذه المنظمات من ثروات مالية وطاقات بشرية خلاقة فقط على حسن إدارتها وتقنين علاقتها بالدولة بعيدًا عن الشك والتربص.

رابعا: إن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدنى لا يعد خروجًا عن فلسفة الوقف، بل إن الحديث عن هذه المؤسسات وأدوارها يأتى كآخر مرحلة من مراحل تطور العطاء الاجتماعى الوقفى الراغب وجه الله وغير الباحث عن أجر. ويمكننا من هنا أن نؤكد على أن المنظمات الخيرية فى أمتنا العربية على اختلاف أنواعها وتوجهاتها وفلسفتها إلا أنها فى النهاية يجمعها خيط واحد ونسيج واحد وهو نسيج التوجه إلى الله طمعًا فى رضاه وتحقيقًا للتنمية الشاملة فى المجتمع المسلم.

أهم المعوقات التى تعوق المسيرة الاقتصادية والتنموية للوقف

تتمثل أهم هذه المعوقات فى: (اليمان: ٢٠٠٧)

١ ـ إهمال شرط الواقفين بحيث أصحاب بعض المسئولين عن إدارة الأوقاف

من أصحاب الضمائر الفاسدة أو الجهات الرسمية يتصرفون فى الأعيان الموقوفة بتصرف المالك فى ماله، بل أسوأ من ذلك، وربما فعل ذلك بعضهم جهلًا بأحكام شروط الواقفين.

٢ ـ الجمود على شروط الواقفين وإضفاء ما يشبه التوفيق والتعبد على الوقف، بحيث لا يجوز أى تصرف فيه، وإن أدى ذلك إلى خراب الوقف وتعطل منافعه.

٣ ـ إحجام الأفراد عن الإقبال على وقف ممتلكاتهم وأموالهم راجع إلى سطوة الدولة المطلقة على مؤسسات الأوقاف حديثًا وضعف الرقابة عليه مما جعله قطاعًا مهشمًا بعيدًا عن المساءلة والرقابة.

٤ ـ سيطرة الأنظمة السياسية فى عديد الدول العربية والإسلامية على أموال الوقف وتسخيرها للأنشطة السياسية البعيدة عن مهمة الوقف وما قصده الواقفون من إنشائه.

٥ ـ تعانى مؤسسات الوقف حاليًا من إهمال شديد فى صيانتها ومتابعتها بصفة دورية مما جعلها بعيدة عن الرقابة ولذلك استلمها واضعوا اليد ووضعوا عليها سيطرتهم وتناسوا هيبة الدولة وخصوصية تلك الأوقاف.

ثالثا: قطاع الأوقاف (ثوابت ورؤى تمويلية اقتصادية) فى ميدان تمويل التعليم

الأصل الاقتصادى فى الأموال أنها تنتقل من شخص إلى آخر ومن جهة إلى أخرى بأساليب معينة، بينتها شريعة الإسلام ولا يوجد فى الأموال نوع غير قابل للتداول بين الناس لسبب من الأسباب التى تؤدى إلى نقل الملكية، فإذا رأى إنسان أن يمنع ماله من أن يتداول بين الناس وأراد أن يجعله خارجًا عن نطاق الأموال المتداولة بين الناس بالتمليك ويتبرع بمنفعة هذا المال الثابت لبعض

الأفراد والجهات الخيرية فهذا هو مفهوم التوجه الاقتصادى لمعنى الوقف عند فقهاء الإسلام وهذا هو ما يفسر لنا الاتجاه نحو تمويل التعليم اعتمادًا على أموال الوقف والتى تنطلق أساسًا من خلال هذه الفكرة. (غانم، ٢٠٠٣).

حكمة ومشروعية الوقف

سبقت الإشارة إلى مشروعية الوقف بنص الكتاب والسنة ولذا فإنه من الواجب الإشارة إلى حكمة مشروعية الوقف وتوجهه التنموى فى ميدان تمويل التعليم فى الإسلام وهذا التوجه يكمن فى (ديور، ١٩٨٣، ٩).

- حرص الإسلام التام على الاهتمام بالطلاب الضعفاء والمساكين والبر بهم.
- تشجيع المؤسسات الخيرية كدور العلم والعبادة على النهوض بالمجتمع الإسلامى اقتصاديا وثقافيًا واجتماعيًا.
- مواجهة من يتهمون الإسلام بأنه بعيد كل البعد عن متطلبات الحياة المادية إذ يقدم توجها روحيًا بحتًا فكان نظام الوقف الإسلامى أروع وأجمل رد عملى يؤكد مصداقية الإسلام فى كونه دين ودنيا وكيف لا؟ والتمويل الإسلامى فى ميدان التعليم يعد أروع مثال للتناغم الحضارى بين متطلبات الدنيا المادية والدين الروحية.

وفيما يلى عرض لأهم سمات الاقتصاد الإسلامى والفلسفة الاقتصادية لقطاع الأوقاف:

أ- الاقتصاد الإسلامى (السمات العامة)

يجمع كثير من المحللين الاقتصاديين على أن جميع النظم الاقتصادية التى شهدها العالم عبر التاريخ لا تنظر إلى الجانب الخلاقى فى تشريعاتها ونظمها، وإنما تتعامل مع السلع والثروات بغض النظر عن الجوانب الإنسانية. لكن الأمر

الذى خرج عن هذا الإطار هو الاقتصاد الإسلامى الذى أولى الجانب الأخلاقى اهتمامًا كبيرًا، بل أعطاه الأولية على جميع الجوانب التى تتعامل معها النظم الاقتصادية الوضعية، ولا غرو فى ذلك فهذا الاقتصاد ربانى إلهى وليس من وضع بشر يصيب ويخطئ ويتعامل مع الأمور من منظار الربح والخسارة، ولذلك فإن الاقتصاد الإسلامى يمتاز بخصائص تميزه عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى أهمها: (الحاجى، ٢٠٠٤، ٣٧).

١ ـ الاقتصاد الإسلامى اقتصاد واقعى

حيث يستمد خطوطه من متطلبات الواقع الذى يجب أن يكون عليه الفرد المسلم فى حياته الدنيا، فهو لا يلتفت إلى فرضيات خيالية لا يمكن تحقيقها، ولا ينظر إلى غايات تخرج عن الفطرة التى فطر الله الناس عليها.

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ القرآن الكريم: سورة البقرة ٢٨٦.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ القرآن الكريم: سورة البقرة ١٨٥.

٢ ـ أنه اقتصاد أخلاقى

الاقتصاد الإسلامى يهدف إلى ترسيخ قيم الصدق، والسماحة، والاعتدال والقناعة، الإنفاق المعتدل ، الأمانة ن العمل بإخلاص، الوفاء بالوعد، المحافظة على رأس المال وصيانته والإيمان بأن المال مال الله.

٣ ـ أنه اقتصاد إنسانى وعالمى

ذلك لأن الدين الإسلامى دين عالمى قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾. القرآن الكريم: سورة سبأ ٢٨.

٤ ـ أنه اقتصاد يهدف صالحا عاما

والقصد من ذلك تعميم الفائدة على الناس جميعًا ومن هنا شرع الإسلام القواعد لتحقيق ذلك كالإنفاق وتحريم الاكتناز كما فى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ - القرآن الكريم: سورة التوبة ٣٤.

٥ ـ أنه اقتصاد فريد من نوعه ومستقل عن غيره

ويستمد الاقتصاد الإسلامى خصائصه من الشريعة الإسلامية التى تمتاز بكونها ربانية، فهو إذا اقتصاد ربانى لا يتغير بتغير الأمم الشعوب ولا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة.

٦ ـ حرية التعامل فى الاقتصاد الإسلامى

أعطى الإسلام المسلم الحرية فى مزاولة النشاط الذى يرغبه إلا إذا تعارض مع نصوصه الشرعية، ولايتدخل الإسلام فى شئون الحياة الاقتصادية إلا فى بعض الحالات منها ما يتعلق بالمحافظة على حقوق اليتامى والإحسان إليهم، والوفاء بالكيل والميزان، والوفاء بالعهد، وتحريم الربا وأكل أموال الناس.

٧ ـ مراعاة مصلحة الفرد والجماعة ضمن إطار المصلحة العامة

فالإسلام يرى أن الحرية الفردية يجب أن تسير وفق ما هو مشروع، فلا يجوز أن يضر الفرد بمصلحة الجماعة والعكس صحيح قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾. القرآن الكريم: سورة النساء ٥٩.

٨ ـ هو جزء لا يتجزأ من حياة الأمة الإسلامية تحكمه قواعد عامة مستمدة من القرآن والسنة.

٩ ـ فى المال حق معلوم لغير مالكه

فالمال فى الإسلام ذو وظيفة جماعية واجتماعية، فكما أن فيه حق الزكاة المفروضة كذلك فيه حقوق، إن احتاجه إليها الجماعة، والدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «إن فى المال حقًا سوى الزكاة» وقوله: «من كان معه فضل فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له» (رواه مسلم).

١٠ ـ أنه اقتصاد يهدف إلى وضع المال فى محله

أى إنفاق بالطرق المشروعة حصرًا كما فى قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾. القرآن الكريم: سورة الأعراف ٣١.

١١ ـ أنه اقتصاد يحرم تعطيل الطاقة البشرية

لقد ندد الشارع بالمتقاعسين عن العمل، والواقفين والعاملين، والعالة على غيرهم، لذلك نجد القرآن يوجه إلى العمل قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾. القرآن الكريم: سورة التوبة ١٠٥.

١٢ ـ أنه اقتصاد متفتح يجيز الاقتباس من غيره

وهذه الميزة من مرونة الشريعة، فهى يجيز الاقتباس بشروط:

أن تكون مصلحة داعية لهذا الاقتباس ويشترط أن تكون عامة.

ـ ألا يصطدم الاقتباس بنص شرعى أو إجماع أو عرف عام أو قاعدة شرعية صحيحة.

ـ ألا يخل الاقتباس بخصائص الاقتصاد الإسلامى وإلا صار غير الإسلامى.

١٣ ـ أنه اقتصاد ربانى عقدى

اقتصاد ربانى: أى يستمد قواعده وأصوله من الشريعة الإسلامية القرآن السنة، الاجتهاد.

اقتصاد عقدى: أى أنه يرتبط بالعقيدة الإسلامية ارتباطًا وثيقًا، ارتباط التابع بالمتبوع.

ومن رحم هذا الاقتصاد الإسلامى المتكامل البنيان ولد نظام الوقف الإسلامى شامخًا مستفيدًا من دعائم وأسس الاقتصاد الإسلامى وتعددت وسائله وصوره وعم الوقف المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات، والخوانق والفقراء وأبناء السبيل، والنوائب والحوادث، والجهادية والأسرى والبيمارستانات والطرق والقناطر والجسور والزراعة، وإفطار الصائمين وكفالة اليتامى ورعاية النساء (جنيدى، ١٩٩٩، ٥٣). كل ذلك يدور فى إطار اقتصادى فريد يبرز روعة الاقتصاد الإسلامى فى صورته الفنية التنظيمية وصورته الاجتماعية الإنسانية.

ب ـ الفلسفة التمويلية لقطاع الأوقاف فى ميدان تمويل التعليم

تعتبر نظام الوقف الإسلامى نظامًا اقتصاديًا فعالًا وتعتبر من المخارج الجيدة والقوية التى تنقذنا من مأزق قلة الإمكانيات المالية من جهة، وتزايد النفقات الاجتماعية من جهة أخرى وذلك بما يرتكز عليه من عطاء وبذل مستمر من قبل القادرين فى المجتمع للإسهام فى إقامة تنمية شاملة ولا سيما فى جانبها الإجتماعى. (ديور، ٣١).

وفيما يلى تستعرض الدراسة الفلسفة التمويلية لقطاع الأوقاف فى الإسلام فى ميدان تمويل التعليم من خلال استعراض المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية فى الإسلام وعلاقة الأوقاف بالتطور الحضارى الشامل للأمة الإسلامية فى عصور

مجدها ثم إبراز ملامح تأثر الوقف بسياسات الإصلاح الاقتصادى المعاصرة فى ميدان تمويل التعليم.

أولا: المفهوم الشامل للتنمية فى الإسلام

إن الأساس فى التنمية البشرية فى الإنسان الذى كرمه الإسلام والتنمية وفقا لمفهومنا الحديث تتناول الإنسان فى تعليمه وفى رعايته صحيًا وفى توفير فرص العمل له، والمة الإسلامية فى العصر الحالى تواجه مصاعب شتى على كافة الأصعدة بالتالى فإن الإنسان المسلم مطالب بالعودة إلى البحث عن المفهوم الإسلامى للتنمية الشاملة (البرعى، ١٩٩٩، ٧٧).

والإسلام حينما تناول التنمية فإن مفهومه الخاص لها ينطلق من معنى خلافة الإنسان الله ـ عز وجل ـ فى الأرض ومسئوليته عن عمارتها وأن هذا الدين دين القوة بمفهومها الشامل، حتى يكون المؤمنون به فى كل زمان ومكان هم أهل القيادة والريادة والخيرية.

إن المنهج الإسلامى فى التنمية يختلف عن كل المذاهب الوصفية فى أنه يقوم على الإيمان والتقوى وتكريم الإنسان واليقين الراسخ بأن المال مال الله ـ عز وجل ـ والبشر مستخلفون فيه، وأن عليهم أن يتقيدوا بالشروط التى وضعها المالك الحقيقى للمال وهو الله سبحانه وتعالى من حيث التنمية والإنفاق ووسائل الكسب. كما يتميز المنهج الإسلامى بالإيجابية والإيثار والتكافل والإحسان والصدقات، إنخ منتج اقتصادى فريد ولد مع بداية عهد النور، عهد الرسالة المحمدية الصادقة التى حملت للبشرية أروع توجه اقتصادى لم ولن تعرف البشرية له مثيلًا، وذلك التوجه التنموى الشامل الذى يضبط السلوك الإنسانى بمعانى الطاعة والعبادة وكان وحده دون سواه العلاج الشامل الفعال لكل مشكلات الأمة التى تعوق حركة التقدم والتطور والازدهار.

والوقف يعد من أهم أسس ذلك المنهج الإسلامى الفريد فى التنمية وهم من

أهم دعائم الاقتصاد الإسلامى الشامخ إذا كان له دوره الفاعل والحيوى فى التطور الشامل المذهل حضاريًا للأمة الإسلامية.

وهكذا تستهدف الحضارة الإسلامية إقامة مجتمع يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وتقيم هذا التوازن على أساس التآخي والمحبة والتراحم وهو ما يعبر عنه الآن بالسلام الاجتماعى أو التكافل الاجتماعى والقرآن الكريم قاطع فى ها الشأن ومن أمثلة ذلك:

هذا التآخى والتراحم ليس مجرد شعار، بل هو نظام قانونى يحكم العلاقات بين الناس دونما أن يميز بينهم. (أبو طالب، ١٩٩٩، ٧٧)

ج ـ الوقف وتطور الحضارة الإسلامية وازدهار الإنفاق على التعليم

والاستعمار من الله ـ عز وجل ـ هو طلب العمارة وهذا الطلب للوجوب، فلا تدل قرنية على صرفه عن غيره، فالتعمير والتنمية واجب على المسلمين كافة كل حسب طاقته وما يسر الله له من الأعمال فمن قصر أو أهمل فهو آثم لأنه خالف ما أوجب الله عليه. (عبد الرحمن، ٣٢).

ويؤكد على مصداقية ذلك ما كان عليه نظام الوقف فى المجتمع الإسلامى، عبر عصوره الطويلة من عمق واتساع، وما كان له أثر بارز فى النهضة الشاملة للمجتمع وإشارة إلى ذلك نجد أن الأموال الموقوفة قد تنوعت وتعددت وتفاوتت أحجامًا وأنواعًا بحيث شملت الأراضى الزراعية والعقارات على مختلف صورها من دور وحوانيت وفنادق وأسواق ومصانع ومعامل وكتب ومكتبات، وغير ذلك حتى أشجار الفاكهة والأموال النقدية، كما نجد الموقوف عليها وقد تنوعوا من فئات وأفراد.

ومرافق ومؤسسات علمية وصحية وثقافية واقتصادية، مثل المساجد والجوامع والمدارس والجامعات والمكتبات والمستشفيات والطرق والآبار والجسور

والقلاع وطلبسة العلم والفقراء والمساجين والأسرى والرضع وغير ذلك. (السيد، ١٤١٠، ٢٣١).

واعتمادًا على ما سبق فإن نظام الوقف الإسلامى مارس دورًا بارزًا فى رقى ونهضة المجتمع الإسلامى فى مختلف جوانب الحياة، ولعل الحجة البالغة والحقيقة الدامغة التى لا تقبل الجدل ولا تجد تفسيرًا لها سوى الوقف تلك النهضة الحضارية الشاملة اقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا وأخلاقيًا والتى جعلت الإسلام مهوى كل القلوب ومحط كل الأنظار لسماحته وكرمه وعطائه.

د ـ الوقف وسياسات الإصلاح الاقتصادى المعاصرة وعلاقتها بتمويل التعليم

يخطئ من يعتقد أن نظام الوقف بعيد عن متطلبات الحضارة الحديثة، وعن التوجهات الاقتصادية العالمية، فنحن الآن فى بداية القرن الحادى والعشرين وتنتهج دول العالم كلها ـ تقريبًا ـ سياسات إصلاحية اقتصادية شاملة ولكننا نحن ـ العرب ـ ندرك أن لدينا نظامًا اقتصاديًا، اجتماعيا، أخلاقيًا رائعًا هو الوقف ينسجم مع هذه التطورات المتلاحقة بل ويتكيف معها فى تناغم رائع فريد يبرز لنا اتساع ومرونة الفكر الإسلامى الاقتصادى وفيما يلى توضيح لعلاقة الوقف بسياسات الإصلاح الاقتصادى المعاصرة وملامح هذه العلاقة فيما يلى: (السيد، ١٤٠).

أولا: سياسات الإصلاح تقتضى وجود ثقافة ومعرفة وقفية جيدة لدى جمهرة الناس وخاصة القادرين منهم، ولدى المسؤلين فى الدولة بحيث يكون لدى الجميع إدراك طبيعى بأهمية الوقف الدينية والاقتصادية والاجتماعية وهذا يعنى مزيدًا من العناية والعمل الجاد لإحياء سنة الوقف وتطوير منابعه وأوجه اسثماره ومجالات إنفاقه وخصوصًا فى ميدان تمويل التعليم.

ثانيا: تعمل جميع دول العالم على إصدار تشريعات اقتصادية تواكب التطورات والمستجدات والمتغيرات المتلاحقة ونظام الوقف يستعى وجود نظام تشريعى جيد يحترم تمامًا الأحكام الشرعية للوقف، وكذلك رغبات الواقفين

والسعى لإصدار قانون يجمع شتات القوانين المختلفة، بحيث يبقى على الصالح من مواردها، ويتخلص من المواد التى أدت إلى جفاف نبع الوقف فى الحياة المعاصرة ويضيف إليها ما يؤدى إلى تفعيل دور الوقف فى الإصلاح الاقتصادى الشامل والتى منها بالطبع الوقف فى ميدان تمويل التعليم.

ثالثا: الإصلاح الاقتصادى الشامل يستدعى وجود إدارة إصلاحية محترفة تدرك أبعاد الإصلاح ومتطلباته وتضع الخطط والبرامج الإصلاحية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى وكذلك الأوقاف تستدعى وجود إدارة تتصف بالكفاءة مع توفير كل ضمانات المراقبة الجادة والمتابعة المستمرة من قبل الواقف من جهة والمجتمع من جهة ثانية والدولة من جهة ثالثة وكذلك إقامة دورات تدريب لنظار الأوقاف بهدف رفع كفاءتهم وقدراتهم الإدارية.

رابعا: تؤمن الدول بأن سياسات الإصلاح الاقتصادى الشامل تستدعى وجود أنظمة وأساليب تمويلية واستثمارية على درجة عالية من الكفاءة بحيث تحقق تلك السياسات الإصلاحية أهدافها المرجوة وكذلك الوقف يحتاج وجود تلك الأنظمة والأساليب التمويلية والاستثمارية على نفس الدرجة من الكفاءة بحيث تحقق أموال الوقف أقصى استغلال ممكن وذلك عن طريق إنشاء مظلة جامعة للتجارب الوقفية فى الدول العربية والإسلامية وبالصيغة المناسبة التى تعمل على الاستفادة من هذه التجارب والتنسيق بينها.

إن مهام اليقظة الإسلامية المعاصرة فى شتى الميادين، والتى يمثل النجاح فيها طوق النجاه لأمتنا رهن لتعظيم دور الأمة فى حركة اليقظة الإسلامية المعاصرة ليعود للأمة دورها الرائد والقائد فى صناعة حضارتها الإسلامية.

وإذا كان العقل المسلم مدعوا إلى إحياء نظام الوقف لتمويل مشروعات تجدد الحضارة الإسلامية فإنه مدعو كذلك إلى التفكير فى رفع المظالم وتصحيح الأخطاء وإصلاح ما أفسدته (الدولة الحديثة) عندما ألغت هذا النظام الذى كان

سبيل الأمة لإشاعة العدل الاجتماعى ولتمويل بعث الحضارة الإسلامية من جديد.

ومن خلال ما سبق تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١ - إن اتهام الوقف الإسلامى بأنه نظام لم يعد له وجود هو اتهام باطل عار من الصحة، اتهام صنعه المغرضون لتشويه صورة الإسلام وتوجهه الخيرى ووصمه بالإرهاب وحب التدمير ورؤية الإسلام التمويلية فى ميدان التعليم يعد خير شاهد على التوجهات الحضارية للإسلام..

٢ - سياسة الوقف الإسلامى هى ثمرة العطاء التى لن تموت أبدا بل ستظل ناضرة مورقة تشد انتباه الناظرين إعجابًا وثناء وتقديرًا.

٣ - سياسات الإصلاح الاقتصادى العربى ستكون عديمة الجدوى إذا أهملت دور الوقف فى دعم الاقتصاد وستفقد مصداقيتها لكونها أغفلت أهم ركن من أركان الاقتصاد الإسلامى الرائع.

٤ - سياسات الإصلاح التعليمى المعاصرة مطالبة بتقنين وضع الوقف مع الحفاظ على ثوابته الشرعية وفق مستجدات وتطورات الحضارة الحديثة بدلًا من المكابرة والتعالى وإهماله إهمالًا لا يستحقه.

هـ - التوجهات والمكونات الاقتصادية لنظام الوقف وعلاقته بالتعليم

من خلال المؤتمر الثانى للأوقاف فى رحاب جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية قدم الباحثون من مختلف البلاد الإسلامية خمسة وثمانين بحثًا فى ميدان الوقف الإسلامى وتطويره وإصلاحه بما يتناسب ومستجدات القرن الحادى والعشرين ودوره فى تمويل التعليم وعقد المؤتمر تحت عنوان (الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية) وضم ثلاثة محاور رئيسة هى:

١ - الصيغ التنموية الجديدة للوقف.

٢ ـ الرؤى الشرعية والنظامية لتمويل مشروعات الوقف الحالية وتحويلها إلى جهات مانحة.

٣ ـ الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف.

من خلال القراءة الشاملة لبحوث هذا المؤتمر يمكن استخلاص التوجهات والمكونات الاقتصادية لنظام الوقف وعلاقته بتمويل التعليم وإبرازه فيما يلى: (مصطفى، ١٠١٤).

أولا: النظام الوقفى الإسلامى هو أول نظام اقتصادى عرفه المسلمون والنقلة الكبرى لهذا النوع جاءت فى المدينة المنورة حيث تعددت أغراضه وتنوعت أهدافه وانتقلت من الصعيد الدينى إلى الصعيد المجتمعى وقد أدرك الصحابة أهمية الوقف الاقتصادية فابتكروا الوقف الذى يهدف إلى تكوين رأس مال يساعد أولاد الواقف على زيادة دخولهم فى المستقبل، وفى القرن الثالث الهجرى بلغ الوقف الإسلامى قمة مجده حيث توسع المجتمع الإسلامى وتضمن فى أغراضه الوقف كأول نظام اقتصادى رائع عرفه المسلمون بعد الإسلام وتعمق هذا النظام الاقتصادى الرائع فى شتى ميادين الحياة. ولعمل النماذج الإسلامية فى ميدان الإنفاق على التعليم تؤكد هذه الرؤية الإسلامية التمويلية الرائعة.

ثانيا: التوجه الاقتصادى لنظام الوقف الإسلامى له فوائد وآثار متعددة على الفرد والمجتمع وله جدوى اقتصادية واجتماعية، إذ ترى كثيرا من احتياجات الناس والمجتمع تحققها هذه المنافع، وخاصة بعد اتساع المنافع التى تشتمل عليها تلك الأموال وخصوصًا فى ميدان تمويل التعليم.

ثالثا: التوجه الاقتصادى لنظام الوقف الإسلامى من أهم سمات المجتمع الإسلامى ومن أبرز نظمه فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة قال الإمام الشافعى: (لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته ولا دارًا ولا أرضًا تبررا بحبسها، وإنما حبس أهل الإسلام)

رابعا: التوجه الاستثمارى الحديث لنظام الوقف فى الإسلام يتطرق إلى صيغ جديدة لم تكن موجودة فى صدر الخلافة الإسلامية مثل انتشار المؤسسات المالية الإسلامية، البنوك، الاستثمار والتداول فى البورصة وريع هذه الأموال وموقف الوقف منها وموقف الشرع الإسلامى من قضايا التداول المالى المعاصر إلا أن كل هذه الصيغ عرضت على مجامع الفقه الإسلامى ووضعت لها تلك المجامع الضوابط الشرعية التى تحكم التعامل معها وهى الأساس الذى بنى عليه الواثقون رؤيتهم التمويلية فى مجال تمويل التعليم.

خامسا: عالم الاستثمار الوقفى الإسلامى استخدم أدوات للاستثمار المالى بعضها قديم معروف كالسلم والاستطناع والمرابحة وبيع التقسيط وبعضها حديث النشأة، وكلا النوعين تم تقنين التعامل معهما وفق ضوابط الشرع وأحكام الدين.

وقد أباح المشرع الإسلامى استثمار أموال الأوقاف فى البيوع المؤجلة «صيغة التمويل بالاستطناع»، صيغة التمويل عن طريق بيع السلم، صيغة التمويل عن طريق البيع الآجل «البيع بالتقسيط»، صيغة التمويل عن طريق المرابحة وغيرها من الصيغ.

وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات المهمة الداعمة للتوجه الاقتصادى للوقف الإسلامى وكيفية استغلاله حسب مستجدات العصر الحديث وهى:

أولا: الإعداد والتحضير لعقد المزيد من المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية حول الوقف وعلاقته بالتوجهات الاقتصادية الحديثة فى البلاد العربية والإسلامية. وعلى الأخص إدراره التنموية فى مجال تمويل التعليم..

ثانيا: نشر ثقافة الوقف عبر وسائل الإعلام المختلفة واستغلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة لدعم هذا التوجه.

ثالثا: تشجيع الأبحاث العلمية ذات الصلة بالصيغ التنموية الجديدة للوقف والرؤى الإصلاحية لمشكلات إدارته من خلال تحكيمها ونشرها.

رابعا: إنشاء هيئات مستقلة ماليًا وإداريًا عن وزارات الأوقاف تعنى بالأوقاف فى كل شئونها وتختص بالتعاون مع الدولة الرسمية لإقرار آليات تنموية يمكن من خلالها تقنين وتسهيل مهمة الوقف فى تمويل التعليم.

خامسا: وضع مدونة ضابطة لأحكام الوقف الإسلامى مستمدة من إحياء سنة الوقف ونيل ثوابه، بوقف ما يدخل تحت طاقتهم المالية، وتفعيلًا لذلك:

١ ـ يدعو المؤتمر أمانته العامة إلى التنسيق مع هيئات كبار العلماء والمجامع الفقهيه لوضع الضوابط الشرعية إصدار وتسويق وتداول استثمار الصكوك الوقفية بما يزيد من ثقة الناس فيها.

٢ ـ يدعو المؤتمر إدارات الصناديق الوقفية إلى احترام شروط الواقفين وإنفاق ريع كل صندوق فى مجال البر الذى يريده المشاركون فيه.

٣ ـ يدعو المؤتمر إلى التنسيق بين الصناديق الوقفية، وفيما بينهما من المؤسسات ذات الصلة، وفيما بينها وبين أجهزة الدولة المعنية.

٤ ـ يدعو المؤتمر إلى أن يكون الوقف أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجمعيات الخيرية وسائر المنظمات غير الحكومية والاستغناء عن الدعم الخارجى الذى لا يتناسب مع مقاصدها.

سادسا: يوصى المؤتمر الإدارات الوقفية بالشفافية والإيضاح عن أنشطة المؤسسات الوقفية وأعمالها وحساباتها، ونشر ميزانيتها عبر وسائل الإعلام المختلفة (المؤتمر الثانى، ٢٠٠٧).

وكى تنجح مؤسسة الوقف الإسلامية فى إدارة توجهاتها ومكوناتها نحو

تمويل التعليم وفق سياسات الإصلاح الاقتصادى المعاصرة فإنها مطالبة بما يلى: (المهدى، ٢٠٠٤، ١٦:١٢).

١ ـ حسن اختيار الإدارة ـ باعتبار أن الإدارة هى ضمان نجاح مؤسسة الوقف وذلك لن يتأتى إلا من خلال اختيار العناصر القادرة على إدارة مؤسسات الوقف إدارة فعالة وذلك بتوعيتهم وتحفيزهم بكل ما يمكن أن يسهم فى الرفع من أدائهم الوظيفى ثم التدقيق فى محاسبتهم فى ميدان الإنفاق على التعليم.

ويشترط فيمن يتولى إدارة مؤسسة الوقف، العقل والرشد والأمانة والكفاية والعدالة.

٢ ـ توعية القائمين على إدارة الأوقاف بمهام مسؤلياتهم وواجباتهم ـ ولهذا يقتضى واجب القيام بإدارة الأوقاف أن يقوم من يدير هذه المؤسسات بالواجبات الملقاه على عاتقه والمهام المنوطة بهم على أتم وجه دون تقصير.

٣ ـ تحفيز الإدارة للرفع من أدائها المتميز: من عدالة الشرع أن تثبت للإدارة حقوقًا مادية مقابل إدارة وتسيير شئون الوقف، والاهتمام بمصالحه وتدبير أموره، واستثمار رياعه من عمارة وإصلاح وتنمية وغير ذلك من التصرفات التى يعود نفعها أولا وأخيرًا على الوقف والموقوف عليهم. إن توافر الحوافز للإدارة يقوى فيهم شعور الإخلاص نحو مؤسسة الوقف، وينمى فيهم الضمير المهنى، ويزيد من رقابتهم الذاتية على سلوكهم.

٤ ـ التدقيق فى محاسبة إدارة الوقف: يأتى هذا الإجراء كآخر حلقة من حلقات مسلسل إنجاح مؤسسة الوقف فى التطبيق المعاصر، وذلك أن محاسبة الإدارة أمر لا مفر منه باعتبارها البوابة الكبرى التى تكشف عن سر نجاح أو فشل سير مؤسسة وقفية ما، وهى الوسيلة الأمثل التى تمكن المسؤلين

من معرفة الخائن فيعزلوه ويستبدلوه بغيره من الأمناء حفاظا على مصالح الوقف والموقوف عليهم.

ومسألة المحاسبة هذه ليست أمرا غريبا عن الشرع، فقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستوفى الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصروف، بدليل ما جاءفى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم استعمل « ابن اللتبية « على صدقات « بنى سليم «، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال: هذا الذى لكم وهذه هدية أهديت لى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « فهلا جلست فى بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا «. وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد إنى أستعمل رجلا منكم على أمور مما ولانى الله، فيأتى أحدكم فيقول: هذه لكم وهذه هدية أهديت لى، فهلا جلس فى بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا «.(البخارى، ٨، ٤٦٥).

و ـ السمات التمويلية العامة لقطاع الأوقاف فى ميدان تمويل التعليم

التكوين الاقتصادى التمويلى لقطاع الأوقاف يتأسس على الثوابت التالية: (غانم، ٢٠٠٤، ٢٠٤).

أولا: تتأسس العلاقة بين الوقف والاقتصاد على أساس المنفعة التى تشكل المشترك بينهما فى شكل فرضية نظرية، تتأسس على أن التنمية غير ممكنة بمعزل عن حركة السيولة فى السوق.

ثانيا: تقييم وتقديم العلاقة بين الدولة والمؤسسات الوقفية والتأكيد على احترام الدولة لتلك المؤسسات وإعادة الاعتبار لتلك المؤسسات وإعادة النظر فى علاقتها بالقطاع العام، ودعم التنظيم التشريعى المؤسسى للوقف فى المجالات الاستثمارية (العقدية) والتنظيمية المالية وحل المنازعات، وحصر الأوقاف ومسح أراضيها.

ثالثا: نظام الوقف يؤمن بإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية التى تقترب من نمط الضمان.

رابعا: نظام الوقف اقتصاديا يتصف ويتحلى بالمرونة التى تمكنه من الانفتاح على المشكلات الاجتماعية المعاصرة فيما يمكننا تسميته بالسياسات الليبرالية الجديدة وضغوط العولمة، والتحول إلى اقتصاد السوق، وأن تتبنى الدولة والحكومات مفهوما مركبا للتنمية يضع الوظيفة الخيرية فى إطار مؤشراتها، ويحلل وضعيتها المتعينة وتصورها المستقبلى المحتمل.

خامسا: تنمو وتزدهر حاليا علاقة الوقف بالاقتصاد واستخدامه كأداة تنموية شاملة إنتاجية وبنائية وذات أثر مستقبلى فى استراتيجيات التنمية.

سادسا: دراسة الوقف تتم فى الهيكل الاقتصادى الحالى عبر بحث إشكالية العلاقة ما بين الاستثمار الوقفى والنمو السكانى والمديونية العامة للدولة وأساليب الاستثمار نفسها.

سابعا: الوقف ونظامه الاقتصادى يقوم ويعتمد على آلية تمكنه من تقويم أساليب استثمار الممتلكات الوقفية تعتمد على منظومة معلوماتية قوية تمكنها من موجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

ثامنا: الوقف من حيث كونه نظاما اقتصاديا شاملا معترف به حاليا وثيق الصلة بقطاعات الدولة الزراعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية، وذلك باعتبار أن الوقف هو الداعم القوى لهذه القطاعات والمساند المهم لها.

تاسعا: الآن تم طرح اقتصاديات الأوقاف كجزء من الأجندة الاقتصادية لجميع الدول العربية والإسلامية من منطلق خيريته أو غيريته وربط النشاط الاقتصادى بالدورة الاجتماعية الكلية.

عاشرا: اقتصاديات الوقف لا تعنى حصر الأوقاف على خدمة المساجد فقط،

بل هى تؤمن بأن التكوين الاقتصادى لقطاع الأوقاف يجب أن يستغل استغلالا شاملا فى إثراء الحالة التنموية العامة للدولة.

من خلال استعراض السمات التمويلية العامة لقطاع الأوقاف فى ميدان تمويل العليم تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المهمة وهى:

- الوقف لا يعنى انسلاخا وخروجا عن سيادة الدولة وقوتها فى إدارة شئونها، بل إنه نظام خدمى اقتصادى خاضع لإشراف الدولة، خاضع لقوانينها وأسسها الاقتصادية ومن هذا المنطلق يتمكن الوقف من المساهمة فى إصلاح التعليم.
- الوقف فى ميدان التعليم ليس مجرد تبرع بالأموال فقط، بل هو منظومة اقتصادية مؤسسية تحكمها مواثيق وقوانين وضوابط شرعية وفقهية تنقله من طور العشوائية واللامبالاة إلى طور التنظيم والتقنين المؤسسى الرائع.
- الوقف لابد أن يتسم بالاستقلال الذاتى فى إدارة موارده وسرية مكوناته واحترام خصوصياته التى هى فى الأصل علاقة بين الإنسان وربه.
- الوقف يؤمن بأن الطاقات الإبداعية للأفراد قادرة على إعادة هيكلة الرؤية الوقفية فى مجال تمويل التعليم من خلال تنمية الدراسات وتشجيع البحوث التى تتناول هذا القطاع تطويرا وتحديثا وتفعيلا.

الوقف الاقتصادى فى عالمنا العربى والإسلامى فى ميدان تمويل التعليم هو عنوان أصالتنا وعنوان اقتصادنا وعنوان خصوصيتنا الحضارية فيجب أن نحتفى به وأن نعيد إليه مكانته الضائعة، وأن ننقذه من مشكلاته التى يحاول الآخرون وصفه بها من كونه بابا لدعم الإرهاب، وبابا لتمويل نشاطات تدمر أمن الأمة خصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتى اتهم نظام الوقف الإسلامى

فى ميدان تمويل التعليم بأنه أحد أسباب هذا الحادث باعتباره الرافد المالى الأول الممول له.

- الوقف الإسلامى وتوجهه الاقتصادى هو أمل الأمة لاستعادة مجدها واستعادة حضارتها ذات الوجه المشرق دائما، وبالتالى فإن نظام الوقف الإسلامى من خلال مكوناته وفلسفته وأسسه الاقتصادية فى مجال تمويل التعليم يجب أن تطرح على مائدة النقاش بحثا وتطويرا ودعما نحو الأفضل.
- الوقف الإسلامى فى التوجه التربوى هو استثمار للطاقات البشرية الواعدة القادرة على إعادة الاعتبار لقيم اسلامية راسخة شكلت وجدان الأمة ودعمت أسس الحضارة. وهذا التوجه التربوى للأوقاف لابد أن يكون مخصصًا لخدمة التعليم والعلماء والطلاب والمناخ التعليمى بصفة عامة ذلك لأن الوقف فى جوهره هو تطوع إلى الله ـ عز وجل ـ ورغبة فى النفع العام.

والوقف يمكن تدعيمه تربويًا ـ كما سيتضح ـ من خلال الرؤية المقترحة لا بد أن يكون داعمًا:

- للإدارة وتنوعها.
- للطلاب واهتماماتهم.
- لأولياء الأمور وتطلعاتهم.
- للدولة واحتياجاتها.
- للدين ودعائمه.
- للحضارة ومتطلباتها.

وهذا ما يميزه التصور المقترح فى نهاية هذا الكتاب لتوظيف الوقف فى مجال تمويل التعليم.

تعليق عام على المبحث الثانى

تناول الفصل الثانى من الدراسة التكوين الاقتصادى لقطاع الوقف الإسلامى من خلال استعراض موجز لفقه الوقف، ثم استعراض الإطار التاريخى لبروز الوقف فى الإسلام والعصور التالية لعهد النبوة والصحابة الكرام وصولا إلى الوقف فى عهد الدولة الحديثة.

ثم تناولت الدراسة قطاع الأوقاف الإسلامية من خلال إبراز السمات العامة للاقتصاد الإسلامى كمدخل تمهيدى لابد منه لإبراز البيئة الاقتصادية الإسلامية السامية التى تقدر الإنسان وتحترم الطاقات البشرية، وتقدس العمل، وتؤمن بأن قيمة الإنسان فى عمله وجهده واجتهاده وإبداعه المتواصل، من رحم هذه البيئة الإسلامية الداعمة للعمل والجهاد ولد الوقف، ولد علاقا داعمًا للتكافل مرسخا لفكر الأمة الإسلامية الداعم للتآخى والتعاون على البر والتقوى.

ثم استعرضت الدراسة الفلسفة الاقتصادية لقطاع الأوقاف فى الإسلام ودور الوقف فى إثراء الحضارة الإسلامية، وكيف تفاعل الوقف مع سياسات الإصلاح الاقتصادى المعاصرة، ومكونات نظام الوقف الإسلامى وسماته العامة.

إن هذا التناول السريع للمكونات السابقة أكد بما لا يدع مجالا للشك أن الفلسفة الإسلامية الداعمة للوقف ليست مجرد توجهات نظرية بحتة بل هى توجه

نظرى يحمل فى طياته آليات سلسلة ومباشرة للتطبيق العملى المباشر. كما أكد هذا المبحث على أن الرؤية الإسلامية الاقتصادية رؤية سباقة لعصرها، وداعمة للتوجه الحضارى الإسلامى الداعم للتواصل مع الآخرين، والانفتاح على ثقافة الآخرين والاستفادة منهم وفق ضوابط وشروط محددة، حتى غدا بهذا التوجه قطاع الأوقاف الإسلامية قطاعا داعما للحضارة بل وصانعا للحضارة بمكوناته وتوجهاته الاقتصادية المرسخة لمبادئ العمل والاجتهاد والرقى الحضارى والنهوض الشامل بالأمة الإسلامية.

الفصل الخامس

تساؤلات تربوية معاصرة

مع إطلالة القرن الحادى والعشرين تعددت التساؤلات التربوية وبعيدا عن التعقيدات الفلسفية كان من المهم أن يتم تناول عديد من القضايا التربوية فى صورة مباشرة تحمل سؤالا واجابة واضحة، ومن هنا كانت فكرة هذا الفصل والتى من خلالها نقدم مجموعة من الرؤى التربوية تتناغم فى اطار واحد يسهل على القارئ أن يتواصل مع التربية المعاصرة تفاعلا وتفاهما وانسجاما وكانت هذة التساؤلات على النحو التالى:

السؤال الأول

* يملك العديد من الخبراء رؤى عديدة لمفهوم التربية ودورها فى حياة المجتمعات

(١) ما مفهوم التربية؟

التربية تلك العملية المنظمة التى تستهدف إعداد الفرد إعدادًا شاملًا اجتماعيا وثقافيًا وعقائديًا واقتصاديا يمكنه من ممارسة مهامه فى الحياة عبر وسائط وآليات وطرائق تتم داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتهدف إجمالًا السمو بالإنسان فكرًا وسلوكًا ليحقق المهام التى خلق من أجلها وهى عبادة الله وعمارة الكون.

(٢) كيف ترى تعاملنا المتجدد مع مفهومها؟

أرى أن التعامل معها يتسم بالمرونة فتربية العصور القديمة فى اليونان مثلًا عبر

أثينا وإسبرطة كانت تربية وليدة لثقافة المجتمع ومتطلبات أفراده فترى فى أثينا إعداد الفيلسوف الناضج عقلًا والذى يصنف على أنه أرقى البشر وأن الفكر هو سر نجاح الإنسان واستقراره بالقوة العضلية.

وفى أسبرطه نرى على النقيض الاعتداد التام فالكمال الإنسانى مناطه الجسم والبنيان القوى والذى يناسب متطلبات الحروب والصراعات المتلاحقة فى هذا العصر.

من هنا ندرك كون التربية وليدة البيئة، وعندما توالت الحضارات والعصور تغير مفهوم التربية فتربية أوربا فى القرون الوسطى تهدف الرقى بالفكر الفلسفى لدى الإنسان والارتباط الأبدى بالكنائس، ثم توالت الأفكار التقدمية والتى نقلت الفكر التربوى إلى مفهوم براجمتى جديد يرى أن التربية هى الآلية التى يمكن من خلالها تفعيل مبادئ الاستثمار البشرى فى التعليم وهى الآلية التى يمكن من خلالها بناء الأمم، بناء يرقى بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتلك هى الأهمية التى تحظى بها التربية، والتى يغفل كثيرون عن أدوارها المهمة تلك.

وفى البيئة العربية القديمة قبل الإسلام كانت التربية العربية تربية خشنة لإعداد المحارب القوى القادر على حمل لواء الدفاع عن الأهل والقبيلة والعشيرة، وهى تربية أثمرت أبطالا غيروا وجه التاريخ يكفى أن نعرف أن رسولنا محمدا صلى الله عليه وسلم هو إفراز هذه البيئة العربية، وصحابته الكرام الذى قادوا الدنيا.

وعندما أطل الإسلام بنوره تحول الفكر التربوى إلى إعداد الفرد دينيًا قائمًا على ترسيخ مبادئ الوحدانية لله رب الكون ومبادئ الحب والحرية والتسامح وحقوق الإنسان.

ثم توالت العصور الإسلامية ووصلنا إلى القرن الحادى والعشرين ونحن الآن على مشارف انتهاء العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين لا ترى للتربية العربية اتجاهًا موحدًا فقد وقعت التربية العربية أسيرة الانفتاح الثقافى والسيطرة الإعلامية

الشرسة والتى حولت الفضائيات إلى أبواق تنعق ليل نهار بما لا يعبر عن روح الإسلام السمحة ويذكى نار التعصب والحقد والكراهية

ولذا ظهرت فى الآونة الأخيرة مسميات تربوية جديدة تواكب روح العصر وتجلياته ومنها تربية الحوار، وتربية التسامح، وتربية المواطنة، وتربية الذات، وتربية ذوى الاحتياجات الخاصة وتربية المتفوقين والعباقرة والموهوبين.... إلخ كل هذه الأنماط التربوية الجديدة إنما تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن الفكر التربوى الحالى هو فكر متفاعل متناغم مع متطلبات الواقع نحتاج إلى إعادة البحث عن هويتنا العربية الضائعة ن والبحث عن الهوية الضائعة لمن ينجح إلا من خلال آليات تربوية ترقى بالأمة، آليات مدعمة بالوسائل والأفراد المؤهلين لها، محددة الغايات والآمال المرجوة.

(٣) ما هى رؤيتك لدور التربية فى المجتمع

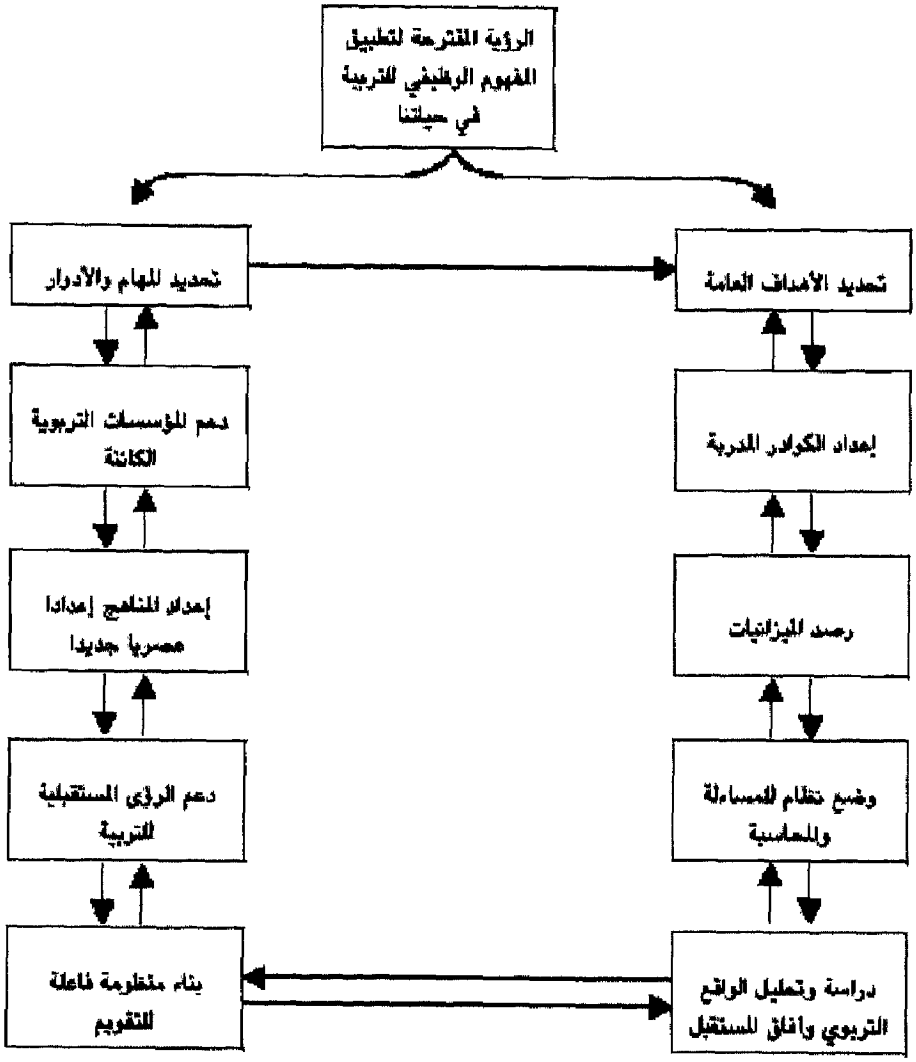
يمكن إنجاز هذه الرؤية فيما يلى:

- التربية هى أساس المجتمع الإنسانى، فالتربية بما تتضمنه من وسائل للضبط الاجتماعى والحوار المتبادل والانفتاح على الآخر تعد طوق النجاة للأمم من براثن التخلف والرجعية.
- التربية هى عنوان ثقافة الأمم وحضارتها وهوايتها فإذا ما شوهت التربية وإذا ما ضاعت قدسيتها ضاعت هيبة الوطن وضاعت مكانته.
- بالتربية تحقق ذاتية الإنسان وتنقله من كائن بيولوجى غرائزى إلى كائن مبدع مفكر موظف للعقل، قادر على صياغة مستقبله بأسلوب سليم يعتمد على رؤى وإستراتيجيات فاعلة وهادفة.
- بالتربية يتواصل الإنسان مع الآخرين ويتحاور معهم وبالتالى يسود المجتمع الأمن والاستقرار والتفاهم.

- بالتربية نحقق مفهوم الأمن النفسى الذى يحمى الإنسان من تقلبات الحياة، ذلك الأمن النفسى يمكن أن تصنعه التربية من خلال بناء عقائدى سليم يرسخ الإيمان بالله ورسوله والرضا بالقضاء والقدر وحسن الظن بالله.
- بالتربية نواجه الأزمات والمشكلات تحليلًا ونقدًا وإبداعًا لرؤى وآليات تقودنا للتفاعل المستمر مع الأزمات.
- بالتربية يدعم كيان المجتمع وتتكامل أركانه وتثبت قواعده ويرقى فى مواجهة أزمات العنف والإرهاب والغزو الفكرى.
- بالتربية ترقى الأمم فى مجال العلوم والتكنولوجيا وتستفيد من آليات العلم الحديث منطلق نحو آفاق أرحب من التنمية والاعتماد على الذات.

(٤) كيف يمكن تطبيق هذه الرؤية:

الشكل التالى يوضح التصور العام لهذه الرؤية.



يمكن تطبيق هذه الرؤية من خلال الآليات الآتية:

أولًا: تحديد المهام والأدوار والغايات التى من أجلها نربى الأبناء تحديدا شاملا متسما بالواقعية بعيدا عن الغموض وبعيدا عن التعقيد الذى لا يساير الواقع الفعلى.

ثانيًا: تحديد الأهداف العامة للتربية ووضع القواعد العامة التى من خلالها يمكننا أن ندرك المفهوم الشامل للتربية المتكاملة، وهذه الأهداف لابد أن تكون

وليدة المجتمع يتولى وضعها خبراء متخصصون قادرون على صياغة هذه الرؤية صياغة سليمة تناسب الواقع.

ثالثًا: إعداد الكوادر المدربة القادرة على قيادة الأداء التربوى المتميز من خلال إعداد المعلمين عبر مؤسسات الإعداد المعتمدة، وتدريب الكوادر الموجودة حاليًا على أحدث سبل توظيف التكنولوجيا تربويًا وبالتالى هذا الإعداد يحتاج إلى آليات تدريبية مقننة، ومدربين مؤهلين قادرين على قيادة التربية من خلال التدريب لتحقيق الرؤى المنشودة.

رابعًا: بناء المؤسسات التربوية القادرة على تأهيل الكوادر لممارسة مهام التربية مثل كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين ومراكز التدريب المتخصصة والتوسع فى المؤسسات القائمة أصلا ودعمها وانتقاء عناصرها كى تمارس المهنة ممارسة فاعلة.

خامسًا: رصد الميزانيات التى تمكن الدولة من نجاح برامجها التربوية واستثمار طاقاتها البشرية الواعدة فى مجال العلم والتكنولوجيا وزيادة ميزانية البحث العلمى عموما حتى نواكب الدول المتقدمة فى هذا المجال الحيوى.

سادسًا: إعداد المناهج إعدادًا عصريًا يواجه التحديات ويتفاعل معها بحرفيه ومنهجيه وتناول المناهج الحالية بعيون فاحصة تدقيقا وإعادة تقييم وصولا إلى بناء مناهج عصرية قادرة على المنافسة الشرسة مع دول قادت نهضتها عبر تعليم متميز فعال. (جوهر، ٢٠٠٨)

سابعًا: توفير نظم فعاله للمساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب تراقب الواقع التعليمى تقيمًا أو تقويمًا. وهذه الأسس المحاسبية يجب أن تكون عبر آلية معتمدة واضحة وملزمة للجميع وأن تتسم بالعدالة والشفافية والحزم والصرامة.

ثامنًا: تدعيم الرؤى المستقبلية للتربية ودعم ثقافة الإبداع والابتكار حتى يكون

الطالب المتعلم وفق هذا البرنامج أكثر تميزًا ورقيًا ودعم ثقافة الحوار واتخاذ الحوار وسيلة لبناء واقع تعليمى عربى جديد، هذا الواقع الذى غابت عنه ثقافة الحوار. (شحاتة، ٢٠٠٦).

تاسعًا: دراسة الواقع التربوى وتحليل أزماته تحليلًا دقيقًا ثم وضع برامج وآليات جديدة أكثر مواءمة ومناسبة مع الواقع. وهذه الدراسة يجب أن تكون فى إطار تحليلى شامل ينطلق من تحليل الواقع وإبراز سلبياته وإيجابياته وصولا إلى رؤية شاملة للمستقبل.

عاشرًا: بناء منظومة فاعلة للتقويم وإعادة التأهيل ومتابعة الأخطاء والتدخل السريع لعلاجها.

السؤال الثانى

* يرى البعض أن تربية النشء فى أزمة وأن مسئوليتها ضاعت بين البيت والمدرسة والمؤسسات الأخرى.

(١) كيف ترى هذا الرأى؟ وإلى أى مدى توافق عليه؟ وما أوجه ذلك؟

أولًا: أرى هذا الرأى صحيحًا إلى درجة بعيدة فالمسئولية فعلًا ضاعت ما بين البيت والمدرسة والمؤسسات الأخرى ضياعًا يؤكده حالة التوتر التى تسود مجمعتنا العربية على كافة الأصعدة سياسيًا واقتصاديا واجتماعيًا والتى انعكست سلبًا على هذه العلاقة.

ثانيًا: وأرى ذلك صحيحًا وأوفق عليه للاعتبارات التالية:

- غابت عن مجتمعاتنا العربية ديناميكية العلاقة بين المدرسة والأسرة كل فى واد وكل غارق فى أزماته بعيدًا عن الآخر.
- غابت ثقافة الحوار ما بين المدرسة من ناحية وبين الأسرة وسائر المؤسسات الأخرى من ناحية أخرى فبدت المدرسة منعزلة بعيدة عن الواقع.

- الآليات التربوية التى تبرز العلاقة الوطيدة بين المدرسة والبيت وسائر المؤسسات الأخرى لازلت بعيدة كل البعد عن التطبيق العلمى فى مجتمعاتنا العربية.

- الانتماء لمدارسنا أصبح ضعيفًا وذلك بسبب ضياع قيمة حب المدرسة وحب مناخها العام والذى يعد الأساس لنجاح أى نشاط واقعى داخل المدرسة.

- تتضارب التوجيهات الإرشادية ما بين الأسرة والمدرسة وسائر المؤسسات الأخرى نتيجة عدم وجود آلية للتواصل الفعال

(٢) ما الحلول التى تراها ضرورية لتجاوز أزمة تربية الأبناء فى مجتمعنا؟

هناك جملة من الحلول تتمثل فيما يلى: (الخميسى، ٢٠٠٤).

- بناء خطة إستراتيجية واضحة المعالم لإعداد الأبناء فى بلادنا العربية اعتمادا على تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا دون أن تقع تحت ثقافات أخرى تقهرنا وتقهر إرادتنا الحرة.

- إعادة الاعتبار لدور المدرسة ودعم قيمة الولاء والانتماء إليها حتى يشعر الأبناء بالألفة أثناء تواجدهم بالمدرسة.

- تصميم المناهج المناسبة والتى تدعم فى الأبناء صفات الولاء والانتماء للوطن.

- إعداد آلية لدعم إعداد المعلمين وتدريبهم على الأسس الفعالة لتربية الأبناء.

- ترسيخ مفهوم القيم وفرض نوع من أنواع المتابعة الصارمة «بحب» للأبناء ومن شأن القيم أن تدعم فى الطلاب معنى الحب والانتماء للوطن.

- إعداد دورات تدريبيه تؤهل الأبناء وأولياء الأمور للتفاعل المثمر والفعال وفق أسس تربوية متعارف عليها.
- التعاون مع كليات التربية ومؤسسات الإعداد الخاصة بأن تتولى رسم السياسات والآليات المستقبلية للتعاون لتربية الأبناء فتوفر الدراسات الأجنبية وتوضح الرؤى والتجارب العالمية وتبرز التوجهات المحلية وأسس تفعيل هذه الأسس أو المبادئ عمليًا من خلال آليات قابلة للتحقيق.
- التخطيط القومى لتربية الأبناء تربية موجهة لتوحيد أبناء الوطن ودعم جهود التواصل والحب والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف والإرهاب.
- اختيار المعلمين ذوى الكفاءات والخبرات القادرين على التواصل مع أحدث المستجدات فى مجال تربية الأبناء.
- تدريب المعلمين وأولياء الأمور على آليات التفاعل مع الأطفال وفقًا لأحدث المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.
- تفعيل منظومة المراقبة والمحاسبة وفق آليات ورؤى مبتكرة تؤكد على جودة الأداء وتفعيل التعاون المثمر لتربية الأبناء تربية شاملة.
- دعم الدور التربوى لوسائل الإعلام والوسائط التى أدمنها الأطفال وتطويع وسائط التكنولوجيا إلى آليات محببة يحبها الإنسان ولكن وفق إرشاد أسرى وتفاعلات مثمرة تؤكد قوة العلاقة بين التربية ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية والتى من شأنها أن ترقى بالأطفال وتقدر فى نفس الوقت معلميها.

(٣) كيف ترى المستقبل فى هذا التجاذب والتداخل بين المؤسسات ذات العلاقة بالتربية؟ وكيف سيؤثر ذلك على مستقبل أبنائنا؟

أولًا: رؤيتى للمستقبل

- ستزداد الهوة بين الأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى.
- الدور التربوى للمدرسة معرض للانهيار طالما بدأت المؤسسات تتخذ من الصراع والتناحر وسيلة للتفاهم.
- الإعداد الشامل للأبناء لن يكون على القدر الكافى فى ظل بيئة يسيطر عليها الصراع.
- تتداخل الأدوار وتتداخل المسئوليات وتتداخل الرؤى والاهتمامات بين المدرسة والمؤسسات الأخرى فى ظل عدم وجود آلية إستراتيجية للتعاون التام بينهم.
- ستتضاءل رويدًا رويدًا القيمة المعنوية للمدرسة كمؤسسة يقدرها الجميع ويحترمها الجميع.
- فى ظل تنامى التوجه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية والانفتاح على الآخر ستجد التربية أن البيئة العربية غير مؤهلة لذلك والحل يكمن فى إعادة الاعتبار للأسرة والمدرسة وكأفه المؤسسات حتى تتمكن من ممارسة المهام.

هذا الواقع سيؤثر على أبناؤنا من خلال:

- ضعف الانتماء للمدرسة وبالتالى تنهار الوظيفة الأساسية للمدرسة.
- ضعف المردود التربوى للمدرسة من خلال تدنى المخرجات وعدم القدرة على المنافسة.
- غياب الرؤية الموحدة لإعداد وتربية الأبناء لعدم توافق المؤسسات التربوية على آلية واحدة للتربية.

لهذا فإن من الواجب بل والحتمى أن نأخذ فى الاعتبار أن العلاقة بين المدرسة

والمنزل وسائر المؤسسات الأخرى لابد أن تكون دائمة ومتواصلة ومحل تقييم وتقويم حتى يمكن أن تعيد إلى النظام التربوى بريقه المفقود.

ويجب علينا كذلك أن نقرر لماذا كانت الأزمة أصلًا ونبحث فى وسائل جديدة تقدر المؤسسات وتقدر دورها التربوى وتقدر تعاونها مع المدرسة لتحقيق الغايات المرجوة والمأمولة.

السؤال الثالث

* الاجتماعية والسياسية، وأن هذه المشاكل ترتبط أساسًا بنظم الإدارة السياسية فى مجتمعاتنا القائمة على انعدام الحريات فى معظمها وضعف وهشاشة الأوضاع الاقتصادية وهذه كلها تؤثر فى منظومة القيم والتعامل من تحمل المسئولية والمشاركة المجتمعية.

(١) كيف ترى العلاقة بين الحريات والتقدم التربوى فى مجتمعنا؟

إن واقع مجتمعاتنا العربية ينعم بقليل من الحريات، وبالتالى فالعلاقة بين الحريات والتقدم التربوى علاقة وثيقة يبرزها واقع أمتنا المؤسف تربويًا وثقافيًا وتكنولوجيًا وسياسيًا وتتمثل العلاقة فى النقاط التالية: (جوهر، جمعه، ٢٠٠٦).

- تعانى كثير من أنظمتنا التربوية الوقوع تحت طائلة الاستبداد والقهر السياسى فلا يسمح لها بأن تمارس أدوارها التربوية بمهنية ومنهجية سليمة وإنما تمارسها تحت ضغط سياسى يبرزها كأنها داعم رئيسى لهذا التوجه السياسى.
- حالة الضعف التعليمى العربى وتدنى جودة التعليم فى كثير من بلادنا العربية هو إفراز طبيعى لسياسات تعليمية وإدارة سياسية لا تقدر قيمة العلم والعلماء بل تقدر المجالات أخرى الأقل قيمة ونفعًا.
- لن يتقدم واقعنا التربوى إلا من خلال إتاحة أكبر قدر من الحريات للطلاب

ولكن وفق ضوابط وشروط وآليات سياسية ممنهجة يتفق عليها تحترم سيادة القانون من ناحية وتقدر قيمة العلم من ناحية أخرى.

- وأخيرًا فإن التقدم التربوى فى عالمنا العربى مرهون بالتقدم السياسى والإقتصادى والإجتماعى على كافة الأصعدة والحريات السياسية بدورها يمكن أن تمنح الأمة العربية مناخًا جديدًا داعمًا للابتكار والتفوق والإبداع، مناخًا يقدر طاقات الفرد ويستغل هذه الطاقات استغلالًا مثمرًا خادمًا للأمة بعيدًا عن تلك الطاقات المهدرة التى نراها فى مجتمعنا كل يوم من خلال مظاهرات واضطرابات سياسية ودينية وعرقية.

إن الحريات التى تمنح لأبناء الأمة وفق ضوابط صارمة ولوائح واضحة وآليات مقننة جديرة بأن تخلق جيلًا قادرًا على قيادة الأمة نحو المستقبل وهذا الجيل لن يخلق إلا من خلال تقدم تربوى فاعل يشمل ثورة شاملة على المناهج وطرق التدريس والتكنولوجيا والإدارة والأنشطة وغيرها وصولًا لبناء آلية جديدة تضمن جودة التعليم العربى. تلك الجودة التى ننشدها هى جودة شاملة تضمن بناء نظام تعليمى جديد يتناسب مع الآمال والطموحات المعقودة وتلك مهمة ليست سهلة.

(٢) كيف ترى التجارب التربوية لبعض الدول التى ليس فيها حريات مثل الصين الشعبية؟

إن الافتراض المطلق بأن الصين ليس فيها حريات هو افتراض جانبه الصواب فالصين الشعبية تلك الدولة المترامية الأطراف المتعددة الثقافات والأعراف من الصعب جدًا أن ندرك ما هية النظام السياسى العام لها فهى أمة متنوعة ثقافيًا وسياسيًا وتربويًا واقتصاديا وهذا بدوره أنعكس عليها كأمة سادت العالم اقتصاديًا وتلك السيادة الإقتصادية لا تخلو من مدلول تربوى نوجزه فيما يلى

- يتسم المواطن الصينى بالرغبة الجارفة فى العمل إرضاءً للذات وبحثًا عن مستقبل أفضل يضمن له حياه آمنه مستقرة.
- يتسم المواطن الصينى بالتنوع الثقافى القادر على استيعاب الأطياف السياسية والعرقية التى يتعايش معها فى إطار من الحب والتسامح والإخاء.
- يتسم المواطن الصينى بكونه موظفًا جيدًا للتربية وتطبيقاتها بعيدًا عن التعقيدات السياسية والبيروقراطية التى تعيش فيها معظم بلداننا العربية.

باختصار وإيجاز لا يمكن أبدًا أن نقر أن دولة سادت العالم اقتصاديًا ولا زالت على قمة الدول الصناعية فى العالم أنها دولة تمارس القهر والاستبداد السياسى، والحريات الأكاديمية فى دولة كالصين هى التى ضمنت لها هذه الريادة وهذا التفوق المطلق. (الزكى، ٢٠٠٥)

(٣) كيف ترى أثر الحريات السياسية على مستقبل التربية فى بلادنا العربية؟

الملاحظ والمتابع للحريات السياسية فى بلادنا العربية يرى تراجعًا فى مستوى الحريات رغم تنامى ثورات الربيع العربى خاصة فى مصر وتونس إذا اختلط مفهوم الحرية بمفهوم الفوضى ونتج عن ذلك ضبابية الرؤية وعدم وضوحها وبالتالى فإن مستقبل التربية فى بلادنا العربية فى هذا الوضع الراهن يتسم بما يلى: (الخميسى، ٢٠٠٢).

- عدم وضوح الإستراتيجية المستقبلية للتربية العربية فى ظل عدم الاستقرار السياسى والأمنى والإقتصادى مما ينعكس سلبًا على الأمن التربوى العربى بصفه عامة.
- من الممكن أن نلاحظ اضطرابات ثقافية واختلاف للرؤى والآراء وتباين للاتجاهات الفكرية والعرقية والدينية مما ينعكس على النظام التربوى العربى انعكاسا سيئًا، ولعل التجربة المصرية والتونسية واضحة أمامنا فقد دخل

التعليم صراع السياسة وحاولت كثير من القوى أن توظف التعليم لخدمة توجهاتها الفكرية والعقائدية دون اهتمام بالمردود التربوى العام.

- يمكن أن نلاحظ تدهورًا فى مستوى الخدمات التعليمية طالمًا استمر الفهم الخاطئ للحرية.
- من المؤكد أن طلابنا وليدو فلسفة القهر جيلا بعد جيل ولا أعنى بالقهر ذلك الإذلال الجسدى، بل النمو والنشأة على ثقافة الخوف وعدم القدرة على المواجهة والاستلام للواقع، وتبنى ثقافة العزلة والانطواء هروبا من الواقع.

ومع قتامة الصورة لا يخل الأمر من بريق أمل فإذا فهمنا ـ نحن العرب ـ الحرية كما ينبغى فإن ذلك سوف ينعكس على نظامنا التعليمى إصلاحًا وتطويرًا وإثراءًا للحوار والمنافسة ودعمًا للإبداع والمبدعين وتوظيفًا للتربية فى خدمة المجتمع وتجويدًا شاملًا لمخرجات التعليم العربى.

السؤال الرابع

يلاحظ أن دور المكتبات المدرسية يتراجع يومًا بعد يوم وأن الاهتمام بها على كافة المستويات يتراجع من المسئولين والمعلمين والطلبة.

(١) ما الدور الذى ترى أن المكتبة تقوم فيه فى المدرسة والأساليب التى لابد أن نأخذ بها حتى تقوم المكتبة المدرسية بأدوارها بشكل مناسب؟

أولًا: الدور الذى تقوم به المكتبة المدرسية. (بكر، ١٩٩٦)

- تعد نافذة يطلع من خلالها الطلاب على الكتب التى تصقل مهاراتهم وتنمى لديهم حب القراءة
- تعد المكتبة وسيلة مهمة للإثراء عقلية الطلاب ودفعهم نحو تجديد العمل وإرساء مبادئ التفكير المنطقى العلمى السليم.

- تعد المكتبة هى المصدر الرئيسى للمعلومات الصحيحة التى يلجأ إليها الطلاب أثناء إعداد البحوث الدراسية.
- تعد المكتبة هى المصدر الذى من خلاله يتمكن الطلاب من فهم الكثير من الأمور الغامضة والمعقدة والتى تحتاج اطلاعًا خارجيًا يزيل هذا الغموض.

والأساليب التى أن تقدم بها المكتبة لابد أن تكون: (بكر، ١٩٩٦)

- مدعمة للطلاب بحيث تقدم لهم كل جديد يواكب تحديات العصر ومتطلباته.
- مرسخة لفكر النقد والتحليل لدى الطلاب.
- مشوقة ومبهجة وداعمة للتميز غير النمطى لدى الطلاب.
- معتمدة على التكنولوجيا الرقمية وآلياتها وعوالمها المبهرة حتى تحقق للطلاب أقصى درجات المتعة والتشويق والإثارة.
- منظمة بمنهجية وحرفية تضمن سهولة التفاعل داخلها ومن خلالها.
- مزودة بأشخاص لديهم الخبرة والدراسة الأساسية لحسن التعامل مع المترددين على هذه المكتبات.

ـ وأوجه هذه الأهمية يتمثل فى:

الوجه الثقافى:

المكتبة تفتح نافذة ثقافية يطل منها الطلاب على كل جديد ويجعلهم يخرجون من عوالمهم السطحية الضيقة إلى عوالم أخرى أكثر رحابه وسعه ويتعرفون ثقافات الأمم وحضارات الشعوب وتنوعات البشر الثقافية.

الوجه الاجتماعى:

المكتبة تبرز لنا الحياة الاجتماعيه وأساليب التواصل الاجتماعى بين كافة شعوب العالم، وتنقلنا عبر الكتب إلى قلب الأحداث فنتفاعل معها بحب وشوق وإعجاب.

الوجه الاقتصادى:

المكتبة تثرى العقلية الاقتصادية بآليات جديدة تنمى الإبداع وتنمى الفكر وتنمة قدرة الإنسان على الاستفادة من طاقاته وإمكاناته وبالتالى الحصول على ناتج عام جيد يفيد الفرد والمجتمع والوطن ككل.

الوجه الدينى:

المكتبة رافد مهم من روافد ترسيخ الفكر الدينى فالمكتبة مليئة بأمهات الكتب الدينية والتى يلجأ إليها الطلاب بحثًا واستقصاءً وحبًا وشوقًا ورغبة فى التميز.

- ويمكن تفعيل ذلك عن طريق: (بكر، ١٩٩٦)

- تزويد المكتبات بتقنيات التكنولوجيا الرقمية.
- تزويد المكتبات بكوادر إدارية مدربة تحسن التعامل مع الجمهور.
- فتح قنوات اتصال بين المكتبات المحلية والإقليمية والعالمية.
- تزويد المكتبات بأحدث الكتب.
- المشاركة فى فعاليات الثقافة فى الوطن وخارجه عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة.
- تزويد المكتبة بالخبراء الذين يتناولون مع الأبناء الكتب تحليلًا ونقدًا ومناقشه.

ـ وأرى المكتبة مهمة جدًا للطلاب والمعلمين والمدراء وأولياء الأمور ووجه هذه الأهمية يتمثل فى:

- مدعمة للمنهج التربوى ومشجعة على الاطلاع والاستزاده الدائمة والتطلع المستمر نحو المعرفة
- مفيدة للطلاب حيث تحررهم من نمطية وجمود المناهج الدراسية وتدربهم على الاعتماد على الذات للوصول إلى المعرفة بأساليب غير تقليدية.
- مفيدة للمعلمين حيث تنمى من قدراتهم الأكاديمية والتربوية والثقافية.
- مفيدة للمدراء حيث تدربهم على أسس القيادة السليمة والواعية.
- مفيدة لأولياء الأمور حيث تفتح لهم آفاقًا أرحب للتواصل والتفاعل والحوار مع أولادهم زمن خلال المكتبة يمكن لأولياء الأمور أن يكونوا فاعلين فى تربية أولادهم دعمًا لدور المدرسة وممارسة لدورهم بحرفية وكفاءة وعلم.
- مفيدة للمجتمع كله بكونها منارة إشعاع تبرز الوجه الحقيقى لوجود الإنسان الذى يجب أن يرقى بعقله عن قناعة تامة بأن هذا العقل هو صانع المستقبل.

ـ ونستفيد من التقدم التقنى فى تفعيل دور المكتبة وتوسيع استخداماتها واستحداث أهم التطبيقات التى نرى انه من المهم استخدامها فى المكتبة على النحو التالى:

أولًا: سبل تفعيل دور المكتبة من خلال الاستفادة من التقدم التقنى يتم عن طريق: (العدل، ٢٠٠١).

- ربط المكتبة بالشبكة العالمية للمعلومات.
- التواصل مع أشهر المكتبات العالمية والاستفادة من خبراتها.

- تزويد المكتبات بالبرمجيات الحديثة من حيث تقنيات القراءة الالكترونية والبحث عبر الويب والتنقل السريع عبر الشبكات.
- تزويد المكتبات بتكنولوجيا حديثة تمكن الطلاب من تفعيل آليات الترجمة الفورية.
- تزويد المكتبات بأجهزة الحاسب الآلى تمكن الطلاب من توظيفها لتبويب أو حفظ أو استخدام البيانات التى حصلوا عليها.
- تزويد المكتبات بالمكيفات وشاشات التلفاز كنوع من أنواع الرفاهية والتى تصنف ضمن أنظمة الفن والسلامة البيئية.

ـ وأهم التطبيقات التى نقترح استخدامها فى المكتبة:

- تقنية الاستعارة الآلية عبر شبكة المعلومات وذلك وفق نظام آلى يتم الاتفاق عليه بين المكتبة والأفراد المترددين عليها.
- تقنية التواصل عبر الشبكات لتسهيل مهام البحث العلمى وتسهيل مهام البحث فى الموضوعات المعقدة والتى تحتاج إلى تبويب وتصنيف ممنهج يساعد الطلاب على الاستفادة التامة من المكتبة.
- تقنية الكتب الإلكترونية التى تصمم وتقدم للقراء وفق آليات معينة.
- تقنية الاستثمار الثقافى بأن نقدم للباحثين ملخصات عن ابرز الأعمال ثم يتواصلون مع المكتبات من خلال أبعاد استثمارية تناسب التوجيهات العالمية والتى تؤمن بأن المعرفة وحق حيازة المعلومات لا يتعارض بأى حال من الأحوال مع حق الاستثمار والانتفاع بالمادة العلمية فيما يعرف «بحقوق التأليف».

السؤال الخامس

يرى بعض الخبراء أن البيئة التربوية العربية بكل أبعادها تحد من الإبداع والابتكار والتجديد وبناء عقول فاعلة تستطيع أن تواجه المستقبل وتحدياته.

(١) إلى أى مدى توافق أو تعارض هذا الرأى

بالتأكيد أوفق هذا الرأى فالأمة العربية إجمالًا غير قادرة على مواجهة التحدى العالمى المعتمد أساسًا على الإبداع والابتكار والتميز وهذا لكون الأمة العربية غير مؤمنة بأن إصلاح التعليم هو سلاحها الفعال لمواجهه التحديات، وبالتالى فإن تردى الخدمات التعليمية فى كثير من بلدانا العربية يحد من الإبداع...

وكذلك فإن هناك دولًا عربية مثل المملكة العربية السعودية تولى التعليم اهتمامًا خاصًا، ففى عام ٢٠١٣ احتلت القمة عالميًا فى مجال تمويل التعليم. (راجع تقرير البنك الدولى ٢٠١٣).

وسؤالنا الملح هنا أين العائد البشرى؟ أين واقع الاستثمار العربى للطاقات والمواهب الإبداعية العربية؟

و الإجابة واضحة جلية أننا كأمة لا نملك آليات النهضة وإذا وجد عندنا بعضها فإننا لا نملك الأهم وهو القدوة والإدارة الصلبة القادرة على قبول التحدى العالمى وعدم الاستسلام لليأس والشعور بأننا أقل من الآخر ثقافيًا واقتصاديا واجتماعيًا وهذا هو أساس فقدان قدرتنا على الإبداع والابتكار ومن هنا فالأمة مطالبة بالبحث عن الذات وإعادة بناء النفس بناءًا يتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة تلك التى لا تقر إلا الإبداع ولا تقدر إلا المبدعين ولا تحترم إلا الدول التى جعلت العلم نبراسًا لها يقودها نحو المجد.

(٢) كيف ترى المجالات التى نحن بها أكثر تأخرًا ما سبب ذلك؟

المجالات التى نحن بها أكثر تأخرًا هى مجالات:

(الإبداع والابتكار والتميز العلمى، جودة التعليم، جودة مخرجات التعليم الاستيعاب فى مدارس التعليم الأساسى، العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص).

* فالإبداع والابتكار والتميز العلمى نحن أكثر تأخرًا بسبب:

- نظام تعليم يركز على منظومة الحفظ والتلقين فقط ولا يدرك غيره.
- نظام يحارب الطاقات الإبداعية ويصفها بأنها خارجة عن المقرر المحدد سلفًا.
- نظام تعليمى يرسخ مبدأ السمع والطاعة الجوفاء دون مناقشة ودون حوار بناء.
- نظام تعليمى عتيق اتخذ الصمت شعارا والحوار جرما والمناقشة خروجا عن حدود الأدب.

* وجودة التعليم غير واضحة المعالم بسبب:

- غياب الرؤية المستقبلية القادرة على صياغة مستقبل تعليمى أفضل لأمتنا العربية.
- غياب ثقافة الجودة وعدم قناعة الكثير بها.
- شكلية ممارسات الجودة وروتين الممارسات الذى لا يتعدى مجرد الأداءات الورقية الشكلية.
- غياب الكوادر المدربة الواعية القادرة على قيادة الجودة.

* وجودة مخرجات التعليم تعانى الضعف بسبب:

- فقدان الهدف من التعليم فى بلادنا العربية.

■ فقدان قيمة حب العلم وتراجع المفاهيم المقدمة للعلوم وطغيان المادة على حياتنا.

■ الاعتماد على ثقافة الحفظ والتلقين وما يتبعها من قهر واستبداد وتسلط.

■ غياب القيادات الإدارية الواعية.

■ غياب الرؤية المستقبلية لإعداد المعلمين الأكفاء.

■ غياب ثقافة التحدى والتطلع إلى الأفضل دائما أو ما يسمى بغياب النزعة التنافسية.

* والاستيعاب فى مدارسنا الأساسية يعانى أزمة بسبب:

■ انهيار مستوى الخدمات التعليمية.

■ تنامى ظاهرة الفقر فى المجتمعات العربية.

■ الكثافة السكانية العالية وعدم قدرة المدارس على استيعاب كل الطلاب.

■ الأوضاع السياسية والإنسانية المدمرة للتعليم كالأوضاع فى سوريا مثلًا.

■ التسرب من التعليم بحثا عن العمل والكسب المادى السريع خصوصا فى المجتمعات الأكثر فقرا.

* والعدالة التعليمية غائبة بسبب:

■ انتشار المدارس الخاصة.

■ انتشار الجامعات الخاصة.

■ عدم تكافؤ فرص التعليم بين الريف والحضر.

■ زيادة حدة الفقر.

■ غياب الهدف من التعليم.

■سيطرة القوى الكبرى على القوى الصغرى سيطرة ثقافية تهدد أمنها واستقرارها، وبالتالى تقع هذه الدول فريسة للثقافة التى تريد أن تقهرها وتقضى عليها، ولذلك لا نستغرب أن القروض المقدمة للتعليم فى كثير من بلادنا العربية لا تقدم لمجرد المساعدة والصداقة بل إنها قروض تهدف إلى إضفاء نوع من القانونية ليخفى أغراضا استعمارية دنيئة تهدف تدمير استقرار الأمة وهدم ثوابتها وإذلالها لتقوية أعدائها. (جوهر، ٢٠١٠).

(٣) ما هى المجالات التى ترى وضعنا جيد بها؟

هناك مجالات وضعنا جيد بها وإن كانت فى حاجة إلى المزيد ومن هذه المجالات:

* مجال المشاركة التطوعية فى خدمة التعليم:

فنحن أمة تعتمد على التطوع كرافد أساسى من روافد وتمويل وإصلاح التعليم وهذا التوجه واضح حدًا فى المجتمعات العربية بحكم ثقافتها وديانتها وتوجيهاتها الفكرية.

ولذلك نرى مساهمات المجتمع المدنى فى طلاء أسوار المدارس، تنظيم ندوات إرشادية للطلاب، إعداد دورات لصقل مهارات المعلمين.... إلخ. (جوهر، جمعه، ٢٠١٠).

ومساهمات رجال الدين عبر قيادتهم لهذه الآليات يمنح ثقافة التطوع فى بلادنا الإسلامية بعدا جديدا يؤكد خصوصية وروعة هذه الأمة.

* مجال الوقف على التعليم:

ونظام الوقف بوصفه نظامًا إسلاميًا خالصًا فهنا يجب أن نقدره ونعتز به ونعلى من تفعيله لخدمة تعليم أبناء الأمة فى إطار من التعاون الصادق بين الواقفين والغايات التى يرمون إليها كالوقف على إنشاء المدارس ودور العبادة، والوقف

على كفالة الطلاب الأيتام، والوقف على رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة والوقف على رعاية الموهوبين والعباقرة. (جوهر، جمعه، ٢٠١١).

* مجال التوظيف التكنولوجى فى ميدان التعليم

الحق يقال أن مدارسنا العربية بدأت تخطو خطوات وثابة نحو توظيف التكنولوجيا وهذا واقع يستحق الإشادة فى مدارسنا وجامعتنا العربية وبغض النظر عن المردود التربوى لهذا التوظيف التكنولوجى إلا أنها ظاهرة تستحق الدراسة والإشادة، وتستحق أن نستغلها ونطور قدرات الطلاب على التفاعل معها وتوظيفها حتى تحقق الغاية المقصودة من ذلك التوظيف.

(٤) هل هناك طرق مثلى لتطوير الإبداع والابتكار فى عالمنا العربى فى البيئة التربوية؟

نعم عبر المقترحات التالية: (عارف، ٢٠١٠)

- إصلاح التعليم بما يدعم الإبداع والابتكار والتميز لدى الطلاب.
- الاهتمام بالعباقرة والمبدعين من طلابنا وإقرار آليات تربوية فريدة لاستثمار طاقاتهم الإبداعية المميزة.
- دعم منظومة البحث العلمى فى بلادنا العربى بما يسمح بزيادة التمويل الحكومى لرعاية الإبداع والمبدعين.
- دعم المبادرات التطوعية والوقفية للتعامل مع العباقرة والمبدعين من خلال رعاية أبحاثهم وإيفادهم فى بعثات علمية للخارج... إلخ
- تعديل اللوائح والقوانين الصارمة التى تحد من حرية المبدعين والعباقرة.
- تعديل اللوائح والقوانين الصارمة التى لا تمنح المبدعين حقوقًا غير مألوفة

تتوافق وإبداعاتهم كإلحاقهم بمستويات تعليمية تفوق أعمارهم الزمنية مراعاة أعمارهم العقلية.

- بناء إستراتيجية وطنية واضحة المعالم ترسخ إلى ما يسمى بصيانة الإبداع العربى، وأن تكون هذه الآلية موجودة فى كل بلادنا العربية بحيث ترعى العباقرة وتوفر لهم متطلبات البيئة الآمنة التى تقودهم نحو الأمن النفسى والذى ينعكس على مستويات أدائهم إبداعًا وابتكارا أو تميزًا.

السؤال السادس

الانفتاح الاعلامى والاتصال عبر الشبكات ووسائط التواصل الاجتماعى بأنواعه المختلفة عقد العملية التربوية وأضعف من دور المدرسة كموجه رئيسى فى تعليم وتثقيف الأبناء:

(١) إلى أى مدى يمكن أن نحمل المؤسسة التربوية سبب المشاكل التربوية والتخلف فيه؟

تتحمل المؤسسة التربوية الجزء الأكبر من المسئولية والتى ترتب عليها تنامى المشكلات التربوية وذلك لما يلى:

- لا تملك المؤسسات التربوية رؤى إستراتيجية لتطوير الأداء ورسم المستقبل التعليمى.
- لا تتواصل المؤسسات التربوية مع بعضها البعض، ولا يجمعها قنوات اتصال تنسق جهودها وتوحدها فى إطار من التوافق حول الغايات التربوية المنشورة.
- المؤسسة التربوية اهتمت بالأطر النظرية فقط ولم تقدم رؤى عملية أو آليات يمكن أن توظف عمليًا وكأن هذه المؤسسات ارتضت أن التنظير فقط هو مهمتها الأساسية بعيدًا عن البحث عن آليات واقعية للتطبيق.

■ تعتمد المؤسسة التربوية على كوادر كثير منها غير قادر على الاندماج مع المجتمع ودراسة متطلباته الفعلية، فكثير منهم يرسم الأطر النظرية ويقترح الآليات التربوية التى لايمكن أن تتوافق مع الواقع لكونه غير مدرك للدافع ومتطلباته وأزماته الحقيقية والتى تستدعى التدخل الفورى والسريع.

■ المؤسسة التربوية غير قادرة على تفعيل استراتيجياتها المقترحة بسبب تنامى معدلات البطالة وغياب الآلية التى من خلالها يمكن استثمار الطاقات الإبداعية لديها فالأساتذة والمنظرون المبدعون يقدمون الرؤى ويقدمون التصورات والمقترحات ولكن لا أمل فى الاستجابة إليهم لأننا ببساطة لا نقدر قيمة البحث العلمى ولا ندرك المهام الجسام التى يجب على هذه المؤسسات أن تتولاها نهوضًا بالتعليم العربى.

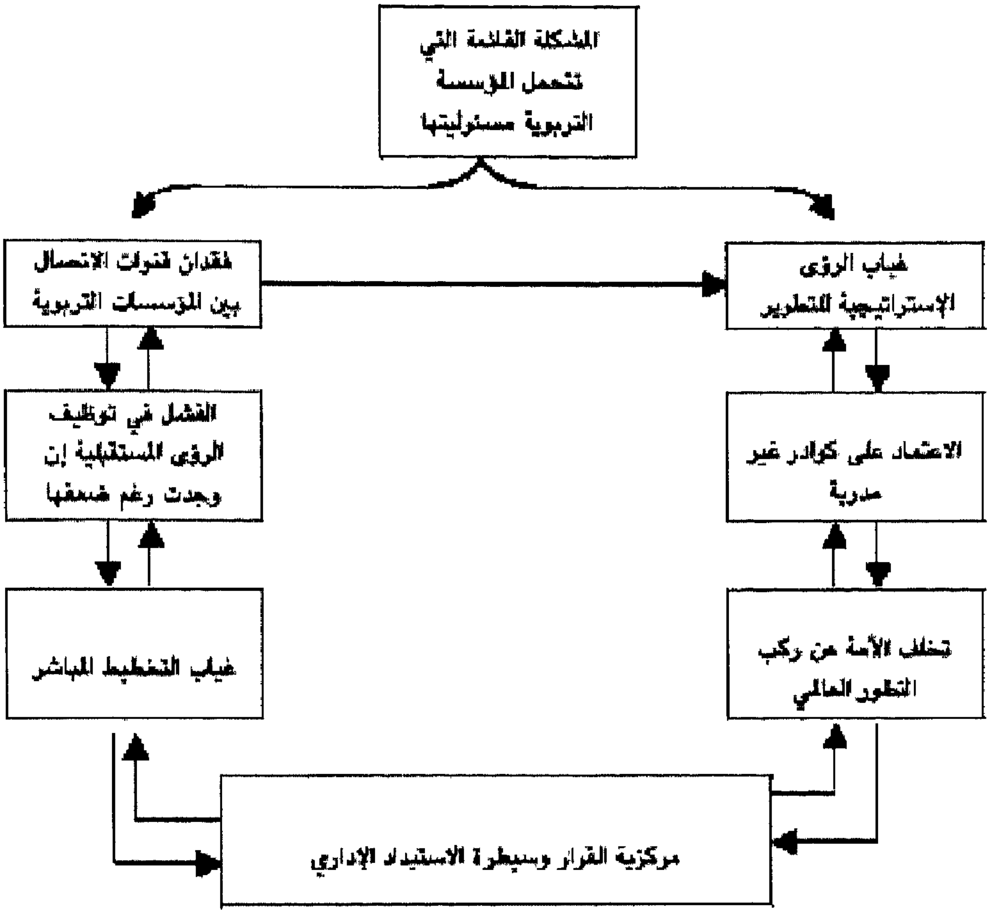
* تخلف الأمة عن ركب التطور التربوى العالمى راجع فى الوقت نفسه إلى:

■ غياب التخطيط المباشر والحاسم لانقاذ الأزمات التربوية الملحة.

■ مركزية القرار وعدم القدرة على اتخاذ سياسات وقرارات تتسم بالتحرر والانطلاق بعيدًا عن الروتين الممل.

■ وفى هذا الإطار فإننا نقترح أن تكون هذه المؤسسات رقيبة على نفسها وأن تعد خطة مستقبلية لإنقاذ دورها وتفعيل هذا الدور الذى وجدت من أجله أصلًا وهو إصلاح التعليم والنهوض به من ثمراته وتحليل الأزمات والانطلاق من الواقع بحثًا عن نظام تعليمى متميز تجد من خلاله الأمة ذاتها وتنطلق نحو مكانها المميز فى الركب الحضارى العالمى، الذى لا يرمم الضعفاء ولا يرحم المتكاسلين عن ركب التقدم العالمى ولاسيما التقدم التربوى الذى يستهدف النهوض بعقول الأمة.

ويبرز الشكل التالى واقع المشكلات التربوية التى تتحمل المؤسسة التربوية مسئوليتها



(٢) كيف ترى أثر الإعلام ـ خاصة الإعلام الجديد ـ على تربية الأبناء وأدوار المدرسة؟

أولًا:

* أثر الإعلام على تربية الأبناء:

١ ـ آثار إيجابية ومنها:

- تنمية الوعى الثقافى العام للأبناء.
- الانفتاح على الآخر والتفاعل المثمر مع الثقافات والحضارات الأخرى.
- زيادة الوعى العام بقضايا الوطن والعالم المحيط.
- تفعيل التواصل بين الأبناء والتكنولوجيا.
- تبصير الطلاب بالأحداث السياسة والاجتماعية والاقتصادية فى الوطن.
- تقديم المعلومات فى صورة مشوقه ومثيرة.
- تنويع بدائل تقديم المعلومة للأبناء المتعلمين.
- دعم جماعات النشاط المدرسى وخاصة المتعلق منها بالصبغة الإعلامية مثل جماعات الصحافة، والمناظرات، والمسرح وغيرها.

٢ ـ آثار سلبية ومنها:

- الوقوع ضحايا الغزو الثقافى والانهزام أمام الآخر.
- الانخراط وإدمان التكنولوجيا الرقمية مما يعود بالسلب على قدرات الأبناء على التواصل الاجتماعى مع الأهل والأصدقاء والجيران وغيرهم.
- ضعف الانتماء للوطن والتوجه نحو الإقتداء بالنماذج الغربية ليس من باب الأمل فى مستقبل أفضل للأمة بقدر ما هو سخط عام على مستوى الأداء الأكاديمى فى الأمة العربية.
- دعم ثقافة التشدد والتعصب وذلك بما يقدمه الإعلام من حشد وترسيخ لاتجاهات سياسية ودينية معينة تدمر استقلال الوطن وتضربه فى مقتل.

- ضعف الوازع الدينى والتقارب نحو الآخر الغربى المخالف لنا عقيدة وفكرًا وسلوكًا.
- تنامى حوادث العنف والسرقة والإرهاب والاغتصاب... إلخ وذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمواد الإعلامية التى يقدمها لنا الإعلام الغربى الذى يثبت لنا سمومه القاتلة ونحن بدلًا من محاربتها ومواجهتها والقضاء عليها نقف لها داعمين ومرحبين ومحبين ومبهورين بها دون الوضع فى اعتبارنا أننا أمة سادت الأمم وكانت خير أمه أخرجت للناس.
- ثمة أمر خطير هو أن الإعلام تحول إلى مظلة تحتضن كافة التوجهات السياسية وبالتالى لا تملك وسائل الإعلام فى عالمنا العربى القدرة على الفصل بين التوجهات السياسية للدولة ومنظومة العمل التربوى والذى ينبغى أن تكون محايدة لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالتوجهات السياسية فى الدولة ولكن الإعلام العربى يكرث كثيرًا جدًا من وقتة فى الألعاب والاحتفالات التافهة والموسيقى والغناء ولا يدرك معنى وجودة، ولا يدرك قيمة وجودة أنه خلق ووجه ليكون داعم لإرادة الأمة ومساندًا لها وليس معترضًا عليها.

(٣) ما أفضل الحلول فى نظرك للتعامل مع ذلك الانفتاح الإعلامى والإتصالى؟

- دعم منظومة القيم فى مجتمعاتنا الإسلامية وتحصين الأبناء ضد موجات التغريب والانفتاح الأعمى على الثقافات الواردة.
- استيعاب الإعلام وبناء حلقات نقاشية حول ما يقدمه الإعلام من مواد تخدش الحياء وتعكر الصفو العام للبحث.
- دعم التوجه نحو احترام الآخر والتحاور والمشاركة.

- بناء آلية جديدة للتعامل مع الفضاء المفتوح والذى لم ولن يرحم الضعفاء من الأمم التى لا تدرك قيمة الإنهزام الثقافى أمام الأخر.
- نشر الخطط والتوجهات الإقليمية القادرة على إصلاح منظومة التعليم.
- مراقبة وسائل الإعلام وتحليل المحتوى الخاص بها فى إطار من السرية يضمن لهذه الوسائل الخصوصية والتميز ويضمن للدولة الحصول على تعليم متميز عالى الجودة.

السؤال السابع

تقوم معظم الدول العربية باختزال واختصار معظم المقرات النظرية مثل مواد الجغرافيا والتاريخ إضافة لضعف الاهتمام بمقررات التربية الإسلامية أو اللغة العربية بهدف تقليل أنصبة هذه المواد مقابل التركيز على المواد العلمية خاصة الرياضيات والعلوم

(١) ما مدى الفوائد المتوقعة من هذا التوجه تعليميًا ومهنيًا ووظيفيًا؟

تتمثل هذه الأهمية فى:

- صقل مهارات الطلاب العلمية التى تؤهلهم لممارسة الأعمال والالتحام بالواقع دعمًا للتوجه الوظيفى للتربية العصرية التى تؤمن بالعلم وتوظيفه
- تدعم من اقتصاد الوطن عبر الطاقات الخلاقة التى تسعى الدول إلى إنتاجها من خلال نظام تعليمى يرقى بالعلوم والرياضيات بحثًا عن التميز والجودة والمنافسة العالمية
- تنمى الاتجاه الحديث الباحث عن العلم والمقتنع بدور العلم فى قيادة الأمم نحو الانتقال إلى آفاق أرحب من التقدم والرقى والازدهار
- تنمى الاتجاه الحديث الداعم إلى تفعيل المهارات العلمية والتى تعد أساسًا

عامًا للنهوض بالأوطان وليس الاهتمام بالمواد النظرية التى لا تعود بالنفع المباشر أو غير المباشر

من وجهه نظر هؤلاء إلى هذه المواد الأدبية النظرية والتى يرون أنها فى أغلبها مضيعة للوقت مما نتج عنه ازدواجية فكرية ونفسية تهدد اشتقرار التعليم فى بلادنا.

الآثار الإيجابية التى أراها لهذه المنهجية على القضايا الاجتماعية والوطنية على المدى الطويل تتمثل فى:

- صياغة مستقبل الوطن العلمى
- دعم التوجه نحو إثراء الابتكارات العلمية والنهوض بالتكنولوجيا وتوظيفها توظيفًا جيدًا
- الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة فى ميدان التربية بما يضمن تواصلًا اجتماعيًا جيدًا مع الآخرين.
- يمكن أن يدعم التوجه الوطنى من خلال الاستفادة من الإبداع العلمى والتكنولوجى فى المحافظة على سيادة الوطن واستقلاله وقوة قراره الحر المعتمد على ذخيرة كبيرة من العلماء المبدعين القادرين على قيادة التحدى والمواجهة الشرسة مع التحديات العالمية المتلاحقة. (فاريرى، ٢٠٠٤).

* وهناك آثار سلبية ممثلة فى:

- فقدان الهوية والانتماء للوطن فى بعض الأحيان
- الإغراق فى المادية الرقمية والبعد عن الدين ومكارم الأخلاق العربية الإسلامية والإنفتاح العشوائى على الآخر وظهور ما يسمى بالعنصرية الثقافية التعليمية.

- الإغراق فى العزلة والابتعاد عن الأصدقاء والأقارب والأهل مما يدمر منظومة الأمن الإجتماعى

- احتقار المواد الأدبية (إن جاز التعبير) وبالتالى فقدت الأمة هوايتها من خلال غياب الوعى التاريخى وغياب الانتماء للمكان مع ضياع قيمة الجغرافيا وضياع اللغة العربية والوقوع تحت سيطرة اللغات الأجنبية كل هذا بالتالى ينعكس سلبًا على الاستقرار والأمن الإجتماعى للوطن.

وأرى صورة الأجيال القادمة من ناحية الشخصية والعلم والثقافة وفق هذه النظم التعليمية على النحو التالى:

أولًا: رؤية متفائلة:

- طلاب واعون مثقفون مؤهلون علميًا وعمليًا.
- كوادر طلابية مميزة ومؤهلة للتواصل العالمى الخلاق.
- طلاب يتحدثون اللغات الأجنبية بطلاقة.
- طلاب يتواصلون مع التقنيات التكنولوجية بحرفية عالية ويوظفون التكنولوجيا توظيفًا عصريًا ينم عن اتفاقهم للمهارة التكنولوجية.
- طلاب يقدرون قيمة علماء الرياضيات والعلوم الذين أسهموا فى نهوض البشرية وتطورها الدائم.

ثانيًا: رؤية متشائمة، وأراهم:

- طلاب بعيدون عن لغتهم الأم لا يجيدون التحدث بها ولا يتواصلون مع قواعدها ومفرادتها ودلالتها المنهجية
- طلاب يجهلون تاريخ أوطانهم ولا يعرفون إلا القليل عن صناع ثورتهم وأبطالهم الذين جادوا بأرواحهم فداء للوطن

- طلاب لا يستطيعون التعرف على مواقع بلادهم عبر الخرائط الجغرافية لغياب الوعى الجغرافى والبيئى لديهم
- طلاب لا يدركون قيمة الفلسفة والآداب الاجتماعية
- طلاب يتسمون بالعزلة والانطوائية والميل إلى الهروب من المجتمع.
- طلاب لا يؤمنون إلا بالمادة الوجودية ولا يقدرون الإحساس العاطفى نحو الآخر
- طلاب يتسمون بالبلادة الشعورية ـ إن جاز التعبير ـ فالإحساس لديهم لم يصقل بل كان الاهتمام الدائم بالعلوم والرياضيات فقط.

السؤال الثامن

زاد الاهتمام بالتدريب ودوره فى تطوير القطاعات التعليمية.

(١) إلى أى مدى ترى جدوى الاستفادة من التدريب فى تطوير التعليم سواء فى هياكل المؤسسات التعليمية أو الكوادر الإدارية والتعليمية.

أولًا: جدوى التدريب للمؤسسات التعليمية

- التدريب هو عصب المؤسسات ومعيار رقيها وتقدمها وبدونه لا يمكن أن نصنف المؤسسات تصنيفًا سليمًا.
- التدريب الفعال هو الذى يمنح المؤسسات الثقة فى العمل والإبداع والابتكار والتميز.
- التدريب الفعال هو الذى يرقى بالكوادر الإدارية داخل المؤسسات وينقلها من العمل العشوائى غير المنظم إلى العمل المنظم المقنن.
- برامج التدريب تهدف إلى تحويل المؤسسة إلى منظومة ديناميكية فاعلة يؤدى كل إنسان فيها دوره كما ينبغى.

- التدريب الجيد هو عنوان الأداء المؤسسى الجيد الذى يضمن تحقيق الجودة الشاملة ويرقى بمنظومة العمل ككل ويجعلها جديرة بأن تنال الثقة لتحقيق الأهداف.

ثانيًا: جدوى التدريب بالنسبة للكوادر الإدارية والتعليمية:

- التدريب يصقل مهارات الكوادر الإدارية وينهض بها
- التدريب يضمن اتصال الطلاب بالعالم المحيط والتفاعل المثمر مع هذه الآليات.
- التدريب المتميز قادر على أن يقدم الكوادر المدربة التى تستحق كل ثناء وتقدير.
- التدريب للقيادات يفعل من أدوارهم التربوية ويمنحهم الثقة.
- التدريب للكوادر الإدارية والتعليمية تضمن الاستقرار الدائم للمدرسة.
- التدريب يعد إثراء مستمرا للكوادر إذا يخرجهم من إطار العزلة والانغلاق إلى إطار أرحب متمثل فى الانفتاح على الآخر، ومتابعة التطورات العالمية والمستجدات العالمية المتلاحقة فى دنيا التدريب. (قوطة، ٢٠٠٨).

(٢) إلى أى بعد ترى التدريب وسيلة فى حل المشاكل التعليمية سواء فى القادة أو الأفراد أو المعلمين؟

أولًا: على مستوى القادة يمنحهم التدريب ما يلى: (قوطة، ٢٠١٢).

- مرونة اتخاذ القرار.
- سلامة الفكر الإنصات الدائم للآخرين.
- احترام التوجهات والرؤى المتفاوتة والمختلفة.

- احترافية اتخاذ القرار.
- الاعتماد على إستراتيجية واضحة المعالم للإدارة.
- الاعتماد على مبادئ الشورى والمشاركة الفعالة.
- الاعتماد على البيانات والأرقام والدلالات التى يمكن قراءة نتائجها من خلالها.
- الاعتماد على منظومة عالية الجودة تتضح فيها الرؤية العامة للتدريب ووسائله وآلياته وميزانياته وسبل تقويمه.

ثانيًا: على مستوى الأفراد التدريب مهم لما يلى:

- يمكن الأفراد من أداء مهامهم بحرفيه شديدة.
- يمنح الأفراد الثقة فى أنفسهم والجرأة فى اتخاذ القرار دون حذف.
- يوسع أفق الطلاب نحو احترام القرار واحترام سيكولوجية التعامل مع الآخرين.
- يدعم الاتجاهات الإيجابية نحو النفس.
- يدعم اتجاهات الأفراد نحو الحوار الفعال مع الآخر بانفتاح ودراية بعيدا عن عنصرية الدين أو العرق أو اللغة.

ثالثًا: على مستوى المعلمين فإن التدريب يوفر لهم:

- فرصة واقعية للاستفادة من التوجهات العالمية لتدريب المعلمين.
- منحهم فرصًا متنوعة للارتقاء بذواتهم.
- منحهم الفرصة لتقييم الأداءات الخاصة.

ومن هنا نقول أن التدريب يعيد صياغة مستقبل الأمة التعليمية ولكن إذا أخلصت النوايا ولم تتحول إلى صراع سياسى يهدف النفاق والرياء.

(٣) ما السبل للاستفادة الفعالة من التدريب؟

- تحديد مكان التدريب وساعته ويومه.
- تحديد محتوى التدريب وأهدافه العامة.
- الإقبال على التدريب بقناعة تامة والسعى الدائم للاستفادة منه أقصى استفادة ممكنة
- بناء آلية تضمن فعالية التدريب من حيث الميزانية وانتدابات المدرسين وتسجيل الطلاب
- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية فى مجال التدريب وتوظيف هذه النتائج عمليًا.

(٤) ما أفضل الوسائل غير التدريبية يمكن تطبيقها لتطوير العملية التعليمية؟

- الحوار المباشر بين الطلاب والمعلمين فى جو من الألفة والمحبة والتواصل.
- التثقيف الذاتى والاعتماد على القدرات الخاصة والتى يمكن أن تقود الأبناء إلى التميز والتفوق.
- التواصل عبر الإنترنت مع الأنشطة والمنتديات واللقاءات التى يمكن من خلالها أن يتدرب الطلاب ذاتيًا.
- اللقاءات المباشرة بين المعلمين والتى يمكن من خلالها أن يتبادلوا الخبرات وأن يتواصلوا للاستفادة منها.
- القراءة الحرة من خلال المكتبات.

- النداوت المتخصصة عبر وسائل الإعلام أو من خلال المعاهد أو المدارس أو الجامعات يمكن أن تكون فاعلًا هادفًا فى منظومة الإصلاح.

السؤال التاسع

تغيرت العديد من أدوار المدرسة خلال العقود فأصبحت أكثر اهتمامًا بالمشاركة الاجتماعية وأقل اهتماما بالتربية والتوجيه وأنماط أخرى من التغير.

أهم التغيرات التى حدثت من وجهه نظرى للمدرسة وأدوارها:

- بدأت المدرسة تفعل من مبادئ المشاركة المجتمعية وتتواصل مع أولياء الأمور.
- بدأت المدرسة تتواصل مع أولياء الأمور عبر التكنولوجيا والوسائط التربوية الحديثة متناغمة مع متطلبات العصر الحديث وتداعياته.
- لم تعد المدرسة تتمتع بالقدسية كما كانت إذا وقعت أسيرة للانفتاح على الآخر والوقوع تحت سيطرة التبعية والتقليد الأعمى للآخر.
- لم تعد المدرسة قادرة على النقد الذاتى وإصلاح خللها وتدعيم مواطن القوة فيها وإذا تداخلت مواطن القوة والضعف فانهارت المدرسة وانهار كيانها الواحد المستقل وصارت هى الأخرى ميدانًا للقتل والعنف والإرهاب ولم تعد كما كانت محرابًا للطهارة والقداسة والتربية والتعليم.
- ورغم ذلك فالمدرسة رغم الصورة القاتمة السوداء إلا أنها تحاول أن تستعيد دورها فى ظل عالم تسوده التنافسية وهذا الدور يفرض علينا أن نفكر فى إعادة الهيبة والاعتبار للمدرسة وأن تدعم وجودها وأن نرسخ دورها فى خدمة المجتمع العربى والذى من أجله كان وجودها أصلًا.
- وكى نعيد للمدرسة هيبتها لابد من إعادة التفكير فى إحياء هذا الجسد الذى مات فى كثير من بلادنا العربية أو على وشك الموت فإن المدرسة خاصة

والتعليم بصفة عامة فى كثير من بلادنا ما نراه إلا الرجل المريض الذى تخلى عنه كل مناصريه وتركوه وحيدا يعانى آلام القهر والعزلة والتشرد. (فلية، ٢٠٠٥).

وأرى أن التغيرات التى حدثت أثرت سلبًا على المدرسة والمجتمع

وأهم جوانب هذا التأثير السلبى ما يلى:

- فالمدرسة فقدت قيمتها وضاع إحساس الأبناء بها أو قل ولم يعد كما كان فى الماضى.
- المدرسة أصبحت ساحة للصراعات الفكرية بين أصحاب الرؤى السياسية المختلفة.
- المدرسة أصبحت ميدانًا للتناحر والخلاف ولم تعد ساحة للحوار والحب والتسامح وقبول الآخر.

وأرى الوضع الحالى للمدرسة أكثر قتامه مما سبق على النحو التالى:

- لا تملك مدارسنا رؤى واضحة المعالم لمستقبل التعليمى القريب.
- لا تملك مدارسنا القدرة على التخطيط الإستراتيجى الفعال وذلك لغياب الكوادر الإدارية القادرة على تنفيذ الرؤى والإستراتيجيات المستقبلية.
- لا تملك مدارسنا الإدارة الواعية المؤهلة تأهيلًا تربويًا سليمًا ينهض بها ويقودها نحو المسار الإدارى السليم.
- لا تمتلك مدارسنا فلسفة واضحة المعالم للأداء الإدارى الذى يتسم بالعشوائية والتخبط ومن هنا كان الأداء التعليمى يعد مؤشرًا سلبيًا يبرر ويوضح لنا لماذا تعليمنا المصرى من أسوأ أنظمة العالم فى ميدان التمويل وتوفير البنية التحتية للطلاب.

وفى نظرى أكثر الأشياء تغيرًا فى أركان العملية التعليمية وهى:

- هوية أبناء الأمة لم تعد كما كانت فى الماضى.
- غياب الألفة الأسرية بين كل الطلاب.
- غياب التواصل مع الآخرين فى المدرسة والإحساس بأن المدرسة صارت جزيرة منعزلة فيها أنماط من البشر لا يعرف بعضهم البعض.
- غياب اعتزاز الطلاب بالانتماء إلى المدرسة وعدم حمايتها من تشويه صورتها بل وعدم الاعتراف بفضلها.
- إحجام الطلاب ـ وخصوصًا طلاب الصف الثالث الثانوى العام ـ عن الدخول إلى المدرسة وبالتالى عدم الاعتراف بوجودها أصلًا.

وأرى مدرسة المستقبل فى ظل هذه التغيرات:

- مدرسة مؤمنه بالعلم وتسعى لإقراره كمنهج حياه.
- مدرسة تقدر الانتماء للوطن وتعتز به وتصون وحدته وسلامة أراضيها.
- مدرسة توظف كل ما فيها لخدمة العملية التعليمية وتستغل الإمكانات المتاحة أحسن استغلال.
- مدرسة يسودها الحب والتفاؤل بين كل أفراد هذه المؤسسات.
- مدرسة توظف التكنولوجيا، وتتواكب مع مستجدات طرق التدريس.
- مدرسة تتمتع بمصداقية تعليمية مميزة تمكنها من التنافس مع المؤسسات التعليمية العالمية.
- مدرسة تشارك فى صياغة مستقبل الأمة وتعتز بالانتماء إليها.

السؤال العاشر

هناك من يرى أن مركزية المدرسة باعتبارها المؤسسة الرئيسية فى التعليم والتثقيف وبناء القيم تراجعت وأنه سيأتى اليوم الذى ستأخذ جزء من أدوارها مؤسسات ووسائل أخرى.

(١) كيف ترى هذا الرأى؟

هذا رأى صواب فى جزء منه وجانبه الصواب فى جزء آخر، نختلف فى كون المدرسة كمؤسسة من الممكن أن يأتى يوم ويتلاشى دورها انهزامًا أمام مؤسسات أخرى مهما كانت قوتها أو سطوتها.

وإن كان فى الجزء الأول وافقه الصواب فالمدرسة فعلًا بدأ دورها يتراجع وذلك للأسباب التالية:

- ضعف الولاء والانتماء للمدرسة كمؤسسة تربوية عريقة.
- غياب آلية المتابعة والمساءلة والمحاسبة فى كثير من مدارس عالمنا العربى.
- الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر رئيسى لتلقى المعلومات خارج المدرسة.
- النظر إلى المدرسة باعتبارها مكان للزيارة ولقاء الأصدقاء وفرص للسمر والترويح عن النفس على اعتبار أن العلم لم يعد مكانه المدرسة بل حجرة الدروس الخصوصية لدى المعلمين الأباطرة الذين أهدروا قيمة العلم وأفسدوا المعنى السامى للمدرسة وجعلوها مؤسسة هلامية لا قيمة لها إلا فى القليل والذى لم يعد كافيًا لإعداد الأبناء وفق للآلية المرسومة لها تحديدًا.
- تأثرت المدرسة باتجاهات الطلاب نحو السياسة ونحو الأمل فى مستقبل مشرق يدرك كل إنسان ماله وما عليه، وفق لوائح وقوانين وضوابط تشكل بيئة

مدرسية فعالة ترقى بالمتعلمين وتستعيد المدرسة من خلالهم دورها التربوى المفقود والذى تأثر سلبًا بالتداعيات والتطورات المتلاحقة.

- كما أن اللوائح الوزارية الجامدة التى لا تقر منظومة واضحة المعالم للعقاب ولا تمنح المعلمين فى معظم بلادنا العربية قدرة السيطرة على الطلاب جعلت هذه اللوائح النظرة السلبية تنتقل من المعلمين إلى المدرسة إلى النظام التعليمى ككل فبدأ نظاما جديدا ضعيفا غير قادر على الصمود فى وجه التحديات العاصفة المتلاحقة بوما بعد يوم.

أهم الأدوار التى أرى أن لها أولوية فى المدرسة والتى لابد أن تستمر فى تقديمها تتمثل فى: (نعيم، ٢٠٠٣).

- صيانة التراث الثقافى للأمة.
- الدفاع عن هوية الأمة وعقيدتها وأسسها الراسخة لمواجهة التحديات المتلاحقة محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- تربية الأبناء على احترام الوطن وتفعيل منظومة القيم التى نحن الآن أشد احتياجًا إليها من أى وقت مضى.
- مواجهة التعصب والتشدد والإرهاب والفساد الدينى والسياسى والاجتماعى ومحاربة الرؤى الهدامة التى تنامت وازدهرت فى ظل ضياع هيبة المدرسة وعدم قدرتها على أن تؤدى دورها المنشود.
- ترسيخ قيم الحب والوفاء والولاء والانتماء للوطن وتفعيل هذه القيم كى نضمن أمن واستقرار الوطن فى تلك الآونة الصعبة جدًا.
- توحيد هوية الأمة فالمدرسة هى المؤسسة المنوط بها أن توحد أبناء الأمة رغم تنوعهاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالمدرسة وحدها ـ دون غيرها ـ هى القادرة على توحيد هذا النسيج المنوع الاتجاهات وصهره

فى بوتقة مجتمعية واحدة تحافظ على كيان الأمة إلى درجة ما تضمن غياب روح التعصب والتشدد وتنامى النزعات الطائفية والعرقية.

- متابعة أحدث المستجدات وتدريب المعلمين والطلاب عليها ضمان لبناء نظام تعليمى راسخ ومتميز.
- تقديم المناهج بأسلوب علمى ممنهج يعتمد الأسس التربوية والنفسية كأساس للتدريس بعيدًا عن قاعات الدروس الخصوصية التى أفسدت التعليم وحطمت هيبة المدرسة وأهانت مهنة العلماء وجعلتها قائمة لدى البعض على مجرد جنى المادة وفقط.

يمكن تعزيز هذه الأدوار عن طريق ما يلى:

- التخطيط الاستراتيجى لإعادة الهيبة والاعتبار للمدرسة.
- متابعة صارمة لمعدلات حضور الطلاب للمدرسة وفرض آلية مقننة تحقق هذا الغرض وتضمن استقرار فعليًا لا صوريًا للعملية التعليمية.
- بناء آلية للإشراف التربوى الجيد لمتابعة داخل المدارس وتقديم تقارير واقعية تبرز الأداء الفعلى وبناءً على ذلك ترسم وتحدد سياسات للثواب والعقاب.
- إقرار آليات جديدة لاختيار القيادات المدرسية سواء الوكلاء أو النظار أو المديرين بعيدًا عن معيار السن الذى دمر العملية التعليمية وضربها فى مقتل فلنتخل عن هذا المعيار تمامًا ولنجعل الإدارة ممارسة قائمة على الدراية والدراسة والمواصفات القياسية المطلوبة لممارسة هذه المهنة بغض النظر تمامًا عن معيار السن.
- إقرار آلية جديدة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة ولذلك لربطهم بكل جديد فى مجال تخصصاتهم.

- استحداث نظام جديد للبعثات التعليمية يمكن من خلاله أن يتم إيفاد المدراء للخارج للاطلاع على التجارب الإدارية الناجحة والاطلاع على العملية التعليمية كاملة، ومدى قدرة المدرسة على التفاعل مع المكونات الداخلية والخارجية وأسس تفعيل العمل المدرسى ثم كيف يمكن الاستفادة من ذلك فى بلادنا العربية.

- تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية بمعناها الصحيح القائم على المشاركة فى إدارة المدرسة ورسم خطط إصلاحها وتطويرها ومتابعة مستوى الانجاز الأكاديمى بداخلها ومدى قدرتها على تجويد مخرجاتها طبقًا للمواصفات والمتطلبات والاشتراطات العالمية.

- تفعيل منظومة النشاط المدرسى حتى نجعل مدارسنا أكثر جذبًا وتشويقًا وإثارة للطلاب وجعل مدارسنا منارات للعلم تقودنا نحو تحقيق الاستقرار والأمن الثقافى لأمتنا العربية.

- إقرار آلية جديدة لدعم التواصل بين أولياء الأمور والمدارس حتى تتحقق منظومة التفاعل الايجابى بينهما حتى لا تكون المدرسة فى واد والأسرة فى واد آخر.

- إقرار آلية جديدة لدعم التواصل بين المدرسة وبين المساهمات المحلية الداعمة لإصلاح المدرسة بمعنى أن المدرسة فى اغلب مجتمعاتنا العربية تحتاج إلى إصلاح وإعادة هيكلة وبناء فصول جديدة لمواجهة ظاهرة الفترات الدراسية المتعددة والاحتياجات المتنامية لمدارسنا خاصة فى المجتمعات العربية الأكثر فقرًا.

(٢) هل ترى انه سيأتى اليوم الذى تقوم فيه المدرسة بجزء من التعليم وباقى التعليم من جهات ومصادر أخرى:

* نعم ولكن فى إطار من الشراكة الهادفة وفق الآليات التالية:

- نقر بأن المدرسة كمؤسسة تربوية لا يجب أن نهمل دورها أو نتجاهله أو نقر بأنه من الممكن أن يأتى يوم وينعدم دورها التربوى.
- مع تعقد الحياة وتزايد التحديات والضغوط المتلاحقة التى تواجه المؤسسات التربوية كان واجبًا أن تسمح الدولة لمؤسسات أخرى أن تشارك المدرسة دورها التعليمى من باب المشاركة لا المغالبة وفرض السطوة والاستبداد.
- المؤسسات المشاركة للمدرسة هى مؤسسات المجتمع المدنى والجهود التطوعية والتى تمارسها أعمالها فى إطار سيادة القانون بما يسمح لها بالتواصل الفعال مع المدارس فى إطار من الشراكة
- المؤسسات والمدارس الخاصة هى الأخرى من الممكن أن تمارس أدوارًا تربوية ولكن فى إطار من الشراكة والضوابط القانونية.
- مراكز التدريب والبحث العلمى تمارس أدوارا هى الأخرى يمكنها أن تدعم دور المدرسة.
- المشاركات التطوعية للمعلمين والمهتمين بالتعليم يمارسون أدوارا تنموية إنسانية تدعم التعليم.
- كل هذه المشاركات تتواصل مع المدرسة ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يتلاشى دور المدرسة أو أن ينتقص منه.
- لأن المدرسة هى صمام الأمن القومى، وهى المفتاح المعبر عن هوية الأمة وثقافتها وسيادتها القومية فكيف يسمح بتدميرها وإهانتها.

وأرى المستقبل القيمى والثقافى فى هذه المتغيرات قائمًا على: (فلية، ٢٠٠٥).

- مستقبلًا قائمًا على الشراكة الفعالة بين المدرسة وسائر المؤسسات والهيئات الأخرى فى إطار تفاعلى تنموى تشاركى هادف.
- مستقبلًا يجب أن يكون قابلًا للتحدى متواكبًا مع المستجدات مرشحًا لدور المدرسة مفعلًا للعلم والتكنولوجيا متخلصًا من آفات وأوجاع الماضى.
- مستقبلًا يفكر تفكيرًا استراتيجيًا فى إعادة الهيبة والإقدام للمدرسة من خلال رؤى وآليات واقعية تعيد إليها الاستقرار كى تؤدى أدوارها التربوية.
- مستقبلًا يجب أن يكون مسلحًا بالرأى الإبداعية والتصورات غير النمطية التى ترتقى بالمنظومة التعليمية حفاظًا على هيبة المدرسة وليس انفصالا أو تحليلًا عنها.
- مستقبلًا داعمًا للإبداع والابتكار.
- مستقبلًا مسلحًا بإدارة مدرسية واعية ومدرسة قادرة على قيادة تلك المؤسسة لأن تكون منارة إبداع تربوى يحفظ استقلالها وتغير بوجودها ولا نيلها أو يدمرها تدميرًا يقضى عليها.

السؤال الحادى عشر

يرى البعض أن المدارس أصبحت تعطى قليلًا من التعليم وكثيرًا من معلومات الولاء والطاعة للدول ونظمها، وأن هذا أضعف الجوانب العلمية والتعليمية للمدارس بالإضافة إلى تأثيراته الإجتماعية والثقافية الأخرى

ما رأيك فى هذا الرأى؟

أتفق مع هذا الرأى تمامًا فمدارسنا العربية تتناغم والتوجيهات السياسية التى من خلالها تسيطر الأنظمة الحاكمة أو الأغلبية التى تحكم سواء كان الحكم جمهوريًا أو ملكيًا أو غير ذلك وهذا وإن كان فى ظاهرة ليس عيبًا إلا أن مدارسنا العربية بالغت تمامًا فى الاهتمام بذلك بحيث جعلت دعم أنظمة الحكم هو الأساس

الأول للتعليم بعيدًا عن جودته وفاعليته وبالتالى كان اهتمامها بتقديم فروض الطاعة والولاء للدولة أكبر من اهتمامها بالتعليم وهنا لى ملاحظتان:

الأولى: الولاء للدولة والطاعة للدولة ونظامها لا غبار عليه فهو مظهر من مظاهر الانتماء للوطن والحفاظ على هويته واستقلاله ودعم الانتماء إليه بل وترسيخ هذا التوجه فى نفوس الطلاب وإشراكهم فى منظومة الولاء الكامل للوطن وأرى أن هذا ينمى لديهم الإحساس بالحب لذلك الوطن العظيم.

الثانية: إذا جاوز النظام التعليمى الحد كان هدف نفاق الحاكم وطلب رضاه هو المحور الرئيسى للأداء التعليمى فإن ذلك مكمن خطورة إذ يبنى جيلًا مقهورًا وقع فريسة الاستعمار لن يطول صبره على ذلك وسينتفض يومًا ما محطمًا قيود الذل وأغلال القهر والقيد.

ورسالة المدرسة الأولى فى نظرى هى:

إعداد وتأهيل الأبناء للحياة ونقلهم من المكون البيولوجى الحيوانى الغرائزى إلى ذلك المكون الإنسانى النقى المفكر المبدع الخلاق، عبر آليات ومناهج وبرامج مقننه تقدمها المدرسة من خلال منظومة بشرية متناغمة.

تسعى لتحقيق هذه الرسالة فى تناغم إنسانى رائع... « تلك رسالة المدرسة كما نتمنى ولعلك أدركت من خلال هذه الرسالة المضامين التالية:-

- مهمة المدرسة هى التربية والتأهيل لممارسة الحياة.
- المدرسة تحكمها فى رسالتها آليات وقواعد ولوائح وبرامج وأسس.
- المدرسة تديرها إدارة واعية مدركة للغايات والأهداف والوسائل.
- المدرسة تهدف النهوض والرقى بالمجتمع الإنسانى بعيدًا عن التعصب والكراهية والتشدد الأعمى.

■ المدرسة هى صمام الأمن المجتمعى الداعم لصيانة مستقبل الأمة والحفاظ عليها من الضياع أو الوقوع فريسة لتيار العولمة الجارف الذى لا يرحم.

هل أرى أن هذا الاتجاه صحيًا للمجتمع ونموه وتطوره الحضارى والإجتماعى؟

بالطبع لا فإن كان هدف المدرسة هو تكريس الطاعة العمياء والموالاة المنافقة للسلطة فإن هذا يترتب عليه ما يلى:

ضياع هيبة المدرسة واتهامها بأنها عصا فى يد السلطان يضرب بها الأجيال القادمة ويعلمها القهر والاستبداد والجبن والخوف.

تنامى ثقافة القهر والخوف والنفاق مجاملة للسلطة الحاكمة وبالتالى تبنى المدرسة أجيالًا هشة فقيرة الوجدان خائفة غير قادرة على صناعة قرارها الذاتى فما بالك بدورها الوطنى فى خدمة أمتها ووطنها إننا بذلك نقتل بداخلها الإنسان الحر الطامح لمستقبل أفضل.

(٢) ما الأولويات التى ترى أن تقوم بها المدرسة؟

* أرى ما يلى:

■ إعداد الأبناء إعدادًا شاملًا.

■ تحصين الطلاب ثقافيًا ضد موجات الغزو الثقافى المتنامى يومًا بعد يوم

■ تحصين الطلاب اجتماعيًا ضد موجات تدمير وحدة الأمة العربية وتمزيق هذه الأمة عرقيًا وثقافيًا ودينيًا بأن تكون المدرسة حصنًا آمنًا لأبناء هذه الأمة يختلفون فى ديمقراطية متجاورون فى حب يتجادلون فى ود.

■ مواجهه العولمة وتجلياتها.

■ مواجهه الإرهاب والتطرف والتشدد الأعمى.

■ مواجهه الانفلات الأخلاقى وتدنى مستوى التدين بصفة عامة والميل إلى تقليد الغرب حتى فى الانفلات الأخلاقى الرهيب.

* ونصيغ هذه الأولويات فى عالم الواقع من خلال:

■ إعداد برامج تدريبية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور وغيرهم للحث على التعامل وفق آداب الحوار وتربوياته ومتطلباته الإنسانية الملحة.

■ إعداد مناهج تدعم الولاء والانتماء للوطن وتحارب التطرف والتشدد والإنفلات الأخلاقى الرهيب.

■ تأهيل الطلاب لتقبل ثقافة الاختلاف من خلال الإستراتيجيات التربوية الحوارية داخل الصف المدرسى.

■ عقد لقاءات وندوات وحوارات ممنهجة لتعزيز وتدعيم قيم حب الوطن والانتماء إليه.

■ عقد ورش عمل للطلاب داخل الصف المدرسى تدربهم من خلالها على الاعتماد على الذات والولاء لمنتهم ووطنهم.

وأرى تأثير هذه الاتجاه على مستقبل التعليم يتمثل فيما يلى: (قاسم، ٢٠٠٨)

■ يقدم للمجتمع جيلًا من المتعلمين قانعًا بالصمت راضيًا بالقهر والذل.

■ يقدم للمجتمع جيلًا تقليديًا لا علاقة له بالإبداع والابتكار وإذ يرى أن الخروج من القواعد واللوائح جريمة لا تغتفر.

■ يقدم للمجتمع جيلًا غير قادر على الإبداع يؤمن بالفكر التقليدى يحتاج من يخطط له، ويحتاج إلى من يقوده إلى الطريق، يفقد الثقة فى نفسه ولا يستطيع أن يعبر عن ذاته.

■ يقدم للمجتمع جيلًا يبنى على ثقافة النفاق الخوف شعاره والكذب ملاذه

الآمن وإذ لا يقوى على المواجهة التى يراها ضربًا من ضروب الجنون والتهور.

* وكى لا تكون وجهه النظر متشائمة دائمًا:

فإن هذا التوجه فى شقه الإيجابى والذى سبق وأشرنا إليه يقدم للمجتمع جيلًا واعيًا منتميًا بصدق للأمة، ويكره أن تغتالها يد العنف والإرهاب يرى الطاعة والولاء لنظام الدولة نوعًا من أنواع الحب والتفانى فيه، وهذا النوع من الطلاب هم أروع ثمرة نسعى إلى قطفها من بستان حياتنا لنسعد بها مستقبلًا.

السؤال الثانى عشر

هناك اتجاه واضح بين خبراء التعليم يرى أن أهم أسباب مشكلات تعليمنا مؤداه أن أسالبنا التعليمية تعتمد على الحفظ والتلقين وليس على تنمية المهارات وأن هناك اهتمامًا بالجودة، لذا فالمستوى التعليمى منخفض جدًا.

بصفتك أحد خبراء التربية ما مصدقيه هذا القول؟

الواقع التربوى يؤكد مصداقية هذا القول تمامًا، فالواقع التعليمى العربى - دون مواربه أو مجاملة - يعتمد الحفظ والتلقين أساسًا، ويغيب عن معظمه البعد المهارى وإن كانت بعض الدول العربية بدأت مؤخرًا سلسلة إصلاحية شاملة لأنظمة التعليم الخاصة بها سعيًا لمواكبة المتطلبات العالمية ولكن يبقى السؤال أين جودة المخرجات؟!!

يؤكد هذا الكلام الإجابة عن تساؤلات مؤلمة لواقعنا العربى وأهمها:

- ما واقع الإسهام العربى حاليًا فى التراث العالمى؟
- ما واقع المبدعين العرب فى كافة المجالات؟
- ما تصنيف الجامعات العربية فى مصاف جامعات العالم؟

■ما تصنيف الدول العربية فى مجال التنافسية العالمية لأنظمة التعليم؟

يكفى ألمًا أن نقول أن التعليم الأساسى المصرى نال المركز الأخير فى تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣ بين الدول التى شملها هذا التصنيف.

ورغم مرارة التقرير وقوة الواقع إلا أن هذا التقرير يلخص الواقع المصرى خاصة والواقع العربى عامة إذ لا بد أن نعى الدرس وأن نفيق من غفوتنا وأن نسارع إلى إصلاح أنظمة التعليم العربية بما يدعم التوجهات العامة نحو الإبداع والابتكار والتميز.

(٢) كيف ترى محتوى وطبيعة المقررات التى تقدمها المدارس للطلبة؟

رؤيتى لها تتوافق مع ما سبق كلها مقررات وإن كانت فى ظاهرها قد أعدت من قبل خبراء متخصصين إلا أن الأسلوب التى تدرس به لازال أسلوبًا نمطيًا يركز على الحفظ والتلقين والتذكر فقط فالعبرة ليست بتطوير الكتب أو المناهج من حيث الشكل أو المنهجية النظرية، لابد أن يواكب ذلك إعداد المعلمين الأكفاء القادرين على تفعيل أخر النقد والتحليل والإبداع.

والمناهج التى تقدمها المدارس للطلبة تتسم إجمالًا بما يلى:

■مناهج نمطية لا تراعى الفروق الفردية ولا التنوع البيئى لأبناء الوطن الواحد.

■مناهج تقيم فى النهاية عبر اختبارات تقيس الحفظ والتلقين فقط بالتالى فالجهود المضنية التى يبذلها المعلمون فى تدريب الطلاب على هذه المناهج والتفاعل معها لا جدوى منه طالما ارتضينا فى النهاية أن يكون الحفظ والاستظهار هما الغاية من هذه المناهج.

■مناهج عقيمة لا تتسم بالحرية والمرونة والأكاديمية المتخصصة إذ يغيب عن

معظمها عنصر التنظيم المنهجى الدقيق مثلًا منهج اللغة العربية للصف الأول الثانوى بمصر تجد ما يلى:

كتاب اللغة العربية الصف الأول الثانوى العام فرع الأدب مثلًا

قدم الكتاب للطالب نبذة عن الأدب الجاهلى وأدب صدر الإسلام وأدب بنى أمية فى يضف العام الأول هل يعقل ذلك؟ كيف لطالب أن يستوعب هذا الكم الرهيب؟ وكيف لمؤلف الكتاب أن يختصر هذه العصور الأدبية فى بضع صفحات اختصار معيبًا مهدرًا لمكانه الأدب العربى ومدمرًا للعلاقة الحميمة بين الإنسان العرب وأدبه ولغته الفصحى.

وأبرز الحلول التى أراها فى هذا المجال هى:

- إصلاح جذرى وشامل لمناهج التعليم فى بلادنا العربية عبر آلية إستراتيجية مستقبلية يقوم على إعدادها مجموعة من الخبراء يشملون (أساتذة الجامعات وخبراء التربية، والموجهون، والوكلاء ومديرو المدارس والمعلمون الأوائل، والمعلمون والمعلمات وأولياء الأمور وعينه من الطلاب....) كى نضمن بناء آلية مستقبلية ترتقى بالتعليم العربى وتنقذه من عثراته.
- إصلاح منظومة إعداد المعلمين داخل كليات التربية وتأهيلهم بما يناسب متطلبات القرن الحادى والعشرين.
- إعادة تأهيل المعلمين الممارسين للمهنة وصقل مواهبهم وتدريبهم على أحدث المستجدات فى مجال تخصصهم.
- إنشاء آلية خاصة تضمن صيانة العقول العربية المبدعة وترسخها وتدفعها نحو مواصلة التميز والابتكار.
- غربلة المناهج الحالية وإزالة الحشو والتكرار وتفعيل النقد والتحليل تمهيدًا لإصلاحها إصلاحًا شاملًا مستقبلًا.

■ تجويد التعليم تجويدًا فعليًا من خلال التزام آليات جديدة ترسخ مفاهيم الجودة والإتقان والتميز والتعلم للحياة والتواصل مع الآخرين واحترام الذات والوطن.

* ما هى أساليب التعليم التى نراها أنسب لتحصيل على تعليم يقدم لنا مخرجات تعليمية جيدة؟

تتمثل أهم هذه الأساليب فى: (شحاته، ٢٠٠٦).

■ أسلوب الحوار والمناقشة.

■ أسلوب النقد والتحليل والموازنة والمقارنة والاستبطان الذهنى الفعال من خلال إدراك العلاقات

■ أسلوب العصف الذهنى القائم على إثارة عقول الطلاب حيال قضية ما واستنفار الطاقات الذهنية للوصول إلى حلول واقعية لجوانب تلك القضية المثارة.

■ أسلوب التعلم التعاونى القائم على إثراء روح التعاون الفعال بين كل الطلاب بما يدعم التوجهات نحو الآلفة والاندماج مع الآخرين ويرشح مفهوم التوظيف العلمى لمحتوى المناهج الدراسية.

■ أسلوب التفاعل عبر آليات التكنولوجيا والذى يتضمن تقنيات تربوية حديثة مثل البريد الإلكترونى وشبكات التواصل الاجتماعى والتى تضمن منح الطلاب والمعلمين فرصًا أكبر للتواصل الفعال وبما لا يمكن أن تتم داخل جدران المدرسة.

* أسلوب التعليم العصرى والذى أرى أبرز سماته تتمثل فى: (جوهر، ٢٠٠٢).

- تنوع الأدوات وفقًا لتنوع المحتوى والمواقف.
- توظيف اللغات الأجنبية والتقنيات الحديثة لخدمة العملية التربوية.
- دراسات مهارات التواصل والحوار الفعال مع الأخر.
- دراسة التوظيف العلمى لمبادئ علم النفس النمو والشخصية كى يسهل التعامل مع الأنماط المختلفة من البشر.

المراجع

١ ـ على صالح جوهر: التربية وقضايا العصر، دار المهندس للطباعة والنشر، دمياط، ٢٠٠٨.

٢ ـ حسن شحاته: التعليم دعوة للحوار فى الوطن العربى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣ ـ أحمد عبد الفتاح الزكى: التربية المقارنة ونظم التعليم، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٤ ـ السيد سلامة الخميسى: تربية التسامح الفكرى (صيغة تربوية مقترحة) لمواجهة التطرف، دراسات فى التربية العربية وقضايا المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ٢٠٠٢.

٥ ـ السيد سلامه الخميسي: المدرسة والمعلم والمجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٦ ـ سحر إبراهيم بكر: دور مكتبات الأطفال فى تحقيق التنمية الثقافية للطفل المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ١٩٩٦.

٧ ـ مروة عبد الله السيد العدل: تطوير المكتبات المدرسية للتعليم قبل الجامعى

على ضوء معطيات تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠١.

٨ ـ على صالح جوهر، محمد حسن جمعه: الوقف وتمويل التعليم، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١١.

٩ ـ على صالح جوهر، محمد حسن جمعه: المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم، قراءة فى الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدنى، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٠.

١٠ ـ محمد عارف: حركة الكفاءات العربية، الإقليمية، الدولية، مجلة المستقبل العربى، ع (٣٧٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٠.

١١ ـ باولو فريرى: تربية الحرية ـ الأخلاق ـ الديمقراطية ـ الشجاعة المدنية، ترجمة أحمد عطية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٢ ـ مروة ماهر قوطة: تدريب المعلمين أثناء الخدمة بمحافظة دمياط فى ضوء متطلبات عصر العولمة «دراسة تقويمية»، رسالة ماجيستير غير منشورة – كلية التربية ـ فرع دمياط ـ جامعة المنصورة، ٢٠٠٨.

١٣ ـ على صالح جوهر: الإصلاح التعليمى فى العالم العربى: توجهات عالمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٠.

١٤ ـ محمد متولى قنديل، رمضان سعد بدوى: مهارات التواصل بين البيت والمدرسة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٥ ـ سمية يوسف نعيم: المناخ المدرسى فى التعليم الحكومى والتعليم الخاص فى المرحلة الثانوية العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣.

١٦ ـ فاروق عبده فليه: التعليم فى غرفة الإنعاش، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

١٧ ـ مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٨ ـ راجع: تقرير التنافسية العالمية، مصر، التعليم الأساسى، ٢٠١٣.

١٩ ـ راجع: وزارة التربية والتعليم بمصر، منهج الصف الأول الثانوى العام ـ لغة عربية العام الدراسى ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

٢٠ ـ حسن شحاته: التعليم... دعوه للحوار فى الوطن العربى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢١ ـ على صالح جوهر: التعليم وتحدياته، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٢.



■ المؤلف فى سطور

- الدكتور محمد حسن أحمد جمعة .
- مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة المنصورة - فرع دمياط.
- مواليد محافظة دمياط عام ١٩٧٤م.
- حاصل على ليسانس الآداب والتربية - لغة عربية ودراسات إسلامية كلية التربية - جامعة المنصورة - فرع دمياط بتقدير - جيد جدا مع مرتبة الشرف عام ١٩٩٦م .
- حاصل على الماجستير فى أصول التربية - كلية التربية - جامعة المنصورة - فرع دمياط - بتقدير ممتاز عام ٢٠٠٦م .
- حاصل على الدكتوراه فى اجتماعيات التربية - كلية التربية جامعة المنصورة - فرع دمياط - بتقدير ممتاز عام ٢٠١١م .
- حاصل على دبلوم خاص فى أصول التربية جامعة المنصورة فرع دمياط - بتقدير جيد جدا عام ٢٠٠٤م .
- عمل أستاذ زائر - بكلية التربية - جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان .
- شارك كمدرب فى برنامج إعداد معلمى التعليم الثانوي بمصر بمركز التدريب الرئيسى بدمياط الجديدة عام ٢٠١٠م .
- شارك كمدرب فى برنامج تدريب معلمات رياض الأطفال على المنهج الجديد بعنوان "اقرأ ، فكر ، العب" والمنعقد بكلية التربية بدمياط عام ٢٠١١ / ٢٠١٢م .
- شارك كمدرب فى برنامج الاتجاهات المعاصرة فى إدارة المدرسة الثانوية بالاشتراك مع الأكاديمية المهنية للمعلمين "مشروع تحسين التعليم الثانوى" بكلية التربية جامعة دمياط عام ٢٠١١ م .
- أشرف على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه .

العنوان : ٩٣ ش م ... ـ ٩ –
مدينة نصر – الق ... ربية
الهاتف
Dar.al-jawhrah.al-mutakdma@live.com
www.daraljawharh.com

9789776456365